

مركز دراسات الوحدة العربية

المعونات الأمريكية لإسرائيل

الدكتور محمد عبد العزيز ربيع

المعونات الأمريكية لإسرائيل

GIFTS 2006

The Swedish Institute

Alexandria



مركز دراسات الوحدة العربية

المعونات الأمريكية لإسرائيل

الدكتور محمد عبد العزيز ربيع

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٦٩١٦٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

الطبعة الأولى
بيروت: كانون الثاني/يناير ١٩٩٠

المحتويات

القسم الثاني
المعونات الأمريكية لإسرائيل

القسم الثالث

المعونات الخارجية ومستقبل إسرائيل

قائِمَةُ الجَدَاول

مُقَدِّمَة

تشير حقائق الواقع في عالم اليوم إلى تزايد درجة الاعتماد المتبادل بين الدول وإلى تعقيد العلاقات الدولية بشكل عام، بخاصة في المجالين الاقتصادي والسياسي. إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة استفادة كل الدول بشكل عادل من تزايد اعتماد الغير عليها واعتمادها على الغير. إذ بينما يعترف جميع الدول بأن الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي يخدمان مصلحة جميع شعوب الأرض دون استثناء، تتجه الدول الأقوى والأغنى إلى الاستحواذ على الجزء الأكبر من الثروة والقوة والاستقرار، وبالتالي إلى اهمال مشاكل وحاجات الدول الأقل قوة وثروة. وبحكم قوتها وغناها أصبحت الدول الكبرى، وبشكل أخص القوتان العظميان، تتحمل مسؤولية توزيع ثمار الاعتماد المتبادل بين الدول لتحقيق قدر أكبر من الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي والعدل الاجتماعي في العالم.

إلا أن تاريخ الدول وسياساتها الحالية تشير إلى تزايد اهتمامها بقضاياها الخاصة واتجاهها الى تسخير الاعتماد المتبادل لترسيخ مواقعها وزيادة نفوذها. ولذلك أصبح الاعتماد المتبادل بالنسبة إليها وسيلة لتحقيق المزيد من الفوائد وتأمين المزيد من المصالح وتوفير متطلبات «الأمن القومي» كما تراه الطبقة الحاكمة في كل دولة من تلك الدول. وفي الدول التي يتم فيها انتخاب القيادة السياسية كل بضع سنوات، أصبح مفهوم «الأمن القومي» ومجاله ضيقين للغاية، كما أصبحت امكانية تطويره وتحديثه ضعيفة وذات تكاليف باهظة. ويعود السبب في ذلك الى اتجاه الحاكم المنتخب حديثاً إلى محاولة الحفاظ على شعبيته وتحقيق انجازات سريعة والابتعاد بقدر الامكان عن المشاريع طويلة الأمد والقضايا الحساسة التي تحتاج إلى جهد كبير ومال كثير.

في الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت نتائج الانتخابات تتأثر إلى درجة كبيرة

بمدى قوة ورغبات جماعات الضغط الخاصة (اللوبي) ومجموعات العمل السياسي وهي القوى التي أصبحت تنفق أكثر من مائة مليون من الدولارات سنوياً على الانتخابات. ونتيجة لذلك أصبحت مصالح تلك القوى ومتطلبات إرضائها تستحوذ على اهتمام غالبية المسؤولين في الحكومة والكونغرس، كما أصبحت برامجها السياسية والاقتصادية تشكل أساس البرامج الانتخابية لمعظم المرشحين من رؤساء ورجال كونغرس. وهكذا أصبحت القرارات الحكومية، ومن بينها القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية وبرنامج المعونات الأجنبية عرضة للتأثر بوجهة نظر قوى الضغط الخاصة ووسيلة من وسائل ارضائها وكسب ودها.

ويعرّف وزير الخارجية الأمريكية السابق جورج شولتز دور برنامج المعونات الخارجية بأنه «أداة أساسية من أدوات سياسة أمريكا الخارجية وأنه يرتبط ارتباطاً مباشراً بأمن أمريكا القومي وازدهارها الاقتصادي»[1]. أما وليام شنايدر، نائب وزير الخارجية السابق لشؤون المعونات الأمنية والعلوم والتقانة فيقول إن «برنامج المعونات الخارجية هو أكثر الوسائل المتوافرة لدينا فعالية وكفاءة لتقوية أمننا القومي»[2]. ويشمل برنامج المعونات الخارجية بوجه عام المعونات العسكرية، والمعونات الاقتصادية، وبرنامج «الغذاء من أجل السلام»، والمساعدات المالية التي تقدمها أمريكا للعديد من المنظمات الدولية. وفي عام ١٩٨٦ بلغ حجم ميزانية برنامج المعونات الخارجية حوالى ١٤ مليار دولار، أي ما يعادل ١,٥ بالمائة من حجم الميزانية الفدرالية وحوالى ٣,٥ في الألف من حجم الناتج القومي الاجمالي.

منذ أواخر السبعينات أصبحت حصة إسرائيل ومصر تعادل ٤٥ بالمائة تقريباً من اجمالي ميزانية المعونات الخارجية. وبينما حصلت مصر على حوالى ٢,٣ مليارات دولار عام ١٩٨٦، حصلت إسرائيل على أكثر من ٣,٧٥ مليارات دولار. وخلال الأعوام ١٩٨٥ - ١٩٨٩ حصلت إسرائيل على حوالى ١٧ مليار دولار، من بينها ١٠ مليارات دولار معونات عسكرية. وفي الواقع تحصل إسرائيل على حوالى ربع المعونات الأمريكية كل عام الأمر الذي جعلها أكثر دول العالم اعتماداً على المعونات الخارجية. وإضافة إلى حصول إسرائيل على حصة الأسد من المعونات الأمريكية أصبحت أيضاً تتمتع بحصانة ضد أي خفض في حصتها، حتى عندما تعرضت ميزانية ذلك البرنامج والميزانية الفدرالية للخفض الكبير. ومنذ عام ١٩٨٥ أصبحت كل المعونات الأمريكية

---

(١) United States, Department of State, *International Security and Development Cooperation Program,* Special Report; no. 108 (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1983), p. 2.

(٢) William Schneider (Jr.), «Statement Before the Subcommittee on Arms Control, International Security and Science,» House Foreign Affairs Committee, (28 February 1985).

لإسرائيل منحاً لا ترد، وذلك بعد أن كانت تقدم لإسرائيل على شكل منح وقروض طويلة الأجل.

وبسبب ضخامة حجم ما تقدمه أمريكا لإسرائيل من معونات من جهة، وعلاقة تلك المعونات بسياسة إسرائيل ومستقبلها من جهة ثانية، سيحاول هذا الكتاب تحليل أبعاد وتقدير حجم المعونات الأمريكية لإسرائيل. ولما كانت الحكومة الأمريكية قد دأبت على الادعاء بأن معوناتها لدول الشرق الأوسط قد ساهمت في تقوية أمن أمريكا والحفاظ على مصالحها وتحسين فرص السلام بوجه عام، فإن الكتاب سيشمل أيضاً تحليلاً لتأثير الدعم الأمريكي لإسرائيل في أمن منطقة الشرق الأوسط ومصالح أمريكا الاقتصادية ومصداقيتها في البلدان العربية.

ونرجو أن يساهم هذا الجهد المتواضع في امداد صانع القرار العربي بقدر من المعلومات الأساسية والمهمة لاتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بالصراع العربي ـ الاسرائيلي والعلاقات العربية ـ الأمريكية.

د. محمد عبد العزيز ربيع
واشنطن ١٥/٥/١٩٨٩

القِسمُ الأول

بَرنامج المعُونات الخَارجيّة: الأهدَافُ وَالبَرامجُ الرئيسيّة

الفصل الأول
أهداف برنامج المعونات الخارجية

تتلخص الأهداف الرئيسية لبرنامج المعونات الخارجية في مساعدة الحكومة الأمريكية على تنفيذ سياستها الخارجية. وبوجه عام ترمي تلك الأهداف إلى تحقيق ما يلي:

١ ـ تقوية أمن أمريكا القومي وتنمية دورها الدولي وتأكيد مكانتها كقوة عظمى.

٢ ـ مساعدة أمريكا على الوصول إلى أسواق العالم الرئيسية ومصادر الطاقة والمعادن الاستراتيجية.

٣ ـ مواجهة التحديات السوفياتية واضعاف النظم الشيوعية اقتصادياً وسياسياً.

٤ ـ مساعدة إسرائيل على الحفاظ على تفوقها العسكري على البلدان العربية.

في هذا الاطار قال الرئيس السابق رونالد ريغان في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٦ إن لأمريكا «مصالح أمنية خارج حدودها في هذا الجزء من الكرة الأرضية وفي أوروبا وفي منطقة المحيط الهادي والشرق الأوسط وغيرها من بقاع العالم، وإن الحفاظ على تلك المصالح يتطلب قيادة أمريكية قوية وثابتة»[1].

كما أضاف الرئيس الأمريكي أن حماية تلك المصالح الأمنية لن تتحقق «دون دبلوماسية أمريكية نشطة مدعومة بقوة اقتصادية وعسكرية»[2]. أما ريتشارد ميرفي وكيل وزارة الخارجية السابق فقد قال في ١٦ نيسان/ابريل ١٩٨٦، إن «برنامج المعونات الخارجية

---

(١) United States, White House, *Freedom, Regional Security and Global Peace* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1986).

(٢) المصدر نفسه.

يقوم بدور أساسي في تدعيم السياسات والمؤسسات التي التزمت الولايات المتحدة بدعمها كقوة عالمية تحاول زيادة نفوذها وحماية مصالحها المشروعة»[٣]. لذا يعتبر برنامج المعونات الخارجية أداة من أدوات سياسة أمريكا الخارجية ووسيلة من وسائل تأمين مصالح أمريكا وترسيخ نفوذها في مختلف بقاع العالم.

فمن خلال ما تقدمه الحكومة الأمريكية من مساعدات للدول الأجنبية، يقوم برنامج المعونات الخارجية بدعم الدول الأجنبية الموالية لأمريكا وتلك التي تبدي استعدادها للمساعدة في تنفيذ سياستها الخارجية. إضافة إلى ذلك يقوم هذا البرنامج بالدعاية للقيم والنظم الأمريكية وتعريف مختلف شعوب العالم بانجازات أمريكا واطلاعها على نظم حياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية.

وفي أثناء الادلاء بشهادته حول ميزانية برنامج المعونات الخارجية قام جورج شولتز، وزير الخارجية السابق بتحديد أهداف ذلك البرنامج في النقاط التالية[٤]:

أ ـ دعم «عملية السلام» في الشرق الأوسط.

ب ـ تقوية تحالفات أمريكا العسكرية وعلاقات التعاون مع أصدقائها.

ج ـ المساعدة على تحقيق الاستقرار السياسي في منطقتي البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى.

د ـ دعم القوى الديمقراطية وبرامج الاصلاح الاقتصادي في مختلف الدول المستفيدة.

وفي الوثيقة التي قدمتها وزارة الخارجية للكونغرس بشأن برامج المعونات الأمنية لعام ١٩٨٧، جاء أن الهدفين التقليديين لذلك البرنامج كانا وما زالا[٥]:

(أ) بناء تحالفات دفاعية حول الاتحاد السوفياتي لمواجهة الأخطار التي تهدد مصالح أمريكا في مختلف المناطق.

(ب) تقوية الاستقرار واحتواء الصراعات الاقليمية من خلال مساعدة الأصدقاء والحلفاء.

---

(٣) Richard W. Murphy, «Statement Before the House Appropriations Subcommittee on Foreign Operations,» (6 April 1986).

(٤) George P. Shultz, «Statement Before the Foreign Operations Subcommittee, Committee on Appropriations, U.S. Senate,» (13 March 1986).

(٥) United States, Department of State, *Congressional Presentation for Security Assistance Programs: Fiscal Year 1987* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1987), vol. 1, p. 31.

تنقسم برامج المعونات الخارجية إلى قسمين رئيسيين: معونات التنمية والمعونات الأمنية. تهدف معونات التنمية إلى مساعدة الدول التي تتلقى المعونات من أمريكا على رفع معدلات نموها الاقتصادي، وذلك من خلال امدادها بالمعارف الفنية، والقروض المالية التي تمكنها من تحقيق ذلك الهدف. إلا أن تعدد المجاعات واتساع نطاق الفقر في العديد من بقاع العالم دفع القائمين على تلك البرامج إلى التركيز على اطعام الفقراء بدلاً من تنمية القاعدة الاقتصادية للدول الفقيرة. لذلك أخذ مفهوم «تحسين نوعية الحياة» يحل مكان مفهوم «التنمية الاقتصادية» عند تحديد الهدف الرئيسي لبرنامج معونات التنمية.

من ناحية أخرى، يهدف برنامج المعونات الأمنية إلى امداد الدول الموالية لأمريكا بالمعدات الحربية والمعارف الفنية والمعونات المالية، وذلك من أجل رفع الكفاءة القتالية والدفاعية لجيوشها. وبسبب اهتمام أمريكا غير العادي بالاعتبارات الأمنية أخذ برنامج المعونات الأمنية يطغى على غيره من برامج أخرى ويستأثر في الوقت ذاته بنصيب الأسد من ميزانية برنامج المعونات الخارجية. وفي الواقع استخدمت الاعتبارات الأمنية كذريعة لتبرير جميع مشاريع وبرامج المعونات الخارجية في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، وهي الفترة التي شهدت ميلاد «مشروع مارشال» ووقوع الحرب الكورية[٦].

وإذا كانت الاعتبارات الأمنية قد بدت واضحة خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة، فإن تلك الاعتبارات أصبحت معقدة في الستينات عندما انتقل الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي من أوروبا إلى دول العالم الثالث. ومع تزايد حدة وتضاعف اعداد المشاكل الاقليمية، ومعظمها مشاكل لا علاقة مباشرة لها بالدول العظمى، أخذت الاعتبارات الأمنية تزداد تعقيداً ووسائل التعامل معها تزداد صعوبة. أضف إلى ذلك أن تلك المشاكل أصبحت تحمل بين طياتها امكانات توريط الدول العظمى في أتونها. وهذا يعني أنه بينما كان من الممكن بقاء الدول العظمى خارج نطاق الصراعات الاقليمية، فإن تداخل مصالحها جعلها عرضة للتأثر بسير تلك الصراعات ونتائجها.

وعلى سبيل المثال، نشبت الحرب العراقية ـ الايرانية عام ١٩٨٠ بسبب اعتبارات سياسية ودينية بين قوتين اقليميتين غير متحالفتين مع الدول العظمى. إلا أن تلك الحرب أدت إلى تدخل غالبية الدول الكبرى بطرق غير مباشرة وبشكل كان له كبير الأثر في مصالحها وتحالفاتها داخل منطقة الصراع وخارجها.

---

(٦) John Wilhelm and Gerry Feinstein, eds., *U.S. Foreign Assistance: Investment or Folly?* (New York: Praeger, 1984), p. 2.

وعلى الرغم من اتجاه الحكومة الايرانية إلى تبني موقف معاد لأمريكا ولإسرائيل فإن الدولتين الأخيرتين قامتا بامداد ايران بالسلاح والذخيرة. ولقد أدى ذلك إلى مساعدة ايران على اطالة أمد الحرب ضد العراق وضد قيم الغرب ومصالحه في منطقة الشرق الأوسط. ومن ناحية أخرى، أدت امدادات الأسلحة الأمريكية والإسرائيلية لايران إلى زيادة الأخطار الايرانية التي تواجه أقطار الخليج العربي المنتجة للنفط، وهي الأقطار التي تعهد الرئيسان كارتر وريغان بحمايتها من الأخطار الخارجية. وعلى ما يبدو استهدفت السياسة الأمريكية في منطقة الخليج اطالة أمد الحرب العراقية ـ الايرانية والمساهمة في انهاك القوتين الاقليميتين المرشحتين لقيادة منطقة الخليج والسيطرة عليها.

وهذا ما لخصه جون بويندكستر، مستشار الرئيس السابق لشؤون الأمن القومي أمام الكونغرس حين قال إن إعادة التوازن لميزان القوى العسكري في حرب الخليج كان أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت الحكومة الأمريكية إلى بيع السلاح لايران. كما أضاف أن تقارير الاستخبارات العسكرية التي تلقاها من إسرائيل أقنعته بأن الموقف الايراني في الحرب كان في تراجع وأن حاجة ايران إلى كمية جديدة من الأسلحة كانت في تزايد. لذا وافق ريغان على بيع كمية من السلاح لايران من اجل رفع مستوى قدراتها القتالية وإعادة التوازن لميزان القوى العسكري بين ايران والعراق[٧].

إن العمل على اطالة أمد حرب الخليج، وهو ما كانت تسعى كل من إسرائيل وأمريكا إلى تحقيقه، أدى إلى زيادة حدة العنف في منطقة الشرق الأوسط وزيادة ضحايا الحرب وتشجيع إيران على رفض النداءات الدولية المتكررة لوضع حد للاقتتال. لقد قال عبد الله بشارة، أمين عام مجلس التعاون الخليجي بهذا الشأن، إن مبيعات السلاح السرية لايران لم تساهم في تحقيق الأهداف الأمريكية المعلنة تجاه الخليج والرامية إلى العمل على استتباب الأمن والاستقرار[٨]. وفوق ذلك كله أدت تلك التطورات إلى انهاك كل من العراق وإيران وإلى عودة النفوذ الأجنبي وأساطيل الغرب والشرق إلى مياه الخليج، وذلك خلافاً لأماني وتطلعات وأهداف أقطار الخليج وشعوبه من ايرانيين وعرب.

ونتيجة لقيام ايران بمهاجمة البواخر الكويتية قامت الكويت بطلب معونة الدولتين العظميين لحماية بواخرها وخطوط الملاحة الدولية عبر مياه الخليج. وبينما

---

(٧) كُشفت هذه المعلومات خلال استجواب سكرتير وزارة الدفاع كاسبر واينبرغر أمام لجنة الكونغرس المشتركة التي حققت بقضية إيران ـ كونترا بتاريخ ٣ آب/اغسطس ١٩٨٧.

(٨) نقلاً عن: *New York Times*, 11/12/1986.

وافق الاتحاد السوفياتي على تأجير ثلاث بواخر للكويت، وافقت الحكومة الأمريكية على رفع العلم الأمريكي على ١١ باخرة كويتية، كما أصدرت أوامرها لسلاح البحرية لمرافقة تلك البواخر في أثناء مرورها في مضيق هرمز. وهكذا اضطر كل من أمريكا والاتحاد السوفياتي إلى تحمل مسؤولية حماية البواخر الكويتية من التهديدات الايرانية، وذلك دون سابق تخطيط أو تفاهم. إذ بينما تجاوب الاتحاد السوفياتي مع الطلب الكويتي من أجل تطمين أقطار الخليج وزيادة نفوذه في منطقة الشرق الأوسط، سارعت أمريكا إلى الموافقة على الطلب الكويتي من أجل الحيلولة دون نجاح الاتحاد السوفياتي في تحقيق مآربه تلك. وفي الواقع جاء التجاوب الأمريكي متردداً وبعد التأكد من موافقة السوفيات على تأجير ٣ بواخر سوفياتية للكويت وتوفير الحماية العسكرية لها.

أولاً: أهداف برنامج المعونات الخارجية في منطقة الشرق الأوسط

دأب وزير الخارجية الأمريكي السابق جورج شولتز على القول إن تحقيق سلام دائم في منطقة الشرق الأوسط يعتبر واحداً من أهم أهداف إدارة الرئيس ريغان. إلا أن تلك الادارة، وكما يؤمن الكثيرون من مؤيديها ومنتقديها، كانت أقل الادارات الأمريكية اهتماماً بتحقيق ذلك الهدف. إذ بعد الاهتمام الدبلوماسي المكثف الذي تبع قيام إسرائيل بغزو لبنان مباشرة في منتصف عام ١٩٨٢، اتجهت ادارة ريغان إلى الابتعاد عن الخوض في قضايا السلام وإلى التركيز بدلاً من ذلك على برنامج المعونات الخارجية لدول المنطقة.

وترتب على ذلك اضطرار وزير الخارجية إلى الادعاء أن برنامج المعونات الخارجية يقوم بدور أساسي في دفع عجلة السلام إلى الأمام، بينما اضطرت ادارة ريغان بوجه عام إلى الادعاء أن ذلك البرنامج كان قد صمم من أجل دعم استقرار المنطقة والمساهمة في حل مشاكلها السياسية بالطرق السلمية[٩]. وهذا يعني أن الادعاء بالعمل من أجل السلام من خلال برنامج المعونات الخارجية كان البديل أو المدخل للعمل الدبلوماسي الذي تتطلبه عملية السلام.

ويمكن تحديد أهداف برنامج المعونات الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك كما جاءت على لسان روبرت بوليترو، مساعد وزير الدفاع لشؤون

George P. Shultz, «A Statement Before the Subcommittee on Foreign Operations, U.S. Senate,» (7 March 1985). (٩)

الشرق الأوسط وجنوب آسيا سابقاً وسفير أمريكا في تونس حالياً، في النقاط التالية[10]:

١ ـ دعم الاستقرار في تلك المنطقة الاستراتيجية المهمة.

٢ ـ حماية أمن إسرائيل وتأمين رفاهها.

٣ ـ مساعدة الدول الصديقة في المنطقة على توفير متطلباتها الأمنية.

٤ ـ دعم الجهود الرامية إلى حل الصراعات بالطرق السلمية، بخاصة الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

٥ ـ ضمان وصول «العالم الحر» الى مصادر النفط الحيوية في منطقة الخليج.

إلا أن مواقف وسياسات أمريكا تجاه تلك المنطقة تشير إلى أن أهدافها تتجاوز كثيراً ما ذكره بوليترو. إذ تتضمن تلك الأهداف الالتزام بأمن إسرائيل واستمرار تفوقها العسكري على جيرانها العرب، والالتزام بالدفاع عن أقطار الخليج في حالة تعرضها لخطر سوفياتي، والعمل على بقاء مصر داخل حظيرة كامب ديفيد. ولما كانت غالبية البلدان العربية في حالة حرب مع إسرائيل، فإن سياسة أمريكا تجاه منطقة الشرق الأوسط هي سياسة تقوم في الواقع على عدم الاخلال بموازين القوى القائمة وذلك من خلال الحيلولة دون تراجع قوة إسرائيل عسكرياً أو اقتصادياً، ومنع تقدم العرب بسرعة كافية لردم الفجوة التقانية التي تفصلهم عن إسرائيل، بخاصة الجزء العسكري منها.

أما المعونات التي تقدمها أمريكا لدول المنطقة الصديقة فتستهدف بالدرجة الأولى الحفاظ على الأمر الواقع وزيادة اعتماد تلك الدول على أمريكا، وبالتالي اضعاف دوافع قيامها بطلب معونة الاتحاد السوفياتي أو استكمال مقومات الاعتماد على النفس، أي ـ باختصار ـ تعميق تبعية تلك الدول لأمريكا اقتصادياً وأمنياً.

إن العلاقة الخاصة التي تربط أمريكا بإسرائيل من جهة، وحاجة أمريكا إلى مصادر نفط وأسواق العرب من جهة ثانية، أوقعت سياسة أمريكا الشرق أوسطية في تناقض أدى إلى فشلها أحياناً وارباكها في غالبية الأحيان الأخرى. وفي الوقت ذاته أدت الوعود الأمريكية لبلدان الخليج والدعم الأمريكي المتزايد لإسرائيل إلى تصادم الأهداف السياسية مع المتطلبات الأمنية[11]. إذ بينما استهدفت سياسة الالتزام بحماية

---

(١٠) Robert H. Pelletreau, «A Statement Before the House Foreign Affairs Subcommittee on Europe and the Middle East,» (26 February 1985).

(١١) Henry R. Nau, «Securing Energy,» *Washington Quarterly* (Summer 1981), pp. 109-111.

بلدان منطقة الخليج من الأخطار الخارجية تقوية عوامل الاستقرار السياسي في تلك المنطقة، ساهم الالتزام بتفوق إسرائيل العسكري على العرب والتآمر من أجل إطالة أمد حرب الخليج إلى تعميق حالة عدم الاستقرار وتصعيد مخاوف العرب وزيادة شكوكهم بنوايا وأهداف أمريكا. ومن ناحية أخرى، ساهم استخدام إسرائيل المتكرر للعنف ضد العرب ووقوف أمريكا بشكل منحاز لجانبها إلى تقوية دوافع التطرف وانتشار شعور العداء لأمريكا.

وعلى الرغم من ممارسات إسرائيل التي أدت إلى احراج أمريكا واضعاف مصداقيتها والاضرار بمصالحها بعيدة المدى في منطقة الشرق الأوسط، فإن طلبات المعونة الإسرائيلية حظيت دائماً بدعم وزارة الخارجية والبيت الأبيض والكونغرس. وتدعي وزارة الخارجية أن دعمها لطلبات المعونة الإسرائيلية يستهدف بالدرجة الأولى الحفاظ على تفوق إسرائيل العسكري على جيرانها، ومساعدتها على الحصول على الثقة بالنفس لإقامة سلام مع العرب، وتشجيعها على تبني السياسات المناسبة لاصلاح أوضاعها الاقتصادية المتدهورة.

أما الدعم الكبير الذي يبديه الكونغرس تجاه طلبات المعونة الإسرائيلية فينبع - كما سيأتي إيضاحه فيما بعد - من رغبة في الحصول على أصوات اليهود ومساهماتهم المالية في تمويل الحملات الانتخابية. ونتيجة لذلك نجحت إسرائيل في الحصول على المزيد من المعونات الأمريكية عاماً بعد عام، بينما فشلت الخارجية الأمريكية في اقرار الرقابة المطلوبة على كيفية قيام إسرائيل بانفاق تلك المعونات. إضافة إلى ذلك فشلت إسرائيل في إجراء الاصلاحات الاقتصادية المطلوبة، وتجنبت الخوض في عملية السلام، ونجحت فقط في رفض مبادرات السلام الأمريكية على قلتها، بخاصة مبادرة ريغان التي أعلنها في أول أيلول/سبتمبر ١٩٨٢. وهكذا ساهمت المعونات الأمريكية لإسرائيل في اعطاء نتائج مناقضة تماماً لتلك التي توختها الخارجية وادعت أن برنامج المعونات الخارجية صمم من أجل تحقيقها.

وفي الواقع أصبحت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، التي يعتبر برنامج المعونات الخارجية إحدى أهم أدواتها، وسيلة لمساعدة إسرائيل على تطبيق استراتيجيتها وتحقيق أهدافها، وذلك على حساب المصالح الأمريكية والعربية بعيدة المدى.

وعلى سبيل المثال كشفت التحقيقات الخاصة بقضية بيع السلاح لايران واستخدام جزء من أرباح تلك المبيعات لدعم القوات المعادية لحكومة نيكاراغوا الشرعية، عن أن إسرائيل كانت وراء توريط إدارة ريغان في تلك الفضيحة. كما كشفت تلك التحقيقات عن قيام إسرائيل باقناع ادارة ريغان بإرسال صواريخ مضادة

للدبابات إلى ايران علماً بأن ايران طلبت صواريخ مضادة للطائرات، وذلك لأن إسرائيل كانت تريد تدمير قوة العراق المدرعة وهي القوة التي تخشاها أكثر من غيرها[١٢].

قال اوليفر نورث، الذي أدار الاتصالات الخاصة ببيع الأسلحة لايران من خلال موقعه في مجلس الأمن القومي، إنه يعتقد أن رجل الأعمال الايراني غوربانيفار كان عميلاً للاستخبارات الإسرائيلية، وأن مهمته الرئيسية كانت اقناع نورث، ومن ورائه ادارة ريغان، بضرورة الاستمرار في بيع الأسلحة لايران. وعندما بدت تلك العملية وكأنها توشك على التوقف، وذلك بسبب الفشل في اطلاق سراح كل الرهائن الأمريكيين الذين كانوا محتجزين في لبنان، اقترح غوربانيفار على نورث استخدام أرباح مبيعات الأسلحة لتمويل قوات الكونترا المعادية لحكومة نيكاراغوا الشرعية، وهي القوات التي التزم ريغان بدعمها[١٣].

وفي ٩ تموز/يوليو ١٩٨٧ ذكرت صحيفة كاليفورنيا تربيون، ان مشروعي مقايضة السلاح الأمريكي مقابل الرهائن وتحويل أرباح صفقات السلاح للكونترا كانا على ما يبدو من اختراع عملاء الحكومة الإسرائيلية[١٤]. أما «لجنة تاور»، وهي اللجنة التي عينها ريغان للتحقيق في ملابسات بيع الأسلحة لايران، فقد قالت إن لإسرائيل مصالح ثابتة في إقامة علاقات قوية مع ايران وتزويدها بالأسلحة، وأن عناصر إسرائيلية استهدفت ـ ومن دون شك ـ توريط أمريكا في عمليات تزويد ايران بالأسلحة، وذلك من أجل خلق المزيد من أسباب الخلاف مع العرب والتباعد عنهم من ناحية، وترسيخ موقع إسرائيل كحلف استراتيجي وحيد لأمريكا في منطقة الشرق الأوسط من ناحية ثانية[١٥]. وحيث إن إسرائيل استمرت في بيع السلاح لنظام حكم الخميني منذ عام ١٩٧٩، فإن قيامها بتوريط أمريكا في تلك العملية كان يستهدف أيضاً تحميل أمريكا جزءاً من مسؤولية التعامل مع ايران، وبالتالي اضفاء شرعية أمريكية على ممارسات إسرائيل[١٦].

ونتيجة لسياستها هذه تراجعت مصداقية أمريكا في الوطن العربي والعالم الاسلامي بشكل كبير الأمر الذي جعل من الصعب على أي بلد عربي الاعتراف علناً بصداقته لأمريكا. وكما سنوضح في الفصول المقبلة يبدو أن المعونات الأمريكية لدول

---

(١٢) Rowland Evans and Robert Novak, «Cloak over Israel,» *Washington Post*, 17/7/1987.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) *California Tribune*, 9/7/1987.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) المصدر نفسه.

الشرق الأوسط إما أسيء استخدامها أو أسيء توزيعها أو استغلت مناقضة للأهداف التي خصصت من أجلها. إذ بينما يتسع نطاق العنف بوجه عام، تزداد الأوضاع الاقتصادية سوءاً وتتعمق أسباب عدم الاستقرار وتكتسب القوى اليمينية التي ترفع شعار التطرف مزيداً من المصداقية والشرعية في مواجهة نظم المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة.

ثانياً: تقديم أهداف برنامج المعونات الخارجية

إن تقديم معونات أمريكية لدول أجنبية له دافعان رئيسيان:

١ ـ الرغبة في التأثير في اتجاهات التطور السياسية وغير السياسية في البلد الذي يتلقى المساعدات، وذلك بما يخدم مصالح أمريكا الأمنية والاستراتيجية بعيدة المدى في البلد المستفيد وفي المنطقة المحيطة به.

٢ ـ حاجة أمريكا إلى التدخل في السياسة الاقتصادية للدول الأجنبية، بما في ذلك مساعدة بعض القطاعات على حساب القطاعات الأخرى، وذلك للتأكد من اتجاه البلد المستفيد إلى تبني سياسة رأسمالية تابعة للاقتصاد الغربي بوجه عام، والاقتصاد الأمريكي بوجه خاص.

قال ريغان في رسالته السنوية للكونغرس عام ١٩٨٦: إن كل دولار ينفق على المعونات الأمنية يساهم في الأمن العالمي بالمساهمة نفسها لذلك الدولار في بناء قوة الدفاع الأمريكية[١٧]. كما أضاف شولتز أن الانفاق على المعونات الخارجية يعتبر استثماراً في مستقبل أمريكا ومستقبل العالم، وان تقوية أصدقاء أمريكا هي وسيلة من أكثر الوسائل كفاءة لحماية مصالحها وتحقيق أهدافها[١٨].

وعندما صدر قانون برنامج المعونات الخارجية عام ١٩٤٦، حددت أهداف البرنامج على النحو التالي[١٩]:

أ ـ تخفيف مظاهر الفقر بين غالبية فقراء العالم.

ب ـ مساعدة الدول النامية على تحقيق نمو اقتصادي ذاتي، وتوزيع فوائده بين أبناء الشعب بشكل عادل.

---

(١٧) نقلاً عن: Shultz, «A Statement Before the Subcommittee on Foreign Operations, U.S. Senate».

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) John W. Sewell, «Future Directions for U.S. Assistance,» in: Wilhelm and Feinstein, eds., *U.S. Foreign Assistance: Investment or Folly?*, p. 229

ج ـ تشجيع عمليات النمو والتحول الداخلية التي من شأنها ضمان الحقوق المدنية والاقتصادية لكل الأفراد في المجتمع.

د ـ تحقيق تكامل اقتصاديات الدول النامية ضمن نظام اقتصادي عالمي مفتوح وعادل.

يتضح مما سبق أن برنامج المعونات الخارجية استهدف أساساً التركيز على النواحي الاقتصادية، وبالتالي أعطى «معونات التنمية» الأهمية القصوى. إلا أن ما حدث فعلاً، ومنذ بدء ذلك البرنامج، دفع في اتجاه التركيز على برنامج «المعونات الأمنية»، وهي المعونات العسكرية والاقتصادية التي استهدفت مساعدة الأصدقاء والعملاء من الدول والحكام. أضف إلى ذلك أن الجزء الأكبر من تلك المعونات ذهب لمساعدة عدد قليل من الدول التي تحكمها مجموعات فاشية معادية للتوجهات التحررية والاشتراكية، أو لدول عميلة قبلت القيام بدور الأداة في تنفيذ المخططات الأمريكية. وهذا يعني أن استراتيجية المعونات الأمريكية استهدفت ـ عملياً ـ ارضاء الأصدقاء من الحكام وخلق المزيد من العملاء من الدول، وابتعدت عن خلق الظروف المؤاتية لتحقيق تقدم اقتصادي وعدل اجتماعي في الدول الفقيرة والمناطق المضطربة.

إن سياسة كسب المزيد من الاصدقاء والعملاء من خلال تقديم المعونات العسكرية والاقتصادية لا تضمن بالضرورة حماية مصالح البلد الذي يقوم بتقديم تلك المعونات. إذ تتجه حكومات الدول التي تتلقى المعونات في العادة إلى تطبيق السياسات وإحداث التحولات التي تخدم أهدافها الوطنية والتي قد تتعارض مع أهداف الدولة المتبرعة. وفي الدول التي لا تتمتع فيها الحكومات بشعبية وشرعية، كثيراً ما تساهم المعونات العسكرية الخارجية في زيادة الاضطرابات الداخلية وتقوية عوامل عدم الاستقرار. وفي الحالات القليلة التي سمحت بحصول بعض الدول على معونات اقتصادية وعسكرية كبيرة رغم كون سياستها متناقضة مع سياسات غالبية دول المنطقة المحيطة بها كإسرئيل، أدت المعونات الأمنية لتلك الدولة إلى زيادة حدة سباق التسلح. أضف إلى ذلك أن تسليح دولة ما واعدادها للقيام بدور البوليس في منطقة وجودها، وذلك كما حدث بالنسبة إلى ايران في عهد الشاه، يؤدي في العادة إلى تقوية عوامل عدم الاستقرار وزرع بذور الشك بين دول المنطقة الواحدة. ولذا فإن برنامج المعونات الخارجية الذي لا يستهدف حل المشاكل الاقليمية بشكل يأخذ مصالح كل دول المنطقة في الحسبان، ولا يعالج التطلعات الشعبية لشعوب الدول الفقيرة، لا يمكن أن ينجح في تحقيق أهدافه، وقد يقود إلى اعطاء نتائج تضر بمصالح كلا الدولتين المتبرعة والمستفيدة على حد سواء.

وعلى سبيل المثال، قامت كل من مصر والصومال وأندونيسيا في السبعينات

بتحديد نفوذ السوفيات فيها رغم اعتمادها على المعونات العسكرية السوفياتية، الأمر الذي أدى إلى حدوث سوء تفاهم بين الاتحاد السوفياتي وتلك الدول فيما بعد. وفي ايران ونيكاراغوا قامت الشعوب في أواخر السبعينات بالثورة على حكامها بسبب استبدادهم وتحالفهم مع أمريكا واعتمادهم على معوناتها العسكرية. وحتى تجربة إسرائيل، كمستفيد من المعونات الأمريكية وكدولة ذات برنامج للمعونات الخارجية، تثبت أنه من الصعب نجاح المعونات العسكرية والاقتصادية في زيادة نفوذ وحماية مصالح الدولة المتبرعة. إذ على الرغم من اعتماد إسرائيل شبه الكامل على المعونات الأمريكية، فإنها سعت وباستمرار إلى تنفيذ مخططاتها في منطقة الشرق الأوسط رغم تناقض معظمها مع المصالح الأمريكية بعيدة المدى. وعلى الرغم من اعتماد بعض الدول الافريقية والآسيوية على المعونات العسكرية والمستشارين العسكريين الإسرائيليين فإن غالبية تلك الدول استمرت في إدانة سياسة إسرائيل العدوانية في المحافل الدولية، كما قام معظمها بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل عام ١٩٧٣ بعد رفضها الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧[٢٠].

ورغم فشل برنامج المعونات الخارجية في تحقيق أهدافه الرئيسية، فإن المعونات الإنسانية نجحت في تخفيف آلام الفقر والجوع بالنسبة إلى ملايين الفقراء، بخاصة في افريقيا. إلا أن تقديم تلك المعونات من خلال حكومات معظمها فردية مستبدة أدى في غالبية الأحيان الى اتساع نطاق الفجوة التي تفصل القلة الغنية عن الأكثرية المعدمة، وبالتالي كانت سبباً من أسباب انتشار الفساد والاستغلال واستفحال الظلم الاجتماعي.

ولما كانت المعونات الإنسانية تقوم أساساً على تقديم فائض انتاج أمريكا الزراعي لإطعام الفقراء وبيعه للدول المحتاجة بأسعار متدنية، ومن خلال تسهيلات ائتمانية ميسرة، فإن تلك المعونات أدت في الكثير من الحالات الى خفض أسعار المنتوجات الغذائية في السوق المحلية، وبالتالي تثبيط همم الفلاحين والمزارعين الوطنيين. وعلى سبيل المثال، ساهمت معونات الغذاء الأمريكية للحكومة المصرية في اضعاف حوافز الانتاج لدى الفلاح المصري الذي أصبح غير قادر على منافسة العديد من المنتوجات الزراعية المستوردة من أمريكا.

من ناحية أخرى، فشلت المعونات العسكرية في تحقيق غالبية أهدافها، بخاصة في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بسبب تركيزها على عدد محدود من الأنظمة ذات

---

(٢٠) Aaron S. Klieman, *Israel's Global Reach* (Washington, D.C.: Pergamon Press, 1985), pp. 36-37.

المصالح والأهداف والمطامع غير المتوافقة مع أهداف وتطلعات شعوب المنطقة. وبسبب ذلك ساهمت تلك المعونات بشكل مباشر أحياناً وبأشكال غير مباشرة في غالبية الأحيان الأخرى في تقوية مركز العسكر الذين استولوا على السلطة وزيادة اعتمادهم على أمريكا وإهمالهم لتطلعات شعوبهم. وفي الواقع تبدو سياسة أمريكا تجاه الشرق الأوسط سياسة لبيع السلاح وتوزيع المعونات كرشوات لبعض الحكام والحكومات وليست سياسة لتحقيق الاستقرار والتنمية لمنطقة مضطربة وشعوب محتاجة. وحيث إن الهدف النهائي للسلاح هو القتل والدمار وليس العدل والبناء، أصبح برنامج المعونات الخارجية في منطقة الشرق الأوسط، بخاصة في الثمانينات، برنامجاً أمريكياً لزيادة الاضطرابات وتقوية عوامل عدم الاستقرار وفتح الباب على مصراعيه لسباق تسلح مستمر.

لذا يبدو من الواضح أنه ليس بالإمكان نجاح برامج المعونة الخارجية في تحقيق أهدافها في ظل الظروف الراهنة، بخاصة إذا استمرت العقلية الأمنية المعادية للاتحاد السوفياتي وحركات العالم الثالث التحررية في السيطرة على مقاليد الحكم في واشنطن. ومن أجل إعادة المصداقية لتلك البرامج فإنه لا بد من إعادة تحديد أهدافها لتصبح أكثر واقعية، وإعادة تشكيل أدواتها لتصبح أكثر كفاءة وعملية، وإعادة رسم سياستها لتصبح أكثر عدالة، وبُعد نظر. ومن دون ذلك ستبقى البرامج والأهداف على حالها من الارتباك، تسير في كل اتجاه دون وجهة حقيقية، وتعمل على عدة مستويات دون خطة عمل تكاملية، وخاضعة في كل الحالات لمناورات سياسية وقوى ضغط داخلية لا علاقة لها باستراتيجية أمريكا الأمنية أو مصالح الشعوب الفقيرة.

الفصل الثاني
البرامج الرئيسية

يشمل برنامج المعونات الخارجية الأمريكية مجموعة كبيرة من برامج المساعدة الاقتصادية والعسكرية التي تحاول التعامل مع الحاجات المختلفة للجهات والدول المستفيدة. وبالتحديد تعد برامج مبيعات السلاح والمنح والقروض المالية المخصصة لذلك، وبرنامج المنح الاقتصادية، وبرنامج تدريب جنود وضباط الدول المستفيدة، والمساهمات المالية في ميزانيات المنظمات والمؤسسات الدولية، أهم تلك البرامج جميعاً. وبسبب تباين تلك البرامج وتضارب بعض الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، أخذ برنامج المعونات الخارجية بوجه عام يعاني الارتباك وضبابية الرؤية. ونتيجة لذلك فقد البرنامج معظم الدعم الذي كان يتمتع به داخل أروقة الكونغرس وخارجها الأمر الذي أضعف فاعليته وقدرته على تحقيق أهداف أمريكا على الساحة الدولية.

إلا أنه على الرغم من قساوة النقد الموجه لذلك البرنامج، فإن الحكومات المتتابعة استمرت في الادعاء بنجاحه، كما دأبت على تخصيص المزيد من الأموال لبرامجه ونشاطاته المختلفة. وإذا كان موقف الكونغرس خلال السنوات الأربع الأخيرة (١٩٨٦ - ١٩٨٩) يؤكد تراجع شعبية هذا البرنامج، لأن الكونغرس قام بخفض ميزانيته عاماً بعد عام، فإن تخصيص ما يقارب نصف الميزانية لبلدين فقط هما إسرائيل ومصر، يؤكد فقدان ذلك البرنامج لوضوح الهدف وسلامة الرؤية. وعلى سبيل المثال أقرت لجنة العلاقات الدولية في الكونغرس تخصيص ميزانية اجمالية مقدارها ١٣,٢ مليار دولار لعام ١٩٨٨، أي حوالى ٢ مليار دولار أقل مما طلب الرئيس و١,٧ مليارات دولار أقل من ميزانية عام ١٩٨٧. ونتيجة لخفض الميزانية بوجه عام والمحافظة على مخصصات إسرائيل ومصر لم يعد بإمكان البرنامج تقديم المعونات للدول الفقيرة بالقدر الكافي لمواجهة حاجاتها الملحة.

قال أحد الخبراء، بعد حصول إسرائيل ومصر على مخصصاتهما، ان الجزء المتبقي يبدو صغيراً ويثير التساؤلات حول قدرة هذا البرنامج على تحقيق أهدافه المعلنة، الأمر الذي يجعل المعونات الأمريكية لمعظم الدول المستفيدة معونات رمزية أكثر منها حقيقية[1]. ومن ناحية أخرى، قال أحد كبار المسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية إنه بعد توزيع مخصصات الدول الأربع الأكثر استفادة من البرنامج (إسرائيل، مصر، باكستان، تركيا) انخفضت حصص الدول الأخرى المستفيدة من برنامج معونات الأمن عام ١٩٨٨ بمقدار ٦٧ بالمائة عما كانت عليه عام ١٩٨٧[2].

إن السماح لعدد محدود من الدول بالحصول على الجزء الأكبر من ميزانية برنامج المعونات الخارجية أدى في الواقع إلى تطوير علاقة غير طبيعية بين أمريكا والدول المستفيدة تلك. إذ بينما زاد اعتماد تلك الدول على أمريكا، أصبحت الأخيرة في المقابل أكثر تردداً في الضغط على تلك الدول وأقل قدرة على التخلي عنها كلياً. وفي الواقع أدت تلك العلاقة إلى خفض قدرة أمريكا على التأثير في مواقف تلك الدول لاجراء التغييرات الاقتصادية المطلوبة لاصلاح ما تعانيه من خلل هيكلي، كما أضعفت ارادة تلك الدول على اتخاذ القرارات الصعبة التي لا تحظى بالشعبية، كرفع أسعار المواد الغذائية والوقود.

من ناحية أخرى، أدت العلاقات المميزة بين أمريكا وبعض الدول المستفيدة إلى تبلور مجموعات خاصة ضمن اطار الكونغرس والحكومة هدفها الحفاظ على تلك العلاقات وتنميتها، وذلك من خلال ايجاد المبررات لوجودها وعدم الخوض في القضايا المتعلقة بتحليلها وتقويمها. وعلى سبيل المثال بينما احتدم النقاش في إسرائيل حول مشروع بناء الطائرة «لافي» لمدة تزيد على العام ونصف العام قبل اتخاذ القرار بوقف ذلك المشروع، امتنعت الحكومة والكونغرس في واشنطن عن تقويم ذلك المشروع رغم قيام أمريكا بتخصيص حوالى ملياري دولار للانفاق عليه.

إضافة إلى ذلك أدى التركيز المستمر على ضرورة محاربة الشيوعية إلى حصر غالبية برامج المعونات الخارجية ضمن اطار ضيق حدوده رؤية أمريكا لمجالات وأبعاد الصراع بين الغرب والشرق. نتيجة لذلك استمرت الحكومات الأمريكية المتعاقبة في الدفاع عن ذلك البرنامج والتمسك بأسس العلاقات الرئيسية التي تحكمت في اتجاهاته منذ الخمسينات، وهي الأسس التي أملتها الظروف التي خلفتها الحرب العالمية الثانية. وبالتالي أهملت الحكومة الأمريكية ضرورات التفكير في برامج جديدة والعمل

---

(١) John Wilhelm, «The Context of Assistance,» in: John Wilhelm and Gerry Feinstein, eds., *U.S. Foreign Assistance: Investment or Folly?* (New York: Praeger, 1984), pp. 7-9.

(٢) S.I. Waxman, «Foreign Aid Packaged for Fiscal 1988,» *Washington Post*, 30/7/1987.

على إعادة صياغة المعطيات الدولية بالكيفية التي تساعد على تحقيق الأهداف بعيدة المدى لأمريكا وللدول المستفيدة على حد سواء.

وعلى العموم، نقدم فيما يلي تعريفاً بأهم برامج المعونة الخارجية وشرحاً موجزاً لأهدافها وكيفية عملها والجهات المستفيدة منها[3]:

أولاً: برنامج المعونات الأمنية

يقوم هذا البرنامج بتقديم المنح والقروض للدول الأجنبية التي تعتبر ذات أهمية بالنسبة إلى مصالح أمريكا الأمنية والاستراتيجية. وتستهدف المنح والقروض مساعدة الدول المستفيدة على بناء قواتها العسكرية ومتطلبات الأمن لديها، وهي المتطلبات التي تعتبر في الوقت ذاته ضرورية بالنسبة إلى مصالح أمريكا الأمنية في المناطق التي توجد فيها الدول المستفيدة. ولقد عرّفت إحدى وثائق الخارجية الأمريكية أهداف هذا البرنامج على النحو التالي[4]:

١ ـ الترويج للسلام في الشرق الأوسط.
٢ ـ تقوية علاقات التعاون في مجالي الدفاع والأمن مع الدول المستفيدة.
٣ ـ مواجهة العدوان الخارجي الذي قد تتعرض له الدول الصديقة.
٤ ـ تشجيع عوامل الاستقرار في مناطق الدول المستفيدة.

ويشمل برنامج المعونات الأمنية عدة برامج فرعية، أهمها:

١ ـ مبيعات الأسلحة للدول الأجنبية

يقوم هذا البرنامج بامداد الدول المستفيدة بالقروض، وذلك من أجل شراء الأسلحة وقطع الغيار والخدمات الفنية والعسكرية من أمريكا. إضافة إلى القروض العادية التي تقدمها الحكومة الأمريكية للدول المستفيدة، يحصل بعض الدول الصديقة

---

(٣) لمزيد من التفصيل حول برامج المساعدات الامريكية، انظر:
United States, Department of State: *International Security and Development Cooperation Program,* Special Report; no. 108 (Washington D.C.: U.S. Government Printing Office, 1983); Special Report; no. 116 (April 1984); *Congressional Presentation for Security Assistance Program: Fiscal Year 1987* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1987), pp. 59-77; House of Representatives, «Foreign Assistance and Related Program Appropriations Bill, 1987,» pp. 40-88, and Wilhelm and Feinstein, eds., Ibid.

(٤) United States, Department of State, *Congressional Presentation for Security Assistance Program: Fiscal Year 1987,* p. 2.

على قروض ميسرة، أسعار الفائدة عليها منخفضة وفترات تسديدها طويلة.

وعلى سبيل المثال بلغت ميزانية هذا البرنامج عام ١٩٨٦ حوالى ٤,٩٦ مليارات دولار، قدّم حوالى ١,١٢ مليار دولار على شكل قروض بفائدة عادية لـ ١٤ دولة، وقدّم ٧٤٤ مليون دولار على شكل قروض ميسرة لـ ١١ دولة أخرى وقدّم ٣,١ مليارات دولار لإسرائيل ومصر على شكل منح لا ترد.

وبينما حصلت إسرائيل على ١,٨ مليار دولار، أي ما يعادل ٣٦,٢ بالمائة من ميزانية هذا البرنامج، حصلت مصر على ١,٣ مليار دولار، أي ما يعادل ٢٦,٢ بالمائة من الميزانية[٥]. وبلك تكون إسرائيل ومصر قد حصلتا على ما مجموعه ٣,١ مليار دولار، أو ٦٢,٥ بالمائة من ميزانية برنامج المعونات الأمنية، بينما حصلت ٢٥ دولة أخرى على ١,٨٧ مليار دولار، أو ما يعادل ٣٨ بالمائة تقريباً من تلك الميزانية. وخلافاً لبقية الدول المستفيدة من هذا البرنامج حصلت كل من إسرائيل ومصر على حصتها دون أي التزام بإعادة تسديد تلك الأموال في المستقبل. وبذلك تكون إسرائيل ومصر قد حصلتا على كل المنح التي خصصت ضمن هذا البرنامج للدول المستفيدة وعددها ٢٧ دولة (انظر الجدولين رقم (٢ ـ ١) و(٢ ـ ٢)).

٢ ـ برنامج المعونات العسكرية

ويقوم هذا البرنامج بامداد الدول الأجنبية المستفيدة بمنح مالية لشراء معدات وخدمات وقطع غيار عسكرية من أمريكا. وبينما كان هذا البرنامج يشكل صلب برنامج المعونات الأمنية في الخمسينات والستينات، فقد تراجعت أهميته بعد حرب فيتنام، في حين كانت أهمية برنامج مبيعات السلاح وميزانيتها تتصاعد. إلا أن السنوات الخمس الأخيرة شهدت تزايد ميزانية هذا البرنامج وتحول المعونات المالية التي يقدمها للدول المستفيدة إلى منح. وفي عام ١٩٨٦ خصص الكونغرس لهذا البرنامج ٧٨٥ مليون دولار، بلغت نسبة ما قدم منها كمنح ما يزيد على ٧٥ بالمائة (انظر الجدولين رقم (٢ ـ ٣) و(٢ ـ ٤)).

٣ ـ البرنامج الدولي للتثقيف والتدريب العسكري

يقدم هذا البرنامج المنح للدول الأجنبية المستفيدة، وذلك من أجل تغطية تكاليف قيام المؤسسة العسكرية الأمريكية بتدريب جنود وضباط تلك الدول. ويتم التدريب عادة إما في أمريكا أو في الخارج حيث توجد قوات أمريكية. ومن خلال

(٥) United States. House of Representatives, Ibid., pp. 80-81.

جدول رقم (٢ - ١)
ميزانية برنامج مبيعات الأسلحة للدول الأجنبية
(بآلاف الدولارات)

السنة المالية	الميزانية المقترحة من الحكومة	الحد الأقصى المسموح بانفاقه	الميزانية المعتمدة من الكونغرس
١٩٦٩	١٢٠٠٠٠	٢٩٦٠٠٠	٢٩٦٠٠٠
١٩٧٠	٢٧٥٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٧٠٠٠٠
١٩٧١	٧٧٢٥٠٠	٧٥٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠
١٩٧٢	٥١٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠
١٩٧٣	٥٢٧٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠
١٩٧٤	٢٧٣٥٠٠٠	٢٥٢٥١٠٠	٢٥٢٥٠٠٠
١٩٧٥	٥٥٥٠٠٠	٤٠٥٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
١٩٧٦	٢٤٣٠٢٠٠	١٢٩٨٧٥٠	١٢٠٥٠٠٠
١٩٧٧	٢١٧٩٦٠٠	٧٤٠٠٠٠	٧٤٠٠٠٠
١٩٧٨	٧٠٧٧٥٠	٦٨٢٠٠٠	٦٧٥٨٥٠
١٩٧٩	١٠٤٢٥٠٠	١٠٤٤٣٠٠	١٠٢٤٥٠٠
١٩٨٠	٦٥٨٨٨٠	٦٧٣٥٠٠	٤٦٥٠٠٠
١٩٨١	٧٣٤٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
١٩٨٢	١٤٨١٨٠٠	٨٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠
١٩٨٣	٩٥٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	١١٧٥٠٠٠
١٩٨٤	١٠٠٠٠٠٠	١٣١٥٠٠٠	١٣١٥٠٠٠
١٩٨٥	٥١٠٠٠٠٠	—	٤٨٣٩٠٠٠
١٩٨٦	٥٦٥٥٠٠٠	٥٣٧١٠٠٠	٥١٩٠٠٠٠
١٩٨٧	٥٦٦١٠٠٠	—	٤٩٢٢٥٢٣

المصادر: United States, Department of State, *Congressional Presentation for Security Assistance Program: Fiscal Year 1987* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1987), vol. 1, p. 89, and House of Representatives, «Foreign Assistance and Related Program Appropriations Bill, 1987,» p. 123.

عمليات التدريب والتثقيف يتم تعريف المتدربين أيضاً بطبيعة نظم حياة الأمريكيين الاقتصادية والاجتماعية واطلاعهم على كيفية عمل المؤسسات الأمريكية.

وقد قال مساعد وزير الخارجية لشؤون العلوم والتقانة ان المنح التي يقدمها هذا البرنامج لا تقوم بامداد الدول المستفيدة بما تحتاجه من تدريب عسكري فقط، وإنما تمثل أيضاً أداة منخفضة التكاليف لخلق وسيلة للاتصال والتفاعل مع قطاع مهم من الفئات القيادية في الدول المستفيدة، بخاصة في العالم الثالث، وتحقيق إمكانية التأثير

جدول رقم (٢ ـ ٢)
تمويل برنامج مبيعات السلاح للدول الأجنبية
(بآلاف الدولارات)

الدولة والهدف	عـام ١٩٨٥			عـام ١٩٨٧ (مقترحة)		
	قروض عادية	قروض ميسرة	المجموع	قروض عادية	قروض ميسرة	المجموع
الترويج للسلام في الشرق الأوسط						
مصر (منح)	لا شيء	١١٧٥٠٠٠	١١٧٥٠٠٠	لا شيء	١٣٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠
اسرائيل (من)	لا شيء	١٤٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠	لا شيء	١٨٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠
الأردن	٤٢٥٠٠	٤٧٥٠٠	٩٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٦٥٠٠٠	١١٥٠٠٠
المجموع	٤٢٥٠٠٠	٢٦٦٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	٣١٦٥٠٠٠	٣٢١٥٠٠٠	
تقوية اتفاقات التعاون في مجالي الدفاع والأمن						
اليونان	٢٤٢٠٠٠	٢٥٨٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	لا شيء	٥٠٠٠٠٠
المغرب	لا شيء	٨٠٠٠	٨٠٠٠	لا شيء	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
عُمان	٤٠٠٠٠	لا شيء	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	لا شيء	٤٠٠٠٠
بنما	لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء	٤٠٠٠	٤٠٠٠
الفيليبين	لا شيء	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	لا شيء	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
البرتغال	٥٥٠٠٠	لا شيء	٥٥٠٠٠	٢١٥٠٠	٤٥٠٠٠	٦٦٥٠٠
اسبانيا	٤٠٠٠٠٠	لا شيء	٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	لا شيء	٤٠٠٠٠٠
تركيا	٢٣٥٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٤٨٥٠٠٠	١٤٥٠٠٠	٤٥٥٠٠٠	٦٠٠٠٠٠
المجموع	٩٧٢٠٠٠	٥٣١٠٠٠	١٥٠٣٠٠٠	١١٠٦٥٠٠	٥٦٤٠٠٠	١٦٧٠٥٠٠
مقاومة العدوان الخارجي						
السلفادور	لا شيء	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	لا شيء	لا شيء	لا شيء
كوريا	٢٣٠٠٠٠	لا شيء	٢٣٠٠٠٠	لا شيء	٢٣٠٠٠٠	
باكستان	٣٢٥٠٠٠	لا شيء	٣٢٥٠٠٠	٣٤٠٠٠٠	لا شيء	٣٤٠٠٠٠
تايلاند	٩٥٠٠٠	لا شيء	٩٥٠٠٠	٤٢٥٠٠	٦١٠٠٠	١٠٣٥٠٠
تونس	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	لا شيء	٢٧٠٠٠	٢٧٠٠٠
اليمن العربية	لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء	٣٠٠٠	٣٠٠٠
المجموع	٦٧٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	٧١٠٠٠٠	٦١٢٥٠٠	٩١٠٠٠	٧٠٣٥٠٠

يتبع

تابع جدول رقم (٢ - ٢)

الدولة والهدف	عـام ١٩٨٥			عـام ١٩٨٧ (مقترحة)		
	قروض عادية	قروض ميسرة	المجموع	قروض عادية	قروض ميسرة	المجموع
تشجيع الاستقرار الاقليمي						
بوتسوانا	لا شيء	٥٠٠٠	٥٠٠٠	لا شيء	٢٠٠٠	٢٠٠٠
الكاميرون	لا شيء	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٧٠٠٠	لا شيء	٧٠٠٠
كولومبيا	لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
الدومنيكان	لا شيء	٣٠٠٠	٣٠٠٠	لا شيء	٣٠٠٠	٣٠٠٠
اكوادور	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٤٠٠٠	لا شيء	لا شيء	لا شيء
غابون	لا شيء	لا شيء	لا شيء	٥٠٠٠	لا شيء	٥٠٠٠
اندونيسيا	١٢٥٠٠	٢٠٠٠٠	٣٢٥٠٠	لا شيء	٣٥٠٠٠	٣٥٠٠٠
ماليزيا	٤٠٠٠	لا شيء	٤٠٠٠	٥٠٠٠	لا شيء	٥٠٠٠
بيرو	٣٠٠٠	٥٠٠٠	٨٠٠٠	لا شيء	٥٠٠٠	٥٠٠٠
المجموع	٢١٥٠٠	٤٠٠٠٠	٦١٥٠٠	١٧٠٠٠	٥٥٠٠٠	٧٢٠٠٠
المجموع الكلي	١٧١١٠٠٠	٣٢٢٨٥٠٠	٤٩٣٩٥٠٠	١٧٨٦٠٠٠	٣٨٧٥٠٠٠	٥٦٦١٠٠٠

المصدر: United States, Department of State, Ibid., vol. 1, p. 61.

في مواقف تلك الفئات وتوجهاتها السياسية[٦]. ونبيا يعتبر هذا البرنامج أصغر برامج المعونات الأمنية من حيث حجم الميزانية، يعتبر أكبرها من حيث عدد الطلاب الأجانب الذين يشاركون فيه كل عام.

ففي عام ١٩٨٦ خصص الكونغرس ٥٤,٥ مليون دولار لهذا البرنامج، أي حوالى ضعفي المبلغ الذي خصصه عام ١٩٨١، الذي بلغ ٢٨,٤ مليون دولار فقط. أما بالنسبة إلى عدد الدول المشاركة فقد زاد من ٦٣ دولة عام ١٩٨١ إلى ١٠٠ دولة عام ١٩٨٦، وفي الوقت ذاته زاد عدد الطلاب العسكريين الذي شاركوا في البرنامج

---

(٦) William Schneider (Jr.), «Statement Before the Subcommittee on Arms Control, International Security and Science,» (House Foreign Affairs Committee, 28 February 1985).

جدول رقم (٢ ـ ٣)
الميزانية السنوية لبرنامج المعونات العسكرية
(بآلاف الدولارات)

السنة	الميزانية المقترحة من الحكومة	الحد الأقصى المسموح بانفاقه	الميزانية المعتمدة من الكونغرس
١٩٥٠	١٤٠٠٠٠٠	١٣١٤٠٠٠	١٣١٤٠٠٠
١٩٥١	٥٢٢٢٥٠٠	٥٢٢٢٥٠٠	٥٢٢٢٥٠٠
١٩٥٢	٦٣٠٣٠٠٠	٥٩٩٧٦٠٠	٥٧٤٤٠٠٠
١٩٥٣	٥٤٢٥٠٠٠	٤٥٩٨٠٠	٤٢١٩٨٠٠
١٩٥٤	٤٢٧٤٥٠٠	٣٦٨١٥٠٠	٣٢٣٠٠٠٠
١٩٥٥	١٧٧٨٣٠٠	١٥٩١٠٠٠	١١٩٢٧٠٠
١٩٥٦	١٩٥٩٢٠٠	١٤٥٠٢٠٠	١٠٢٢٢٠٠
١٩٥٧	٢٩٢٥٠٠٠	٢٢٢٥٠٠٠	٢٠١٧٥٠٠
١٩٥٨	١٩٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠	١٣٤٠٠٠٠
١٩٥٩	١٨٠٠٠٠٠	١٦٠٥٠٠٠	١٥١٥٠٠٠
١٩٦٠	١٦٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠
١٩٦١	٢٠٠٠٠٠٠	—	١٨٠٠٠٠٠
١٩٦٢	١٨٨٥٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠
١٩٦٣	—	١٧٠٠٠٠٠	١٣٢٥٠٠٠
١٩٦٤	١٤٠٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
١٩٦٥	١٠٥٥٠٠٠	١٠٥٥٠٠٠	١١٣٠٠٠٠
١٩٦٦	١١٧٠٠٠٠	١١٧٠٠٠٠	١٤٧٠٠٠٠
١٩٦٧	٩١٧٠٠٠	٨٧٥٠٠٠	٧٩٢٠٠٠
١٩٦٨	٦٢٠٠٠٠	٥١٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
١٩٦٩	٤٢٠٠٠٠	٣٧٥٠٠٠	٣٧٥٠٠٠
١٩٧٠	٤٢٥٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠
١٩٧١	٦٩٠٠٠٠	٦٩٠٠٠٠	٦٩٠٠٠٠
١٩٧٢	٧٠٥٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
١٩٧٣	٧٨٠٠٠٠	٥٥٣١٠٠	٥٥٣١٠٠
١٩٧٤	٦٨٥٠٠٠	٥١٢٥٠٠	٤٥٠٠٠٠
١٩٧٥	٨٩٥٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	٤٧٥٠٠٠
١٩٧٦	٧٩٠٠٠٠	٢٤٥٨٧٥	٢٥٢٢٠٠
١٩٧٧	٢٧٩٠٠٠	٢٣٥٨٠٠	٢٦٤٥٥٠
١٩٧٨	٢٣٠٠٠٠	٢٢٨٩٠٠	٢٢٠٠٠٠
١٩٧٩	١٣٣٥٠٠	١٣٣٥٠٠	٨٣٣٧٥
١٩٨٠	١٦٠٢٠٠	١٩٩٩٠٠	١١٠٠٠٠
١٩٨١	١٠٤٤٠٠	١٠٦١٠٠	١١٠٢٠٠

يتبع

تابع جدول رقم (٢ - ٣)

السنة	الميزانية المقترحة من الحكومة	الحد الأقصى المسموح بانفاقه	الميزانية المعتمدة من الكونغرس
١٩٨٢	١٣١٤٠٠	٢٣١٤٠٠٠٠	١٧١٤١٢
١٩٨٣	٥٥٧٠٠٠	٢٣٨٥٠٠	٣٨٣٣٢٥
١٩٨٤	٧٤٧٠٠٠	٦٣٩٧٠٠	٧١١٧٥٠
١٩٨٥	٩٢٤٥٠٠	—	٨٠٥١٠٠
١٩٨٦	٩٤٩٣٥٠	٨٠٥١٠٠	٧٨٥٠٠٠
١٩٨٧	٩٩٦٤٥٠	—	—

المصدر: المصدر نفسه، ج ١، ص ٩١.

جدول رقم (٢ - ٤)
ميزانية المعونات العسكرية
المقترحة والمخصصة للدول المختلفة
(بآلاف الدولارات)

الدولة / السنة	١٩٨٥	١٩٨٦	المقترحة لسنة ١٩٨٧
١ - منطقة شرق آسيا والمحيط الهادىء			
بورما	لا شيء	لا شيء	١٠٠٠
فيجي	٣٠٠	٢٨٧	٣٠٠
الفيليبين	٢٥٠٠٠	٣٨٢٨٠	٥٠٠٠٠
تايلاند	٥٠٠٠	٤٧٨٥	٥٠٠٠
المجموع	٣٠٣٠٠	٤٣٣٥٢	٥٦٣٠٠
٢ - منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا			
المغرب	٤٠٠٠	٣٣٤٩٥	٦٠٠٠٠
تونس	١٥٠٠٠	٣٣٤٩٥	٤٠٠٠٠
اليمن العربية	٥٠٠٠	١٩١٤	٥٠٠٠
المجموع	٦٠٠٠٠	٦٨٩٠٤	١٠٥٠٠٠
٣ - أوروبا الغربية وكندا			
البرتغال	٧٠٠٠٠	٦٦٩٩٠	٧٠٠٠٠

يتبع

تابع جدول رقم (٢ - ٤)

الدولة / السنة	١٩٨٥	١٩٨٦	المقترحة لسنة ١٩٨٧
تركيا	٢١٥٠٠٠	٢٠٥٧٥٥	٢١٥٠٠٠
المجموع	٢٨٥٠٠٠	٢٧٢٧٤٥	٢٨٥٠٠٠
٤ ـ الدول الأفريقية			
بوتوسوانا	٤٠٠٠	٣٣٥٠	٦٠٠٠
أفريقيا الوسطى	لا شيء	لا شيء	١٠٠٠
تشاد	٥٠٠٠	٥٧٤٢	٩٠٠٠
جيبوتي	٢٥٠٠	١٩١٤	٣٠٠٠
غينيا الاستوائية	لا شيء	٩٥٧	١٠٠٠
غينيا	٣٠٠٠	١٩١٤	٥٠٠٠
كينيا	٢٠٠٠	١٩١٤٠	٢٠٠٠٠
ليبيريا	١٢٠٠٠	٤٧٨٥	٨٠٠٠
مدغشقر	٢٠٥٠	١٤٣٥	٣٠٠٠
مالاوي	١٠٠٠	٩٥٧	٢٠٠٠
النيجر	٥٠٠٠	٣٧٢٨	٤٠٠٠
السنغال	٣٠٠٠	٢٨٧٠	٤٥٠٠
الصومال	٣٣٠٠٠	١٩١٤٠	٣٥٦٠٠
السودان	٤٥٠٠٠	١٩١٤٠	٥٠٠٠٠
زائير	٧٠٠٠	٦٦٩٩	١٢٠٠٠
خدمات مدنية	٥٠٠٠	٤٧٨٥	١٠٠٠٠
المجموع	١٤٧٥٥٠	٩٦٦٥٦	١٧٤١٠٠
٥ ـ دول أمريكا اللاتينية			
بيليز	٥٠٠	٤٧٩	١٠٠٠
بوليفيا	٣٠٠٠	٢٨٧٠	٦٠٠٠
كولوميا	لا شيء	لا شيء	١٠٠٠٠
كوستاريكا	١٣٠٠٠	٢٣٩٣	٣١٠٠
الدومنيكان	٥٠٠٠	٣٨٢٨	٧٠٠٠
شرق الكاريبي	٥٠٠٠	٧١٧٨	٩٠٠٠
أكوادور	٢٠٠٠	لا شيء	٨٠٠٠
السلفادور	١٣٤٧٥٠	١٢٥٣٦٧	١٣٤٦٥٠
غواتيمالا	لا شيء	٤٧٨٥	١٠٠٠٠
هايتي	٣٠٠	٤٧٩	٥٠٠

يتبع

تابع جدول رقم (٢ - ٤)

السنة / الدولة	١٩٨٥	١٩٨٦	المقترحة لسنة ١٩٨٧
هندوراس	٧٢٨٠٠	٥٨٦٦٤	٨٧٥٠٠
جامايكا	٧٣٦٠	٧٦٥٦	٨٠٠٠
بنما	١٠٠٠٠	٣٨٢٨	٩٨٠٠
أورغواي	لا يء	لا شيء	٢٥٠٠
المجموع	٢٥٣٧١٠	٢١٧٥٢٧	٣١٧٠٥٠
نفقات أخرى	٢٨٥٤٠	٤٩١٩٠	٤٩٠٠٠
المجموع الكلي	٨٠٥١٠٠	٦٤٨٣٧٤	٩٩٦٤٥٠

المصدر: United States, House of Representatives, «Foreign Assistance and Related Program Appropriations Bill, 1987,» pp. 115-116.

من ٤٧٢١ طالب عام ١٩٨١ إلى ٧٨٢٣ طالب عام ١٩٨٦[٧]. (انظر الجدولين رقم (٢ - ٥)و(٢ - ٦)).

٤ ـ عمليات الحفاظ على السلام

لقد صمم هذا البرنامج لتمكين الحكومة الأمريكية من أخذ زمام المبادرة والدعوة إلى تشكيل قوات سلام دولية من أجل الحفاظ على السلام في بعض مناطق العالم المضطربة. وتقوم الولايات المتحدة في الوقت الحاضر بالمشاركة في «قوة المراقبين متعددة الجنسيات في سيناء»، وهي القوة التي أنشئت بعد توقيع معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية. إضافة إلى ذلك، تساهم أمريكا أيضاً في قوة حفظ السلام في قبرص، وفيما يسمى «قوة السلام الكاريبية في غرانادا». وكما يوضح الجدول رقم (٢ ـ ٧) خصص الكونغرس لهذا البرنامج عام ١٩٨٦ حوالى ٣٢,٥ مليون دولار. إلا أن ميزانية عام ١٩٨٢ بلغت ١٤٦ مليون دولار، بسبب ارتفاع تكلفة بناء قوة المراقبين التي أرسلت إلى سيناء وامدادها بالمعدات المطلوبة، وسيأتي شرح ظروف ومهمات هذه القوة في مكان آخر (انظر الجدول رقم (٢ ـ ٨)).

---

(٧) United States, Department of State, *Congressional Presentation for Security Assistance Program: Fiscal Year 1987*, pp. 24-26.

جدول رقم (٢ ـ ٥)
ميزانية البرنامج الدولي للتدريب والتثقيف العسكريين
(بآلاف الدولارات)

السنة المالية	الميزانية المقترحة من الحكومة	الحد الأقصى المسموح باتفاقه	الميزانية المعتمدة من الكونغرس
١٩٧٦	٣٧٠٠٠	٣٣٧٥٠	٢٨٧٥٠
١٩٧٧	٣٢٢٠٠	٣٠٢٠٠	٢٥٠٠٠
١٩٧٨	٣٥٠٠٠	٣١٠٠٠	٣٠٠٠٠
١٩٧٩	٣٢١٠٠	٣١٨٠٠	٢٧٩٠٠
١٩٨٠	٣٢٩٠٠	٣١٨٠٠	٢٥٠٠٠
١٩٨١	٣٢٥٠٠	٣٤٠٠٠	٢٨٤٠٠
١٩٨٢	٤٢٠٠٠	٤٢٠٠٠	٤٢٠٠٠
١٩٨٣	٥٣٧٠٠	٤٣٠٠٠	٤٦٠٠٠
١٩٨٤	٥٦٥٣٢	٥٦٤٥٢	٥١٥٣٢
١٩٨٥	٦٠٩١٠	ــ	٥٦٢٢١
١٩٨٦	٦٥٦٥٠	٥٦٢٢١	٥٤٤٩٠
١٩٨٧	٦٨٨٣٠	٦٨٨٣٠	٥٩٤٩٧

المصدر: United States, Department of State, Ibid., vol. 1, p. 92.

٥ ـ برنامج الدعم الاقتصادي

يقدم هذا البرنامج المعونات على شكل منح وقروض لدول أجنبية تعتبر ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى مصالح أمريكا الأمنية. وهو برنامج مرن للغاية يقدم القروض قصيرة الأجل لدعم موازين مدفوعات الدول المستفيدة، كما يقدم أيضاً القروض طويلة الأجل لدعم مشاريع البنى الهيكلية والتنمية الاقتصادية. وتقوم الجهة الأمريكية المختصة وهي «وكالة التنمية الدولية» عادة بالإشراف على هذا البرنامج وتقويم المشاريع المقترحة من قبل الدول المستفيدة تمهيداً لاعتمادها وتخصيص الأموال لها. إلا أن إسرائيل، على الرغم من حصولها على حصة الأسد من ميزانية هذا البرنامج، تعد الدولة الوحيدة بين جميع الدول المستفيدة التي تحصل على مخصصاتها مقدماً وتنفقها كما تشاء دون رقابة من «وكالة التنمية الدولية» أو محاسبة من الحكومة الأمريكية. وفي المقابل تحصل مصر على حصتها من خلال وكالة التنمية الدولية حيث تقوم الأخيرة ليس بمراقبة المشاريع المستفيدة فقط بل بالموافقة عليها وأيضاً، وأحياناً بإدارتها (انظر الجدول رقم (٢ ـ ٩)).

جدول رقم (٢ - ٦)
عمليات الحفاظ على السلام
مساهمة أمريكا في ميزانية قوة المراقبين
متعددي الجنسيات في سيناء
(بملايين الدولارات)

السنة المالية	المبالغ المتوقعة	الانفاق الحقيقي
١٩٨٢	١٢٥	١١٣
١٩٨٣	٣٤,٥	٢٢,١
١٩٨٤	٣٧,٢	٣٢,٢
١٩٨٥	٢٨	٢٣
١٩٨٦	٢٨,٣	١٨,٣
١٩٨٧	٢٥	-

المصدر: United States, House of Representatives, Ibid., p. 89.

جدول رقم (٢ - ٧)
ميزانية عمليات الحفاظ على السلام
(بملايين الدولارات)

السنة المالية	الميزانية المقترحة	الحد الأقصى المسموح باتفاقه	الميزانية المعتمدة من الكونغرس
١٩٧٩	-	٣٠,٩	٢٧,٤
١٩٨٠	-	٢١,١	٢٢
١٩٨١	٢٥	٢٥	٢٥
١٩٨٢	١٤٦	١٤٦	١٤١
١٩٨٣	٤٣,٤٨	١٩	٣١,١
١٩٨٤	٤٦,٢	٤٦,٢	٤٦,٢
١٩٨٥	٤٩	٤٤	٤٤
١٩٨٦	٣٧	٣٧	٣٧
١٩٨٧	٣٩	٣٤	٣٤

المصادر: United State, Department of State, Ibid., vol. 1, and House of Representatives, Ibid.

جدول رقم (٢ ـ ٨)
البرنامج الدولي للتدريب والتثقيف العسكريين، مخصصات الدول المستفيدة
(بآلاف الدولارات)

الدولة / السنة	١٩٨٥	١٩٨٦	المقترحة لسنة ١٩٨٧
منطقة شرق آسيا والمحيط الهادىء			
بورما	٢٢٤	٢٣٩	٣٥٠
فيجي	٩٥	٩٦	١٢٥
اندونيسيا	١٨٠٩	١٩١٤	٢٨٠٠
كوريا	١٩٤٣	١٨١٨	٢٢٠٠
ماليزيا		٨٩١	٩٠٩
غينيا الجديدة	٥٢	٤٨	٨٥
الفيليبين	٢١٦٧	٢١٠٥	٢٧٥٠
سنغافورا	٥٠	٤٨	٧٥
جزر سليمان	٣٠	٢٩	٦٠
تايلاند	٢٣١٨	٢٢٠١	٢٥٠٠
تونغو	٤٧	٤٨	٦٠
المجموع	٩٧١٦	٩٤٥٥	١٢٢٤٠
منطقة الشرق الأوسط وجنوب افريقيا			
الجزائر	٦٤	٤٨	٢٥٠
بنغلادش	٣٣٦	٢٦٣	٣٧٠
مصر	١٦٧٥	١٧٢٣	٢٠٠٠
الهند	٢٨٢	٣١١	٤٠٠
الأردن	١٨٧٧	١٦٧٥	٢٠٠٠
لبنان	٧٠٥	٤٧٨	٨٠٠
جزر المالديف	٢٢	٢٤	٥٥
المغرب	١٤٧٩	١٤٣٥	١٨٥٠
نيبال	١٢٥	٩٦	١٢٥
عُمان	١٥٥	١٤٤	٢٠٥
باكستان	٩٧٠	٨٨٥	١٤٠٠
سري لانكا	١٤٨	١٤٤	١٨٥
تونس	١٦٠٣	١٤٣٥	١٨٠٠
اليمن العربية	١٣٧٨	١١٤٨	١٥٥٠
المجموع	١٠٨١٩	٩٨٠٩	١٢٨٩٠

يتبع

تابع جدول رقم (٢ - ٨)

الدولة / السنة	١٩٨٥	١٩٨٦	المقترحة لسنة ١٩٨٧
أوروبا الغربية وكندا			
النمسا	٤٩	٥٧	٧٥
فنلندا	٣٢	٤٨	٧٥
اليونان	١٣٦٦	١٢٤٤	١٧٥٠
ايسلاندا	٢٢	٢٩	٥٠
ايرلندا	لا شيء	لا شيء	٥٠
لوكسمبورغ	لا شيء	٢٩	لا شيء
البرتغال	٢٩٥٩	٢٢٩٧	٣٠٠٠
اسبانيا	٢٩٢٦	٢٢٩٧	٣٠٠٠
تركيا	٣٥٩٠	٣١٥٨	٤٠٠٠
يوغوسلافيا	٩٦	٩٦	١٦٠
المجموع	١١٠٤٠	٩٢٥٥	١٢١٦٠
الدول الافريقية			
بنين	٨٣	٤٨	٧٥
بوتوسوانا	٢٨٧	٢٨٧	٤٠٠
بوركينافاسو	١٧	٤٨	١٥٠
بوروندي	١٤١	١٤٤	١٧٠
الكاميرون	١٤٧	١٩١	٣٠٠
رأس فيردي	٧٠	٥٧	١٠٠
افريقيا الوسطى	١٠٨	٩٦	١٦٥
تشاد	٢٠٧	١٩١	٢٥٠
كومورس	لا شيء	٢٩	٥٠
الكونغو	لا شيء	٤٨	٩٠
جيبوتي	١٢٦	٩٦	١٥٠
غينيا الاستوائية	٧١	٥٧	١٣٠
غابون	١٢٥	١٤٤	١٥٠
غامبيا	٦٢	٥٧	٧٥
غانا	٢٩٣	٢١٥	٣٠٠
غينيا	١٢٢	١٤٤	١٥٠
غينيا بيساو	٤	٤٨	٧٥
ساحل العاج	١٦١	١٢٠	١٥٠
كينيا	١٦٩٣	١٦٢٧	١٨٠٠
ليبيريا	١١٥٧	٩٨١	١٤٠٠

يتبع

تابع جدول رقم (٢ - ٨)

الدولة / السنة	١٩٨٥	١٩٨٦	المقترحة لسنة ١٩٨٧
مدغشقر	٥٥	٧٢	٧٥
مالاوي	٢١٨	١٩١	٣٠٠
مالي	١٥٦	١٤٤	١٥٠
موريتانيا	٧٧	٤٨	٧٥
النيجر	٢١٤	٢٣٩	٢٧٥
نيجيريا	لا شيء	٩٦	١٠٠
رواندا	٦٢	٥٧	٧٥
ساوتوم	لا شيء	٤٣	٥٠
السنغال	٥٢٤	٤٧٨	٥٠٠
سيشل	١٧	٤٨	٦٠
سيراليون	٦٠	٥٧	١٠٠
الصومال	١١٣٢	١١٠١	١٠٥٥
السودان	١٤٣٠	١١٤٨	١٧٥٠
سوازيلاند	٥٠	٤٨	٦٠
تانزانيا	لا شيء	لا شيء	٧٥
توغو	٤٣	٧٢	٧٥
اوغندا	٦	٩٦	٢٠٠
زائير	١٣٤١	١٢٩٢	١٦٠٠
زمبابوي	٢١٤	١٩١	٢٥٠
المجموع	١٠٤٧٣	١٠٠٤٩	١٣٤٥٠
دول أمريكا اللاتينية			
الأرجنتين	لا شيء	١٠	١٠٠
الباهاما	٤٤	٤٨	٦٠
بيليز	١٠٠	٧٢	١٠٠
بوليفيا	٣٦٠	٢٨٧	٤٠٠
البرازيل	لا شيء	١٠	١٠٠
التشيلي	لا شيء	لا شيء	١٠٠
كولومبيا	٨٢٦	٨٣٧	٩٥٠
كوستاريكا	٢٣١	١٩١	٢٥٠
الدومنيكان	٧٢١	٦٩٤	٨٥٠
شرق البحر الكاريبي	٣٤٨	٣٧٤	٤٠٠
أكوادور	٦٨٨	٦٧٠	٦٥٠
السلفادور	١٥٠٠	١٤٣٥	١٦٠٠

يتبع

تابع جدول رقم (٢ ـ ٨)

الدولة / السنة	١٩٨٥	١٩٨٦	المقترحة لسنة ١٩٨٧
غواتيمالا	٤٥٥	٢٨٧	٥٠٠
غيانا	لا شيء	لا شيء	٥٠
هايتي	٤٤٣	٤٣١	٦٠٠
هندوراس	١١٠٤	١٠٥٣	١٣٠٠
جامايكا	٢٨٣	٢٣٩	٣٠٠
باكامس	٥١٠٦	٢١٠٥	٣٠٠٠
بنما	٨٥٩	٥٧٤	٧٥٠
باراغواي	٩٥	٤٨	١٢٥
بيرو	٦٥٧	٧٠٣	٨٥٠
سورينام	٤٢	٤٨	٥٠
ترينيداد	٣٩	٤٨	٥٠
يوسارسا	لا شيء	٢٨٥٢	٤٠٠٠
اورغواي	١٠٠	٩٦	١٢٥
فنزويلا	٩٦	٧٢	١٥٠
المجموع	١٤٠٢٧	١٢٣٧٥	١٧٦٦٠
نفقات أخرى	١٤٦	٢٠٤	٤٣٠
المجموع الكلي	٥٦٢٢١	٥٢١٤٧	٦٨٨٣٠

المصدر: United States, House of Representatives, Ibid., pp. 117-120.

ولما كان برنامج الدعم الاقتصادي هو برنامج أمني، فإن الدول المستفيدة لا بد من أن تكون دولاً ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى أمن أمريكا، وأن تكون مؤهلة للقيام بدور فعال في حماية مصالح أمريكا الاستراتيجية في مناطق وجودها. ولذا فإن أهمية مصالح أمريكا في المناطق المختلفة تحدد في العادة عدد الدول المستفيدة من هذا البرنامج وحجم المعونات المخصصة لكل منها. وكما سنوضح فيما بعد تحصل إسرائيل ومصر على أكثر من نصف ميزانية هذا البرنامج، بسبب موقعهما في منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية، كما تحصل باكستان وتركيا على مبالغ كبيرة أيضاً بسبب قربهما من الاتحاد السوفياتي.

وعلى الرغم من أن القانون الأمريكي ينص على عدم استخدام أموال هذا

جدول رقم (٢ ـ ٩)
صندوق الدعم الاقتصادي
(بآلاف الدولارات)

السنة المالية	الميزانية المقترحة من الحكومة	الحد الأقصى المسموح بانفاقه	الميزانية المعتمدة من الكونغرس
١٩٦٤	٤٣٥٠٠٠٠	٣٨٠٠٠	٣٣٠٠٠٠٠
١٩٦٥	٤٠٥٠٠٠٠	٤٠٥٠٠٠٠	٤٠١٠٠٠٠
١٩٦٦	٧٦٤٠٠٠٠	٦٨٤٠٠٠٠	٦٨٤٠٠٠٠
١٩٦٧	٧٥٠٠٠٠٠	٧١٥٠٠٠٠	٦٩٠٠٠٠٠
١٩٦٨	٧٢٠٠٠٠٠	٦٦٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠
١٩٦٩	٥٩٥٠٠٠٠	٤١٠٠٠٠٠	٣٦٥٠٠٠٠
١٩٧٠	٥١٥٠٠٠٠	٤١٤٦٠٠٠	٣٩٥٠٠٠٠
١٩٧١	٦٠٠٠٠٠٠	٤١٤٦٠٠٠	١٤١٦٠٠٠
١٩٧٢	٨٠٠٠٠٠٠	٦١٨٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠
١٩٧٣	٨٤٨٠٠٠٠	—	٦٠٠٠٠٠٠
١٩٧٤	٧٣٢٠٠٠٠	٦٢٩٠٠٠٠	٦١١٥٠٠٠
١٩٧٥	١٤٢٥٤٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠
١٩٧٦	١٩٢٣٣٠٠٠	١٨٥٦٢٠٠٠	١٧٣٩٩٠٠٠
١٩٧٧	١٩٤٣٧٠٠٠	٢٣٥٩٦٠٠٠	٢٠٣٧٤٠٠٠
١٩٧٨	٢٢٣٢٢٠٠٠	٢٢٣٥٠٠٠٠	٢٢١٩٣٠٠٠
١٩٧٩	٢٢٠٤٤٠٠٠	٢٢٠٢٠٠٠٠	٢٢٨٢٠٠٠٠
١٩٨٠	٢١١٥١٠٠٠	١٩٣٥٠٠٠٠	١٩٤٦٠٠٠٠
١٩٨١	٢٠٣٠٥٠٠٠	٢٠٦٥٣٠٠٠	٢١٠٤٥٠٠٠
١٩٨٢	٢٩٣١٥٠٠٠	٢٩٧٣٥٠٠٠	٢٩٢٦٠٠٠٠
١٩٨٣	٢٨٨٦٠٠٠٠	٢٨٧٣٥٠٠٠	٢٩٦٢٢٥٠٠
١٩٨٤	٢٩٤٩٠٠٠٠	٣٠٧٤٠٠٠٠	٣٢٥٤٢٥٠٠
١٩٨٥	٣٤٣٨١٠٠٠	—	٦٠٨٤٠٠٠٠
١٩٨٦	٤٠٢٤٠٠٠٠	٣٨٠٠٠٠٠٠	٣٧٠٦٠٠٠٠
١٩٨٧	٤٠٩٣٨٠٠٠	—	٣٩٠٠٠٠٠٠

المصدر: المصدر نفسه، ص ٨٣، و United States, Department of State, vol. 1, p. 89.

البرنامج في دعم مشاريع ونشاطات عسكرية، فإن دور تلك الأموال لا يقل بـأي حال من الأحوال عن دور المعونات العسكرية المباشرة. وعـلى سبيل المثـال أقر الكـونغرس عام ١٩٨٤ أن تكون حصة إسرائيل السنوية من ميزانية هذا البرنامج كافية على الأقل لتغطية تكاليف خدمة ديون إسرائيل العسكرية لأمريكـا، وهي القروض التي حصلت

عليها إسرائيل لشراء معدات عسكرية أمريكية قبل تحويل المعونات العسكرية والاقتصادية كافة إلى منح لا ترد. وحيث إن تكاليف خدمة تلك الديون، وكلها ديون عسكرية، لا بد من أن تأتي من ميزانية وزارة الدفاع الإسرائيلية، فإن برنامج الدعم الاقتصادي لإسرائيل تحول في الواقع إلى برنامج دعم عسكري بحت.

خصص الكونغرس عام ١٩٨٦ حوالى ٣,٦٤ مليارات دولار كميزانية لهذا البرنامج، حصلت منها إسرائيل على ١,٢ مليار دولار وحصلت مصر على ٨١٥ مليون دولار. وهذا يعني حصول إسرائيل على ما يعادل ٣٣ بالمائة من ميزانية برنامج الدعم الاقتصادي، وحصول مصر على ما يعادل ٢٢,٤ بالمائة، وبذلك تكون إسرائيل ومصر قد حصلتا معاً على ٢,٠١٥ مليار دولار، أو ما يعادل ٥٥,٤ بالمائة من مجموع ميزانية هذا البرنامج[٨].

تعتبر البرامج المذكورة أعلاه أدوات مهمة لحماية مصالح أمريكا الأمنية وتحقيق أهدافها السياسية على الساحة الدولية. وقد قام الكونغرس عام ١٩٨٦ بتخصيص ميزانية اجمالية لبرامج المعونات الأمنية بلغت ٩,٣٥٤ مليارات دولار، ذهب منها ٣ مليارات دولار، أو ما يعادل ٣٢ بالمائة لإسرائيل، كما ذهب ٢,١١٥ مليار دولار، أو ٢٢,٦ بالمائة لمصر. وبذلك تكون إسرائيل ومصر قد حصلتا على حوالى ٥٥ بالمائة من جمالي ميزانية المعونات الأمنية بينما حصلت أكثر من ٥٠ دولة أخرى على ٤٥ بالمائة فقط.

إضافة إلى ما حصلت عليه كل من إسرائيل ومصر من مبالغ كبيرة، حصلت بعض دول الشرق الأوسط الأخرى على معونات لا يستهان بها، بخاصة تركيا وباكستان[٩]. إذ بينما حصلت تركيا على حوالى ٥٣٠ مليون دولار حصلتا باكستان على حوالى ٥٩٠ مليون دولار. أما الأردن ولبنان فقد حصلا معاً على حوالى ٢٠٠ مليون دولار. وبذلك تكون دول الشرق الأوسط قد حصلت على حوالى ٦,٥ مليارات دولار، أي ما يعادل ٧٠ بالمائة تقريباً من ميزانية البرنامج الاجمالية عام ١٩٨٦[١٠] (انظر الجدول رقم (٢ - ١٠)).

رغم المبالغ الطائلة التي حصلت عليها دول الشرق الأوسط فشل برنامج المعونات الأمنية في تحقيق السلام في تلك المنطقة، كما عجز عن حمل كل من إسرائيل

---

(٨) United States, House of Representatives, «Foreign Assistance and Related Program Appropriations Bill, 1987,» p. 153.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٢٠.

(١٠) United States, Department of State, Ibid., pp. 61, 63, 67 and 73.

جدول رقم (٢ ـ ١٠)
ميزانية برنامج صندوق الدعم الاقتصادي
(بآلاف الدولارات)

السنة / الدولة	١٩٨٥	١٩٨٦ لسنة ١٩٨٧	المقترحة
الدول الأفريقية			
بوتسوانا	١٠٠٠٠	٧٦٢٣	٨٠٠٠
تشاد	٥٠٠٠	٩٥١٩	٧٠٠٠
جيبوتي	٣٥٠٠	٢٩٥٠	٥٠٠٠
كينيا	٢٥٠٠٠	١٤٣٥٥	٢٢٠٠٠
ليبيريا	٤٣٠٠٠	٢٨٢٠٤	٤٠٠٠٠
مدغشقر	٣٠٠٠	٢٨٤٤	٤٠٠٠
ملاوي	١٥٠٠٠	لا شيء	لا شيء
مالي	١٨٠٠٠	لا شيء	لا شيء
موريتانيا	٧٠٠٠	١٩١٤	٣٠٠٠
موزامبيق	١٣٠٠٠	٩٥٧٠	١٥٠٠٠
النيجر	٥٠٠٠	٤٣٧٣	٧٠٠٠
رواندا	١٢٠٠٠	لا شيء	لا شيء
السنغال	١٥٠٠٠	١١٤٨٤	١٥٠٠٠
سيشيل	٢٠٠٠	١٩١٤	٢٥٠٠
الصومال	٣٠٠٠٠	٢٢٠١١	٣٠٠٠٠
السودان	١١٤٠٠٠	٥٤٨١٢	٩٠٠٠٠
زائير	١٠٤١٥	١٥٠٠٠	٢٠٠٠٠
زامبيا	٤٠٠٠٠	٩٥٢٧	١٦٠٠٠
زمبابوي	٢٨٠٠٠	٩٥٤٩	١١٠٠٠
جنوب افريقيا	لا شيء	٤٧٨٥	١٠٠٠٠
معونات اقليمية أخرى	١٨٩٢٤	٧٨٢٦٩	١٠٥٠٠٠
المجموع	٤١٧٨٣٩	٢٨٨٧٠٢	٤١٠٥٠٠
آسيا والشرق الأدنى وأوروبا			
افغانستان	٥٤٣	١٧,٦١٧	١٥,٠٠٠
كمبوديا	لا شيء	٣٣٥٠	٥٠٠٠
قبرص	١٥٠٠٠	١٤٠٠٠	٣٠٠٠
مصر	١٠٦٥٠٠٠	١٠٣٠٥٩٦	٨١٥٠٠٠
فيجي	لا شيء	٩٥٧	١٥٠٠

يتبع

تابع جدول رقم (٢ - ١٠)

الدولة / السنة	١٩٨٥	١٩٨٦ لسنة ١٩٨٧	المقترحة
اسرائيل	١٩٥٠٠٠٠	١٨٩٨٤٠٠	١٢٠٠٠٠٠
الأردن	١٠٠٠٠٠	٨٩٣٢٣	١٠٨٠٠٠
لبنان	١٨٧٧٥	٢١٨٦٦	٢٠٠٠
المغرب	١٥٠٠٠	١١٤٨٤	٢٠٠٠٠
عُمان	٢٠٠٠٠	٩٥٥٦	١٨٠٠٠
باكستان	٢٠٠٠٠٠	٢٣٩٢٥٠	٢٥٠٠٠٠
الفيليبين	١٤٠٠٠٠	١١٩٦٢٥	٩٥٠٠٠
بولندا	لا شيء	٤٠٠٠	لا شيء
البرتغال	٨٠٠٠٠	٧٦٤٨٧	٨٠٠٠٠
اسبانيا	١٢٠٠٠	١١٤٨٤	١٢٠٠٠
جنوب المحيط الهادي	لا شيء	٩٥٧	١٥٠٠
تايلاند	٨٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠
تونس	٢٠٠٠٠	١٨٩٧٤	٢٠٠٠٠
تركيا	١٧٥٠٠٠	١١٩٦٢٥	١٥٠٠٠٠
معونات اقليمية أخرى	١٨٢٠٢	١٩٣١٦	٢٥٠٠٠
المجموع	٣٨٣٧٥٢٠	٣٧١٢٢٤٢	٢٨٢٦٨٠٠
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي			
بيليز	١٤٠٠٠	١٩١٤	٣٠٠٠
بوليفيا	لا شيء	٤١٣٥٥	١٥٠٠٠
كوستاريكا	١٦٠٠٠٠	١٢٠٥٨٢	١٥٠٠٠٠
الدومنيكان	٩٥٠٠٠	٤٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
اكوادور	٤٤١٤	٢٠٠٩٧	١٥٠٠٠
السلفادور	٢٨٥٠٠٠	١٧٧٠٤٥	٢٤٠٠٠٠
غواتيمالا	١٢٥٠٠	٤٧٨٥٠	٧٠٠٠٠
هايتي	٥٠٠٠	٣٤٧١	٥٠٠٠
هندوراس	١٤٧٥٠٠	٦١٢٤٨	٩٠٠٠٠
جامايكا	٨١٠٠٠	٥٨٠٠٠	١٠٠٠٠٠
بنما	٥٠٠٠٠	٥٧٤٢	٢٨٠٠٠
بيرو	لا شيء	٩٥٧٠	٤٢٠٠٠
اورغواي	لا شيء	١٤٣٥٥	١٥٠٠٠
معونات اقليمية (البحر الكاريبي)	٩٧٩٩٣	٥١٦٧٨	٧٥٠٠٠
معونات اقليمية (أمريكا الوسطى)	٩٧٩٩٣	٥١٦٧٨	٧٥٠٠٠
معونات اقليمية (أمريكا اللاتينية)	١٤٩٠	٧٤٣٣	١٢٠٠٠

يتبع

تابع جدول رقم (٢ - ١٠)

الدولة / السنة	١٩٨٥	١٩٨٦ لسنة ١٩٨٧	المقترحة
المجموع	٩٨٥٠٢٥	٦٥٨٥١٢	٩٤٥٠٠٠
معونات أخرى غير مخصصة لدول معينة			
أبحاث في أعماق المحيطات	١٠٠٠	١٤٣٥	١٥٠٠
مدارس ومستشفيات أمريكية في الخارج	٦٠٠٠		
معونات أخرى غير محددة	٧٠٠٠	١٤٣٥	١٥٠٠
المجموع الكلي	٥٢٤٧٣٨٤	٤٦٦٠٨٩١	٤١٨٣٨٠٠

المصدر: United States, House of Representatives, Ibid., pp. 83-85.

ومصر على اجراء الاصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي تعتبر في أمس الحاجة إليها. وبسبب استمرار الصراع وظهور الحركات الدينية المتطرفة، يبدو ذلك البرنامج وكأنه ساهم في اتساع نطاق العنف وحال دون ايجاد حل سياسي شامل للصراع العربي - الإسرائيلي.

إضافة إلى ذلك رافق استمرار المعونات الأمريكية السخية لإسرائيل رغم تكرار عدوانها على البلدان العربية تراجع مصداقية أمريكا ليس في البلاد العربية والاسلامية فقط وإنما بين الإسرائيليين أيضاً الذين دأبوا على الدعوة إلى إقامة سلام عادل مع العرب يقوم على الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. ومن ناحية أخرى أصبحت مصالح أمريكا ومواطنيها أهدافاً محببة للمتطرفين الذين اتجهوا إلى مقاومة النفوذ الأمريكي ومحاربة إسرائيل ورفض القيم والنظم الحضارية الغربية بوجه عام.

ثانياً: المعونات الاقتصادية والمالية

تستهدف برنامج المعونات الاقتصادية والمالية للدول الأجنبية دعم الأهداف والمصالح التي تحاول أمريكا تحقيقها على الساحة الدولية. فمن خلال تقديم المعونات المالية المخصصة لشراء بضائع أمريكية، تساهم تلك المعونات في فتح وتطوير أسواق دولية جديدة أمام البضائع والخدمات الأمريكية. ومن خلال تشجيع برامج الخدمات الاجتماعية التي تستهدف مساعدة الفقراء والمحتاجين تساهم تلك البرامج أيضاً في تأكيد تعاطف غالبية الشعب الأمريكي مع فقراء العالم. إضافة إلى ذلك تستهدف

المعونات المالية التي تقدمها أمريكا للعديد من المنظمات والمؤسسات الدولية زيادة نفوذ أمريكا داخل تلك المؤسسات وقوة تأثيرها في توجيه السياسات الاقتصادية للدول المستفيدة من خدمات تلك المؤسسات بشكل غير مباشر.

تقوم الولايات المتحدة الأمريكية في العادة بتقديم المعونات الاقتصادية والمالية للدول المستفيدة من خلال برامج ثنائية أو برامج متعددة الأطراف. وبينما تقدم المعونات الثنائية مباشرة وتستوجب في العادة وجود المؤسسات والمنظمات الأمريكية في الدول المستفيدة وذلك للاشراف على المشاريع المختلفة، تقدم المعونات متعددة الأطراف بصفة غير مباشرة ولا تقود في العادة إلى تدخل الأجهزة الأمريكية في شؤون الدول المستفيدة.

١ ـ المعونات الثنائية

تستهدف هذه المعونات، التي تخضع لاشراف وكالة التنمية الدولية، التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية، الترويج لمصالح أمريكا وفلسفتها الاقتصادية الرأسمالية. ولقد حدد ريغان السياسة العامة التي تقوم بتوجيه تلك البرامج والتحكم في طبيعة عملها في النقاط التالية[١١]:

أ ـ مساعدة الدول النامية على تطبيق سياسة اقتادية فعالة.
ب ـ تقوية القطاع الوطني الخاص في الدول المستفيدة.
ج ـ خلق وتطوير القدرات التقانية والعقلية المؤسسية في الدول النامية.
د ـ المساعدة على انتقال التقانة إلى الدول المستفيدة وتشجيع الجهود التنموية والبحوث من خلال القيام بمشاريع مشتركة بين علماء أمريكيين وعلماء من العالم الثالث.

ويشمل برنامج المعونات الثنائية عدة مشاريع وبرامج تنموية هدفها خدمة مصالح أمريكا من خلال الاستجابة لحاجات الدول المستفيدة. وعلى العموم، إن أهم البرامج الفرعية التي يشملها هذا البرنامج هي التالية:

أ ـ معونات التنمية

صمم هذا البرنامج من أجل مساعدة الدول النامية على الحصول على حاجاتها الأساسية. ويقوم هذا البرنامج بتقديم المنح والقروض للدول المستفيدة، من أجل استخدامها لشراء السلع والخدمات التي تحتاج إليها عمليات التنمية في قطاعات

(١١) United States, Department of State, *International Security and Development Cooperation Program,* p. 9.

الانتاج الغذائي والصحة والتعليم. ويشترط هذا البرنامج انفاق أموال المعونات على شراء البضائع والخدمات الأمريكية دون غيرها من بضائع وخدمات الدول الأجنبية الأخرى. ومن خلال هذا البرنامج تحاول الحكومة الأمريكية إقامة حوار مع حكومات الدول المستفيدة واقناعها بضرورة تبني سياسات اقتصادية تعكس وجهة نظر أمريكا وترمي إلى إعادة بناء اقتصاداتها على أسس رأسمالية.

وفي عام ١٩٨٦ خصص الكونغرس ملياري دولار كميزانية لهذا البرنامج، من أجل تغطية نفقات مشاريعه المتعددة في مجال الزراعة والتنمية الريفية والغذائية والخدمات الصحية ورعاية الأمومة والطفولة والتعليم وتنمية الموارد البشرية وغيرها من المشاريع التنموية[١٢].

ب - برنامج الغذاء من أجل السلام

ينقسم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية: يقدم **الأول** للدول المستفيدة قروضاً ميسرة لشراء منتوجات غذائية أمريكية؛ ويقدم **الثاني** معونات غذائية على شكل منح للدول المحتاجة، بينما يقوم **الثالث** بدعم البرامج طويلة الأمد الخاصة بالتنمية الزراعية والريفية.

وبذلك يتضح أن البرنامجين الفرعيين الأول والثاني كانا قد صمما للمساعدة في تسويق المنتوجات الغذائية الأمريكية في الخارج وتمكين الحكومة الأمريكية من مد يد العون للدول المحتاجة في أوقات الأزمات والكوارث.

ج - برنامج مساعدة المهاجرين واللاجئين

يقوم هذا البرنامج بتوفير الأموال اللازمة للاستمرار في مساعدة اللاجئين في الخارج واستيعاب جزء كبير منهم في أمريكا. وعلى الرغم من اهتمام هذا البرنامج بالنواحي الإنسانية، فإن الاعتبارات السياسية والأمنية المتعلقة بموجات واتجاهات المهاجرين الأجانب ما زالت تتحكم في سياسته بوجه عام. ففي عام ١٩٨٦ خصص الكونغرس لهذا البرنامج ميزانية بلغت ٣٢٥ مليون دولار، ذهب قسم كبير منها لمساعدة إسرائيل على استيعاب اليهود الذين هاجروا من الاتحاد السوفياتي وبعض دول أوروبا الشرقية[١٣].

---

(١٢) انظر البيان الصحفي الصادر عن وكالة التنمية الدولية في وزارة الخارجية، في:
AID News Release (23 December 1986).

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٢٧.

إضافة إلى البرامج سالفة الذكر، يشمل برنامج المعونات الثنائية برامج مساعدة أخرى متعددة أهمها:

- المدارس والمستشفيات الأمريكية في الخارج، بلغت ميزانيته عام ١٩٨٦ حوالى ٣٣,٥ مليون دولار[١٤].

- معونات الكوارث الدولية، بلغت ميزانيته ٢١,٥ مليون دولار[١٥].

- برنامج تنمية الساحل الأفريقي، بلغت ميزانيته ٧٧ مليون دولار[١٦].

- مقاومة تجارة المخدرات الدولية، بلغت ميزانيته ٥٥ مليون دولار[١٧].

٢ ـ المعونات متعددة الأطراف

تستهدف المعونات متعددة الأطراف استكمال الدور الذي تقوم به المعونات الثنائية وذلك من خلال اشراك مؤسسات ومنظمات دولية في عملية تقديم المعونات والاشراف عليها ودراسة المشاريع المقترح تمويلها. ويعد الدور الذي يقوم به صندوق النقد الدولي، من أجل تخفيف حدة أزمة مديونية العديد من دول العالم الثالث وإجبار بعض الدول المحتاجة على تغيير سياستها الاقتصادية، مثالاً للدور الذي تقوم به المعونات متعددة الأطراف من خلال المنظمات الدولية.

ففي عام ١٩٨٦ خصص الكونغرس حوالى ١,٤ مليار دولار لدعم العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية[١٨]. وبسبب كثرة تلك المنظمات وكون أدوارها متعددة ومعقدة، فإن محاولة تعريفها ووصف أدوارها وشرح برامجها تعد عملية خارجة عن نطاق هذا البحث. ولذا سنحاول هنا ذكر أهم تلك المنظمات فقط دون الخوض في تفاصيل عملها أو تحديد علاقتها بغيرها من برامج المعونة الأمريكية:

- البنك الدولي للانشاء والتعمير international Bank for Reconstruction and Development.
- منظمة التنمية الدولية. International Development Association.
- شركة التمويل الدولية. International Finance Corporation.
- شركة الاستثمار الأمريكية. Inter-American Investment Corporation.

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٢٦.
(١٥) المصدر نفسه.
(١٦) المصدر نفسه.
(١٧) المصدر نفسه، ص ١٢٧.
(١٨) المصدر نفسه، ص ١٢٤ ـ ١٤٥.

- بنك التنمية الآسيوي — Asian Development Bank.
- بنك التنمية الافريقي — African Development Bank.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية — International Fund For Agricultural Development.
- صندوق هيئة الأمم للأطفال (اليونيسف) — United Nations Children's Fund (UNICEF)
- منظمة الدول الأمريكية — Organization of American States (OAS)
- الوكالة الدولية للطاقة النووية — International Atomic Energy Agency

ثالثاً: البرامج الأمنية والاقتصادية: التكامل والتضارب

تستهدف برامج المعونات الخارجية بشقيها الاقتصادي والعسكري بوجه عام تحقيق أهداف أمريكا السياسية والأمنية وذلك من خلال توفير بعض الحاجات الملحة للدول المستفيدة. إلا أن اختلاف الأهداف التي تسعى البرامج الاقتصادية إلى تحقيقها عن تلك التي تحاول البرامج العسكرية خدمتها، يجعل نجاح تلك البرامج في تحقيق أهدافها مرهوناً بقدرتها على تحقيق الترابط والتكامل فيما بينها. من ناحية أخرى، تفرض متطلبات نجاح تلك البرامج، بخاصة ما يتعلق منها بالإمكانات المالية والبشرية المتوافرة في الدول المستفيدة، وجود سياسة عامة تحكم عملها وتوجهها وفق سلم للأولويات الوطنية والخيارات المتاحة. وبذلك يمكن تحقيق التكامل بين البرامج المختلفة وقيام كل منها في أثناء تحقيق أهدافه بإعادة تأكيد أهمية الأهداف التي تسعى البرامج الأخرى إلى تحقيقها.

وعلى سبيل المثال، تساهم برامج المعونات العسكرية التي تسعى لتحقيق استقرار اقليمي في تقوية عوامل الاستقرار الداخلي في الدولة المستفيدة، وبالتالي تحسين فرص الاستثمار والنمو الاقتصادي. وفي الوقت ذاته تقوم المعونات العسكرية الأمنية بتوفير الأموال اللازمة لمواجهة المتطلبات الأمنية للدولة المستفيدة وهي أموال كان من المفروض - في غياب أموال الدعم الخارجية - أن تأتي من ميزانية الدفاع. وبذلك تصبح تلك الأموال تحت تصرف الحكومة لانفاقها على مشاريع التنمية الاقتصادية وغيرها من مشاريع الخدمات الأخرى، وذلك طبعاً على افتراض أن الحكومة تسعى لخدمة شعبها ووطنها ولا يعشش الفساد في كل مؤسسة من مؤسساتها.

وفي المقابل تقوم المعونات الاقتصادية بمحاولة تحسين فرص نمو الدولة المستفيدة وزيادة كفاءة اقتصادها، وبالتالي رفع قدرتها على مواجهة حاجاتها الأمنية. ولما كانت

تلك المعونات تقوم عادة بتوفير الأموال اللازمة لبناء المشاريع التنموية وشراء المعدات الرأسمالية، فإنها تقوم في الوقت نفسه بتخفيف أعباء التنمية عن كاهل الدولة، وبالتالي اعطائها الفرصة لتحويل بعض أموال التنمية لتمويل برامج الدفاع والأمن.

ان اتجاه الأوضاع السياسية إلى عدم الاستقرار في دولة ما يتسبب في العادة في زيادة الأخطار التي تواجه المستثمرين، وبالتالي يقود إلى إحجام البعض عن استثمار أموالهم وربما تهريبها إلى الخارج. من ناحية أخرى تساهم الهياكل البنيوية المتخلفة في إعاقة عملية التنمية بوجه عام وخفض معدلات النمو الاقتصادي بوجه خاص. وعندما تقترن ظروف عدم الاستقرار السياسي بظروف انعدام الحريات السياسية والشخصية، فإن النتيجة تكون خلق ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية يصعب التعايش معها وتحقيق الذات من خلالها واستغلال الموارد المتاحة في ظلها. وفي العادة تقوم مثل تلك الظروف بدفع أفضل العناصر البشرية والجزء الأكبر من رؤوس الأموال القابلة للاستثمار إلى الهجرة إلى الخارج والرحيل عن أوطانها الأصلية. وفي الواقع أصبحت ظاهرة «هجرة العقول»، التي تشمل إعادة توطين أفضل الكفاءات البشرية التي تنتجها الدول النامية في الدول الصناعية الغنية، من الظواهر الدولية التي تسترعي الانتباه وتثير القلق.

وبينما يؤكد استمرار تلك الهجرة عدم قدرة الدول النامية على استيعاب كفاءاتها البشرية، تساهم تلك الظاهرة أيضاً في تفسير أسباب بقاء معظم تلك الدول على حالها من التخلف[١٩]. ولذا تعد ظاهرة هجرة العقول أحد الأسباب الرئيسية التي تحول دون نجاح الدول النامية في تحقيق التنمية الاقتصادية وبناء القدرة العسكرية التي تحتاج إليها وتتناسب مع إمكاناتها.

وعلى الرغم من أهمية المعونات العسكرية فإنها لا تقود دائماً إلى تقوية الاحساس بالأمن والاستقرار، وبالتالي لا تساهم بالضرورة في خلق الظروف الملائمة لحدوث التنمية الاقتصادية. وفي الكثير من الحالات حيث تقود المعونات الخارجية إلى عسكرة المجتمع، تكون النتيجة زيادة الأعباء المالية وتوظيف جزء كبير من موارد المجتمع الاقتصادية والبشرية في قطاع الأمن والدفاع غير المنتج. إذ إن توجيه بعض الموارد المالية والبشرية لإدارة شؤون الدفاع يعني في الوقت نفسه حرمان قطاع التنمية من تلك الموارد وتقوية نفوذ العسكر في المجتمع على حساب رجال الاقتصاد ودعاة التنمية[٢٠].

---

(١٩) Mohamed Rabie, *International Brain Drain* (Kuwait: Kuwait University Press, 1972).

(٢٠) Gary Wasserman, «The Foreign Aid Dilemma,» *Washington Quarterly* (Winter 1983), p. 97.

من ناحية أخرى، لا تقود المعونات الاقتصادية في كل الحالات إلى رفع مستوى النشاط الاقتصادي وزيادة كفاءة العملية الانتاجية في الدول المستفيدة، وبالتالي لا تساهم بالضرورة في زيادة قدرة الدولة المستفيدة على مواجهة حاجاتها الأمنية. إذ إن حصول بعض الدول على معونات اقتصادية كبيرة قد يؤدي إلى تشجيع تلك الدول على اهمال الاصلاحات الاقتصادية التي تعتبر من أسباب تخلفها، كما أنه قد يساهم في تكريس اعتمادها على المعونات الخارجية. وفي معظم الحالات، رافق عملية حصول بعض الدول النامية على معونات خارجية كبيرة اتساع الفجوة بين أغنياء المجتمع وفقرائه وانتشار الفساد والرشوة والاضطهاد السياسي. لذا، فمن من الممكن أن تساهم المعونات الاقتصادية، التي تفتقد وضوح الهدف، في تشجيع عوامل عدم الاستقرار السياسي وقوى الاستغلال الاجتماعي وتكريس واقع التخلف الاقتصادي[21].

إن تضارب الأهداف التي تسعى البرامج الاقتصادية والبرامج العسكرية إلى تحقيقها أدى في معظم الحالات إلى إضعاف فاعلية تلك البرامج، كما تسبب في الحالات القليلة الأخرى في ابطال آثارها الايجابية. وبسبب تعدد وتداخل تلك الأهداف أصبح من الصعب تحقيق التكامل والترابط فيما بينها، وبالتالي تراجع قدرة برنامج المعونات الخارجية على تحقيق الأهداف الاقتصادية والعسكرية على حد سواء. إذ بغض النظر عن الأهمية الاستراتيجية لمساعدة أنظمة حكم تفتقد الشرعية، كتلك التي استولت على السلطة في باكستان والصومال وغواتيمالا والسلفادور وإسرائيل، فرضت المعونة العسكرية على عملية التنمية دفع ثمن باهظ[22]. وفي بعض الحالات قاد الدعم الأمريكي لبعض الحكومات، بخاصة الدعم العسكري، إلى إضعاف تلك الحكومات وفقدانها الشرعية، وبالتالي شل قدرتها على تحقيق هدفي التنمية والأمن.

إضافة إلى ما تقدم أدى صغر حجم المعونات الخارجية بالنسبة إلى حاجات غالبية الدول المستفيدة إلى اضعاف دور برامج المعونة في أحداث التغيرات الاقتصادية والأمنية المطلوبة. وكما قال أحد كبار موظفي وكالة التنمية الدولية السابقين «يعكس توزيع ميزانيات صغيرة على عدد كبير من الدول سذاجة الأهداف الطموحة التي سيطرت على برامج المعونات الخارجية طوال العقود الماضية»[23]. كما قال خبير آخر «بغض النظر عن كون المعونة الأمريكية أداة اقتصادية أو عسكرية فإنها غالباً ما تكون صغيرة وغير قادرة على احداث التغيرات

(٢١) انظر: James Bovard, «The Continuing Failure of Foreign Aid,» *Policy Analysis* (CATO Institute), no. 65 (31 January 1986).
(٢٢) Wasserman, Ibid., p. 103.
(٢٣) المصدر نفسه، ص ٩٧.

المطلوبة بالقدر المطلوب»[٢٤]. لذا بقي أثر المعونات الأمريكية في قطاعي التنمية والأمن صغيراً وغير ذي فاعلية فيما عدا حالات قليلة وخاصة.

إن واقع برامج المعونة الخارجية كما سبق ايضاحه دفع مجموعة أخرى من الخبراء إلى اتهام تلك البرامج بالمساهمة في تكريس حالة الفقر التي يزداد انتشارها في أمريكا اللاتينية وافريقيا. لذا قال كبير الاقتصاديين في وكالة التنمية الدولية خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٤ إن «المعونات الخارجية ليست العلاج السليم لمشاكل افريقيا، إنها ربما كانت من العوامل التي ساهمت في زيادة تعقيد تلك المشاكل»[٢٥]. وعلى الرغم من استحالة اثبات تلك الفرضية فإن نتائج التجارب السابقة تشير إلى أن غالبية الدول التي تلقت معونات اقتصادية لفترات طويلة تخلفت اقتصادياً[٢٦].

إن المعونات التي قدمتها أمريكا لمختلف دول أوروبا الغربية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت واحدة من الحالات القليلة التي أثبتت إمكانية نجاح المعونات الخارجية في تحقيق أهدافها التنموية والأمنية. وفي المقابل فشلت المعونات الأمريكية التي حصلت عليها دول الشرق الأوسط في تحقيق معظم أهدافها الاقتصادية والسياسية، وإن كانت قد حققت بعض أهدافها العسكرية.

وفي الواقع أثبتت التجارب التاريخية السابقة، بخاصة منذ منتصف السبعينات، فشل المعونات الأمريكية في تحقيق أهدافها الرئيسية في تلك المنطقة. ومما يدل على ذلك سقوط نظام حكم الشاه وقيام نظام حكم إسلامي مناوىء لأمريكا في ايران، وانتشار التطرف الديني المعادي لقيم الغرب وسياسته في معظم الدول العربية والإسلامية، وزيادة حدة العنف في لبنان بعد قيام إسرائيل بغزوه عام ١٩٨٢، وهو عنف موجه ضد إسرائيل وأمريكا وبعض القوى العربية المتعاونة مع الغرب، واستمرار حرب الخليج التي تسببت في إضعاف مصداقية أمريكا وتورطها في بيع الأسلحة وجمود جهود السلام التي حاولت ايجاد حل سلمي عادل للقضية الفلسطينية.

إن المعونة العسكرية التي لا تساهم في نشر الديمقراطية وحماية حقوق الأفراد المدنية هي بالنتيجة أداة كبت واضطهاد وعامل من عوامل عدم الاستقرار وعدم الاحساس بالأمن. كما أن المعونة الاقتصادية، التي لا تساهم في دفع عملية التنمية إلى الأمام ونشر العدالة الاجتماعية، هي بالنتيجة أداة سياسية لنشر الفساد وتبديد الموارد المتاحة وعامل من عوامل الإحساس بالاحباط وخيبة الأمل.

---

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٠٤.

(٢٥) Alan Rufus Waters, «In Africa's Anguish: Foreign Aid is a Culprit,» *Backgrounder* (Heritage Foundation), no. 447 (7 August 1985).

(٢٦) المصدر نفسه.

الفصل الثالث
التطور التاريخي لبرنامج المعونات الخارجية

يمثل «مشروع مارشال» الذي بوشر العمل به بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة، أول محاولة لاستخدام المعونات الخارجية كأداة من أدوات السياسة الخارجية. إذ قامت الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب تلك الحرب بتصميم برنامج للمساعدة في إعادة بناء وتنمية الدول الحليفة التي أصابتها الحرب بالدمار. وبينما استخدمت المعونات الاقتصادية لإعادة بناء اقتصاديات دول أوروبا الغربية واليابان، استخدمت المعونات العسكرية لتقوية جيوش الحلفاء في أوروبا والشرق الأقصى.

وبلغت الأموال التي انفقتها أمريكا خلال الفترة ١٩٤٦ ـ ١٩٥٢، بما في ذلك الأموال التي خصصت لمشروع مارشال ، حوالى ٤٠ مليار دولار. وبينما بلغت المنح حوالى ٣٣ مليار دولار، أو ٨٠ بالمائة من المجموع، بلغت القروض حوالى ٧ مليارات دولار، أو ٢٠ بالمائة فقط.

من ناحية أخرى بلغت نسبة المعونات الاقتصادية حوالى ٧٥ بالمائة من الإجمالي، أو ٣٠ مليار دولار، بينما بلغت نسبة المعونات العسكرية حوالى ٢٥ بالمائة أو ١٠ مليارات دولار فقط[١].

أما الانفاق على البرامج التي شملها مشروع مارشال فقد بلغ ١٣ مليار دولار، وجهت كلها لإعادة بناء اقتصاديات دول اوروبا الغربية. وخلال سنتين فقط استطاعت تلك الأموال انتشال اقتصاديات أوروبا من محنتها، حيث تجاوزت معدلات

(١) United States, Department of State, *International Security and Development Cooperation Program,* Special Report; no.108 (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1983), p. 13.

التجارة والانتاج الصناعي والزراعي المعدلات التي سادت قبل بداية الحرب(٢). وبينما يدعي أنصار برنامج المعونات الخارجية أن مشروع مارشال كان القوة الحقيقية وراء ازدهار أوروبا، يقول المشككون في ذلك البرنامج إن أوروبا كانت ستنهض ثانية دون المعونات الأمريكية، وإن مشروع مارشال ساهم فقط في احكام سيطرة الحكومات المختلفة على الاقتصاديات الوطنية(٣).

وعلى الرغم من اتجاه الحكومة الأمريكية إلى استخدام «مشروع مارشال» كمفهوم اقتصادي وأداة تنموية كلما طرحت فكرة التنمية الاقليمية على بساط البحث، فإن ذلك المشروع لم يكن وحده مسؤولاً عن إعادة تنشيط الاقتصاديات الأوروبية بعد الحرب إذ إضافة إلى الاستثمارات الضخمة التي شملها مشروع مارشال ساهمت عوامل أخرى عديدة في زيادة الطلب على مختلف المنتوجات، وبالتالي دفع عملية النمو ومعدلاته في كل من أوروبا واليابان خطوة كبيرة إلى الأمام. ومن أهم تلك العوامل:

١ ـ استثمار مبالغ كبيرة خلال فترة زمنية قصيرة، إذ تم انفاق حوالى ٤٠ مليار دولار فيما بين عامي ١٩٤٦ و١٩٥٢ على المشاريع الاقتصادية، وهو مبلغ يعادل انفاق حوالى ١٢٥ مليار دولار عام ١٩٨٩. وكان من نتائج هذا الانفاق الهائل زيادة الطلب على السلع الرأسمالية والاستهلاكية والخدمات، وبالتالي التسبب في رفع معدلات العمالة وزيادة دخول مختلف أفراد المجتمع.

٢ ـ ان استثمار تلك الأموال جاء في اقتصاديات متقدمة لا تنقصها القاعدة التقانية أو الهياكل الأساسية أو العناصر البشرية المؤهلة لتحمل مسؤوليات التنمية وإدارة اقتصاد متقدم معقد. وفي الواقع كانت اقتصاديات اوروبا الغربية واليابان جاهزة لمعاودة النمو رغم ما كانت تعانيه من صعاب انحصر معظمها في ضعف عوامل الاستقرار السياسي والأمن وحاجة هياكلها الأساسية من طرق ومبان وموانىء ومصانع للاصلاح والترميم.

٣ ـ رغبة المستهلكين في شراء مختلف البضائع، بخاصة البضائع الاستهلاكية كالثلاجات والغسالات والسيارات. وهي بضائع لم يكن شراؤها ميسراً خلال سنوات الحرب، وذلك بسبب توقف المصانع عن إنتاجها واتجاهها لانتاج المعدات العسكرية، بينما كان الطلب على تلك البضائع كبيراً للغاية، ليس في أوروبا واليابان فقط، وإنما في أمريكا وغيرها من مختلف بلاد العالم أيضاً.

---

(٢) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٣) James Bovard, «The Continuing Failure of Foreign Aid,» *Policy Analysis* (CATO Institute), no. 65 (31 January 1986), p. 1.

٤ ـ توافر مصادر الطاقة، التي كان الشرق الأوسط ولا يزال أهم مصادرها، بأسعار متدنية للغاية ساعدت على استمرار نمو الاقتصاد العالمي وتقدمه.

وعلى العموم، ساهم نجاح مشروع مارشال، رغم العوامل المساعدة الأخرى، في اقناع الرئيس الأمريكي ترومان بالدعوة إلى تسخير فوائد التقدم العلمي والتقاني والصناعي لمساعدة الدول النامية على اجتياز حواجز التخلف والبدء بمشروع جديد أطلق عليه اسم «النقطة الرابعة». ولقد دعا ذلك البرنامج إلى تنمية الهياكل الأساسية وبناء المشاريع التنموية في مختلف دول العالم الثالث. وبذلك كان مشروع «النقطة الرابعة» مشروعاً مصغراً من مشروع مارشال استهدف مساعدة الدول الفقيرة في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية.

إلا أن انفجار الحرب الكورية أدى إلى ضم جميع برامج المعونات الخارجية عام ١٩٥١ تحت إدارة «وكالة الدفاع المشترك»، واتجاهها إلى التركيز على البرامج الأمنية وتخصيص معظم الأموال لكوريا وتايوان واندونيسيا. وهكذا أخذت أهمية المعونات الاقتصادية والإنسانية الموجهة إلى الأعداد الكبيرة من الدول الفقيرة تتراجع، بينما كانت أهمية المعونات الأمنية لعدد صغير ومحدود من الدول الحليفة والعميلة تتصاعد.

وفي عام ١٩٥٠ بدأ العمل ببرنامج المعونات العسكرية حيث كان أول برامج المعونات الأمنية وأقدمها. وبينما خصص الكونغرس لهذا البرنامج ١,٣ مليار دولار في تلك السنة، بلغت الميزانية التي خصصت له عام ١٩٥٢ حوالى ٦ مليارات دولار. ولقد نتجت الزيادة الخيالية تلك بسبب تورط أمريكا في الحرب الكورية واضطرارها إلى القيام بإمداد كوريا بالمعونات اللازمة لبناء قوة عسكرية ضاربة. وبعد توقف الحرب الكورية أخذت ميزانية هذا البرنامج في الانخفاض التدريجي حيث بلغت ١,٢ مليار دولار عام ١٩٦٧ وحوالى ٨٣ مليون دولار فقط عام ١٩٧٩. إلا أن قيام إدارة ريغان بالتركيز على مفهوم الأمن أدى إلى عودة ميزانية هذا البرنامج إلى الارتفاع حيث بلغت ٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٠.

وفي عام ١٩٥٤ بدأ العمل ببرنامج جديد من برامج المعونات الخارجية، هو برنامج «الغذاء من أجل السلام». إذ أقر الكونغرس تلك السنة «قانون مساعدة وتنمية التجارة بالمنتوجات الزراعية»، الذي عرف في حينه بالقانون العام رقم (٤٨٠). ولقد صمم ذلك البرنامج لمساعدة الدول التي تعاني وجود نقص في انتاجها الزراعي، حيث مكّنها القانون من شراء فائض الانتاج الزراعي الأمريكي بالعملة المحلية. وبذلك استهدف برنامج معونات «الغذاء من أجل السلام» مساعدة أمريكا على التخلص من فائض انتاجها الزراعي من جهة، وتمكين الدول المحتاجة من الحصول

على جزء من ذلك الفائض دون انفاق ما لديها من احتياطيات متواضعة من العملات الصعبة من جهة ثانية.

ويقول أولئك الذين دأبوا على توجيه النقد إلى برنامج المعونات الخارجية إن برنامج الغذاء من أجل السلام استهدف أصلاً مساعدة ادارة الرئيس ايزنهاور على التخلص من الكميات الكبيرة من الأغذية التي كانت مصدر احراج له وتذمر من قبل المزارعين. ولذا جاء ذلك البرنامج لتخليص الإدارة الأمريكية من الاحراج ومساعدة المزارع الأمريكي، ودعم اسطول أمريكا التجاري، بغض النظر عن الآثار السلبية التي تركها البرنامج في اقتصاديات الدول المستفيدة. وكما قال أحد المناوئين لذلك البرنامج «يعتبر برنامج الغذاء من أجل السلام أكثر برامج المعونات الخارجية ضرراً باقتصاديات الدول المستفيدة، وذلك لأنه يغرق اقتصاديات العالم الثالث سنوياً بمواد غذائية قيمتها حوالى ٢ مليار دولار. وعلى الرغم من أن ذلك البرنامج يساعد على تخفيف آلام الجوع بالنسبة إلى الفقراء في المدى القصير فإنه غالباً ما يؤدي إلى ارباك أسواق المنتوجات الغذائية في الدول المستفيدة واضعاف قدرتها على اطعام نفسها في المدى الطويل»[٤].

وفي وجه تلك الانتقادات اعترف المسؤولون الأمريكيون بأن ارسال كميات كبيرة من المواد الغذائية لأندونيسيا وباكستان والهند في الستينات أدى إلى تحديد معدلات نمو الانتاج الزراعي، لأنه ساعد حكومات تلك الدول على[٥]:

أ - تأجيل الاصلاحات الزراعية الملحة.
ب - اهمال ضرورة توجيه الأولوية للاستثمارات الزراعية.

ج - ابقاء مستويات الأسعار منخفضة وغير كافية لتشجيع المزارعين الوطنيين على زيادة الإنتاج.

لذا، يتضح أن برنامج الغذاء من أجل السلام كان في الواقع برنامجاً لمساعدة مزارعي أمريكا على حساب مزارعي الدول المستفيدة. وعلى الرغم من نجاحه في مواجهة الحاجات الغذائية لبعض الدول الفقيرة والتخلص من فائض انتاج أمريكا الزراعي، فإنه ساهم في اخفاء مشاكل السياسة الزراعية في أمريكا وتكريس السياسات الزراعية الخاطئة التي اتبعتها غالبية الدول المستفيدة، وبالتالي حرمان كلا الجانبين، المتبرع والمستفيد، من فرصة اتخاذ القرارات الصائبة واجراء الاصلاحات الملحة.

منذ عام ١٩٥٥ شحنت أمريكا ما قيمته ٣٥ مليار دولار من المواد الغذائية إلى

---

(٤) المصدر نفسه، ص ٣ - ٤.
(٥) المصدر نفسه، ص ٤.

دول محتاجة في العالم الثالث، وخلال النصف الثاني من الخمسينات والنصف الأول من الستينات بلغت قيمة المواد الغذائية التي شملها هذا البرنامج حوالى ثلث صادرات أمريكا من المنتوجات الزراعية. إلا أن زيادة صادرات أمريكا من المواد الغذائية بوجه عام وتراجع أهمية هذا البرنامج بوجه خاص أدّيا إلى خفض قيمة صادرات برنامج الغذاء من أجل السلام إلى ما يعادل ٥ بالمائة من الصادرات الزراعية الأمريكية في منتصف الثمانينات[٦].

ويقول أحد الخبراء إن وزارة الخارجية الأمريكية لم تقتنع في الخمسينات بأهمية هذا البرنامج وبقدرته على القيام بدور فعّال كأداة من أدوات السياسة الخارجية. ومن أسباب ذلك أن أمريكا كانت بحاجة ماسة إلى إيجاد وسيلة للتخلص من فائض انتاجها الزراعي الأمر الذي أعطى الدول المستفيدة قوة تفاوضية كبيرة في أول الأمر. وفي الوقت نفسه أدى البرنامج إلى وقوع خلافات حادة بين أمريكا وغيرها من الدول المصدرة للمنتوجات الغذائية، بخاصة الدول الحليفة كاستراليا وكندا والأرجنتين ونيوزيلندا[٧]. إلا أن نهاية الستينات وأوائل السبعينات، وهي الفترة التي شهدت وقوع أزمة الطاقة الأولى وارتفاع أسعار المواد الغذائية في مختلف بلاد العالم، شهدت أيضاً زيادة أهمية وتكرر استخدام الغذاء كأداة من أدوات تحقيق أهداف أمريكا السياسية والأمنية، ومع حلول عام ١٩٧٣ أصبح نصف معونات الغذاء الأمريكية يذهب إلى دولتين فقط هما فيتنام وكمبوديا، بسبب ظروف الحرب في الهند الصينية. وبعد هزيمة أمريكا في تلك الحرب تغيرت وجهة معونات الغذاء الرئيسية من الهند الصينية إلى الشرق الأوسط حيث غدت مصر أكبر مستفيد من ذلك البرنامج[٨].

وفي عام ١٩٦٤ بوشر العمل ببرنامج الدعم الاقتصادي الذي يعتبر أيضاً من أقدم برامج المعونات الأمنية، حيث بلغت ميزانيته ٣٣٠ مليون دولار. ومع حلول عام ١٩٧٤ كانت الميزانية السنوية قد تضاعفت تقريباً، إذ بلغت ذلك العام ٦١١,٥ مليون دولار. وإذا كانت عملية مضاعفة ميزانية هذا البرنامج للمرة الأولى قد استغرقت عشر سنوات، فإن السنوات العشر التالية (١٩٧٤ - ١٩٨٤) شهدت زيادة الميزانية بنسبة ٥٠٠ بالمائة تقريباً. وفيما بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥ تضاعف حجم الميزانية مرة أخرى، الأمر الذي جعله يقارب ٦ مليارات دولار. وقد جاءت

---

(٦) «Public Law 480: Better than a Bomber,» *MERIP Reports* (March-April 1987), p. 25, and William J. Burns, *Economic Aid and American Foreign Policy toward Egypt, 1955-1981* (New York: State University of New York Press, 1978), p. 126.

(٧) R. Baarlberg, *Food Trade and Foreign Policy* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1985), p. 118.

(٨) «Public Law 480: Better than a Bomber,» p. 25.

الزيادة الكبيرة في حجم ميزانية هذا البرنامج خلال تلك السنة بسبب قرار الكونغرس بتقديم منحة إضافية لإسرائيل ومصر مقدارها مليارا دولار، خصص ١,٥ مليار دولار منها لإسرائيل والباقي ومقداره ٥٠٠ مليون دولار لمصر.

أما برنامج مبيعات السلاح للدول الأجنبية فقد بوشر العمل به عام ١٩٦٩ وبميزانية متواضعة بلغت حوالى ٣٠٠ مليون دولار. إلا أن دخول أمريكا في الحرب الفيتنامية وانحيازها الكامل فيما بعد لإسرائيل، جعل ميزانية هذا البرنامج تتزايد بشكل متسارع فاق ما شهدته البرامج الأخرى. وكما أوضحنا سابقاً، بلغت الميزانية عام ١٩٨٦ حوالى ٥ مليارات دولار، حصلت منها إسرائيل ومصر على حوالى ٦٣ بالمائة. وكما يتضح من الجدول رقم (٢ ـ ٧) شهدت ميزانية هذا البرنامج زيادات غير عادية خلال سنتي ١٩٧٤ و١٩٧٦ وذلك بسبب المعونات الكبيرة التي قدمتها أمريكا لإسرائيل. إذ بينما حصلت إسرائيل على ٣٠٨ ملايين دولار عام ١٩٧٣، حصلت على ٢,٥ مليار دولار عام ١٩٧٤، أي بزيادة مقدارها ٨٠٠ بالمائة خلال سنة واحدة، وبينما حصلت على ٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٥، حصلت على ١,٧ مليون دولار في عام ١٩٧٦.

أما البرنامج الدولي للتدريب والتثقيف العسكريين فيعد أحدث برامج المعونات الأمنية وأصغرها، إذ بدأ عام ١٩٧٦ ولم تتضاعف ميزانيته بعد رغم مضي أكثر من عشر سنين على انشائه.

وبوجه عام شهدت ميزانية برنامج المعونات الأمنية زيادة كبيرة خلال فترة حكم ريغان، بسبب عدائه المطلق للاتحاد السوفياتي ودعمه غير المحدود لإسرائيل. ففي حين بقيت ميزانية هذا البرنامج في حدود ٣,٢ مليارات دولار سنوياً طوال فترة حكم كارتر (١٩٧٧ ـ ١٩٨٠)، بلغت تلك الميزانية حوالى ٤,٥ مليارات دولار عام ١٩٨٢ وتجاوزت ١١ مليار دولار عام ١٩٨٥.

وتقدم الجداول (٢ ـ ٢) و(٢ ـ ٤) و(٢ ـ ٨) و(٣ ـ ١) معلومات مفصلة عن ميزانية برنامج المعونات الأمنية للسنوات ١٩٨٥ ـ ١٩٨٧، كما تقدم المعلومات الخاصة بالدول المستفيدة والمعونات التي حصلت عليها والبرامج التي شاركت فيها.

أولاً: التوجهات السياسية لبرنامج المعونات الخارجية

خلال فترة حكم الرئيس ايزنهاور (١٩٥٣ ـ ١٩٦٠) انفقت أمريكا حوالى ٤١ مليار دولار على مختلف برامج المعونة الخارجية، قدم معظمها على شكل منح لا ترد. إلاّ أن التركيز الكبير على مفهوم الأمن والخوف من الشيوعية أدى من ناحية إلى

تخصيص غالبية الأموال لبرامج المعونة الأمنية، ومن ناحية ثانية جعل في مقدور عدد صغير من دول جنوبي شرقي آسيا الحصول على غالبية المعونات العسكرية. وفي مقدمة تلك الدول كوريا واندونيسيا والفيليبين وفيتنام الجنوبية، وهي دول اعتبرتها أمريكا مهددة بخطر الشيوعية.

وحيث ان برامج المعونات الأجنبية هي برامج مكلفة، وأن بعضها استوجب في حالات عدة إرسال قوات أمريكية للمرابطة في دول أجنبية، فإن برنامج المعونة الخارجية بوجه عام بقي برنامجاً قليل الدعم وضعيف الشعبية داخل أمريكا. إلا أنه على الرغم من ذلك نجح في الاستمرار والنمو حيث استطاع، من خلال التعامل مع بعض الأزمات، في كسب بعض الدعم وتشكيل مجموعات مؤازرة داخل أروقة الكونغرس وفي مؤسسات الحكومة الأمريكية، ومن بين بعض قدامى السياسيين والمهتمين بالقضايا الأمنية والاستراتيجية. ومن العوامل التي ساعدت على تبلور مجموعات الدعم تلك:

١ - إيمان البعض بأن تقديم المعونات المالية للدول الأجنبية من شأنه المساعدة على تسويق الكثير من المنتوجات والخدمات الأمريكية في الأسواق العالمية.

٢ - تبلور الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى وثاني أهم قوة عالمية من ناحية، واتجاهه إلى تبني سياسة خارجية تقوم على منافسة أمريكا ومد نفوذه إلى مختلف بقاع العالم من ناحية ثانية.

٣ - انسجام ذلك البرنامج مع تقاليد المهاجرين الأمريكيين الذين دأبوا على مساعدة أقاربهم في البلد الأم، وميل الشعب الأمريكي بوجه عام إلى مساعدة ضحايا الكوارث الطبيعية كالزلازل والأوبئة والفيضانات.

٤ - تكوين مجموعات الضغط والمصالح الخاصة، وهي المجموعات التي استهدفت خدمة مصالح محددة لفئات اجتماعية وصناعات ودول أجنبية معينة، وذلك من خلال التحايل على النظام السياسي وتسخيره لخدمة أهدافها الخاصة.

ومثالاً على استخدام برنامج المعونات الخارجية لفتح الأسواق العالمية للصناعات الأمريكية، ان بعض المشاريع التي شملها مشروع مارشال استهدفت زيادة اعتماد اقتصاديات الدول الأوروبية على الاقتصاد الأمريكي. ومن تلك المشاريع ما يتعلق بصناعة السيارات وصناعة النفط، وهي صناعات كانت أمريكا في حينه تسيطر عليها سيطرة كاملة. إذ على الرغم من أن أوروبا اعتمدت تقليدياً على السكة الحديدية كأهم وسيلة للنقل والمواصلات، فإن أمريكا أصرت على خفض عدد العربات الحديدية التي طلبتها أوروبا من ٤٩٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠ عربة فقط. وفي المقابل شمل

مشروع مارشال على تزويد الدول الأوروبية بـ ٦٥٠٠٠ سيارة نقل عادية رغم عدم قيام أوروبا بطلب تلك السيارات أو أي جزء منها[٩]. إضافة إلى ذلك حرصت إدارة مشروع مارشال على حصول الشركات والمقاولين الأمريكيين على حصة الأسد من جميع المشاريع التي نفذت في أوروبا ومولتها الحكومة الأمريكية. وهكذا ساهمت المعونات الأمريكية في خلق وتطوير أسواق أوروبية للصناعات والخدمات الأمريكية وذلك في الوقت الذي ساهمت فيه أيضاً في تنمية الاقتصاديات الأوروبية.

من ناحية أخرى، جاء ظهور الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى، في مقدورها تحدي الطموحات الأمريكية في مختلف بقاع العالم، كعامل سياسي أدى إلى اقناع الكثيرين من العاملين في الحياة العامة بضرورة دعم برامج المعونة الخارجية. ومع تزايد قوة الاتحاد السوفياتي أخذ الكثيرون من ساسة أمريكا ورجال الفكر فيها، بخاصة المحافظين منهم، بالدفاع عن برنامج المعونات الخارجية واعتباره أداة مهمة من أدوات احتواء النفوذ السوفياتي ومواجهة تحدياته السياسية والأمنية. وعلى سبيل المثال كتب كلارك كليفورد وزير دفاع أمريكا عام ١٩٤٧ بأنه إذا سمحت أمريكا باختفاء النظام الرأسمالي من دول العالم الأخرى، من خلال عدم مواجهتها التحديات السوفياتية، فإن وجود الاقتصاد الأمريكي والديمقراطية الأمريكية سيتعرض لأخطار فادحة[١٠].

وعندما تولى جون كينيدي مقاليد الحكم عام ١٩٦١ كانت الظروف مؤاتية لزيادة المعونات الخارجية وتوسيع مجال عملها. إذ ان شباب الرئيس الجديد وحيوية الاقتصاد الأمريكي كانا سبباً في دفع الحكومة الأمريكية نحو مساعدة العديد من الدول الفقيرة، بخاصة في افريقيا وآسيا. وهي دول كانت قد حصلت على استقلالها حديثاً واعتبرت أمريكا دولة انسانية في مقدورها المساعدة على تجاوز عصور الفقر والتخلف السابقة. وفي رسالة خاصة أرسلها كينيدي إلى الكونغرس عام ١٩٦١، دعا إلى اعتبار عقد الستينات «عقد التنمية» وحث على زيادة المعونات الخارجية بوجه عام ومعونات التنمية بوجه خاص[١١].

وخلال السنة الأولى من حكم كينيدي انشئت «وكالة التنمية الدولية»، كجهاز مركزي لإدارة ورفع كفاءة برامج المعونة الاقتصادية. وتبع ذلك توجيه معظم المعونات

---

(٩) Joe Stork, *Middle East Oil and the Energy Crisis* (New York: Monthly Review Press, 1975), pp. 60-61.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٤٠.

(١١) رسالة خاصة للكونغرس الامريكي تتعلق بالمساعدات الخارجية (٢٢ آذار/ مارس ١٩٦١).

الخارجية إلى الدول النامية انطلاقاً من قناعة تقول إن أمن أمريكا ورفاهها يرتبطان إرتباطاً وثيقاً بأمن ورفاه تلك الدول. إلا أن دخول أمريكا في الحرب الفيتنامية في أوائل الستينات أدى إلى عودة التركيز على معونات الأمن، على حساب معونات التنمية، الأمر الذي جعل أمريكا تفشل في الاستجابة لصيحات الاستغاثة التي أطلقها وكررها العديد من دول العالم الثالث.

وعلى العموم، حصلت فيتنام فيما بين منتصف الستينات وأوائل السبعينات على الجزء الأكبر من المعونات الاقتصادية والعسكرية. وبسبب وقوف غالبية الشعب الأمريكي ضد الحرب في فيتنام، وهي الحرب التي اتجهت إلى تسخير برنامج المعونات الخارجية لتحقيق أهداف أمنية عسكرية، ضعفت شعبية برنامج المعونات الخارجية وتراجعت فاعليته بوجه عام. نتيجة لذلك قام الكونغرس عام ١٩٧٣ بإعادة تحديد أهداف ذلك البرنامج حيث أصبحت الخدمات الاجتماعية، كالتعليم والسكن والعناية الصحية واطعام الفقراء، تشكل صلب برنامج المعونات الاقتصادية.

إلا أنه على الرغم من تأثير الحرب الفيتنامية في شعبية برنامج المعونات الخارجية، استمر ذلك البرنامج في الوجود، كما نجح في الحصول على المزيد من الأموال للانفاق على مشاريعه المختلفة. إذ إن زيادة حاجة مختلف دول العالم الثالث إلى المعونة الخارجية وقيام الاتحاد السوفياتي بتحدي النفوذ والمصالح الأمريكية في العديد من بقاع العالم من ناحية، وتبلور قوى الضغط والمصالح الخاصة داخل أمريكا من ناحية ثانية، أدى إلى مساعدة هذا البرنامج على تكوين ذاتية خاصة وحياة مستقلة لها منطقها ومبرراتها المميزة. وبذلك أصبح برنامج المعونات الخارجية أقل تأثراً بالتطورات السياسية والتغيرات الاقتصادية الطارئة من ذي قبل.

أضف إلى ذلك أن اختلاف وجهات النظر بين اللجان المختصة في الكونغرس بالشؤون الخارجية وشؤون الميزانية من جهة وهيئة الكونغرس ككل من جهة ثانية، جعل من الصعب مناقشة مختلف برامج المعونات الخارجية وتقويمها واتخاذ اللازم من القرارات بشأنها. وبسبب عدم رغبة الكونغرس وأحياناً عدم قدرته على مواجهة قوى الضغط الخاصة، وهي القوى التي تقوم اليوم بتمويل الجزء الأكبر من الحملات الانتخابية، أصبح الكونغرس هيئة للموافقة على اقتراحات وتوصيات اللجان المختصة وليس هيئة للاشراف عليها والتأكد من سلامة قراراتها.

وهكذا أصبح بإمكان تلك اللجان اتخاذ القرارات الخاصة بمشاريع وميزانيات برنامج المعونات الخارجية، وتوزيع الجزء الأكبر من تلك المعونات على دول ومشاريع محددة دون غيرها، بحسب رغبتها وتبعاً لمصالح أفرادها. وبسبب الصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها تلك اللجان أصبحت عرضة للتأثر بقوى وعوامل الضغط

الخارجية كاللوبي الصهيوني، وهي القوى التي استخدمت سلاح التهديد لارهاب المعارضين وسلاح الترغيب لاغراء المنافقين والأنانيين والطموحين من السياسيين. ونتيجة لذلك أصبح بإمكان بعض أعضاء اللجان المختصة الذين نجحت قوى الضغط الخاصة في تجنيدهم لخدمتها، إضافة التعديلات إلى مشاريع القوانين المتعلقة بالمعونات الخارجية، بناء على تعليمات تلك القوى ونزولاً عند رغباتها. ولما كانت معظم التعديلات قد استهدفت خدمة مصالح تلك القوى وليس مصالح أمريكا أو حاجات الدول المستفيدة، فإن برامج المعونات الخارجية أصبحت أقل كفاءة في تحقيق أهدافها، وأحياناً أقدر على الحاق الضرر بها.

وفي معرض التنديد بدور قوى الضغط الخاصة قال السيناتور السابق باري غولدووتر إن تلك القوى «تقوم اليوم بتحديد برنامج أمريكا السياسي كما تقوم بتوجيه مواقف جميع المرشحين تقريباً فيما يتعلق بقضايا الساعة»[١٢]. وكما يعترف جميع المختصين، يعتبر اللوبي الصهيوني أهم قوى الضغط الخاصة وأكثرها نفوذاً، كما تعتبر قضايا السياسة الخارجية المتعلقة بالشرق الأوسط أكثر القضايا تأثراً بنشاطات ذلك اللوبي. وبسبب أهمية الاتحاد السوفياتي بالنسبة إلى أمريكا والصراع العربي ـ الإسرائيلي، أصبحت سياسة أمريكا الخارجية المتعلقة بالسوفيات مجالاً من المجالات التي نجح اللوبي الصهيوني في اخضاع بعض عناصرها إلى سيطرته أيضاً.

ثانياً: التحايل الإسرائيلي والتحديات السوفياتية

إن قرب منطقة الشرق الأوسط من الاتحاد السوفياتي، وكونها أهم مصادر الطاقة في العالم، جعلها منذ عام ١٩٤٠، محط انظار العالم ونقطة اهتمام خاصة بالنسبة إلى أمريكا، ومن أجل حماية مصالحها في تلك المنطقة قامت الحكومة الأمريكية بتسليح تركيا وباكستان وايران وإسرائيل واسناد دور خاص لكل منها هدفه احتواء النفوذ السوفياتي وتكريس التجزئة العربية. وقامت أمريكا بشكل خاص بتزويد كل من إسرائيل وايران في عهد الشاه بأحدث معدات الحرب والدمار وتوجيه تلك الدولتين لاقتسام دور البوليس الاقليمي المكلف بحماية المصالح الأمريكية والدفاع عنها في وجه الأخطار الحقيقية والمحتملة، التي قد يكون مصدرها التوسع السوفياتي أو القومية العربية.

وعلى صعيد آخر، أدت الحرب الفيتنامية وما ترتب عنها من هزيمة أمريكية إلى

---

(١٢) Rex Wingerter, «The 100th Congress: Israel Gains,» *Middle East International* (5 December 1986), p. 18.

اضعاف أثر برامج المعونة الخارجية من جهة، واتجاه الأمريكيين إلى العزلة السياسية من جهة ثانية. وفي الوقت نفسه رافق عملية الانسحاب من فيتنام حدوث أزمة طاقة عالمية خلال الفترة ١٩٧٣/١٩٧٤ وحدوث أزمة اقتصادية في أمريكا وفي دول الغرب الصناعية الأخرى، عبرت عن نفسها بارتفاع معدلات الأسعار وانخفاض قيمة الدولار وتراجع معدلات النمو الاقتصادي بوجه عام. ونتيجة لتلك التطورات، أخذت برامج المعونة الخارجية تفقد الدعم المحدود الذي كانت تتمتع به داخل أمريكا، كما أن حاجة أمريكا إلى الاستمرار في تقديم المعونات الاقتصادية والعسكرية للدول الأجنبية أخذت تفقد مبرراتها.

إلا أن الفترة التي شهدت تورط أمريكا في حرب فيتنام كانت قد شهدت أيضاً اتساع نطاق ثورة الطلاب وتبلور عصر التوقعات المتزايدة، بخاصة في الدول النامية. وبسبب محدودية قدرة معظم تلك الدول على اشباع رغبات الجماهير، التي أثارتها وغذتها ثورة التوقعات المتزايدة، أخذت حاجتها إلى المعونات الخارجية تتصاعد باستمرار. وفي ضوء اتجاه أمريكا نحو العزلة السياسية وارتفاع حاجة الدول النامية للمعونات الخارجية استطاع الاتحاد السوفياتي اغتنام الفرصة وإقامة علاقات اقتصادية وسياسية وعسكرية مع عدد قليل، ولكن مهم، من الدول في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وفي وجه تلك التطورات قامت أمريكا بالاعتماد على عدد قليل من الدول المجاورة للاتحاد السوفياتي والواقعة في مناطق استراتيجية، وإعدادها للمساعدة في مواجهة التحديات السوفياتية، من خلال توجيه الجزء الأكبر من المعونات الأمريكية لها.

وبينما كان الاتحاد السوفياتي يعمل على زيادة نفوذه في الدول والمناطق التي شهدت تراجع النفوذ الأمريكي، كانت إسرائيل تعمل جاهدة على تكريس نفوذها داخل أمريكا. وبسبب حاجة أمريكا الماسة إلى حلفاء وعملاء لديهم الرغبة والقدرة على المساهمة في تنفيذ استراتيجيتها الدولية، نجح اللوبي الصهيوني في التسلل إلى مراكز صنع القرار داخل الحكومة والكونغرس في واشنطن. ومن أجل تبرير مطالبها الخاصة بزيادة المعونات العسكرية والاقتصادية، والحصول على المعارف التقانية والأسرار العسكرية، قامت إسرائيل بالعمل على اقناع الأمريكيين بأنها الحليف الاستراتيجي الوحيد لأمريكا في منطقة الشرق الأوسط. وكحليف استراتيجي تقف إسرائيل ـ طبعاً بحسب ادعاءاتها ـ في الصف المعادي للاتحاد السوفياتي والقومية العربية والمساند لأمريكا ومصالحها الأمنية والاقتصادية، وفي الواقع استطاعت إسرائيل الاستفادة من الفرصة التي سنحت بعد خروج أمريكا من فيتنام لتكريس مواقعها داخل أمريكا وزيادة نفوذها داخل أروقة الكونغرس واخضاع سياسة أمريكا الخارجية لسيطرتها تقريباً، بخاصة ما كان يتعلق منها بالشرق الأوسط والعلاقة بالاتحاد السوفياتي.

وكما أظهرت عملية بيع الأسلحة الأمريكية لايران عام ١٩٨٦ يبدو أن إسرائيل نجحت في اقناع مساعدي ريغان بأن القيام ببعض العمليات العسكرية وبيع السلاح لبعض الدول في منطقة الشرق الأوسط يعتبر من الأدوات الفعّالة لأحداث التغييرات السياسية المرغوبة في تلك المنطقة. لذلك قامت إسرائيل، وبمعرفة الحكومة الأمريكية، بإرسال السلاح لايران من أجل دعم «المعتدلين» داخل نظام حكم الخميني[١٣]. إلا أن أولئك الأمريكيين الذين قبلوا وجهة نظر إسرائيل وسكتوا عن أو باركوا قيامها ببيع السلاح لايران تناسوا أن لإسرائيل أهدافها الخاصة التي تختلف كثيراً عن أهداف أمريكا السياسية والاستراتيجية. لذا قالت جريدة «واشنطن بوست» في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ «لا يجوز أن تلام إسرائيل بسبب قيام ريغان بالتورط في عملية بيع الأسلحة لايران، إذ يبدو أن أولئك الذين قاموا برسم وتنفيذ سياسة أمريكا تجاه إيران لم يخطر ببالهم أن لإسرائيل أولوياتها وأهدافها في ذلك الجزء من العالم، وهي أهداف تختلف تماماً عن أهداف أمريكا»[١٤].

وبسبب اتجاه ادارة ريغان إلى رؤية جميع الخلافات والمشاكل الدولية كجزء من الصراع بين الشرق والغرب اندفع ساسة واشنطن إلى الاعتماد على عدد محدود من الدول الملتزمة بمقاومة الشيوعية واحتواء النفوذ السوفياتي. وبذلك أصبحت أمريكا تنظر إلى تلك الدول كجزء من استراتيجيتها الدولية وتعتبر مساعدتها عسكرياً ضرورة أمنية ووسيلة لتمكينها من القيام بمهمتها المتعلقة بمقاومة الشيوعية. وهكذا أصبحت إسرائيل أهم أدوات أمريكا الموجهة ضد الاتحاد السوفياتي وضد الطموحات العربية، وبالتالي المستفيد الأكبر من المعونات الخارجية الاقتصادية والعسكرية.

وعلى الرغم من أهمية برامج المعونات العسكرية بالنسبة إلى استراتيجية أمريكا الأمنية على الساحة الدولية فإن تلك البرامج لم تستحوذ باستمرار على الجزء الأكبر من ميزانية المعونات الخارجية. إذ بينما كان نصيب تلك البرامج حوالى ٥ بالمائة من المعونات الخارجية خلال الفترة ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧، ارتفع نصيبها إلى ٥٠ بالمائة خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٥٤، وذلك بسبب الحرب الكورية. وفي الوقت نفسه، زادت ميزانية المعونات الخارجية بمقدار ٢٥ بالمائة الأمر الذي جعل ميزانية المعونات العسكرية ترتفع بمقدار ١٢٥٠ بالمائة خلال بضع سنوات.

إن الاعتقاد بتزايد الأخطار الشيوعية، بخاصة بالنسبة إلى منطقة جنوبي شرقي آسيا، جعل ميزانية المعونات العسكرية تستمر في حدود ٥٠ بالمائة من ميزانية المعونات

---

(١٣) David K. Shipler, «Israel Reportedly Got Mixed Signals from U.S. on Weapons Sales to Iran,» *New York Times*, 26/11/1986.

(١٤) *Washington Post*, 15/11/1986.

الخارجية طوال الخمسينات والجزء الأكبر من الستينات. وبعد تـروط أمريكـا في حرب فيتنام عاد نصيب المعـونات العسكـرية إلى الارتفـاع مرة ثـانية، عـلى الرغم من اتجـاه ميزانية المعونات الخارجية إلى التزايد بـوجه عـام. ومع حلول السبعينـات كان نصيب المعونات العسكرية قد بلغ ٦٠ بالمائة تقريباً من ميزانية المعونات الخارجية.

وفي أعقاب خروج أمريكا من فيتنام واتجاه ادارة كاتر إلى الـتركيز عـلى مساعـدة الفقراء ووقف المعونات عن الحكومات التي تضطهد مواطنيها وتستمر في الاعتـداء على حقوق الفرد في بلادها، اتجه نصيب المعونات العسكرية إلى التناقص.

ولما كانت المعـونات العسكـرية قـد استحوذت عـلى الجزء الأكـبر من ميـزانيـة المعونات الخارجية في أثناء تورط أمـريكا في حـروب خارجيـة، فإن الحـديث عن هذه المعونات أصبح مدعاة لاثارة الشكوك والمخاوف. لذا جاء تحول الادارة الأمريكية نحو التركيز على المساعدات الإنسانية والحقوق الأساسية للفـرد في العالم الثـالث كانعكـاس لـموقف المجتمـع الأمـريكي الجـديـد المعـادي للحـروب والمنـاوىء لأنــظمـة الحكم الدكتاتورية.

إلا أن تضاؤل أهمية ذكريات فيتنـام وقيام الاتحـاد السوفيـاتي بإرسـال قواتـه إلى افغانستان لـدعم نظام حكمهـا الموالي للشيـوعية من جهـة، ونجاح ثـورتي نيكاراغـوا وايران المعاديتين لأمريكا من جهة ثانية، دفع الحكومة الأمريكية إلى إعادة التركيز عـلى الأمن وبـرامج المعـونات العسكـرية. لـذلك قـامت ادارة ريغـان بـاعـطاء الأولـويـة لـلاعتبارات الأمنيـة واقامـة التحالفـات العسكـريـة مـع الـدول القـريبـة من الاتحـاد السوفياتي، الواقعة في مناطق استراتيجية مهمة من العالم. ونتيجة لذلك أخذت ميزانية المعونات الخـارجية في الـتزايد، كـما أخذت ميـزانية المعـونات العسكـرية في الارتفـاع بشكل متسارع. وعلى سبيل المثال ارتفعت ميزانيـة المعونـات الخارجيـة فيما بـين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٣ بنسبـة ٤٨ بالمـائة بينـا ارتفـع نصيب المعـونـات العسكـريـة من تلك الميزانية بنسبة ٧٠٠ بالمائة خلال الفترة نفسها.

أمـا فيما يتعلق بـالمنح، فـإن نسبتها تـراجعت من حوالى ٩٠ بـالمائـة من إجمالي المعونات خلال فترة مشروع مارشال إلى حـوالى ٣٠ بالمـائة فقط في أوائـل الثمانينـات. وبالنسبة إلى المعـونات الاقتصـادية كـانت نسبة المنح حوالى ٤٠ بـالمائـة وبالنسبـة إلى المعونات العسكرية كانت نسبة المنح حوالى ٢٠ بالمائة[١٥].

---

(١٥) United States, Department of State, *International Security and Development Cooperation Program*, p. 13.

في أوائل عام ١٩٨٣ قام وزير الخارجية الأمريكي بتشكيل «لجنة كارلوشي» وتكليفها بدراسة أهداف ونشاطات برنامج المعونة الخارجية وتقديم التوصيات المناسبة بشأنه. ومن توصيات تلك اللجنة الدعوة إلى زيادة نسبة المنح والقروض الميسرة، من أجل تخفيف اعباء خدمة ديون العالم الثالث. إضافة إلى ذلك جاءت تقارير اللجان المختصة في الكونغرس وديوان المحاسبة المركزي لتؤكد قرب انهيار الاقتصاد الإسرائيلي وحاجته الماسة إلى المعونة.

وكما تشير المعلومات الواردة في الجدول رقم (٣ ـ ١)، اتجهت ميزانية برنامج المعونات الخارجية إلى الزيادة المستمرة منذ تولي ريغان مقاليد الحكم عام ١٩٨١ وحتى عام ١٩٨٦. إذ بينما بلغت تلك الميزانية ٨,٩ مليارات دولار تقريباً عام ١٩٨١، تجاوزت ١٤,٣ مليار دولار عام ١٩٨٥. وبينما بلغت الزيادة في الميزانية حوالى ٦١ بالمائة خلال تلك الفترة، كانت الزيادة في ميزانية برنامج المعونات العسكرية حوالى ٨٥ بالمائة، والزيادة في ميزانية صندوق الدعم الاقتصادي حوالى ٨٠ بالمائة، والزيادة في برامج معونات التنمية حوالى ٢٧ بالمائة فقط. وبالنسبة إلى برامج المعونات الخارجية بوجه عام، انخفضت ميزانية معونات التنمية من حوالى ٤٠ بالمائة عام ١٩٨١ إلى حوالى ٣٢ بالمائة عام ١٩٨٥، بينما ارتفعت نسبة مخصصات صندوق الدعم الاقتصادي من ٢٤ بالمائة عام ١٩٨١ إلى حوالى ٢٦,٨ بالمائة في عام ١٩٨٥. أما مخصصات برامج المعونات العسكرية فقد زادت من ٣٦ بالمائة عام ١٩٨١ إلى حوالى ٤١,٣ بالمائة عام ١٩٨٥، وبذلك ارتفعت حصة المعونات الأمنية (المعونات العسكرية وصندوق الدعم الاقتصادي) من حوالى ٦٠ بالمائة عام ١٩٨١ إلى حوالى ٦٨ بالمائة عام ١٩٨٥.

وكما زادت ميزانية المعونات الخارجية (انظر الجدول رقم (٣ ـ ٢)) زاد أيضاً عدد الدول المستفيدة من تلك المعونات. إذ ارتفع عددها من ٢١ دولة عام ١٩٨١ إلى ٤٧ دولة عام ١٩٨٥.

أما عدد الدول المستفيدة من برامج المعونات العسكرية فقد زاد من ٥ إلى ٣٨ دولة، وذلك بالنسبة إلى برنامج المعونة العسكرية الذي يقدم معوناته على شكل منح، بينما بقي عدد الدول المستفيدة من القروض على حاله تقريباً دون زيادة أو نقصان[١٦].

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للمعونات شهدت فترة ما بعد حرب فيتنام زيادة نصيب بعض دول الشرق الأوسط بدرجة كبيرة. إذ إن التزام أمريكا بإعادة تسليح

(١٦) United States, House of Representatives, «Foreign Assistance and Related Program Appropriations Bill, 1987,» p. 15.

جدول رقم (٣ ـ ١)
تطور ميزانية برامج المعونة الخارجية
(مليارات الدولارات)

البرنامج	السنة المالية ١٩٨١		السنة المالية ١٩٨٥		الزيادة المئوية في ميزانية البرنامج
	المبلغ دولار	النسبة المئوية	المبلغ دولار	النسبة المئوية	
صندوق الدعم الاقتصادي	٢,١	٢٤	٣,٨٣	٢٦,٨	٨٢
المعونات العسكرية	٣,٢	٣٦	٥,٩	٤١,٣	٨٤
المجموع (المعونات الأمنية)	٥,٣	٦٠	٩,٧٣	٦٨	٨٤
معونات التنمية والمعونات المالية الأخرى	٣,٦	٤٠	٤,٥٧	٣٢	٢٧
المجموع الكلي	٨,٩	١٠٠	١٤,٣	١٠٠	٦١

(*) هذه الأرقام لا تشتمل على ميزانية بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي الذي تعتبر قروضه لتمويل مشتريات بعض الدول الأجنبية لبضائع أمريكية كجزء من المعونات الخارجية.

المصدر: United States, House of Representatives, «Foreign Assistance and Related Program Appropriations Bill, 1987,» table 1, p. 7, and table 4, p. 15.

جدول رقم (٣ ـ ٢)
معونات أمريكا الخارجية (١٩٤٦ ـ ١٩٨٥)
(بملايين الدولارات)

البرنامج والفترة	معونات اقتصادية	معونات عسكرية	المجموع
المعونات الاقتصادية والعسكرية (١٩٤٦ ـ ١٩٨٥)	١٨٦٥٠٩	١١٢٧٩١	٢٩٩٣٠٠
منح وقروض أخرى (١٩٤٦ ـ ١٩٨٥)	٥٤٨٠٩	*	٥٤٨٠٩
المعونات الاقتصادية والعسكرية (١٩٨٦)	٨٧٣٤٧	٦٧٥٠٤	١٥٤٨٥١
المجموع الكلي	٢٥٠٠٥٢٧	١١٩٥٤١٤	٣٦٩٥٩٤١

المصدر: المصدر نفسه.

إسرائيل بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، وقناعة الحكومة الأمريكية بضرورة دعم أنور السادات بعد قيامه باخراج المستشارين السوفيات من بلاده، تسببت في زيادة المعونات الأمريكية لكل من إسرائيل ومصر بصورة خيالية. فبينما حصلت إسرائيل ومصر على حوالى ٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٢، أي ما يعادل ٨ بالمائة من ميزانية برنامج المعونات الخارجية، حصلت الدولتان عام ١٩٨٦ على حوالى ٦,٦ مليارات دولار، أو ما يعادل ٤٦ بالمائة من ميزانية ذلك البرنامج.

ثالثاً: المعونات الخارجية: حجمها وتوزيعها الجغرافي

بين عامي ١٩٤٦ و١٩٨٩ انفقت الولايات المتحدة الأمريكية حوالى ٤١٢ مليار دولار كمنح وقروض لمساعدة دول أجنبية ومنظمات دولية. وبينما بلغ مجموع ما أنفق على برامج المعونة الاقتصادية، بما في ذلك صندوق الدعم الاقتصادي، حوالى ٢٨٠ مليار دولار، بلغ الانفاق على برامج المعونة العسكرية حوالى ١٣٢ مليار دولار.

وكما تشير المعلومات الواردة في الجدول رقم (٣ ـ ٣)، بلغ مجموع ما حصلت عليه دول الشرق الأوسط وجنوبي آسيا خلال الفترة ١٩٤٦ ـ ١٩٨٥ حوالى ١٠٠ مليار دولار، ٥٤ بالمائة منها كانت معونات اقتصادية و٤٦ بالمائة معونات عسكرية. وإذا كانت دول جنوبي آسيا قد حصلت على حوالى ٣١ مليار دولار، فإن ١٤ دولة من الشرق الأوسط، كانت قد حصلت على حوالى ٦٩ مليار دولار. وبسبب تركيز أمريكا على الاعتبارات الأمنية كان نصيب المعونات العسكرية مما حصلت عليه دول الشرق الأوسط حوالى ٣٩ مليار دولار، بينما كان نصيب المعونات الاقتصادية حوالى ٣٠ مليار دولار فقط.

وخلال الفترة نفسها حصلت ٢٨ دولة من دول أمريكا اللاتينية على ٢١,٤ مليار دولار، أي حوالى ٣٠ بالمائة مما حصلت عليه دول الشرق الأوسط، بينما حصلت دول القارة الأوروبية على حوالى ٤٧ مليار دولار. أما فيما يتعلق بدول شرقي آسيا فقد حصلت على حوالى ٦٧ مليار دولار، ذهب معظمها لكوريا وفيتنام وتايوان واندونيسيا والفيليبين، وهي دول واجهت في فترات مختلفة خطر الشيوعية. أما بالنسبة إلى دول افريقيا، أكثر دول العالم فقراً وحاجة إلى المعونات الخارجية، فقد بلغ نصيبها حوالى ١٦,٣ مليار دولار فقط. وإذا كانت دول القارتين الأوروبية والافريقية قد حصلت على معظم حصتها من المساعدات كمعونات اقتصادية، فإن دول شرقي آسيا والشرق الأوسط حصلت على معظم المساعدات كمعونات أمنية.

جدول رقم (٣ ـ ٣)
المعونات الاقتصادية والعسكرية موزعة
بين الدول المستفيدة والمناطق المختلفة (١٩٤٦ ـ ١٩٨٥)
(بملايين الدولارات)

المنطقة / الدولة	معونات اقتصادية	معونات عسكرية	المجموع
الشرق الأوسط وجنوب آسيا	٥٤٤٦٦,٦	٤٥٩٢١,٤	١٠٠٣٨٨
افغانستان	٥٤٠,٦	٥,٦	٥٤٦,٢
البحرين	٢,٤	لا شيء	٢,٤
بانغلادش	٢١٠١,٦	١,٧	٢١٠٣,٣
بوتان	٣,٨	لا شيء	٣,٨
قبرص	٢٢٣,٣	لا شيء	٢٢٣,٣
مصر	١١٧٨٦,٨	٦,٨٢٤,٨	١٨٦١١,٦
اليونان	١٩١٠,٣	٥,٣٧٥,٧	٧٢٨٦
الهند	١١٢٣٢,٦	١٤٦,٩	١١٣٧٩,٥
ايران	٧٦٥,٧	١٤٠٤,٨	٢١٧٠,٥
العراق	٤٥,٥	٥٠	٩٥,٥
اسرائيل	١٠٨٠١,١	٢٠٥٠٤,٢	٣١٣٠٥,٣
الأردن	١٥٨٨,٢	١٣٧٥,٦	٢٩٤٥,٨
لبنان	٢٩٩,٤	٢٦٤,٥	٥٦٣,٩
جزر المالديف	١,٥	لا شيء	١,٥
نيبال	٣٦٥,٢	٢,٧	٣٥٨,٩
عمان	٧٤	١٩٠,٥	٢٦٤,٥
باكستان	٦١٩٦,٣	١٦٠١,٨	٧٧٩٨,١
السعودية	٣١,٨	٢٩٢,٤	٣٢٤,٢
سيري لانكا	٨٦٢,٤	٦,٤	٨٦٨,٨
سوريا	٥٨١,٩	٠,١	٥٨٢
تركيا	٤٠٩٦,٨	٧٨٥٧,٨	١١٩٥٤,٥
اليمن العربية	٢٦٦,٩	٣٣,٨	٣٠٠,٧
اليمن الديمقراطية	٤,٥	لا شيء	٤,٥
منظمة حلف السنتو	٣٩,٦	لا شيء	٣٩,٦
معونات اقليمية أخرى	٦٥٣,٥	٠,١	٦٥٣,٦

يتبع

تابع جدول رقم (٣ - ٣)

المنطقة / الدولة	معونات اقتصادية	معونات عسكرية	المجموع
أمريكا اللاتينية	١٨٠٦٩,١	٣٣٠٦,١	٢١٣٧٥,٤
الأرجنتين	١٩٩,٤	٢٦٣,٦	٤٦٣
البهاما	٠,٣	لا شيء	٠,٣
باربادوس	٣,٨	٠,٣	٤,١
بليز	٦٠,٦	١,٢	٦١,٨
بوليفيا	٩٧٣,٣	٨٤,٥	١٠٥٧,٨
البرازيل	٢٤٤٦,٤	٦٤٠	٣٠٨٦,٤
تشيـلي	١١٨٢	٢١٧	١٣٩٩
كولومبيا	١٣٩٤,٢	٢٧٨,٨	١٦٧٣
كوستاريكا	٩٥٣,٥	٣٤,١	٩٦٩,٦
كوبا	٤	١٦,١	٢٠,١
الدومنيكان	١٠٩٧,٩	٧٦,٩	١١٧٤,٨
أكوادور	٥٤٢,٣	١٣٨	٦٨٠,٣
غرانادة	٥٩,٧	٠,١	٥٩,٨
غواتيمالا	٦٣٦,٤	٤١,٩	٦٧٨,٣
غيانا	١١٢,٣	٠,١	١١٢,٤
هايتي	٤٩٢	٩,٤	٥٠١,٤
هندوراس	٨٧١,٣	٢٦٥,٩	١١٣٧,٢
جامايكا	٧٧٤,٥	٢٠,١	٧٩٤,٦
المكسيك	٣٧٣,٢	١٥,٦	٣٨٨,٨
نيكاراغوا	٣٨٧,٥	٣٢,٤	٤١٩,٩
بنما	٥٣٧,٦	٥٠,٢	٥٨٧,٨
باراغواي	٢٠٠,٤	٣٠,٥	٢٣٠,٩
بيرو	١١٣٨,١	٢٧٦,٣	١٤١٤,٤
سورينيم	٦,٤	٠,١	٦,٥
ترينداد	٤٠,٩	٠,١	٤٠,٩
اورغواي	١٦٢	٨٩,٥	٢٥١,٥
فنزويلا	٢٠٢,٧	١٥٢,٥	٣٥٥,٢
مساعدات اقليمية (منطقة الكاريبي)	٤٥٢	١٦,٧	٤٦٨,٧
مساعدات اقليمية (أمريكا الوسطى)	٤٨١,٨	لا شيء	٤٨١,٨
مساعدات اقليمية (أمريكا الجنوبية)	٨٣٣,١	٠,١	٨٣٣,٢

يتبع

تابع جدول رقم (٣ - ٣)

المنطقة / الدولة	معونات اقتصادية	معونات عسكرية	المجموع
شرقي آسيا	٢٨٧٢٦	٣٨٥٧٧,٥	٦٧٣٠٣,٥
بورما	١٨٣,٣	٨٩,٤	٢٧٢,٧
الصين الشعبية	٢,٣	لا شيء	٢,٣
هونغ كونغ	٤٣,٨	لا شيء	٤٣,٨
اتحاد دول الهند الصينية	٨٢٥,٦	٧٣١,٥	١٥٥٧,١
اندونيسيا	٣٣٢١,٧	٦١٩,٩	٣٩٤١,٦
اليابان	٢٧١١,١	١٢٣٩,٧	٣٩٥٠,٨
كمبوديا	٩١٣,٨	١٢٨٠,٣	٢١٩٤,١
كوريا الجنوبية	٦٠٥٦,٥	٨٦٢٣,٣	١٤٦٧٩,٨
لاوس	٩٠٤,١	١٦٠٦,٦	٢٥١٠,٧
ماليزيا	٩٢,٢	١٩٠,١	٢٨٢,٣
الفيليبين	٢٧٢١,٧	١٣٠٠,٨	٤٠٢٢,٥
جزر كيوكيو	٤١٣,٧	لا شيء	٤١٣,٧
سنغافورة	٢,٨	١٩,٣	٢٢,١
تايلاند	٩١٨,٤	٢١٠٠,١	٣٠١٨,٥
جنوب فيتنام	٦٩٤٧,٩	١٦٤١٦,١	٢٣٣٦٤
سموزا الغربية	١٤,٧	لا شيء	١٤,٧
تايوان	٢٢٠٦,٩	٤٣٦٠,٤	٦٥٦٧,٣
معونات اقليمية	٤٤٥,٥	لا شيء	٤٤٥,٥
افريقيا	١٣٧٦٥,٦	٢٥٧٠	١٦٣٣٥,٦
الجزائر	٢٠٣,٦	٠,١	٢٠٣,٧
انغولا	٢٣	لا شيء	٢٣
بنين (داهومي)	٦٥,٨	٠,٢	٦٦
بوتسوانا	٢٠٧,٨	٢٤,٩	٢٣٢,٧
بوركينافاسو	٢٤١,١	٠,٧	٢٤١,٨
بوروندي	٦٩,٨	٠,٣	٦٠,١
الكاميرون	١٨٥,٨	٢٧,١	٢١٢,٩
رأس فيردي	٦٦,٣	٠,١	٦٦,٤
مجموعة افريقيا الوسطى	٣٠,٢	٠,٣	٣٠,٥
تشاد	١٢٧,٨	٧,٤	١٣٥,٢

يتبع

تابع جدول رقم (٣ - ٣)

المنطقة / الدولة	معونات اقتصادية	معونات عسكرية	المجموع
كومورس	٣,٩	لا شيء	٣,٩
الكونغو	١٩,٥	٠,١	١٩,٦
جيبوتي	٢٦,٦	٦,٥	٣٣,١
جزر انتتي	٣٨	لا شيء	٣٨
غينيا الاستوائية	٧,١	٠,٢	٧,٣
أثيوبيا	٤٩٤,٩	٢٨٠,٢	٧٥٥,١
غابون	١٩,٨	١٥,٧	٣٥,٥
غامبيا	٥٥,٨	٠,١	٥٥,٩
غانا	٤٨١,٢	٢,٦	٤٨٣,٨
غينيا	٢٠٠,٧	٥,٨	٢٠٦,٥
غينيا بيساو	٣٦,٧	٠,١	٣٦,٨
ساحل العاج	٤٩,٤	٠,٧	٥٠,١
كينيا	٦٠٩,١	٢١٦,٣	٨٢٥,٤
ليسوتو	١٨٣,٨	لا شيء	١٨٣,٨
ليبيريا	٦٢٩,٨	٧٨,٥	٧٠٨,٣
ليبيا	٢١٢,٥	١٧,٦	٢٣٠,١
مدغشقر	٩١,٨	٢,٢	٩٤
مالاوي	١٢٦,٨	١,٧	١٢٨,٥
مالي	٢٦٦,٤	٣,٨	٢٧٠,٣
موريتانيا	١٣٤,٧	٠,٣	١٣٥
موريشس	٥٢,٩	لا شيء	٥٢,٩
المغرب	١٣٨١,٨	٦٠٣	١٩٨٤,٨
موزامبيق	١٣٧,١	لا شيء	١٣٧,١
النيجر	٢٥٨,٨	١٤,٩	٢٧٣,٧
نيجيريا	٤٠٦,٥	١,٨	٤٠٨,٣
المستعمرات البرتغالية	٣,٤	لا شيء	٣,٤
رواندا	٩٢,١	١,٧	٩٣,٨
ساوتومي	٣,٧	لا شيء	٣,٧
السنغال	٣٢٧,٤	١٨,٢	٣٤٥,٦
سيشل	١٤,١	لا شيء	١٤,١
سيراليون	١٢٨,٣	٠,٢	١٢٨,٥

يتبع

تابع جدول رقم (٣ - ٣)

المنطقة / الدولة	معونات اقتصادية	معونات عسكرية	المجموع
الصومال	٥٥٤,١	١٦٣,٥	٧١٧,٦
جنوب افريقيا	١٦٨,٥	لا شيء	١٦٨,٥
السودان	١١٢٢,٢	٣٠٣,٨	١٤٢٦
سوازيلاند	٨٧,٦	٠,١	٨٧,٧
تانزانيا	٣٤٧,٤	لا شيء	٣٤٧,٤
توغو	٩٢,٥	٠,٢	٩٢,٧
تونس	١٠١٤,٨	٥٦٨,٤	١٥٨٣,٢
أوغندة	٩٦,١	٠,٢	٩٦,٣
زائير	٨٦٥,٣	١٩٩,٩	١٠٦٥,٢
زامبيا	٣٥٩,١	لا شيء	٣٥٩,١
زمبابوي	٢٩٥	٠,٥	٢٩٥,٥
معونات اقليمية (الساحل)	٣٣,٣	لا شيء	٣٣,٣
معونات اقليمية (شرق افريقيا)	١,٣	لا شيء	١,٣
معونات اقليمية (مجموع مستعمرات جنوب افريقيا)	٧٧٥,٦	لا شيء	٧٧٥,٦
اوروبا	٢٩٠١٤,٣	١٨٠٢٧,٥	٤٧٠٤١,٨
الباتيا	٢٠,٤	لا شيء	٢٠,٤
النمسا	١١٣٥,٢	١٢١,٩	١٢٥٧,١
بلجيكا	٥٩٢,٣	١٢٧٥,٢	١٨٦٧,٥
تشيكوسلوفاكيا	١٩٣	لا شيء	١٩٣
الدنمارك	٢٨١,٩	٦٤٠,١	٩٢٢
فنلندة	٥٦,٨	٠,٥	٥٧,٣
فرنسا	٣٩١٨,٦	٤٥٤٨,٦	٨٤٦٦,٧
المانيا الشرقية	٠,٨	لا شيء	٠,٨
المانيا الغربية	٤٠٤١,١	٩٣٩,٤	٤٩٨٠,٥
هنغاريا	٣٢,٧	لا شيء	٣٢,٧
ايسلندة	٨٢,٢	٠,١	٨٢,٣
ايرلندة	١٤٦,٥	لا شيء	١٤٦,٥
ايطاليا	٣٤٢٠,٥	٢٥٤٥,٣	٥٩٦٥,٨
مالطا	٨٣,٩	٠,٥	٨٤,٤

المصدر: المصدر نفسه.

وتعكس تلك الأرقام سوء توزيع المعونات الأمريكية العسكرية واتجاهها بوجه عام إلى التركيز على الاعتبارات الأمنية والأخطار الشيوعية. وما ساعد على تكريس سوء توزيع أموال الدعم الخارجية اتجاهها منذ أوائل السبعينات إلى الخضوع لاعتبارات سياسية داخلية، شكل اللوبي الصهيوني أهم مقوماتها الرئيسية. فبينما حصلت إسرائيل خلال الفترة ١٩٤٦ ـ ١٩٨٩ على حوالى ٤٦ مليار دولار، بلغت حصتها السنوية خلال الثمانينات حوالى ربع ميزانية برنامج المعونات الخارجية بشقيه العسكري والاقتصادي. وفي الواقع حصلت إسرائيل على حوالى نصف المعونات التي قدمتها أمريكا لدول الشرق الأوسط كافة، وعلى ما يعادل ضعفي ما حصلت عليه دول القارة الأفريقية جمعاء، وعلى ما يعادل ١٥٠ بالمائة مما حصلت عليه دول أمريكا اللاتينية، أقرب دول العالم لأمريكا وأكثرها أهمية من النواحي الأمنية.

وعلى العموم، يقدم الجدول رقم (٣ ـ ٣) المعلومات الخاصة بالمعونات الأمريكية لكل دولة من دول العالم خلال الفترة ١٩٤٦ ـ ١٩٨٥ موزعة بحسب المناطق الجغرافية.

رابعاً: المعونات الخارجية والكونغرس

كما أوضحنا سابقاً، يبدو أن برامج المعونات الخارجية فقدت معظم ما كانت تتمتع به من دعم في السابق، بخاصة داخل الكونغرس. إذ إن ارتفاع حجم العجز في الميزانية، الذي تجاوز ٢٢٠ مليار دولار عام ١٩٨٦، واستمرار التضخم في حجم العجز في الميزان التجاري، الذي تجاوز ١٧١ مليار دولار في عام ١٩٨٧، واتجاه الحكومة والكونغرس إلى العمل على خفض النفقات بوجه عام، جعل من الصعب زيادة ميزانية برنامج المعونة الخارجية. وقد جاء في تقرير اللجنة المختصة باعتماد ميزانية ذلك البرنامج في الكونغرس أن دعم الأمريكيين للمعونات الخارجية هو دعم ضعيف حتى في أفضل الأوقات، وأن العديد من سياسات وقرارات الحكومة كان سبباً في اضعاف ما كانت تتمتع به تلك البرامج من دعم متواضع في الكونغرس[١٧]. ومن تلك السياسات والقرارات:

١ ـ تبني سياسات متناقضة يصعب تفسيرها، كالاتجاه أولاً إلى خفض مخصصات الدعم للمنظمات الدولية ومن ثم الاتجاه نحو تقوية تلك المنظمات والمطالبة بزيادة

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٣ ـ ١٤.

مخصصات الدعم لها.

٢ ـ القيام بخفض النسبة المخصصة للاستثمار من الميزانية الفدرالية من ٢١ بالمائة عام ١٩٨٠ إلى ١١ بالمائة فقط عام ١٩٨٧.

٣ ـ تقديم المقترحات بزيادة ميزانية المعونة الخارجية مع التركيز الكامل على المعونات الأمنية دون غيرها من المعونات الأخرى.

ونتيجة لذلك قامت تلك اللجنة باعتماد ميزانية لعام ١٩٨٧ تقل ١٦ بالمائة عما اقترحه الرئيس وحوالى ٧ بالمائة عن ميزانية عام ١٩٨٦. إلا أن اللجنة، ولاعتبارات داخلية بحتة تتعلق باللوبي الصهيوني، أقرت الحفاظ على المستوى نفسه للدعم الاقتصادي والعسكري لكل من إسرائيل ومصر وباكستان. وبسبب قيام اللجنة بخفض ميزانية المعونات الخارجية بوجه عام من جهة، واصرارها على عدم خفض مستوى الدعم لعدد محدود من الدول من جهة ثانية، كان لا بد من خفض مستوى الدعم، وبدرجة كبيرة أحياناً لكل الدول الأخرى المستفيدة. إذ بينما انخفض مستوى الدعم الاقتصادي لتلك الدول بنسبة ٣٢ بالمائة عن عام ١٩٨٦ بلغ الانخفاض في مستوى الدعم العسكري ٥١ بالمائة[١٨].

وقد ذكرت جريدة «واشنطن بوست» أن الفيليبين على الرغم من قيام الرئيس الأمريكي والكونغرس بتقديم الوعود بزيادة المعونات لها، حصلت عام ١٩٨٧ على ٣٢٢ مليون دولار مقابل ٤٥٤ مليوناً عام ١٩٨٦. أما بالنسبة إلى أفريقيا، وعلى الرغم من تعرض معظم أقطارها للمجاعة أو القحط وارتفاع المديونية الخارجية، انخفض نصيبها من ٢٤٤,٨ مليون دولار عام ١٩٨٦ الى ١٦٢,٨ مليون دولار عام ١٩٨٧ موزعة على ١٦ دولة و٤ برامج اقليمية[١٩]. وبسبب ذلك الخفض خسرت زمبابوي الدعم الذي حصلت عليه عام ١٩٨٦ الذي بلغ ٥ ملايين دولار، كما خسرت السودان أكثر من ٨٠ بالمائة مما حصلت عليه عام ١٩٨٦، حيث بلغ ما خصص لها عام ١٩٨٧ ٥ ملايين دولار فقط، مقابل ٢٦ مليوناً عام ١٩٨٦. وفي الواقع ارتفعت مخصصات مصر وإسرائيل عام ١٩٨٧ بمقدار المليون عما كانت عليه في ١٩٨٦[٢٠].

---

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٢ ـ ١٣.

(١٩) Joanne Omang, «Foreign Aid Purse Strings Tighten,» *Washington Post,* 16/12/1986.

(٢٠) *AID Press Release* (23 December 1986), p. 2.

وبالنسبة إلى عام ١٩٨٨ قامت اللجنة المختصة باعتماد ميزانية العمليات الخارجية في الكونغرس بخفض ميزانية المعونات بحوالى ٧٠٠ مليون دولار من ميزانية العام ١٩٨٧. اذ اعتمدت تلك اللجنة ميزانية مقدارها ١٣,٢ مليار دولار مقابل ١٣,٩ ملياراً عام ١٩٨٧. أما بالنسبة إلى ما كان ريغان قد اقترحه كميزانية لعام ١٩٨٨، فبلغ الخفض ٢,٧ مليارات دولار. ولما كانت تلك اللجنة قد خصصت للدول الرئيسية المستفيدة من ذلك البرنامج، وفي مقدمتها إسرائيل ومصر، المقدار نفسه من المعونات، الذي تعودت الحصول عليه في السنوات السابقة، فإن المعونات المخصصة لغالبية دول العالم الفقيرة والمحتاجة انخفضت للمرة الثانية وبنسبة كبيرة أيضاً.

وقبل اعتماد الميزانية بشكل نهائي اقترح رئيسها دافيد أوبي خفض المعونة المخصصة لإسرائيل بنسبة بسيطة. إذ قال إن خفض ميزانية المعونات الخارجية بوجه عام أصبح ضرورة يحتمها قانون خفض الميزانية، وان خفض مخصصات إسرائيل بنسبة صغيرة سيجعل بالإمكان يزادة المعونات للدول الفقيرة التي تتلقى في العادة مبالغ متواضعة. ولقد أخبر أوبي الصحافيين فيما بعد أنه اضطر إلى الغاء اقتراحه ذلك لأن الحكومة وأعضاء اللجنة من الجمهوريين اعتبروه اقتراحاً حساساً ومثيراً للجدل والمشاكل(٢١).

إن الاتجاه إلى خفض ميزانية المعونات الخارجية يعكس احساس رجال الكونغرس بصعوبة قيامهم بزيادة الانفاق على المعونات الخارجية، بينما تقوم الحكومة بخفض الانفاق على البرامج المحلية، بخاصة برامج مساعدة الفقراء وكبار السن والمحتاجين. وفي الوقت عينه تعكس حقيقة استمرار حصول إسرائيل على مستوى مرتفع ومتواصل من تلك المعونات تصاعد قوة اللوبي الصهيوني وزيادة قدرته على التأثير في مواقف وقرارات رجال الكونغرس ولجانه الرئيسية. وفي الواقع يعتقد الكثيرون من كبار رجال الحكومة والخبراء السياسيين أنه لولا وجود أصدقاء كثيرين لإسرائيل في الكونغرس لما كان بإمكان برنامج المعونة الخارجية الاستمرار حتى اليوم. ولذا يقول المسؤولون عن لجنة العلاقات العامة الأمريكية ـ الإسرائيلية (ايباك) إن سياسة اللوبي الصهيوني تقوم على العمل من أجل اعتماد أكبر ميزانية ممكنة لبرنامج المعونة الخارجية ومن ثم العمل على اعتماد أكبر جزء ممكن من تلك الميزانية لإسرائيل. ولقد كتب جيمس بوند، رئيس الموظفين في منظمة ايباك، ان منظمته «تعمل أولاً على تخصيص أكبر ميزانية ممكنة لحوالى ١٥٠ برنامجاً دولياً، وتعمل ثانياً على تخصيص الجزء الأكبر من تلك

---

(٢١) Pat Towell, «Plan to Nick Israel Fails,» *Congressional Quarterly* (1 August 1987), p. 1726.

الميزانية لبرنامج المعونات الخارجية، وتعمل ثالثاً على اعتماد الجزء الأكبر من تلك المخصصات لإسرائيل». ولذا ـ كما يقول بوند ـ «على جميع أعضاء ايباك أن يقوموا بدعم جميع برامج المعونات الخارجية دون استثناء»[٢٢]. ولذا شهدت السنوات العشر الأخيرة، بفضل جهود اللوبي الصهيوني، ارتفاع ميزانية برنامج المعونة الخارجية بشكل كبير. وفي الوقت نفسه أصبحت طلبات المعونة المقدمة من إسرائيل وسيلة لاختبار مدى دعم رجال الكونغرس لسياستها التوسعية، كما أصبحت المعونات المخصصة لها وسيلة لارضائها وكسب ود القوى المساندة لها. وبالتالي أصبح برنامج المعونة الخارجية بوجه عام أداة إسرائيلية لتشكيل سياسة أمريكا الخارجية، بدلاً من أن تكون وسيلة لارغام إسرائيل على تصحيح سياستها الاقتصادية وإعادة تشكيل مواقفها السياسية والعسكرية، بخاصة فيما يتعلق بقضايا السلام في الشرق الأوسط.

---

(٢٢) «Report to AIPAC's 24th Annual Policy Conference,» (27 June 1983), part 3, p. 1.

القسم الثاني

المعونات الأمريكية لإسرائيل

الفصل الرابع
المعونات الرسمية الاجمالية

بعد ساعات قليلة من اعلان قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ سارع الرئيس الأمريكي ترومان إلى الاعتراف بالدولة اليهودية حديثة التكوين. إلا أن حماسة ترومان لقيام إسرائيل لم تكن مصحوبة بحماسة مماثلة من قبل أعوانه ومستشاريه الذين اتجهوا في الواقع إلى نصحه بعدم الاعتراف بالكيان الصهيوني في فلسطين. وعلى سبيل المثال قام جورج مارشال، وزير الخارجية آنذاك، بمعارضة ذلك القرار بشدة حيث قال لترومان بعد اعتراف الأخير بإسرئيل مباشرة، إنه لو جرت انتخابات الرئاسة في اليوم التالي فإنه - أي مارشال - لن يصوت لترومان(١). إضافة إلى وزير الخارجية قام مساعدو الرئيس الآخرون، بمن فيهم وزير الدفاع ورئيس هيئة أركان القوات المسلحة الأمريكية، بالاعتراض على قرار الاعتراف بإسرائيل، لاعتبارات تتعلق بمصالح أمريكا القومية. وقد قالوا في معرض اعتراضهم على ذلك القرار إن دعم أمريكا للمشروع الصهيوني سيفتح المجال لتسلل النفوذ السوفياتي إلى المنطقة العربية وقد يؤدي إلى دفع العرب والسوفيات إلى التحالف، كما قد يخلق حاجزاً يحول دون وصول الأمريكيين إلى أسواق تلك المنطقة وامداداتها النفطية. كما أشار مساعدو الرئيس إلى أن قرار الاعتراف ذاك يعتبر مناقضاً لمبدأ حق تقرير المصير بالنسبة إلى الفلسطينيين، وأنه سيقود إلى التسبب في عدم استقرار منطقة الشرق الأوسط بأسرها(٢).

ومن أجل تبرير قراره قال ترومان لمعاونيه الذين خالفوه الرأي: «آسف أيها السادة

---

(١) Paul Findley, *They Dare to Speak out: People and Institutions Confront Israel's Lobby* (Westport, Conn.: Lawrence Hill, 1985), p. 117.

(٢) Cheryl Rubenberg, «The Misguided Alliance,» *The Link* (October-November 1986), p. 6.

إذ إن عليّ أن أتجاوب مع رغبات مئات الآلاف من المواطنين الأمريكيين الذين ينتظرون نجاح الصهيونية، انه ليس لدي بين الناخبين مئات الآلاف من العرب»[3].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ترومان أبدى أول الأمر معارضة كبيرة لقيام دولة يهودية في فلسطين، الأمر الذي دفع صهاينة أمريكا إلى القيام بالضغط عليه وتهديده بالوقوف ضده في انتخابات عام ١٩٤٨ التي كان موعدها قد اقترب. ومن أساليب الضغط الأخرى التي استخدمها الصهاينة دفع المنظمات اليهودية الأمريكية للقيام بنشر الاعلانات على صفحات الجرائد الرئيسية، بهدف تحويل تعاطف الشعب الأمريكي مع يهود أوروبا، الذين عانوا النازية، إلى دعم لفكرة انشاء دولة لأولئك اليهود في فلسطين.

لذلك يبدو من الواضح أن قرار الرئيس ترومان، الذي أدى إلى اعتراف أمريكا بإسرائيل، جاء نتيجة لاعتبارات سياسية داخلية ولم يكن حصيلة دراسة واعية لمصالح أمريكا الاستراتيجية.

أولاً: المعونات والاعتبارات السياسية

عندما أعلن زعماء الحركة الصهيونية قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ كان جيش تلك الحركة قد استولى على جزء من فلسطين أكبر كثيراً من الجزء الذي أقره قرار التقسيم وقام بتخصيصه للدولة اليهودية. ولذا كان القرار الأمريكي بالاعتراف بإسرائيل اعترافاً في الوقت نفسه بشرعية قيام تلك الدولة بالاستيلاء على أملاك العرب ومصادرة حقوقهم. وبعد أيام قليلة من صدور الاعتراف الأمريكي قامت إدارة ترومان بتقديم قرض لإسرائيل قيمته ١٠٠ مليون دولار، بينما امتنعت عن تقديم المساعدات أو الدعم السياسي للفلسطينيين الذين كانت الحركة الصهيونية قد تسببت في تشريدهم من مدنهم وقراهم.

وإذا كانت أفعال الرئيس الأمريكي وأقواله قد منحت الصهاينة نصراً سياسياً كبيراً، فإنها أرست في الوقت نفسه مبدأ جديداً سُمح بموجبه بقيام المسؤولين باعطاء الأولوية لطموحاتهم السياسية وتفضيلها بالتالي على مصالح بلادهم الوطنية، إذ إن قيام ترومان بالدفاع عن قراره الرامي إلى الاعتراف بإسرائيل، بحجة خوفه من وقوف يهود أمريكا ضده في الانتخابات، أدى إلى اضفاء الشرعية على عملية خضوع السياسة الدولية لاعتبارات سياسية داخلية. وقد كان ذلك الموقف سابقة سمحت فيها

(٣) المصدر نفسه، ص ٦.

بعد بقيام الأقليات وأصحاب المصالح الخاصة بتشكيل مجموعات الضغط، بهدف التأثير في عملية صياغة المواقف وتوجهات السياسة الخارجية. نتيجة لذلك لم يعد بإمكان الرئيس الأمريكي رسم وتنفيذ سياسة خارجية كما تمليها متطلبات تحقيق مصالح أمريكا الاستراتيجية دون تدخل من قوى الضغط الخاصة، كما أصبح بإمكان القوى الأجنبية تشكيل مجموعات الضغط الخاصة واستخدامها لتغيير سياسة أمريكا الخارجية.

إن اعتراف أمريكا بإسرائيل والقيام بتقديم المعونات لها كان يعني الاعتراف باحتلال أرض فلسطين العربية من قبل اتباع الحركة الصهيونية وتشجيع هؤلاء على رفض قرارات هيئة الأمم المتحدة، بخاصة ما كان يتعلق منها بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم. وعلى الرغم من انتقال السلطة من أيدي الديمقراطيين إلى أيدي الجمهوريين ومن ثم إلى الديمقراطيين، فإن الحكومات الأمريكية المتتابعة استمرت في دعمها لإسرائيل، كما تمادت في اهمال حقوق الشعب الفلسطيني ومشاعر الأمة العربية. وفي عام ١٩٦٠، بعد حصول الرئيس كينيدي على ٨٢ بالمائة من أصوات يهود أمريكا في انتخابات الرئاسة، قام الرئيس الأمريكي بالموافقة ـ ولأول مرة ـ على بيع إسرائيل أسلحة أمريكية، بعد أن كانت ادارته قد قررت ادخال الكيان الصهيوني ضمن استراتيجية الدفاع الأمريكية.

إلا أن الدعم الأمريكي لإسرائيل خلال الخمسينات والنصف الأول من الستينات بقي في حدود الالتزام ببقاء إسرائيل واستمرارها في العيش ضمن حدود سنة ١٩٤٨، وهي الحدود التي أقرتها اتفاقات الهدنة العربية ـ الإسرائيلية. وعلى سبيل المثال قام ايزنهاور عام ١٩٥٦ بالضغط على إسرائيل واجبارها عملياً على الانسحاب من قطاع غزة وسيناء بعد احتلالها في أثناء العدوان الثلاثي على مصر. إلا أن ادارة ايزنهاور فشلت في الضغط على إسرائيل بالقدر الكافي لحملها على القبول بحل عادل للقضية الفلسطينية. ويعود السبب في ذلك إلى رفض الرئيس الأمريكي التعامل مع قوى القومية العربية من ناحية، وفشله في استيعاب حقيقة الاطماع الإسرائيلية وأبعادها من ناحية ثانية.

وعندما تولى الرئيس جونسون مقاليد الحكم بعد اغتيال كينيدي اتجهت ادارته إلى دعم إسرائيل بكل الطرق الممكنة وعدم الاعتراض على قيامها باحتلال المزيد من الأراضي العربية. ومن أمثلة ذلك قيام حكومة جونسون عام ١٩٦٧ باستخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة للحيلولة دون نص قرار وقف اطلاق النار في أثناء حرب حزيران / يونيو على انسحاب القوات المتحاربة إلى خطوط الهدنة السابقة.

وفي ١٩ حزيران/يونيو ١٩٦٧، أي بعد اسبوع من وقف العمليات العسكرية، قال جونسون «إن العودة إلى خطوط الهدنة الهشة ليست وصفة لتحقيق السلام وانما هي وصفة لعودة الاشتباكات»[٤]. إضافة إلى ذلك يعتقد الكثيرون من المؤرخين أنه لم يكن باستطاعة إسرائيل كسب حرب الأيام الستة دون الأسلحة الأمريكية المتقدمة ودون المعونات التي قدمتها الحكومة الأمريكية لإسرائيل على شكل معلومات سرية تتعلق بأماكن وجود وتحركات الجيوش العربية[٥].

إن تراجع شعبية الرئيس جونسون بسبب قيامه بتوريط أمريكا في الحرب الفيتنامية قاده إلى البحث عن حلفاء ضمن قيادات الأقلية اليهودية. وفي المقابل قام زعماء تلك الأقلية بطلب ضمانات حكومية تلزم إدارة جونسون بدعم إسرائيل في حالة وقوع حرب جديدة في الشرق الأوسط. وقد نتج من ذلك قيام يهود أمريكا بدعم سياسة جونسون في فيتنام، وقيام جونسون بدعم إسرائيل في حربها ضد ثلاثة أقطار عربية هي الأردن وسوريا ومصر. ويشير تاريخ الحركة الشعبية الأمريكية، التي حالت دون عودة جونسون إلى الحكم، ونجحت في النهاية في ايقاف الحرب الفيتنامية، إلى أن المنظمات اليهودية الأمريكية امتنعت امتناعاً كاملاً عن انتقاد سياسة جونسون تجاه فيتنام رغم عدم شعبية تلك السياسة وارتفاع تكلفتها وثبوت فشلها.

وفي أعقاب حرب الأيام الستة قامت إدارة جونسون بزيادة المعونات لإسرائيل والتكتم على حقيقة ما حدث بالنسبة إلى الباخرة الأمريكية «الحرية» التي دمرتها القوات العسكرية الإسرائيلية بالقرب من الحدود المصرية[٦]. فبينما حصلت إسرائيل على حوالى ٢٤ مليون دولار عام ١٩٦٧، حصلت عام ١٩٦٨ على حوالى ١٠٦ ملايين دولار، أي بزيادة قدرها ٤٥٠ بالمائة. وفي عام ١٩٦٩ زادت تلك المعونات بنسبة ٦٠ بالمائة تقريباً حيث بلغت ١٦٠,٣ مليون دولار، قدم أكثر من نصفها على شكل معونات عسكرية (أنظر الجدول رقم (٤ ـ ١)).

وبسبب الدعم الأمريكي المتواصل والمتزايد لإسرائيل منذ منتصف الستينات استطاعت الدولة اليهودية الاستمرار في احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان مدة تزيد على ٢١ سنة، كما نجحت في تعطيل كل الجهود الدولية التي حاولت ايجاد

---

(٤) Stephen Green, *Taking Sides: America's Secret Relations with a Militant Israel, 1948-1967* (New York: Morrow and Co., 1984), pp. 20-21.

(٥) Rubenberg, Ibid., p. 8.

(٦) Findley, *They Dare to Speak out: People and Institutions Confront Israel's Lobby,* p. 121.

جدول رقم (٤ ـ ١)
المعونات الأمريكية الرسمية لإسرائيل ١٩٤٩ ـ ١٩٨٨
(بملايين الدولارات)

السنة	المجموع	القروض	المنح
١٩٤٩ ـ ١٩٥٩	٥٥٢,٩	٣٣٩,٣	٣١٣,٦
١٩٦٠ ـ ١٩٦٩	٨٣٤,٨	٨٠١,٩	٣٢,٩
١٩٧٠	٩٣,٦	٨٠,٧	١٢,٩
١٩٧١	٦٣٤,٣	٦٣١,٥	٢,٨
١٩٧٢	٤٨٠,٩	٤٢٤,٩	٥٦
١٩٧٣	٤٩٢,٨	٣٨٨	١٠٤,٨
١٩٧٤	٢٦٤٦,٣	١٠٥٥	١٥٩١,٣
١٩٧٥	٨٠٣,١	٢٩٦	٥٠٧,١
١٩٧٦	٢٦٥٤,٢	١٢٦٠,٢	١٣٩٣,٩
١٩٧٧	١٧٨٧,٥	٧٧٧,٩	١٠٠٩,٦
١٩٧٨	١٨٢٢,٦	٧٧٢,٢	١٠٥٠,٤
١٩٧٩	٤٩١٣	٣٠٥٨,٨	١٨٥٤,٢
١٩٨٠	٢١٤٦	١٠٩١,٩	١٠٥٤,١
١٩٨١	٢٤٠٨,٤	١١١٧,٤	١٢٩١
١٩٨٢	٢٢٤٥,٥	٨٧٤	١٣٧١,٥
١٩٨٣	٢٥٠٠,٦	٩٥٠	١٥٥٠,٦
١٩٨٤	٢٦٢٨,٥	٨٥١,٩	١٧٧٦,٦
١٩٨٥	٣٣٧٢	—	٣٣٧٢
١٩٨٦	٣٨٠٠	—	٣٨٠٠
١٩٨٧	٣٠٥٠	—	٣٠٥٠(*)
١٩٨٨	٣٠٥٠	—	٣٠٥٠(*)
١٩٨٩	٣٠٥٠	—	٣٠٥٠
المجموع	٤٦٠٦٧,٩	١٤٧٧١,٧	٣١٢٩٥,٢

(*) هذه الأرقام تقديرية.

المصادر: احتسبت من:

Congressional Research Service, «Israel-American Relations,» (1985), p. 11; «The Israeli Economy,» table 6; United States, House of Representatives, «Foreign Assistance and Related Program Appropriations Bill, 1987,» and «Proposed Fiscal 1988 Foreign Aid Bill».

حل سياسي عادل للقضية الفلسطينية. وفي الواقع قامت سياسة أمريكا تجاه الشرق الأوسط في عهد جونسون بالانتقال من مبدأ الالتزام بأمن إسرائيل ضمن حدود عام ١٩٤٨ إلى تأييد أطماعها التوسعية والمساعدة على تكريس احتلالها للأراضي العربية التي استولت عليها عام ١٩٦٧.

في عام ١٩٧٣ قامت إدارة الرئيس نكسون بانقاذ إسرائيل من هزيمة عسكرية محققة، بعد قيام جيوش مصر وسوريا بهجوم مفاجىء استهدف الاخلال بموازين القوى التي كانت قائمة حينئذٍ وخلق أوضاع جديدة تسمح بتحرير الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧. وخلال الأيام القليلة الأولى لحرب تشرين الأول/أكتوبر قامت الحكومة الأمريكية بامداد إسرائيل بكميات ضخمة من المعدات العسكرية وقطع الغيار بما في ذلك ٤٠ طائرة فانتوم و٣٨ طائرة سكاي هوك و١٢ طائرة نقل عسكرية من طراز س - ١٣٠ و٢٠ مدرعة وغيرها من الأسلحة[٧]. وقد بلغ حجم تلك المعدات حوالى ٢٢ ألف طن تم شحنها إلى إسرائيل خلال عشرة أيام تقريباً. وبسبب ضخامة حجم تلك المعدات اضطرت الحكومة الأمريكية إلى سحب بعض أسلحة القوات الأمريكية التي كانت ترابط في المانيا الغربية ومنطقة المحيط الهادي. وقد وصف أحد كبار مساعدي وزير الخارجية السابق الكسندر هيغ تلك العملية بأنها كانت عبارة عن عملية نقل لأسلحة أمريكية بالجملة إلى إسرائيل[٨]. إضافة إلى ذلك أقر الكونغرس تشريعاً خاصاً لمواجهة الطوارىء حصلت إسرائيل بموجبه على ٢,٢ مليار دولار كمعونات خاصة.

يعتقد المؤرخون أن قدرة إسرائيل على البقاء خلال الأيام الأولى لحرب اكتوبر كانت موضع شك لولا قيام الحكومة الأمريكية باتخاذ خطوتين غير عاديتين: اشتملت الأولى منهما على وضع القوات الأمريكية كافة على أهبة الاستعداد للحرب، بينما اشتملت الثانية على وضع طائرات النقل العسكرية كافة في خدمة آلية الحرب الإسرائيلية. وإذا كانت تلك الخطوات قد ضمنت بقاء إسرائيل فإنها ساعدت أيضاً على استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية. ومن خلال ذلك ساهمت المعونات العسكرية الأمريكية في حرمان العرب من فرصة تحرير أراضيهم، وربما أيضاً فرصة اقامة سلام دائم في منطقة الشرق الأوسط.

ونتيجة للموقف الأمريكي المنحاز لإسرائيل قامت الأقطار العربية المنتجة للنفط

(٧) Rubenberg, Ibid., p. 9.

(٨) Harvey Sicherman, «A Perilous Partnership: Israel's Role in U.S. Strategy, 1981-82,» in: Nimrod Novik, ed., *Israel in U.S. Foreign and Security Policies* (Jerusalem: Jaffee Center for Strategic Studies, 1983), p. 70.

بفرض حظر على صادرات النفط العربي لأمريكا وبعض دول الغرب التي ساهمت في جهود امداد إسرائيل بالمعدات العسكرية. وبسبب قرار حظر الصادرات النفطية وخفض انتاج البلدان العربية من النفط اتجهت أسعار الطاقة إلى الارتفاع بسرعة كما تبلورت مظاهر أزمة طاقة عالمية كان من نتائجها تراجع معدلات النمو الاقتصادي في معظم دول العالم بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية.

إن قيام أصدقاء إسرائيل في الكونغرس بتقديم معونة عسكرية إضافية لها قيمتها ٢,٢ مليار دولار وعدم اعتراضهم على سحب بعض أسلحة الوحدات العسكرية الأمريكية وشحنها إلى إسرائيل، لم يحل دون قيامهم بالعمل على خفض ميزانية الدفاع الأمريكية[٩]. وفي الواقع اتجه الليبراليون في الكونغرس ، ومعظمهم من الأعضاء في الحزب الديمقراطي، إلى العمل على خفض ميزانية الدفاع الأمريكية من جهة وزيادة المعونات العسكرية لإسرائيل من جهة ثانية. وبينما قاموا باغتنام كل الفرص التي سنحت لإدانة انتهاكات حقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية اتجهوا وباستمرار إلى اغماض عيونهم عن انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان العربي في الأراضي المحتلة. وعلى الرغم من قيامهم بقيادة حملة فرض العقوبات على جنوب افريقيا بسبب سياستها العنصرية، ما زالوا يدافعون عن إسرائيل،أهم شركاء نظام التفرقة العنصرية في العالم أجمع.

لقد أدت أحداث حرب تشرين الأول/أكتوبر ونتائجها إلى هدم افتراضين أساسيين من الافتراضات التي قامت عليها سياسة أمريكا تجاه الشرق الأوسط: أولها عدم قدرة العرب على مواجهة إسرائيل بسبب تفوقها العسكري عليهم؛ وثانيها غياب الشجاعة الكافية لدى العرب لقيامهم باستخدام النفط كسلاح سياسي. ونتيجة لنجاح العرب في هدم هذين الافتراضين اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعديل سياستها تجاه الشرق الأوسط آخذة بعين الاعتبار الحقائق الجديدة التي أفرزتها حرب تشرين الأول/أكتوبر. لذا قامت أمريكا بإعادة تأكيد التزامها بوجود وأمن إسرائيل ورفع مستوى المعونات الاقتصادية والعسكرية للكيان الصهيوني من جهة، والاعلان عن الرغبة في بدء عملية سلام جديدة بهدف التوصل إلى حل سلمي شامل ودائم للقضية الفلسطينية من جهة ثانية. وبسبب كون الشق الأول من السياسة الجديدة في مصلحة إسرائيل اتجه يهود أمريكا إلى الترحيب به والعمل على تكريسه. أما الشق الثاني، وبسبب كون الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان

---

(٩) المصدر نفسه.

وسيناء أحد شروطه الرئيسية، اتجهت إسرائيل وحلفاؤها وعملاؤها على الساحة الأمريكية إلى رفضه ومقاومته بشدة.

وكمحاولة للضغط على إسرائيل كي تبدي مرونة أكبر تجاه قضية الإنسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ قامت ادارة الرئيس فورد بوقف شحنات السلاح لها ريثما تستكمل الحكومة إعادة تقويم سياستها تجاه دول منطقة الشرق الأوسط. وفي الحال قام حلفاء إسرائيل وعملاؤها في واشنطن بحملة اعلام وضغط سياسي كانت نتيجتها الحصول على وثيقة موقعة من ٧٦ عضواً من مجلس الشيوخ تطالب الرئيس بإعادة تأكيد التزامه بأمن إسرائيل. وقد جاء في تلك الوثيقة «ان الولايات المتحدة، إنطلاقاً من مصلحتها الوطنية، تقف إلى جانب إسرائيل في سعيها نحو السلام من خلال مفاوضات مستقبلية، وان هذا الموقف يشكل أساس عملية اعادة تقويم سياسة أمريكا تجاه الشرق الأوسط»(١٠).

إن مثل هذا التصرف وغيره من تصرفات مشابهة كان ولا يزال سبباً من أسباب إرباك سياسة أمريكا الخارجية وتضرر مصالحها في العديد من بقاع العالم. فإضافة إلى التسبب في تحديد حرية الرئيس في رسم سياسة أمريكا الخارجية وتنفيذها، أصبحت تلك السياسة أكثر خضوعاً للاعتبارات السياسية الداخلية التي أملتها طموحات رجال الكونغرس، بدلاً من الخضوع لمتطلبات تحقيق أهداف أمريكا الاستراتيجية على الساحة الدولية. وكمثال آخر على خضوع السياسة الخارجية لعوامل الضغط الداخلية قام هنري كيسنجر، وزير خارجية أمريكا الأسبق بالزام حكومته عام ١٩٧٥ بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو التفاوض معها قبل اعتراف الأخيرة بحق إسرائيل في الوجود والقبول بقرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) لعام ١٩٦٧.

إن تطور علاقة أمريكا بإسرائيل بوجه عام وزيادة تدفق المعونات الأمريكية على الكيان الصهيوني بوجه خاص، جاء نتيجة لالتزام أمريكا بأمن إسرائيل ووجودها من جهة، ولتصاعد الضغوط الإسرائيلية على رجال الكونغرس وكبار رجال الدولة في واشنطن من جهة ثانية. وبسبب حاجة إسرائيل الماسة إلى المعونات الأمريكية وحاجة أمريكا إلى أداة عسكرية قادرة على المساهمة في تنفيذ استراتيجيتها الدولية، بخاصة تجاه البلاد العربية، اندفعت الدولتان إلى إقامة علاقة تعاونية تبادلتا من خلالها المصالح والخدمات. ومن أجل زيادة نفوذها داخل أروقة الكونغرس وأجهزة الحكومة الأمريكية قامت إسرائيل بابداء استعدادها للدفاع عن المصالح الأمريكية في مختلف بقاع العالم.

---

(١٠) *Washington Post*, 22/5/1975, and Edward Tivran, *The Lobby: Jewish Political Power and American Foreign Policy* (New York: Simon and Schuster, 1987), p. 89.

وبعد انسحاب القوات الأمريكية من جنوبي شرقي آسيا، وانسحاب بريطانيا من منطقة الخليج العربي، وسقوط نظام حكم الشاه في ايران، أصبحت الظروف الدولية مؤاتية لقيام زعماء الحركة الصهيونية بالادعاء أن إسرائيل هي الحليف الأمريكي الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه.

وفي مقال نشرته جريدة «نيويورك تايمز» عام ١٩٨١ قام البروفسور بنجامين بيت هلاحمي، الأستاذ السابق في الجامعة العبرية، بوصف دور إسرائيل كأداة من أدوات أمريكا على الساحة الدولية. ولقد جاء في ذلك المقال أنه: «في كل بقعة من العالم الثالث حيث كثرت القلاقل كانت إسرائيل متورطة من خلال بيع الأسلحة وارسال الجنود لحماية المصالح الأمريكية والدفاع عن الغرب. وفي كل دول العالم الثالث التي قامت إسرائيل بالتدخل في شؤونها نجحت إسرائيل، من خلال استخدام القوة، في كسر شوكة القوى الوطنية والتحررية. وعلى سبيل المثال، لا تستطيع إدارة الرئيس ريغان ارسال مستشارين عسكريين أمريكيين إلى زائير أو غواتيمالا أو جنوب أفريقيا أو هايتي، كما لا يستطيع حلفاء أمريكا من الأوروبيين مساعدة أنظمة حكم مستبدة كنظام الحكم في تشيلي. إن ما يعتبره الأمريكيون والأوروبيون عملاً قذراً يعتبره الإسرائيليون عملاً دفاعياً مبرراً وأحياناً استجابة لنداء الواجب. وبينما يشكو بعض صناع القرار في أمريكا من قيام إسرائيل بمساعدة نظام التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا، فإنهم لا يستطيعون التشكيك في أهمية ما فعلته إسرائيل خدمة لمصالحهم من خلال ما قدمته لذلك النظام من معونات. إن دور البوليس الدولي يعتبر دوراً مغرياً بالنسبة إلى غالبية الإسرائيليين، وأنهم على استعداد للقيام به مقابل مكافأة مادية مغرية»[١١].

ومع حلول الثمانينات كانت الحكومة الأمريكية قد اقتنعت بوجهة النظر الإسرائيلية وبدأت في التعامل معها كحليف استراتيجي. وما ساعد على ذلك نجاح إسرائيل في دعم نظام حكم الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا وقيامها بمساعدة بعض حكام العالم الثالث المستبدين من أصدقاء أمريكا، كالشاه في ايران وسوموزا في نيكاراغوا وموبوتو في زائير. وفي عام ١٩٨٣ قامت أمريكا بتوقيع اتفاقية للتعاون الاستراتيجي مع إسرائيل أدت ـ اضافة إلى أمور أخرى ـ إلى حصول إسرائيل على المزيد من المعونات العسكرية والاقتصادية.

ولما كانت تلك التطورات قد حدثت بينما كانت إسرائيل تعاني أزمة اقتصادية طاحنة، فإن العلاقة الأمريكية ـ الإسرائيلية الجديدة جعلت التزام الحكومة الأمريكية بأمن ووجود إسرائيل كاملاً واعتماد إسرائيل على المعونات الأمريكية إكسير الحياة الذي لم يعد بالإمكان الاستغناء عنه. ولقد أشارت جريدة «وول ستريت جورنال» إلى أهمية اعتماد إسرائيل على أمريكا حيث قالت: «ان من المستحيل ان

---

(١١) Benjamin Beit-Hallahmi, «Israel's Global Ambitions,» *New York Times*, 6/1/1983.

تنجح إسرائيل في القضاء على عادة الاعتماد على المعونات الخارجية، وهي العادة التي اكتسبتها خلال سنوات حياتها المضطربة»[١٢]. ومما تجدر الاشارة إليه في هذا المجال ان اعتماد الكيان الصهيوني على مصادر المعونات الخارجية بدأ قبل الإعلان عن قيام إسرائيل بوقت طويل حين كانت المنظمات الصهيونية تقوم بجمع الأموال لتمويل عمليات تهريب اليهود إلى فلسطين واقامة المستوطنات فيها. وإذا كانت تلك المعونات قد جاءت من المنظمات اليهودية الأوروبية والأمريكية قبل عام ١٩٤٨، فإن قيام إسرائيل أدى إلى تنوع مصادر الدعم الخارجي وزيادتها بشكل كبير. وبينما قامت الجاليات اليهودية في الغرب والحكومة الألمانية بتقديم معظم الدعم في الخمسينات والستينات، فإن عقدي السبعينات والثمانينات شهدا تزايد الاعتماد على حكومة واشنطن والجالية اليهودية الأمريكية[١٣].

إن التحالف الإسرائيلي ـ الأمريكي واتجاه كل من أمريكا وإسرائيل إلى اهمال قرارات هيئة الأمم المتحدة في شأن القضية الفلسطينية أديا إلى زيادة حدة التوتر بين القوتين العظميين وتعميق مخاوف العرب وشكوكهم بالنيات الأمريكية. وفي الوقت نفسه ساهمت تلك التطورات في تشجيع إسرائيل على العبث بمستقبل الدول والشعوب العربية المجاورة دون خوف أو رادع. ولذلك أصبح بإمكان إسرائيل القيام بغزو جنوب لبنان عام ١٩٧٨، واحتلال بيروت عام ١٩٨٢، وتدمير المفاعل النووي العراقي بالقرب من بغداد وضم الجولان عام ١٩٨١. وفي عام ١٩٨٥ قامت بإرسال طائراتها للاعتداء على تونس وتدمير مقر منظمة التحرير الفلسطينية والتسبب في قتل وجرح أكثر من ١٠٠ من الأبرياء. وفي المقابل ارتفعت حدة المقاومة العربية داخل الضفة الغربية وقطاع غزة وانطلق رجال المقاومة اللبنانية يلاحقون جنود الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة التوتر في منطقة الشرق الأوسط بوجه عام واضعاف فرص التوصل إلى حل سياسي شامل بين العرب والإسرائيليين بوجه خاص.

ثانياً: اللوبي الصهيوني والمعونات الأمريكية

ان طبيعة الالتزام الأمريكي بوجود إسرائيل خلال الخمسينات، الذي انحصر معظمه في الدعم السياسي، أدى إلى بقاء المعونات المادية ضمن حدود ضيقة ومتواضعة. إلا أن الستينات شهدت تزايد حجم المعونات بشكل بطيء وتدريجي مع

(١٢) «Editorial,» *Wall Street Journal* (19 March 1985).

(١٣) Tomas R. Stauffer, *U.S. Aid to Israel: The Vital Link* (Washington, D.C.: Middle East Institute, 1983), p. 16.

التركيز على المعونات الاقتصادية، حيث شكلت تلك المعونات أكثر من ٧٠ بالمائة من الحجم الإجمالي للمعونات الأمريكية.

مع حلول السبعينات أخذت المعونات الأمريكية، بشقيها الاقتصادي والعسكري، تتزايد بسرعة، بينما كان نفوذ اللوبي الصهيوني يزداد قوة وترسخاً. ونتيجة لحدوث بعض التطورات المهمة في أوائل السبعينات أخذت قدرة إسرائيل على التأثير في توجيه القرار السياسي في واشنطن تزداد، كما أصبح الأمريكيون أكثر تأثراً بالدعاية الإسرائيلية وأكثر ميلاً إلى تصديق وجهة نظرها تجاه تطورات الصراع مع العرب. ومن أهم تلك التطورات:

١ ـ اقتناع القيادة الإسرائيلية بأن أمريكا أصبحت أهم مصدر دعم اقتصادي وعسكري وسياسي لإسرائيل وأنه من دون ذلك الدعم سوف يتعذر على الكيان الصهيوني الحفاظ على بقائه ووجوده على أرض فلسطين العربية.

٢ ـ تزايد نفوذ الليكود والقوى اليمينية المتطرفة الأخرى وتمكنها من السيطرة على الحكم في إسرائيل عام ١٩٧٧ من ناحية، واتجاه تلك القوى إلى العمل على التمهيد لضم الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ لجسم الكيان الصهيوني من ناحية أخرى. ولقد حتم ذلك قيام اللوبي الصهيوني باحكام السيطرة على المنظمات اليهودية في أمريكا، والعمل على حرمان القوى اليهودية وغير اليهودية من حق توجيه النقد لسياسات إسرائيل وتجاوزاتها.

٣ ـ ظهور موجة عداء للعرب أوجدتها الدعاية الصهيونية وغذتها أزمة الطاقة العالمية واتجاه أسعار النفط إلى الارتفاع خلال عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، وهو الارتفاع الذي تلا قيام العرب باستخدام سلاح النفط في محاولة غير ناجحة لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧.

في أعقاب حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، وهي الحرب التي أثبتت امكانية هزم إسرائيل عسكرياً أمام الجيوش العربية، قامت أمريكا بزيادة حجم المعونات للكيان الصهيوني مع التركيز على المعونات العسكرية. ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة المعونات العسكرية إلى حوالى ٧٠ بالمائة من الحجم الإجمالي، بعد أن بقيت في حدود ٣٠ بالمائة خلال عقد الستينات. ومع حلول الثمانينات كان حجم المعونات السنوية قد تجاوز ٢ مليار دولار في العام، حيث بلغ عام ١٩٨١ حوالى ٢,٤١ مليار دولار وتجاوز عام ١٩٨٦ ٣,٨ مليارات دولار، قدم أكثر من ٦٠ بالمائة منها على شكل معونات عسكرية.

جدول رقم (٤ ـ ٢)
متوسط نصيب الفرد في إسرائيل من المنح والتحويلات المالية
(بالدولار)

السنة	نصيب الفرد
١٩٨٣	٧٠٠
١٩٨٤	٨٠٠
١٩٨٥	١٢٥٠

المصدر: P. Sever, «More than the Marshall Plan,» *Al-Hamishmar* (10 May 1985), reprinted in: *Israel and Palestine* (May-June 1985), p. 14.

وكما يوضح الجدول رقم (٤ ـ ١) اتجهت نسبة المنح إلى الارتفاع ونسبة القروض إلى الانخفاض ابتداء من عام ١٩٧١ وحتى عام ١٩٨٤. ومنذ بداية عام ١٩٨٥ أصبحت جميع المعونات الاقتصادية والعسكرية منحاً وهبات لا ترد. إذ بينما بلغت نسبة المنح في منتصف الستينات حوالى ٤ بالمائة فقط، بلغت تلك النسبة حوالى ٤٦ بالمائة في السبعينات ووصلت إلى ١٠٠ بالمائة في منتصف الثمانينات. وقد بلغ حجم المعونات التي تلقتها إسرائيل على شكل منح خلال السنوات المالية الخمس الأخيرة (١٩٨٥ ـ ١٩٨٩) حوالى ١٦,٣ مليارات دولار، أي ما يتجاوز جميع المنح التي تلقتها خلال سنوات عمرها السابقة وحتى عام ١٩٨٥.

ومع حلول عقد الثمانينات كانت ديون إسرائيل الخارجية قد أصبحت كبيرة للغاية، وقد أخذت تشكل خطراً على مستقبل الكيان الصهيوني واستقرار أوضاعه الاقتصادية. ومن أجل تجنب الأخطار المحتملة قامت الحكومة الأمريكية بتحويل معظم المعونات إلى منح مع زيادة حجمها عاماً بعد عام. إلا أنه على الرغم من ذلك استمرت أوضاع إسرائيل الاقتصادية على حالها من التردي، كما أخذت تتجه نحو التدهور السريع بعد القيام بغزو لبنان عام ١٩٨٢. في ضوء تلك التطورات قامت الحكومة الأمريكية برفع مستوى المعونات مجدداً وتحويلها برمتها إلى منح، كما قام الكونغرس باتخاذ قرار نص على حصول إسرائيل على معونات اقتصادية كل عام تزيد على حاجتها إلى خدمة الديون السابقة.

وعلى سبيل المثال قامت الحكومة الأمريكية عام ١٩٨٣، بعد قيام إسرائيل بغزو لبنان والحاق قدر كبير من الدمار بالعديد من مدنه وقراه، بمنح إسرائيل أكبر معونة اقتصادية وعسكرية خلال تاريخها السابق. وقد علق دوغلاس بلومفيد، المدير الاداري لايباك (اللوبي الصهيوني)، على ذلك بقوله «لقد قام الكونغرس في الواقع بزيادة

حجم المنح بمقدار ٥١٠ ملايين دولار، وبالتالي تمكين إسرائيل من الحصول على أفضل صفقة معونات في تاريخها»[١٤]. إضافة إلى زيادة حجم المنح بمقدار ٥١٠ ملايين دولار قام الكونغرس أيضاً برفع الحجم الإجمالي لمعونات عام ١٩٨٣ بمقدار ٢٠٠ مليون دولار زيادة على ما طلبت الحكومة الأمريكية تخصيصه لإسرائيل. وحيث ان قرار الكونغرس بزيادة المعونات لإسرائيل جاء خلافاً لرغبة الرئيس الأمريكي ورغم معارضة وزير الخارجية، فإن جريدة «واشنطن بوست» وصفته في حينه بأنه كان «أكبر هزيمة لادارة ريغان في مجال السياسة الخارجية»[١٥]. وقد أضافت الجريدة القول إن ذلك الحدث كان أول مناسبة لتعرف شولتز إلى قوة اللوبي الصهيوني ونفوذه في واشنطن، إذ قام شولتز بخوض معركة مع ايباك (اللوبي الصهيوني) والكونغرس من أجل الحيلولة دون قيامهم بتجاوز الادارة ورفع حجم المعونات بمقدار ٢٠٠ مليون دولار كانت نتيجتها هزيمته أمام تلك القوى[١٦]. أما توماس داين، المدير التنفيذي لايباك، فقد قال «ان ذلك الحدث كان بمثابة نقطة التحول في العلاقة بين ايباك والادارة أدت نتائجه إلى تعرّف كل طرف إلى قوة الطرف الآخر وبالتالي الاعتراف بمصالحه واحترامها»[١٧]. وفي رسالة قامت منظمة ايباك بارسالها الى أعضائها في نهاية عام ١٩٨٤ جاء فيها «ان المنظمة نجحت من خلال جهودها المستمرة في الحصول على أفضل صفقة معونات لإسرائيل عام ١٩٨٥، بلغ حجمها ٢,٦ مليارات دولار، وهو مستوى لم يسبق له مثيل، وأن معونات عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥ تضمنت أيضاً حصول إسرائيل على زيادة في المنح مقدارها ٧٧٥ مليون دولار فوق ما كان الرئيس قد طلب تخصيصه للكيان الصهيوني»[١٨].

يتضح مما سبق أن عقد الثمانينات شهد زيادة كبيرة في مستوى المعونات لإسرائيل وفي مدى الالتزام الأمريكي بدعم إسرائيل اقتصادياً وعسكرياً. ومن أجل ضمان استمرار الالتزام الأمريكي بدعم الكيان الصهيوني لأبعد مدى ممكن شعر اللوبي الصهيوني بالحاجة إلى زيادة نفوذه في واشنطن ومد سيطرته إلى الأجهزة والقطاعات الفاعلة في صنع السياسة الخارجية وتشكيل الرأي العام. لذلك اتجه ذلك اللوبي إلى التركيز على تمويل الحملات الانتخابية لرجال الكونغرس ولمنصب الرئاسة، وإلى رسم وتنفيذ خطة اعلامية قامت على تزييف الحقائق، بخاصة ما كان يتعلق منها بحقوق الشعب الفلسطيني ومواقف العرب من المصالح الأمريكية. إلى جانب ذلك قام اللوبي

---

(١٤) Douglas M. Bloomfield, «Israel Standing in the Congress,» in: Novik, ed., *Israel in U.S. Foreign and Security Policies*, p. 17.

(١٥) انظر: Stephen S. Rosenfeld, in: *Washington Post*, 18/2/1983.

(١٦) Charles R. Bobcock, «U.S. Israel Ties Stronger than Ever,» *Washington Post*, 5/8/1986.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) AIPAC, «Letter Mailed to Members,» (December 1984).

أيضاً بوضع خطة لمكافأة الأصدقاء بسخاء، وتهديد المناوئين وملاحقة المعارضين والحاق الأذى بهم. وفي هذا المجال يقول بول فندلي، العضو السابق في مجلس النواب الأمريكي: «بالنسبة إلى غالبية اليهود المعنيين بإسرائيل تعتبر عملية توفير الظروف التي تسمح باستمرار قيام أمريكا بدعم إسرائيل القضية الأولى على جدول أعمال منظماتهم، وهي قضية تبرر في الوقت ذاته اللجوء إلى اجراءات غير عادية. وبوعي أو من دون وعي قام اللوبي الصهيوني بقبول مبدأ فرض حظر على حرية الرأي في أمريكا وذلك من أجل ضمان وجود إسرائيل. ولذا كلما ظهرت موجة معادية لإسرائيل أو متعاطفة مع العرب كان رد اللوبي الصهيوني حاسماً وسريعاً. وعلى الرغم من أن الهدف من ذلك هو حماية إسرائيل من النقد، فإن الأساليب المتبعة تجاوزت الحدود المتعارف عليها للجدل والنقاش المشروع. إذ على الرغم من اختلاف أساليب الرد كان بعضها قبيحاً حيث اشتمل على الدعاية المغرضة والشكوى للمسؤولين في مكان العمل ونشر «قوائم الأعداء» والمقاطعة وبث الأحقاد وإرسال رسائل التهديد وأحياناً الاعتداء على المنتقدين والحاق الأذى بهم»[١٩].

أصبح تمويل الحملات الانتخابية للمرشحين لعضوية مجلس النواب والشيوخ في الثمانينات أهم وسائل التأثير في مواقف المرشحين وإفساد المسؤولين وممثلي الشعب المنتخبين. وبسبب ما يتمتع به أعضاء اللجان المختصة في الكونغرس من صلاحيات واسعة، بخاصة لجان الميزانية والمعونات الخارجية، أصبح هؤلاء الهدف الأول لقوى الضغط الخارجية التي اتجهت إلى العمل على اغرائهم وافسادهم وتوجيه مواقفهم. لذا قال فيليب ستيرن إن أسلوب تمويل الحملات الانتخابية من قبل مجموعات الضغط السياسي يجعل تلك القوى مصدراً للفساد، وبالتالي يجعل رجال الكونغرس رهائن لدى النظام الفاسد الذي أوجدته وغذته قوى الضغط الخاصة[٢٠].

إن طبيعة النظام السياسي والاعلامي ونظام الاتصال في أمريكا يجعلان الحملات الانتخابية مكلفة للغاية. ففي انتخابات عام ١٩٨٤ بلغ متوسط ما أنفقه عضو مجلس النواب الذي نجح في الانتخابات حوالى ٢٧٠ ألف دولار، أما متوسط ما أنفقه عضو مجلس الشيوخ فقد بلغ ٢,٩ مليون دولار. وقد ذكرت صحيفة «واشنطن بوست» في ١ تموز/يوليو ١٩٨٧ أن معدل تكلفة المقعد في مجلس الشيوخ ارتفع إلى ٣ ملايين دولار عام ١٩٨٦. ومن أجل جمع ذلك المبلغ من المال، اضافت الجريدة أن على السناتور الذي ينوي إعادة ترشيح نفسه للانتخابات أن يجمع تبرعات مقدارها ١٠,٠٠٠ دولار كل أسبوع لمدة ٥٢ أسبوعاً في السنة، ولكل سنة من سنوات عضويته في مجلس الشيوخ وعددها ٦ سنوات[٢١].

---

(١٩) Findley, *They Dare to Speak out: People and Institutions Confront Israel's Lobby,* pp. 318-319.

(٢٠) Philip Stern, «PAC's America,» *Washington Post,* 2/11/1986.

(٢١) Rex Wingerter, «The 100th Congress: Israel Gains,» *Middle East International* (5 December 1986), p. 18.

وفي العادة يتم تمويل الجزء الأكبر من تكاليف الحملات الانتخابية بواسطة التبرعات التي تقوم «لجان العمل السياسي» بتقديمها للمرشحين. ولجان العمل السياسي هي منظمات سياسية خاصة تعمل لمصلحة قوى سياسية أو اقتصادية أو مهنية معينة وتستهدف كسب المرشحين إلى جانبها وحملهم بعد الانتخاب على تبني وجهة نظرها وخدمة مصالحها. ولذا تنحصر مهمة تلك اللجان في جمع التبرعات من أعضائها ومؤيديها وتقديمها للمرشحين الذين يوافقون على تبني وجهة نظرها ووضع أنفسهم في خدمتها[٢٢].

ويعتبر اللوبي الصهيوني ولجان العمل السياسي التابعة له اليوم أهم قوى الضغط ذات المصالح الخاصة في أمريكا. وبسبب ما حققته تلك اللجان من نجاح منذ مطلع الثمانينات قامت الجالية اليهودية في أمريكا بإنشاء المزيد من لجان العمل السياسي تحت أسماء لا تمت لإسرائيل أو لليهود بصلة، من أجل تغطية أكبر عدد ممكن من الولايات الأمريكية وتحقيق أكبر أثر ممكن في سير وتوجهات السياسة الخارجية. فبينما كان عدد تلك اللجان ٥٧ لجنة عام ١٩٨٤ ارتفع ذلك العدد ليبلغ ٨٠ لجنة عام ١٩٨٦. وقد كتب ركس وينغيرتر أن عدد لجان العمل السياسي التي كان يوجهها اللوبي الصهيوني في أثناء انتخابات عام ١٩٨٦ بلغ ٨١ لجنة، وأن عدد المرشحين الذين شاركت تلك اللجان في تمويل حملاتهم الانتخابية بلغ ٢٣٠ مرشحاً. كما أضاف وينغيرتر أن بناء كونغرس متعاطف تماماً مع إسرائيل يعتمد على تأسيس لجان عمل سياسي في ولايات توجد فيها أقليات يهودية كبيرة وغنية مثل كاليفورنيا ونيويورك وفلوريدا وقيام تلك اللجان بالمساهمة بشكل فعّال في تمويل الحملات الانتخابية للمرشحين في ولايات ليس لليهود فيها أي وجود يذكر كولايات ايوا ونيفادا ومين[٢٣]. وتشير التقارير المختلفة إلى قيام لجان العمل السياسي الصهيونية بجمع وانفاق ٤,٢٥ ملايين دولار في أثناء موسم الانتخابات عام ١٩٨٤[٢٤]، وحوالى ٧ ملايين دولار في أثناء انتخابات عام ١٩٨٦.

في ٢٤ جزيران/يونيو ١٩٨٧ نشرت جريدة «وول ستريت جورنال» تقريراً حول نشاط ونفوذ لجان العمل السياسي التابعة لايباك (اللوبي الصهيوني) جاء فيه أن عدد لجان العمل السياسي ذات الارتباط الواضح بايباك بلغ ٨٠ عام ١٩٨٦. وبناء على تقارير هيئة الانتخابات ورصد عمليات التمويل، تجاوز عدد لجان العمل

---

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) Christopher Mayhew, «The Future of Zionism,» *Middle East International* (27 June 1986), p. 14.

السياسي التي قامت ايباك بادارتها وتوجيهها مباشرة ٥١ لجنة. كما أضاف التقرير أن حوالى ٨٠ لجنة من اللجان التي تعمل لمصلحة إسرائيل قامت عام ١٩٨٦ بانفاق ما يزيد على ٦,٩ ملايين دولار على عمليات تمويل الحملات الانتخابية لعدد كبير من المرشحين الموالين لوجهة النظر الإسرائيلية. وبذلك - كما أشار تقرير الهيئة - يعتبر اللوبي الصهيوني أكثر قوى المصالح الخاصة عطاء وأضيقها أفقاً بالنسبة إلى مجال الاهتمام وحيز العمل والتركيز[٢٥].

وفي ٥ حزيران/يونيو ١٩٨٦ قال اللورد كرستوفر ميهيو إن اعتماد إسرائيل على مجلس الشيوخ الأمريكي يعتبر اعتماداً متبادلاً. إذ بينما يقوم ذلك المجلس بتخصيص معونات كبيرة لإسرائيل كل عام، تقوم إسرائيل من خلال اللوبي الصهيوني بتخصيص معونات لأعضاء اللجان المهمة في ذلك المجلس. ومن أجل التأثير في سير ونتائج انتخابات عام ١٩٨٤ مثلاً قام اللوبي الصهيوني بجمع وانفاق ٤,٢٥ ملايين دولار، ذهب معظمها إلى أعضاء اللجان ذات الاختصاص بالقضايا المالية وقضايا الشؤون الخارجية. إذ بينما بلغت التبرعات التي قدمها اللوبي الصهيوني لأعضاء لجنة الميزانية في مجلس الشيوخ حوالى ٣٦٨ ألف دولار، بلغت المعونات لأعضاء لجنة القوات العسكرية حوالى ٣٨٧ ألف دولار. أما المرشحون من أعضاء لجنة العلاقات الخارجية فقد بلغ نصيبهم من التبرعات حوالى ٥٧٧ ألف دولار[٢٦]. وفي تقرير آخر جاء ما يشير إلى حصول أعضاء تلك اللجنة على مليون دولار تقريباً خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ جاء حوالى ٩٠ بالمائة منها من تبرعات اللوبي الصهيوني[٢٧].

في أثناء حملة انتخابات عام ١٩٨٤ قام السناتور باب باكوود، رئيس لجنة الشؤون المالية في الكونغرس، بإرسال رسالة للمتبرعين تحوي شاقلات إسرائيلية. وقد جاء في تلك الرسالة قول السناتور «انه كإسرائيل يخوض حرباً قاسية ضد أعدائه وإنه بحاجة إلى أصدقاء ملتزمين بمساعدته»[٢٨]. أما بالنسبة إلى مغزى ارسال شاقلات إسرائيلية فقد فسره السناتور باكوود بقوله «انها تذكرني أولاً بأن أمن بلادنا يعتمد على وجود ومستقبل حليفنا الديمقراطي الوحيد في الشرق الأوسط، ولأنها ثانياً تذكرني كلما رأيتها بأن إسرائيل تواجه اليوم مشاكل اقتصادية عنيفة تصل إلى درجة الكوارث»[٢٩]. وفي تعليق على رسالة باكوود، قال مارك

---

(٢٥) John J. Fialka, «Political Contribution from Pro-Israel PAC's Suggest Coordination,» *Wall Street Journal* (24 June 1987).

(٢٦) Mayhew, Ibid., p. 14.

(٢٧) ذكر في: *Issues 88* (Arab American Institute), (August 1987), p. 3.

(٢٨) Mark A. Bruzonsky, «The Cost of Picking Up Israel's Tab,» *Middle East International* (11 October 1985), p. 20.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٢٠.

بـروزنسكي، الكـاتب اليهـودي الـذي شغـل في السـابق منصبـاً رفيعـاً في المجلس الصهيوني العالمي، إن موقف باكـوود يعطي دلالـة واضحة عـلى مدى خضـوع رجال الكونغرس للأغنياء الصهاينة من أعضاء الجالية اليهودية واتجاههم إلى تزلفها والتـذلل من أجل ارضائها.

في ٦ نيسـان/ابريـل ١٩٨٦ قال تـوماس داين، المـدير التنفيـذي لمنظمـة ايباك الصهيونية، إن العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية دخلت «مرحلة ثـورية» تميـزت برفـع مستوى تلك العلاقات إلى مكانـة عاليـة ومرمـوقة. ومن خـلال تلك العملية تم خلق وبناء مجموعات الدعم لإسرائيل بين كبـار موظفي الخـارجية والـدفاع والمـالية ووكـالة الاستخبـارات المركـزيـة (C.I.A) وبـين العـاملين في هيئـات البحث العلمي وتـنظيم التجـارة والزراعـة وغيرهـا من هيئات حكـومية. ولقـد وصف داين الكونغـرس بأنـه «حجـر الزاويـة» في العلاقـة الأمريكيـة ـ الإسرائيليـة وأهم أدوات تـأمـين المعـونـات الأمريكية لإسرائيل من ناحية، والحيلولة دون حصول العرب على ما يحتاجون إليه من أسلحة أمريكية من ناحية ثانية(٣٠).

وكـما يشير الجـدول رقم (٤ ـ ٣) بلغ حجم المعـونـات الـرسميـة التي حصلت عليهـا إسرائيل من أمـريكـا منـذ عـام ١٩٤٨ وحتى عـام ١٩٨٩ أكـثر من ٤٦ مليـار دولار. وبينما بلغ حجم القروض حوالى ١٥ مليار دولار، أو ٣٢ بالمائة من المجموع، زاد حجم الهبات على ٣١ مليار دولار، أو ٦٨ بالمائة من المجموع. من ناحية أخرى، بينما بقي حجم تلك المعونـات متواضعـاً خلال عقـد الستينات حيث لم يتجـاوز ٨٣٥ مليون دولار، شهد عقد السبعينات تزايد تلك المعـونات بمقـدار ٢٠٠٠ بالمـائة تقـريباً حيث بلغ حجمهـا حوالى ١٦,٣ مليـار دولار. أما عقـد الثمانينـات فقـد شهـد قيـام الحكـومة الأمـريكية بتحـويل كـل المعونـات إلى منح وزيـادة حجمها بمقـدار الضعف تقريباً. فبلغ مجموع ما حصلت عليه إسرائيل خلال السنوات التسـع الماضيـة من هذا العقد ما يزيد على ٢٨ مليار دولار.

وعـلى سبيـل المثـال حصلت إسرائيـل عـام ١٩٨٦ عـلى ١,٨ مليـارات دولار كمعونات عسكرية، وعلى ١,٢ مليار دولار كمعونات اقتصادية، و٧٥٠ مليـون دولار كمعونة اضـافية طـارئة أملتهـا ظروف إسرائيـل الاقتصاديـة المتدهـورة. وبذلـك بلغ مجموع المعونات لذلك العام مـا يزيـد على ٣,٧٥ مليـارات دولار، أي ما يعـادل ٢٥ بالمائة من اجمالي ميزانية برنامج المعونات الخارجية، بما في ذلك ميزانية دعم هيئة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمؤسسات الدولية. وفي المقابل حصلت ٤٥ دولة افريقية

(٣٠) Thomas Dine, «On Revolutionary Era,» *Near East Report* (14 April 1986).

يعـاني معظمهـا الفقر والجـوع والتخلف على أقـل من ١٥ بالمـائة من اجمـالي ميـزانيـة المعونات الخارجية، أي حوالى نصف ما حصلت عليه إسرائيل وحدها.

على الرغم من التفاوت الكبير في حجم المعـونات الأمـريكية التي تحصـل عليها إسرائيل مقابلة بمـا تحصل عليـه الدول الأخـرى الأكثر حـاجة، فـإن حقيقة التفـاوت تتضح بشكل أكبر عندمـا تقاس تلك المعـونات بـالنسبة إلى مستـويات الـدخل وعـدد السكان. إذ بينما يبلغ عدد يهود إسرائيل حوالى ٣,٥ ملايين شخص ويتجـاوز نصيب الفرد من الناتج الاجمالي ٥٥٠٠ دولار قامت أمريكا بمنح إسرائيل معونـات بلغت أكثر من ١٠٠٠ دولار للفرد الواحد. وفي المقابل حصلت مصر، التي يتجاوز عـدد سكانها ٥٢ مليـون شخص ويبلغ نصيب الفرد فيهـا من النـاتـج القومي الإجمـالي حوالى ٧٠٠ دولار فقط، عـلى معونـات بلغت حـوالى ٥٠ دولاراً للشخص الـواحـد. أمـا الـدول الافريقية فقد حصلت على ما يعادل ٢,١٣ دولار للفـرد الواحـد، على الـرغم من أن عدد سكانها تجاوز ٤٦٠ مليون شخص وانخفض نصيب الفرد فيها من الناتج القومي الإجمـالي إلى حوالى ٦٤٦ دولاراً[٣١]. وعـلى العمـوم، حصلت إسرائيـل خـلال الفـترة ١٩٤٨ ـ ١٩٨٥ على ما مجموعه ٣٢,٤ مليـار دولار، بينما حصلت دول قـارة أمريكـا الجنـوبيـة عـلى ٢١,٣ مليـار دولار، ودول القـارة الأفـريقيـة عـلى ١٦,٣ مليـارات دولار[٣٢]. أضف إلى ذلك أن ما حصلت عليـه إسرائيل من معـونات أمـريكية خـلال السنوات الثلاث الأخيرة ١٩٨٧ ـ ١٩٨٩ تجاوز مجموع المعونـات التي قدمتهـا أمريكـا تحت اسم «مشروع مارشال» لإعادة بناء اقتصاديات أوروبا الغربية التي دمرتهـا الحرب العالمية الثانية[٣٣] (انظر الجدول رقم (٤ ـ ٣)).

في تعليق على حجم المعونات الأمريكية للكيان الصهيـوني قالت جـريدة «عـال همشمار» الإسرائيلية «ان مشروع مارشال لم يكن كريماً مع دول اوروبا التي دمرتها الحرب بقدر كرم الحكومة الأمريكية معنـا. خلال أوج تـدفق المعونـات لأوروبا حصلت الـدول الأوروبية التي فقـدت حوالى ١٥ بالمائة ـ ٢٠ بالمائة من قدرتها الانتاجية نتيجة للحرب على معونات اضافية قدرت بحوالى ٣ بالمائة من الناتج القومي. في هذه السنة [١٩٨٥] ستحصل إسرائيل على معونة تعادل عـلى الأقل ٢٥ بـالمائـة من نـاتـج إسرائيل القـومي»[٣٤]. أما إذا أضيف إلى المعـونات الحكـومية المبـاشرة مـا تحصل عليه إسرائيل من معونات أخرى غير مباشرة وغير حكوميـة، في صورة معـارف فنية وتقانيـة، ومعونـات خاصـة من يهود أمـريكا وقـروض ميسرة وغيره، فـإن معونـة

---

(٣١) Bobcock, «U.S. Israel Ties Stronger than Ever».

(٣٢) United States, House of Representatives, «Foreign Assistance and Related Program Appropriations Bill, 1987,» pp. 8-10.

(٣٣) P. Sever, «More than the Marshall Plan,» *Al-Hamishmar* (10 May 1985), reprinted in: *Israel and Palestine* (May-June 1985), p. 14.

(٣٤) المصدر نفسه.

أمـريكا السنـوية لإسرائيـل من الممكن أن تبلغ ٤٠ ـ ٥٠ بالمائة من نـاتـج إسرائيـل الاجمالي.

يتضـح من الجـدول رقم (٤ ـ ١) أن المعـونـات الأمـريكيـة لإسرائيـل بقيت متواضعة خلال عقدي الخمسينات والستينات وأنها أخذت تتزايد بشكل متسـارع منذ مطلع السبعينات. فبينما بلغ معدل المعـونات حـوالي ٦٥ مليون دولار في السنـة خلال عقد الخمسينات، بلغ ذلك المعدل حوالى ٨٤ مليوناً في السنة خـلال عقد الستينـات. وبـالمقابلة بلغ المعـدل خلال عقـد السبعينـات حـوالى ١,٦٣ مليـار دولار في السنـة، وتتجاوز ٣ مليارات دولار خلال عقد الثمانينات.

وعلى الرغم من كـبر حجم المعونـات الرسميـة التي توضحهـا الأرقام المـذكورة أعلاه بجلاء، فإن تلك الأرقام لا تمثل سوى جزء من المعونات الأمريكيـة الاقتصاديـة والعسكرية لإسرائيل. لذا سنحاول في الفصول التالية تقدير حجم المعونات الأخـرى وإيضاح طبيعتها وأبعادها وأهميتهـا بالنسبـة إلى الكيان الصهيـوني وأهدافـه في المنطقـة العربية. وعلى العموم، تحصل إسرائيل على معونات اقتصادية وعسكرية وتقانية ومالية

جدول رقم (٤ ـ ٣)
معدل نصيب الفرد من المعونات الأمريكية
لدول أوروبا التي قدمت من خلال
مشروع مارشال في الفترة نيسان/ابريل ١٩٤٨ ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥١
(بالدولار)

الدولة	نصيب الفرد من المعونات
النمسا	١٣٠
هولندا	١٢٥
اليونان	١٢٠
فرنسا	٧٠
بريطانيا	٥٠
ايطاليا	٢٥
المانيا الغربية	٢٥
معدل المعونات لتلك الدول	٥٠
اسرائيل (١٩٨٣)	٧٠٠

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٤.

وامتيازات جمركية تقدر بمليارات الدولارات كل عام. وفي حين يتم اخفاء بعض تلك المعونات ضمن ميزانيات بعض برامج المعونة الخاصة كبرنامج مساعدة الجامعات والمستشفيات الأمريكية في الخارج، وبرنامج المساعدة في إعادة توطين اللاجئين، يتم تقديم بعضها الآخر بصورة غير مباشرة كبيع «سندات إسرائيل» في أمريكا وقيام يهود أمريكا بايداع جزء من مدخراتهم في بنوك إسرائيلية. إلى جانب ذلك تقوم الجالية اليهودية في أمريكا بتقديم ما يزيد على المليار دولار سنوياً لدعم مشاريع إسرائيل المختلفة ـ العكسرية والاقتصادية ومشاريع الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان.

الفصل الخامس
المعونات العسكرية

بلغت المعونات العسكرية لإسرائيل، التي استهدفت بالدرجة الأولى المحافظة على تفوق إسرائيل العسكري على البلدان العربية المجاورة[1]، حوالى ٢٨ مليار دولار منذ عام ١٩٦٢ حصلت إسرائيل على معظمها على شكل منح لا ترد. وعلى الرغم من قيام الحكومة الأمريكية بمساعدة إسرائيل بانتظام فإن اتجاهها إلى مساعدة إسرائيل عسكرياً بدأ بشكل جدي عام ١٩٦٢، بعد اعتماد إسرائيل جزءاً من استراتيجية أمريكا الدولية. إذ بينما حصلت إسرائيل على معونات عسكرية أقل من مليون دولار خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٦١، حصلت عام ١٩٦٢ وحده على ١٣,٢ مليون دولار وعام ١٩٦٦ على ٩٠ مليون دولار.

بعد منتصف الستينات بدأت المعونات العسكرية تتزايد بشكل تدريجي، إلا أنها بقيت في حدود ٥٠ مليون دولار سنوياً، حتى بداية السبعينات. وفي عام ١٩٧١ بلغ حجم تلك المعونات ٥٤٥ مليون دولار، ثم قارب حجمها عام ١٩٧٤ ٢,٥ مليار دولار، قدم معظمها على شكل منح لا ترد. ومنذ ذلك العام وحتى عام ١٩٨٤ استمرت إسرائيل في الحصول على قدر متزايد من المعونات العسكرية، الجزء الأكبر منه منح وهبات والجزء الأصغر قروض ميسرة. ومع بداية السنة المالية ١٩٨٥ أصبحت جميع المعونات العسكرية لإسرائيل تقدم على شكل منح، شأنها في ذلك شأن المعونات الاقتصادية.

جاء تزايد حجم المعونات العسكرية والاقتصادية لإسرائيل منذ منتصف

---

(١) Richard W. Murphy, «FY 1986 Assistance Requests for the Middle East and South Asia,» *Department of State Bulletin* (May 1985), p. 75.

الستينات نتيجة لحدوث عدة تطورات مهمة في منطقة الشرق الأوسط. إذ ان هزيمة فرنسا في الجزائر وتبلور قوى القومية العربية في عدة أقطار عربية واتجاه بريطانيا الى سحب قواتها من منطقة الخليج العربي كانت سبباً في اضعاف نفوذ الغرب ووجوده في المنطقة العربية. ومن ناحية ثانية ساهم حصول مصر وسوريا على السلاح السوفياتي، وقيام الاتحاد السوفياتي بمنح مصر المعونة المالية والفنية اللازمة لبناء السد العالي في دخول السوفيات إلى تلك المنطقة كبديل للغرب وصديق للعرب في صراعهم مع الصهيونية. وفي الوقت نفسه أدى قيام إسرائيل إلى وضع نفسها كأداة تحت تصرف الغرب، كما أثبتت أحداث العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، إلى اقناع الدول الاستعمارية بقدرة إسرائيل على خدمة المصالح الغربية، وبالتالي الاتجاه إلى مساعدتها عسكرياً واستخدامها كأداة لضرب الحركات التحررية والوطنية في البلاد العربية وغيرها من دول العالم الثالث.

وفي عام ١٩٦٧ قامت إسرائيل بالهجوم على ثلاثة أقطار عربية وهزم جيوشها واحتلال أجزاء كبيرة من أراضيها. ونتيجة لذلك وقعت الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وسيناء تحت قبضة الاحتلال الإسرائيلي. ولما كانت فرنسا قد حذرت إسرائيل من مغبة الهجوم على البلدان العربية المجاورة، فإنها قامت بوقف مبيعات أسلحتها لإسرائيل. وقد ترتب على ذلك قيام أمريكا بتولي مهام تزويد إسرائيل بالأسلحة والوقوف إلى جانبها في المحافل الدولية ودعم موقفها الرافض لمقترحات السلام والانسحاب من الأراضي العربية.

إن قيام إسرائيل برفض مبدأ السلام، القائم على مبادلة الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ بالاعتراف بوجود الكيان الصهيوني، حتم قيام ذلك الكيان ببناء قوة عسكرية ضاربة بمقدورها حماية الحدود الجديدة في مواجهة القوة العسكرية العربية الراهنة والمحتمل تطورها في المستقبل. ومن ناحية أخرى أثبت نجاح إسرائيل في هزم الجيوش العربية إمكانية استخدام القوة العسكرية الإسرائيلية كأداة أمريكية لتنفيذ سياستها الخارجية، بخاصة ما كان يتعلق منها بمواجهة محاولات التنمية والتحرر والوحدة العربية. أضف إلى ذلك ان ادعاء إسرائيل بالدفاع عن القيم والمصالح الغربية في وجه التحديات السوفياتية ساهم في ايجاد المبررات الكافية لأولئك المسؤولين الحكوميين ورجال الكونغرس الذين اتجهوا إلى دعم إسرائيل وتأييد استمرار قيامها باحتلال الأراضي العربية والتمهيد لضمها إلى جسم الكيان الصهيوني.

وفي مواجهة التحديات الإسرائيلية المستمرة وقيام أمريكا بإمدادها بأحدث المعدات العسكرية اضطرت البلدان العربية، بخاصة المواجهة منها، إلى العمل على بناء قوة عسكرية عربية بمقدورها الدفاع عن الحدود الاقليمية لتلك البلدان. وعلى

سبيل المثال اضطرت كل من مصر وسوريا والأردن إلى انفاق ما يعادل ٤٠ بالمائة من دخلها القومي على الجيش وشؤون الدفاع. ولما كانت الأموال التي تستثمر في قطاع الدفاع هي أموال كان من الممكن أن تستثمر في قطاع التنمية، فإن وجود إسرائيل وتعنتها ساهم في تكريس واقع التخلف وانخفاض مستويات المعيشة وسيطرة الجيش على الحكم في العديد من البلدان العربية.

أولاً: سياسة المعونات العسكرية

في كل مرة كانت إسرائيل تقوم فيها بالاعتداء على البلدان العربية المجاورة لفلسطين كانت الولايات المتحدة تقوم بزيادة المعونات العسكرية للكيان الصهيوني. فبينما حصلت إسرائيل على ٧ ملايين دولار كمعونات عسكرية عام ١٩٦٧ حصلت على ٢٥ مليون دولار عام ١٩٦٨، كما حصلت على ٨٥ مليون دولار عام ١٩٦٩. وبذلك يكون مستوى المعونات العسكرية قد ارتفع بمقدار ١٢٠٠ بالمائة خلال عامين فقط. وبعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ حصلت إسرائيل على معونات عسكرية مقدارها ٢,٥ مليار دولار، مقابل حصولها على ٣٠٧,٥ ملايين دولار خلال العام نفسه قبل الحرب. وفي أعقاب قيام إسرائيل بغزو لبنان وتدمير العديد من مدنه وقراه قامت الحكومة الأمريكية بزيادة المعونات العسكرية بمقدار ٣٠٠ مليون دولار لتصبح ١,٧ مليار دولار عام ١٩٨٣، بعد أن كانت ١,٤ مليار دولار عام ١٩٨٢. وبعد قيام إسرائيل بإرسال طائراتها للاعتداء على تونس وتدمير مقر منظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة التونسية في أواخر عام ١٩٨٥، أقر الكونغرس منح إسرائيل معونة إضافية مقدارها ١,٥ مليار دولار. وفي عام ١٩٨٧، ورغم فضيحة بولارد، الجاسوس الإسرائيلي، وقيام إسرائيل بتوريط أمريكا في فضيحة بيع الأسلحة لايران، أقرت الحكومة الأمريكية اعتبار إسرائيل «حليفاً رئيسياً غير منتم لحلف الناتو»، وهي مكانة تؤهل صاحبها للحصول على معونات وامتيازات عسكرية كثيرة اضافة إلى ما اعتادت الحصول عليه في السابق.

في عام ١٩٧٦، وكمكافأة على توقيع اتفاق «فك الارتباط» على الحدود المصرية - الإسرائيلية، قامت الحكومة الأمريكية بمنح إسرائيل معونة عسكرية اضافية مقدارها ١,٤ مليار دولار. وبذلك حصلت إسرائيل في ذلك العام على ١,٧ مليار دولار مقابل حصولها على ٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٥. وبعد توقيع معاهدة كامب ديفيد مع مصر عام ١٩٧٩، حصلت إسرائيل على مكافأة عسكرية أكبر بلغ حجمها ٣ مليارات دولار. وبذلك بلغت المعونات التي حصل عليها الكيان الصهيوني في ذلك العام ٤ مليارات دولار مقابل مليار دولار عام ١٩٧٨.

ولما كانت المعونات العسكرية التي قدمت لإسرائيل فيما بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٩ قد تجاوزت ١١ مليار دولار، وأن حوالى ٥٤ بالمائة منها كان عبارة عن قروض، فإن ديون إسرائيل العسكرية أخذت تتراكم بسرعة، الأمر الذي جعلها تشكل عبئاً كبيراً على الخزينة الإسرائيلية أضعف قدرتها المستقبلية على خدمة تلك الديون والاقتراض من أسواق المالية العالمية. وقد ترتب على ذلك اتجاه الادارة الأمريكية إلى زيادة نسبة المنح وخفض نسبة القروض، وبالتالي تخفيف الاعباء المالية عن كاهل الاقتصاد الإسرائيلي. إضافة إلى ذلك قامت الحكومة الأمريكية بزيادة حجم المعونات المالية (الاقتصادية) وتقديمها لإسرائيل على شكل معونات نقدية غير مشروطة، وذلك لمساعدة الكيان الصهيوني على مواجهة تكاليف خدمة ديونه العسكرية وغير العسكرية. وفي عام ١٩٨٤ اتخذت الحكومة الأمريكية قراراً بتحويل جميع المعونات العسكرية لإسرائيل الى منح لا ترد، بعد قيامها بتحويل المعونات الاقتصادية كافة الى منح عام ١٩٧٩.

وفي محاولة لتبرير ذلك القرار قال وليام شنايدر، مساعد وزير الخارجية لشؤون المعونات الأمنية والعلوم والتقانة، إن تحويل كل المعونات العسكرية الى منح من شأنه خفض تكاليف خدمة ديون إسرائيل العسكرية في المستقبل وتمكين الادارة الأمريكية من خفض حجم تلك المعونات[٢]. كما أضاف مساعد وزير الخارجية ان القرار الأمريكي يهدف أيضاً إلى تمكين إسرائيل من بناء قوتها العسكرية دون أن يكون ذلك على حساب ما تتمتع به من رفاه اقتصادي[٣].

إن اقتراح خفض حجم المعونات العسكرية وتحويلها الى منح جاء أصلاً من وزير مالية إسرائيل عام ١٩٨٣. إذ ان قلق الوزير الإسرائيلي على وضع إسرائيل الاقتصادي والمالي، الناتج من زيادة الديون الخارجية واتساع حجم العجز في ميزان المدفوعات، دفعه إلى اقتراح مشروع خفض حجم المعونات العسكرية وتحويلها إلى منح[٤]. وفي ذلك العام (١٩٨٣) حصلت إسرائيل على ٩٠٠ مليون دولار كمعونات اقتصادية وعلى ١٧٠٠ مليون دولار كمعونات عسكرية، نصفها (أي ٨٥٠ مليون دولار) قدم كمنح ونصفها الآخر كقرض طويل الأجل. في ضوء ذلك اقترح الوزير الإسرائيلي خفض المعونات العسكرية من ١,٧ مليار دولار إلى ١,٢٥ مليار دولار على أن تقدم كمنح لا ترد[٥]. إلا أن أصدقاء إسرائيل في الكونغرس استطاعوا

---

(٢) William Schneider(Jr.), «Statement Before the Subcommittee on Foreign Operations,» (House of Representatives, 8 March 1984).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) *Washington Post*, 7/10/1983.

(٥) المصدر نفسه.

بمساعدة اللوبي الصهيوني الحصول على قرار بتخصيص ١٥٠ مليون دولار زيادة على ما طلبه الوزير الإسرائيلي. وبذلك حصلت إسرائيل عام ١٩٨٥ على معونات عسكرية بلغت ١,٤ مليار دولار قدمت كلها كمنح.

إن النجاح في الحصول على قرار من الكونغرس الأمريكي بتحويل كل المعونات العسكرية الى منح، بعد الحصول على قرار مماثل عام ١٩٧٩ بتحويل كل المعونات الاقتصادية الى منح، أدى إلى ارساء مبدأ المنح والغاء مبدأ القروض. وبذلك أصبح بإمكان إسرائيل الحصول على المعونات الأمريكية دون التفكير في أعباء الديون ومتطلبات خدمتها، الأمر الذي جعل تفكير الحكومة الإسرائيلية فيما بعد ينصرف كلياً الى التركيز على كيفية اقناع الحكومة الأمريكية بزيادة المعونات عاماً بعد عام. وفي أثناء أول زيارة قام بها وزير الدفاع الإسرائيلي اسحاق رابين إلى واشنطن، بعد صدور قرار تحويل كل المعونات العسكرية الى منح، قام الوزير الإسرائيلي بطلب زيادة تلك المعونات. ودون تردد وافق ريغان على الطلب الإسرائيلي ووعد بالتوجه الى الكونغرس لرفع مستوى المعونات العسكرية من ١,٤ مليار دولار إلى ١,٨ مليار دولار في السنة[٦]. وبالفعل حصلت إسرائيل في العام التالي (١٩٨٦) وفي الأعوام اللاحقة الأخرى على ١,٨ مليار دولار كل سنة كمعونات عسكرية أمريكية.

وفي أيار/مايو ١٩٨٥ قام عضوا مجلس الشيوخ دانيال انوي وروبرت كاستن بتقديم اقتراح للكونغرس يقضي بخفض معدل الفائدة على ديون إسرائيل السابقة. وقد جاء في تقرير الشرق الأدنى، الذي يصدر أسبوعياً عن ايباك (اللوبي الصهيوني)، أن من شأن اقرار ذلك المشروع خفض تكلفة خدمة الديون الإسرائيلية لأمريكا بمقدار ٥٠٠ مليون دولار سنوياً، وخفض التكاليف الاجمالية حتى استكمال سداد تلك الديون بمقدار ٨,٤ مليارات دولار[٧]. إلا أن تخوف الكونغرس من قيام الدول المدينة الأخرى، بخاصة مصر، بطلب المعاملة بالمثل، جعله يتردد في قبول ذلك المشروع ويرجىء البت فيه. وفي عام ١٩٨٨ ـ كما سيأتي شرحه فيما بعد ـ قامت إسرائيل بإصدار سندات قيمتها ٤,٨ مليارات دولار وبيعها في سوق نيويورك المالي واستخدام ريعها لتسديد الديون القديمة ذات الفوائد المرتفعة، وبالتالي استطاعت تخفيف أعباء خدمة ديونها الخارجية.

أدى قرار تحويل كل المعونات الأمريكية إلى هبات ومنح الى الحيلولة دون استمرار تراكم ديون إسرائيل العسكرية، كما ساعد الكيان الصهيوني على الاستمرار

---

(٦) Christopher Dickey, «Reagan Backs Israel Aid Boast,» *Washington Post*, 31/1/1985.

(٧) «Debt Plan,» *Near East Report* (20 May 1985).

في بناء قوته الحربية. إلا أن ذلك القرار لم يساعد على خفض أعباء الديون الخارجية، وهي الديون التي استمرت في التزايد عاماً بعد عام، الأمر الذي قاد الحكومة الأمريكية الى رفع مستوى المعونات في الأعوام التالية. ولذلك لم يكن من شأن ذلك القرار خفض مستوى المعونات كما ادعت الادارة الأمريكية في حينه. وعلى سبيل المثال، بينما حصلت إسرائيل عام ١٩٨٤ على ٢,٦٣ مليار دولار، حوالى الثلثين منها منح وهبات، حصلت عام ١٩٨٥ على حوالى ٣,٤ مليارات دولار كلها منح لا ترد. وفي عام ١٩٨٦ ارتفع مستوى المعونات مرة أخرى حيث تجاوز ٣,٨ مليارات دولار، ١,٨ مليار دولار منها كانت معونات عسكرية.

ولما كان اللوبي الصهيوني قد نجح في تجنيد عدد كبير من رجال الكونغرس في خدمته، وبسبب عدم اكتراث غالبية الشعب الأمريكي بما يجري في واشنطن، استمر عملاء وأصدقاء إسرائيل في الكونغرس بتقديم مشاريع القوانين التي لا تخدم سوى إسرائيل والتي يتعارض معظمها مع مصلحة أمريكا وأمنها الوطني. ومن أمثلة ذلك قيام السناتور اليهودي كاستن عام ١٩٨٦ باقتراح مشروع قرار يقضي بالسماح لإسرائيل باستعارة معدات حربية أمريكية من أجل استخدامها دون مقابل. وفي معرض تبريره لذلك الاقتراح قال كاستن في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ إن اقتراحه يأتي استجابة لمباحثات أمريكية - إسرائيلية مشتركة استهدفت خدمة المصالح الأمنية المتبادلة بين الطرفين[٨]. كما أضاف السناتور أن التجربة الايجابية لتعاون سلاح البحرية الأمريكي مع سلاح الطيران الإسرائيلي كانت أحد الدوافع التي شجعته على تقديم ذلك الاقتراح، وهو التعاون الذي أدى إلى استعارة سلاح البحرية الأمريكي لعدد من طائرات كفير الإسرائيلية لاستخدامها في المناورات العسكرية كطائرات معادية[٩].

وفي الحقيقة اتجهت إسرائيل إلى العمل على اقناع الحكومة الأمريكية بتوقيع اتفاقية تنص على قيام الطرفين بتبادل استخدام المعدات العسكرية منذ عدة سنوات. وبعد جهود طويلة وضغوط كبيرة تمكنت قوى الصهيونية عام ١٩٨٤ من الحصول على اتفاق مع الحكومة الأمريكية قامت إسرائيل بموجبه بوضع ١٢ طائرة كفير تحت تصرف سلاح البحرية الأمريكي. وعندما وصلت أول مجموعة من تلك الطائرات في نيسان/ابريل ١٩٨٥ إلى أمريكا قال رئيس سلاح البحرية جون ليمان إن وصول الطائرات الإسرائيلية يشكل نقطة تحول رئيسية في تاريخ العلاقات

---

(٨) ذكر في: *Sada Al-Watan* (6 November 1986).

(٩) المصدر نفسه.

الأمريكية ـ الإسرائيلية، لأن الحكومة الإسرائيلية أعارت أمريكا ثلاث طائرات دون مقابل، وبالتالي دون زيادة الأعباء المالية على دافع الضرائب الأمريكي[١٠].

إلا أن اتفاق الاستعارة ذلك نص على قيام شركة إسرائيلية، هي شركة «خدمات الطائرات الإسرائيلية»، بصيانة الطائرات في أثناء وجودها في خدمة سلاح البحرية الأمريكي. إلا أن تكاليف الصيانة كانت باهظة للغاية، الأمر الذي اضطر سلاح البحرية الأمريكي الى تحمل مصاريف اضافية كبيرة تجاوزت تكاليف صيانة الطائرات الأمريكية المشابهة بعدة مرات. وبحسب تقديرات سلاح البحرية الأمريكي بلغت تكاليف صيانة الطائرة الواحدة من طراز (Kfir F-21A) عام ١٩٨٦، وهي طائرة ذات محرك واحد ومقعد واحد، حوالى ٥٨١٧ دولاراً لكل ساعة طيران. وبالمقابل بلغت تكلفة صيانة الطائرة الأمريكية (F-14 A)، وهي طائرة ذات محركين ومقعدين، حوالى ٢٤٧٤ دولاراً فقط، أي أقل من نصف تكلفة صيانة الطائرة الإسرائيلية الأصغر حجماً والأقل كفاءة. أما تكلفة صيانة الطائرة الأمريكية (F-5 ES) التي اعتاد سلاح البحرية الأمريكي على استخدامها كطائرة معادية في أثناء المناورات، وهي الطائرة التي يفترض قيام طائرة كفير بأداء دورها، فقد بلغت ١٤٠٠ دولار فقط، أي أقل من ربع تكلفة صيانة الطائرة الإسرائيلية. وفي الواقع بلغت تكلفة صيانة طائرة كفير حوالى ٥٦١ بالمائة معدل تكلفة صيانة الطائرات الأمريكية التي يقوم سلاح البحرية باستخدامها بشكل منتظم[١١].

وفي عام ١٩٨٧ بلغ عدد الطائرات الإسرائيلية التي دخلت الخدمة في سلاح البحرية الأمريكي، نتيجة لاتفاق الاستعارة الذي أشرنا إليه، ١٢ طائرة. بحسب تقديرات سلاح البحرية الأمريكي من المتوقع أن تبلغ تكاليف صيانة تلك الطائرات حتى نهاية عام ١٩٨٨ حوالى ١٦٥ مليون دولار، أي ما يعادل ثمن شراء ١٢ طائرة أمريكية (F-16 NS)، أحدث الطائرات في حوزة سلاح البحرية وأكثرها كفاءة. وهذا يعني أنه مع نهاية عام ١٩٨٨ سيكون دافع الضرائب الأمريكي قد خسر ١٦٥ مليون دولار دون الحصول على شيء في المقابل، كما سيكون سلاح البحرية الأمريكي قد خسر فرصة إضافة ١٢ طائرة مقاتلة جديدة على درجة عالية من الكفاءة إلى رصيده من الطائرات الحديثة.

كان قرار الحكومة الأمريكية بقبول العرض الإسرائيلي واستعارة الطائرات

---

(١٠) Mark Thompson, «Fine Print Shows Loaned Israeli Planes are Costly,» *San Jose Mercury News*, 14/9/1986, p. 8.

(١١) المصدر نفسه.

الإسرائيلية قراراً سياسياً على ما يبدو استراتيجياً وأمنياً أيضاً وليس قراراً فنياً واقتصادياً. ولذا قال أحد كبار المسؤولين في الحكومة الأمريكية إن الضغط الإسرائيلي المتواصل من أجل الحصول على اتفاق مع البحرية الأمريكية بأي ثمن كان العامل الأهم وراء القرار الأمريكي[١٢]. وقال مسؤولون آخرون إن الإسرائيليين كانوا وراء قرار أمريكي يسمح لهم بالتعرف إلى أسرار البحرية الأمريكية ويمنح طائرتهم مكانة دولية مرموقة من خلال ادخالها الخدمة في سلاح البحرية الأمريكي[١٣]. ولذا يبدو أن الضغط الإسرائيلي من جهة وضعف الأمريكيين أمام تلك الضغوط من جهة ثانية قاد جون ليهان الى قبول العرض الإسرائيلي الذي لا يخدم سوى المصالح الإسرائيلية، دون اعتبار لأبعاده المالية أو الأمنية. وفي ضوء ارتفاع تكلفة صيانة الطائرات الإسرائيلية، يبدو من الواضح أن ادعاء رئيس سلاح البحرية الأمريكي، بأن إسرائيل قدمت الطائرات دون عبء اضافي يوضع على كاهل دافع الضرائب الأمريكي، كان ادعاء مضللاً وغير حقيقي في آن واحد. في أوائل عام ١٩٨٩ أثبتت التحقيقات الخاصة بالفساد في وزارة الدفاع الأمريكية ان ليمان كان شريكاً في شركة إسرائيلية ـ أمريكية تقوم بتسويق الأسلحة الإسرائيلية في أمريكا.

وفي حال الموافقة على اقتراح السناتور كاستن، الذي يدعو إلى اقرار مبدأ استعارة الأسلحة بين إسرائيل وأمريكا، سيكون بإمكان الكيان الصهيوني الحصول على كميات كبيرة من الأسلحة الأمريكية دون مقابل ودون ضجيج ودون الحاجة إلى زيادة المعونات العسكرية. وفي الوقت نفسه سيؤدي مثل ذلك القانون ـ في حال اقراره ـ إلى إجبار الحكومة الأمريكية على دعم صناعة الأسلحة الإسرائيلية من خلال توقيع اتفاقات لصيانة المعدات الحربية الإسرائيلية مع شركات إسرائيلية. ولما كان الإسرائيليون خبراء بالمعدات العسكرية الأمريكية، وهي المعدات التي تشكل صلب سلاحهم الجوي والبحري والبري، والأمريكيون لا خبرة لهم بالمعدات الإسرائيلية، فإن اتفاقات الصيانة ستقتصر على الشركات الإسرائيلية. وهذا من شأنه فتح المجال أمام الإسرائيليين للتغلغل في المؤسسة العسكرية الأمريكية والتعرف إلى أسرارها وخباياها بينما لن يكون باستطاعة الأمريكيين الوصول إلى أسرار المؤسسة العسكرية الإسرائيلية. ولذا يعتبر مشروع قانون السناتور كاستن أخطر ما قدم للكونغرس من مشاريع قوانين بشأن إسرائيل، لأنه يحمل بين طياته امكانات حصول الكيان الصهيوني على المزيد من المعونات العسكرية الأمريكية والأسرار العسكرية الأمريكية وأسرار الكثير من الدول التي قامت أمريكا بسرقة أسرارها والتجسس عليها. وفي

---

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) المصدر نفسه.

ضوء فضيحة الجاسوس اليهودي بولارد تصبح موافقة الكونغرس على مشروع القانون المقدم من السناتور كاستن عملاً خطيراً يتهدد أمن أمريكا وأمن غيرها من بلدان العالم الأخرى، بخاصة البلدان العربية. وبعد صدور هذا الكتاب باللغة الانكليزية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ أثارت المعلومات الخاصة بهذه القضية اهتماماً كبيراً في بعض أوساط الكونغرس. وقد أخبرني أحد المختصين بأن من دواعي الاهتمام استغراب التعاقد مع شركة إسرائيلية لصيانة الطائرة كفير التي تحوي محرك جنرال الكتريك أمريكياً. ونتيجة للتحقيق تم التوصل إلى اتفاق بين قيادة اللجان المختصة يقضي بما يلي:

١ ـ عدم تجديد عقد الإعارة.
٢ ـ طرد كل الفنيين الذين لا حاجة إليهم فوراً.
٣ ـ مطالبة إسرائيل بإعادة المبالغ التي ابتزتها من دون حق.
٤ ـ حل هذا الإشكال دون ضجيج.

منذ عام ١٩٨٤ أصبحت ديون إسرائيل السابقة لأمريكا عبئاً على الخزانة الأمريكية ولم تعد عبئاً على الخزانة الإسرائيلية. إذ نص قانون الميزانية للسنة المالية ١٩٨٤/١٩٨٥ على أن تكون المعونات الاقتصادية التي تقدمها أمريكا لإسرائيل كل عام مساوية على الأقل لتكلفة خدمة ديون إسرائيل السابقة لأمريكا[١٤]. وفي الواقع حصلت إسرائيل منذ ذلك العام على معونات اقتصادية سنوية تجاوزت تكلفة خدمة الديون الإسرائيلية. وقد جاء الاقتراح الخاص بذلك القانون من السناتور الن كرانستون، أحد أهم أصدقاء إسرائيل ومؤيديها في الكونغرس، من أجل دعم المؤسسة العسكرية الإسرائيلية. وقد وصف ريغان السناتور كرانستون عام ١٩٨٦ بقوله «لا يمكنني التفكير في أي شخص أكثر عداء للمؤسسة العسكرية الأمريكية، وأكثر إهمالاً من السناتور كرانستون... إنه يلعب ويخاطر بحياة أولئك الذين يقومون بحمايتنا»[١٥]. إلا أن كرانستون، رغم مواقفه المعادية للمؤسسة العسكرية الأمريكية واتجاهه بإصرار إلى تبني مشاريع القوانين الداعية لخفض ميزانية الدفاع الأمريكية، قام باستمرار بتقديم مشاريع القوانين التي استهدفت زيادة المعونات العسكرية لإسرائيل وحرمان البلدان العربية من حق شراء الأسلحة الأمريكية.

إن مشروع القانون الذي قدمه كرانستون، ونتج منه عام ١٩٨٤ اتخاذ قرار بمنح إسرائيل معونات اقتصادية سنوية تزيد على حاجتها إلى خدمة ديونها السابقة،

---

(١٤) Mark Clyde, *The Israeli Economy* (Washington, D.C.: Congressional Research Service, 1986), p. 17.

(١٥) *Washington Post*, 2/11/1986.

كـان اقتراحـاً قدم أصـلاً عام ١٩٨٢ وتم رفضـه. وقد وصف ذلـك القرار السنـاتور السابق شارلز بيرسي، رئيس لجنة العلاقات الخارجيـة في مجلس الشيوخ آنـذاك، بأنـه مشروع غـير عادي وأن من شـأنه جعـل دافع الضرائب الأمـريكي مسؤولاً عن ديون إسرائيل السابقة وديونها المستقبلية أيضاً[١٦]. وفي عام ١٩٨٤ قام الكـونغرس بـالموافقـة على مشروع القرار نفسه الذي رفضه عام ١٩٨٢، كما قام اللوبي الصهيـوني بحرمـان السناتور بيرسي من فرصة العودة إلى عضوية مجلس الشيوخ عندما قام بتجنيد كل قواه وعملائه لهزم بيرسي في انتخابات ذلك العام.

ثانياً: التعاون الاستراتيجي بين أمريكا وإسرائيل

بينـما كانت كـل الادارات الأمريكيـة المتتابعـة تبدي استعـدادها للتجـاوب مـع الطلبات الإسرائيلية قامت إدارة ريغان بتجاوز حدود المعقول في دعمهـا لإسرائيل. إذ على الرغم من حصول إسرائيل عـلى كل مـا طلبته من معـونات اقتصـادية وعسكـرية وتقانية قامت الحكومة الأمريكية عام ١٩٨١ بتوقيع «اتفاقية التفاهم الاستراتيجي» بين الطرفين. وبناء على تلك الاتفاقية التزم الطرفـان بتوثيق مجـالات التعاون، بخـاصة في المجال العسكري، الأمر الذي قاد إلى تبلور تحالف استراتيجي استخدمتـه إسرائيل في الحصول على المزيد من المعونات العسكرية والدعم السياسي. وقد كان من نتائج ذلك الاتفاق تشجيع إسرائيل على السـير في طريق العـدوان والتوسـع على حسـاب البلدان العربية المجاورة. إذ بعد أسـابيع قليلة من تـوقيع ذلـك الاتفاق أعلنت إسرائيـل ضم الجولان التي كانت قـد احتلتها عـام ١٩٦٧. وفي منتصف عام ١٩٨٢ قـامت القوات العسكـريـة الإسرائيليـة بغـزو لبنـان، رغم الهـدوء النسبي الـذي سـاد الحـدود اللبنـانية - الإسرائيليـة لمدة عـام تقريبـاً. وفي الواقـع جاء الهـدوء نتيجـة لاتفـاق بـين إسرائيـل ومنظمـة التحريـر الفلسطينيـة قام المبعـوث الأمريكي فيليب حبيب بـترتيبـه بمساعدة السعودية. وكما هي العادة قامت أمريكـا في أعقاب غـزو إسرائيل لـلأراضي اللبنانية برفع مستوى المعونات العسكرية للكيان الصهيوني، كما قامت فيما بعد بإرسال قوات البحرية الأمريكية الى بيروت في محاولة للحفاظ على الأمن وحل بعض المشاكـل التي خلقتها عملية الغزو الإسرائيلية.

إن ملابسات اتفاق التفاهم الاستراتيجي، وما نتـج منه من عمليـات إسرائيلية وردود فعل عربية، يقودنا الى الاعتقاد بأنه جـاء نتيجة لسيـطرة فكر ايـديولـوجي غير واضح وغير واقعي على ادارة ريغان، واتجاه الخارجية الأمريكية إلى انتهاج سياسة غـير محددة وغير متناسقة، وقيام اللوبي الصهيوني بتوظيف نقاط الضعف في النظام السياسي

---

(١٦) «Lobby Activities,» *Washington Report on Middle East Affairs* (31 May 1982).

الأمريكي لمصلحته. فعداء ريغان للسوفيات واتجاهه باستمرار إلى وصف الاتحاد السوفياتي بـ «امبراطورية الشر» دفعه إلى التحالف مع كل القوى المعادية للاشتراكية بغض النظر عن مواقفها السياسية الأخرى وأهدافها الاستراتيجية والأمنية. كما أن حاجة إسرائيل الماسة إلى المعونات الأمريكية ورغبتها الجامحة في ضم الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ قادتها إلى التحايل على القانون الأمريكي وتقديم نفسها كأداة طيعة في يد الادارة الأمريكية في صراعها مع الشيوعية. ومن ناحية أخرى قامت السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط على افتراض يقول إن بلدان تلك المنطقة، بخاصة الخليجية منها، مهددة بخطر الاحتلال السوفياتي، الأمر الذي يحتم وجود تحالف إسرائيلي - أمريكي لدرء ذلك الخطر.

في عام ١٩٨١ دعا وزير خارجية أمريكا آنذاك الكساندر هيغ إلى تشكيل حلف بين بلدان المنطقة يكون بمقدوره الدفاع عنها في وجه المطامع السوفياتية. وقد قامت دعوة هيغ على أساس التوصل الى «تفاهم استراتيجي» بين إسرائيل ومصر والأردن والسعودية، من خلال ربط تلك البلدان بروابط مشتركة مع أمريكا. وبالتالي استهدف هيغ من خلال مشروعه ذاك تحقيق التنسيق بين سياسات تلك البلدان وتوجيهها لخدمة السياسة الأمريكية والوقوف في وجه الطموحات السوفياتية. وبينما قامت إسرائيل بالتوقيع على اتفاق بهذا الشأن، وهو اتفاق التفاهم الاستراتيجي، قامت البلدان العربية برفضه. وقد جاء الرفض العربي بسبب اختلاف وجهة نظر البلدان العربية مع وجهة النظر الأمريكية فيما يتعلق بالمخاطر السوفياتية ودور إسرائيل في الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط في حال كون تلك المخاطر قضية حقيقية. وفي الواقع كانت وجهة النظر العربية ولا تزال تعتبر إسرائيل أهم الأخطار التي تحيق بالأمة العربية، كما أثبتت سياستها التوسعية تجاه كل من الأردن وسوريا ومصر ولبنان وحقوق الشعب الفلسطيني. وبالتالي حتم الواقع العربي التعامل مع إسرائيل على أساس كونها الدولة المغتصبة التي تحتل الأراضي العربية وتتنكر للحقوق الفلسطينية وليست الحليف أو الصديق الذي يشارك العرب مخاوفهم من الأخطار الخارجية.

وفي عام ١٩٨٣ توصلت أمريكا وإسرائيل الى اتفاق للتعاون الاستراتيجي بينما كانت القوات الإسرائيلية ترابط في الأراضي اللبنانية. وإذا كانت تلك الاتفاقية قد مهدت الطريق لزيادة المعونات العسكرية وتحويلها إلى منح لا ترد، فإنها أدت أيضاً إلى تحسين فرص حصول إسرائيل على ما تحتاج اليه من معارف تقانية ومزايا تجارية لتدعيم صناعة الأسلحة الإسرائيلية وتمكينها من زيادة حجم صادراتها للعديد من دول العالم. ومما نصت عليه تلك الاتفاقية[١٧].

---

(١٧) Elmer Winter, «And Now for Good News,» *Near East Report* (20 June 1984).

١ ـ السماح لإسرائيل بالتفاوض مع شركات صناعة الأسلحة الأمريكيـة، من أجل قيـام الأخيرة بشراء بعض القـطع والأجهزة من إسرائيـل وادخالهـا كجـزء أسـاسي في المعدات الحربية التي يتم شحنها إلى الكيان الصهيوني.

٢ ـ قيـام أمريكـا بشراء أسلحة ومعـدات الكترونيـة إسرائيلية قيمتهـا ٢٠٠ مليون دولار في السنة، من أجل دعم صناعة الأسلحة الإسرائيلية.

٣ ـ السماح لإسرائيل بالتنافس مع الشركات الأمريكية في تقديم العروض الخاصة بطلبات الأسلحـة الصادرة عن وزارة الـدفاع الأمـريكية، وكـذلك منـاقصات خـدمة وصيانة تلك الأسلحة.

٤ ـ تسهيل عملية حصـول إسرائيل عـلى أحدث المعـارف الفنية والتقـانية الخـاصة بصناعة الأسلحة المتقدمة كالطائرات والدبابات والصواريخ.

ونتيجـة لتلك الاتفـاقيـة ومـا نصت عليـه من ضرورات تعـاون في المجــالات المختلفـة من ناحيـة، وقيـام بعض المسؤولـين الأمـريكيـين ورجـال اللوبي الصهيـوني بـالترويـج لفكرة تعميق روابط التعـاون والتحالف بـين الطرفـين من نـاحيـة ثـانيـة، أصبحت إسرائيـل من وجهة نـظر هؤلاء «الحليف الاستراتيجي» لأمـريكـا في منـطقـة الشرق الأوسط. وكحليف اسـتراتيجي أصبح بـإمكان إسرائيـل الادعاء أن مصـالحها وأهدافها الاسـتراتيجية تتـداخل، بـل تتطابق أحيـاناً، مـع أهداف ومصـالح أمـريكا الاستراتيجية، وبـالتالي أصبـح من حقها الاطـلاع على مـا لدى أجهـزة الاستخبارات الأمريكية من أسرار، بخاصة ما كان يتعلق منها بالجيوش العربية والمعدات العسكـرية السـوفياتيـة. وقد أوضحت المعلومـات التي نشرت في أثنـاء التحقيق في فضيحـة بيـع أسلحة أمريكية لايران أن وليام كيسي، مدير وكالـة الاستخبارات المـركزيـة السابق، كان يرسل إلى إسرائيل بشكـل منتظم نسخـاً من الصور التي تلتقـطها أقـمار التجسس الأمريكية.

وبينما كانت إسرائيـل ـ عملياًـ تتسلم مفـاتيح خـزنة السـلاح الأمريكيـة، كان اللوبي الصهيوني في واشنطن يعمل جاهداً للحيلولة دون حصول العرب على الأسلحة الأمريكية. وقد ترتب على ذلك نجاح إسرائيل في تحقيق تفـوق عسكري عـلى البلدان العربية، واجبار البعض من أصدقاء أمريكا على البحث عن مصادر أخرى للسـلاح، وبقاء البعض الآخر تحت رحمة اللوبي الصهيوني.

منـذ بدايـة حكم ريغان عـام ١٩٨١ بدأ التعـاون الاسـتراتيجي بـين أمـريكـا وإسرائيل يأخذ أشكالاً وصوراً متعددة استهدفت مساعدة إسرائيل على تنفيذ برنامجهـا السيـاسي والعسكري تجـاه البلاد العـربية. ورغم الكثـير من التصرفات التي لم تـوافق

الحكومة الأمريكية عليها استمرت مجالات التعاون في الاتساع، كما استمرت قوى اللوبي الصهيوني في خلق وتدعيم المزيد من مراكز النفوذ داخل أمريكا. وفي عام ١٩٨٦ قامت الحكومة الأمريكية بإدخال إسرائيل ضمن مجموعة دول الحلفاء التي سمح لها بالمشاركة في أبحاث برنامج حرب النجوم، كما منحت الكيان الصهيوني عام ١٩٨٧ مكانة «حليف رئيسي غير عضو في حلف الناتو». ونتيجة لتلك المكانة أصبح بإمكان الكيان الصهيوني المشاركة في أبحاث تطوير المعدات والأجهزة العسكرية الأمريكية، كما أصبحت شركات إسرائيل تعامل معاملة مماثلة للشركات الأمريكية في مجال بناء وخدمة المعدات العسكرية لدول حلف الناتو.

ثالثاً: اللوبي الصهيوني والتعاون الاستراتيجي

في أواخر السبعينات تبلور اللوبي الصهيوني كقوة سياسية ذات نفوذ وسلطان تملك الوسائل المالية والإعلامية الكفيلة بتحقيق أهداف إسرائيل على الساحة الأمريكية. ومع تزايد ثقته بنفسه وبقدرته على تحقيق أهدافه اتجه ذلك اللوبي إلى تبني سياسة تقوم على مكافأة الأصدقاء ومعاقبة الخصوم وعدم التورع عن تجاوز المحظورات في سبيل الوصول إلى الهدف[١٨]. وإذا كان نصيب الأصدقاء والعملاء قد شمل الحصول على التبرعات المالية السخية والدعاية الاعلامية في أثناء موسم الانتخابات، فإن نصيب الخصوم اشتمل على الدعاية المغرضة والتشكيك في النزاهة والملاحقة في مكان العمل والأذى الشخصي.

إن تزايد قوة اللوبي الصهيوني ونجاحه في خلق مراكز النفوذ داخل مؤسسات الدولة الرئيسية وأجهزة ووسائل الاعلام جعل إسرائيل الطفل المدلل الذي لا يرفض له طلب والحليف الاستراتيجي الذي يستحيل أن يرتكب الأخطاء. وكما قال بول فندلي عضو الكونغرس السابق «أصبحت كل الأعمال التي تقوم بها إسرائيل ينظر إليها كتصرفات في مصلحة أمريكا»، الأمر الذي جعل القيام بنقد إسرائيل عملاً ضد المصلحة الأمريكية، وبالتالي شيئاً يصعب التفكير فيه. لذا نجح أصدقاء إسرائيل في تحديد حدود النقاش حول قضايا الشرق الأوسط، الأمر الذي أدى إلى استثناء أي حوار

---

(١٨) كتب تشارلز بويكوك سلسلة من أربع مقالات نشرتها جريدة واشنطن بوست في الأعداد ما بين ٥ و٨ آب/أغسطس ١٩٨٦ حول العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية وتأثير اللوبي الصهيوني في واشنطن. وهي على جانب من الأهمية لمتبعي شؤون السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والمساعدات الأمريكية للدولة اليهودية أو لمتبعي النشاطات السياسية وتأثير الجماعات المؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة. انظر أيضاً:
Edward Tivran, *The Lobby: Jewish Political Power and American Foreign Policy* (New York: Simon and Schuster, 1987).

هـادف[١٩]. ويضيف ارفينـغ هـاو، أحـد قيـاديي الفكـر اليهـودي في أمـريكـا، أن الأساليب التي يستخدمها اللوبي الصهيوني لتدمير سمعة خصومه هي أساليب فظيعة لم يعـرف تاريـخ الجاليـة اليهـوديـة مثيـلاً لهـا[٢٠]. أمـا متياهو بيليـد، عضـو الكنيست الإسرائيلي، فقد قال إن الضغط على أولئك اليهود الذين يتبنون وجهـات نظر لا تتفق مع وجهة نـظر اللوبي الصهيوني في أمـريكا أكـبر بكثير من الضغط المـوجه ضـدهم في إسرائيل[٢١].

إن قنـاعة غـالبية يهـود أمريكـا بـأنـه ليس من حقهم انتقـاد سيـاسـة إسرائيـل وتصرفاتها، جعلهم يفرضون المعايير نفسها على غيرهم من الأمريكيين، بخاصة رجال الاعلام والفكر والسياسة القادرين على تحليـل سياسـة إسرائيل وكشف نيـاتها وتـركيز الأضواء على ممارساتها. ولذلك بقيت قضية الشرق الأوسط قضية خاصة إلى حد كبـير تنـاقش ضمن أطر الجمعيـات الأكاديميـة المتخصصة والمنـظمات العـربيـة ـ الأمـريكيـة واليهودية ـ الأمريكية دون أن تتناولها أجهزة الاعلام وتوصل الحوار حولهـا إلى الجمهور الأمريكي بوجه عام.

ويقول ركس وينغيرتر إنه على الرغم من كبر نفوذ اللوبي الصهيـوني ونجاحـه في فرض حظر على حرية الرأي الخاصة بقضايا الشرق الأوسط وسياسة أمريكا الخـارجية تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيـلي، فإن اللوبي الصهيـوني استخدم أسلوبـاً فعالاً آخـر لحمل رجال الكونغرس ورجال الفكر والسياسة على تبني برنامج إسرائيل والترويـج له في المحافل المختلفة[٢٢]. ويعتبر برنامج الدعـوة إلى المشاركـة في الندوات والمحـاضرات التي يقـوم اللوبي الصهيوني بتنـظيمها من أفضـل الوسـائل للتـأثـير في مـواقف رجـال الكونغرس واجبارهم على تبني وجهـة النظر الإسرائيليـة. ويقوم ذلـك البرنـامج عـلى أساس دعوة رجال الكونغرس ورجال الفكر والسياسة، الذين يقبلون الالتزام ببرنامج اللوبي الصهيـوني إلى المشاركـة في الندوات والمحـاضرات التي لا تتوقف. وفي مقـابـل الاستعداد على قول الكلام المنـاسب والتصويت بـالشكل المنـاسب يحصل هؤلاء عـلى مكافآت مـادية سخيـة تتجاوز أحيـاناً ١٠٠ ألف دولار في العام. ويضيف وينغيرتر أن طلبات اللوبي الصهيوني من المتحدثين تتلخص في دعم كل طلبات المعونة الإسرائيليـة

---

(١٩) Paul Findley, «*They Dare to Speak out: People and Institutions Confront Israel's Lobby* (Westport, Conn.: Lawrence Hill, 1985), p. 319.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٢٦٧.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٢٦٧.

(٢٢) Rex Wingerter, «Backdoor Contributions: Pro-Israel Senate Honoraria,» *Washington Report on Middle East Affairs* (February 1987), p. 6.

دون اعتبار للتكلفة أو الأبعاد، وقبول وجهة النظر القائلة إن إسرائيل حليف أمريكا الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط دون نقاش أو تحفظ[٢٣].

عندما سئل السناتور لوغار، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ خلال الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦، عن رأيه في نفوذ وأساليب اللوبي الصهيوني، قال إن التبرعات التي يقدمها ذلك اللوبي من أجل المساهمة في تمويل الحملات الانتخابية لأعضاء الكونغرس تعد من أهم العوامل التي تدفع البعض إلى اهمال وجهة نظر الحكومة الأمريكية عندما تتعارض مع طلبات المعونة الإسرائيلية. ويضيف السناتور فيقول إن «مؤيدي إسرائيل في أمريكا يعتبرون من القوى النشطة ذات القدرة على إثارة المشاكل للأعضاء الذين يخالفونهم الرأي، ولذلك يحاول الأعضاء تجنب الاختلاف معهم قدر الإمكان»[٢٤].

وباختصار، يمكن القول إن الاعتبارات السياسية الخارجية (بخاصة ما يتعلق منها بالاتحاد السوفياتي والموقف من الشيوعية) والضغوط السياسية الداخلية (بخاصة ما يتعلق منها باللوبي الصهيوني ومتطلبات النجاح في الانتخابات) دفعت ادارة ريغان إلى توقيع معاهدة التعاون الاستراتيجي مع إسرائيل، وهي المعاهدة التي نتج منها حصول الكيان الصهيوني على معونات أمريكية وتأييد دبلوماسي على الساحة الدولية وحرية عمل على ساحة أمريكا الداخلية أكثر مما حصلت عليه أية دولة في التاريخ من دولة أخرى أجنبية. وفي الحقيقة قامت إدارة ريغان بمنح إسرائيل معونات اقتصادية وعسكرية خلال السنوات الثماني الأخيرة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٩) تجاوزت ٢٤ مليار دولار معظمها معونات عسكرية.

وكما يتضح من البيانات الخاصة بالمعونات الأمريكية لها حصلت إسرائيل خلال فترة حكم ريغان على معونات تجاوزت بمقدار ٧٠ بالمائة مجموع ما حصلت عليه خلال تاريخها منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٨١. أما المعونات العسكرية فقد تجاوزت نصف مجموع ما حصلت عليه إسرائيل منذ قيامها عام ١٩٤٨. أما المعونات الاقتصادية فقد تجاوزت بمقدار ٩٥ بالمائة تقريباً مجموع المعونات الاقتصادية التي حصل عليها الكيان الصهيوني خلال فترات حكم كل رؤساء أمريكا السابقين.

رابعاً: حجم المعونات العسكرية

كما يشير الجدول رقم (٥ ـ ١) بلغ حجم المعونات العسكرية التي حصلت عليها

---

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) *Washington Post*, 20/5/1986.

إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٨٩ حوالى ٢٨ مليار دولار. وبينما بلغ حجم المنح حوالى ١٦,٥ مليار دولار، أو ٦٠ بالمائة من المجموع الكلي، بلغ حجم القروض حوالى ١١ مليار دولار، أو ٤٠ بالمائة من المجموع الكلي.

بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٩ كانت معظم المعونات الأمريكية لإسرائيل معونات اقتصادية، الأمر الذي جعل المعونات العسكرية تنحصر في حدود ٢٥٠ مليون دولار فقط. في حين أنه بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٩ نتيجة لحرب تشرين الأول/أكتوبر واتفاقات فك الارتباط على الحدود المصرية والسورية ومعاهدة كامب ديفيد، ارتفع حجم المعونات العسكرية بشكل خيالي لم يسبق له مثيل. وإذا كانت إسرائيل قد حصلت خلال تلك الفترة على ١١,٦٧ مليار دولار كمعونات عسكرية، فإن حوالى ٦٠ بالمائة من تلك المعونات قدمت على شكل قروض طويلة الأجل. ومع حلول عقد الثمانينات وانتقال السلطة في أمريكا إلى رونالد ريغان اتجه مستوى المعونات العسكرية إلى الارتفاع، كما أصبحت معظم تلك المعونات تقدم كمنح لا ترد. فبينما حصلت إسرائيل على حوالى ١٦ مليار دولار كمعونات عسكرية، تجاوزت نسبة المنح ٧٥ بالمائة من المجموع الكلي.

على الرغم من كبر حجم المعونات العسكرية والامتيازات التي حصلت عليها إسرائيل خلال فترة حكم ريغان، اتجهت حكومة الكيان الصهيوني سنة ١٩٨٧ الى الضغط على أمريكا لمنحها مكانة مساوية لمكانة دول حلف شمالي الأطلسي. ولذلك قال شامير في أثناء زيارته إلى واشنطن في شباط/فبراير ١٩٨٧ إنه «من الأفضل توقيع معاهدة رسمية مع أمريكا تصبح إسرائيل بموجبها حليفاً كاملاً كدول حلف الناتو»[٢٥]. ويعود السبب في ذلك إلى أن توقيع مثل تلك الاتفاقية سيجعل بإمكان إسرائيل الحصول على معونات عسكرية اضافية ومعارف تقانية لبناء صناعة الأسلحة وفتح أسواق دول حلف شمالي الأطلسي أمام الشركات والمعدات الحربية الإسرائيلية.

من ناحية أخرى، أدى التعاون بين الكيان الصهيوني وأمريكا من ناحية، وقيام ادارة ريغان بإهمال متطلبات التوصل إلى «حل سياسي عادل» للقضية الفلسطينية من ناحية ثانية، إلى زيادة مخاوف العرب واضعاف مصداقية أمريكا في مختلف الأقطار العربية والإسلامية. وعلى سبيل المثال ما زالت السعودية تنفق حوالى ١٧ ـ ١٨ مليار دولار على شؤون التسلح كل عام[٢٦]، كما ما زال الأردن وسوريا ينفقان ما يعادل ٤٠ بالمائة من دخلهما القومي على قواتهما المسلحة. وبسبب اتجاه العرب الى التركيز على

---

(٢٥) *Washington Post,* 20/2/1987.

(٢٦) «Saudis Build Arsenal Against Israeli Migth,» *Washington Post,* 16/2/1987.

جدول رقم (٥ ـ ١)
معونات أمريكا العسكرية لإسرائيل (بملايين الدولارات)

السنة	المعونة الاجمالية	القروض	المنح
١٩٤٨ ـ ١٩٦١	٠,٩	٠,٩	–
١٩٦٢	١٣,٢	١٣,٢	–
١٩٦٣	١٣,٣	١٣,٣	–
١٩٦٤	–	–	–
١٩٦٥	١٢,٩	١٢,٩	–
١٩٦٦	٩٠	٩٠	–
١٩٦٧	٧	٧	–
١٩٦٨	٢٥	٢٥	–
١٩٦٩	٨٥	٨٥	–
١٩٧٠	٣٠	٣٠	–
١٩٧١	٥٤٥	٥٤٥	–
١٩٧٢	٣٠٠	٣٠٠	–
١٩٧٣	٣٠٧,٥	٣٠٧,٥	–
١٩٧٤	٢٤٨٢,٧	٩٨٢,٧	١٥٠٠
١٩٧٥	٣٠٠	٢٠٠	١٠٠
١٩٧٦	١٧٠٠	٨٥٠	٨٥٠
١٩٧٧	١٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠
١٩٧٨	١٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠
١٩٧٩	٤٠٠٠	٢٧٠٠	١٣٠٠
١٩٨٠	١٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠
١٩٨١	١٤٠٠	٩٠٠	٥٠٠
١٩٨٢	١٤٠٠	٨٥٠	٥٥٠
١٩٨٣	١٧٠٠	٩٥٠	٧٥٠
١٩٨٤	١٧٠٠	٨٥٠	٨٥٠
١٩٨٥	١٤٠٠	–	١٤٠٠
١٩٨٦	١٨٠٠	–	١٨٠٠
١٩٨٧	١٨٠٠	–	١٨٠٠
١٩٨٨	١٨٠٠	–	١٨٠٠
١٨٠٠ ١٩٨٩	–	١٨٠٠	
المجموع	٢٧٧١٢,٥	١١٢١٢,٥	١٦٥٠٠

المصـــادر: Mark Clyde, *The Israeli Economy* (Washington, D.C.: Congressional Research Service, 1986), and United States, House of Representatives, «Foreign Assistance and Related Program Appropriations Bill, 1987».

خطر الصهيونية وقيام الأخيرة بتهديد أمن البلدان العربية دخلت منطقة الشرق الأوسط مرحلة جديدة من تاريخها تميزت بسباق التسلح وكثرة الاضطرابات واضعاف فرص التوصل لحل سياسي مع الكيان الصهيوني[٢٧].

وبسبب اتجاه الكونغرس إلى التجاوب الكامل مع الطلبات الإسرائيلية وتخوفه من نفوذ وجبروت اللوبي الصهيوني في واشنطن أخذ يفقد الجزء الأكبر من مصداقيته واحترام الأمريكيين وغير الأمريكيين له. وقد بلغ عدم احترام الكونغرس لنفسه وحرصه على عدم مخالفة تعاليم اللوبي الصهيوني حداً جعله يتستر على دور إسرائيل في فضيحة بيع الأسلحة لإيران وما ترتب عليها من مضاعفات سلبية على الساحة الأمريكية.

وتعليقاً على دور اللوبي الصهيوني في إسكات المعارضة وتزييف الحقيقة قالت الكاتبة اليهودية روبرتا شتراوس فويرلشت إن الأغلبية اليهودية أخضعت لوجهة نظر وتهديدات الأقلية الصهيونية في أمريكا، وإن مقدار الكبت الذي فُرض على تلك الأغلبية لا يمكن تصور حدوثه في مجتمع ديمقراطي. وتضيف الكاتبة فتقول: «في أكثر بلاد العالم حرية، وبمساعدة أكثر صحافة حرة في العالم نجحت أقلية نشطة في كبت حرية الرأي ورجم أولئك الذين يخالفونها الرأي بالحجارة حتى الموت»[٢٨].

---

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) Roberta Strauss Feuerlicht, «Fate of the Jews,» *Washington Report on Middle East Affairs* (27 May 1985), pp. 3-4.

الفصل السادس

المعونات الاقتصادية

بدأ اعتماد اسرائيل على المعونات الاقتصادية الخارجية قبل قيام الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨ واستمر في التزايد عاماً بعد عام. وبسبب أهمية الجاليات اليهودية الموجودة في مختلف دول العالم، بخاصة في دول الغرب الصناعية، كمصدر للمال والمهاجرين، اتجهت الزعامة الصهيونية إلى احكام سيطرتها على المنظمات اليهودية بغض النظر عن حجمها وأماكن وجودها.

وفي الخمسينات ومعظم الستينات وقع عبء تزويد الكيان الصهيوني بالسلاح على عاتق بريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية. أما المعونات الاقتصادية فقد جاءت كلها تقريباً من حكومة المانيا الغربية والمنظمات اليهودية قد قامت بجمع الأموال لاسرائيل، وأحياناً ادارتها من خلال الإشراف على عمليات توطين المهاجرين من يهود العالم في فلسطين، فإن المعونات الألمانية قدمت على شكل معدات صناعية وحربية وتعويضات حرب نقدية وقروض تنمية طويلة الأجل بفوائد رمزية. إضافة إلى ذلك حصل الكيان الصهيوني على معونات اقتصادية ومالية جاء معظمها على شكل استثمارات مباشرة في الاقتصاد الاسرائيلي وبيع «سندات التنمية» الاسرائيلية في أسواق المال الغربية.

أولاً: المعونات الألمانية لاسرائيل

في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٥ وجه حاييم وايزمان، الذي كان يشغل منصف المتحدث باسم الوكالة اليهودية في حينه، رسالة إلى قوى الحلفاء التي كانت تحتل ألمانيا ـ الولايات المتحدة، وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفياتي ـ جاء فيها أن اليهود يطالبون المانيا بتعويضات مالية. وقدر وايزمان حجم الخسائر التي لحقت باليهود

وبالمؤسسات اليهودية في أوروبا بما قيمته ٨ مليارات دولار[١]. وفي ١٢ آذار/ مارس ١٩٥١ أعلنت اسرائيل أنها تطالب حكومة المانيا الغربية بدفع ١,٥ مليار دولار كتعويضات لإعادة توطين ٥٠٠,٠٠٠ يهودي في فلسطين.

ومن دون تردد قام الألمان برفض الطلب الاسرائيلي باعتباره طلباً لا يستند إلى أسس واقعية أو قانونية، كما قامت الحكومة الأمريكية بتأييد الموقف الألماني وتأكيد أسبابه. إلا أن الألمان كانوا على استعداد لدفع ثمن لليهود، كما دفعوا لقوى الحلفاء، وذلك لتسهيل عودتهم إلى الحظيرة الدولية بعد القضاء على النازية وتجزئة بلادهم وخضوعها للاحتلال الأجنبي. ولذا قام الألمان ببدء مباحثات سرية مع اسرائيل أدت إلى التوصل إلى اتفاق أعلن في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٢ التزمت حكومة المانيا الغربية بموجبه بدفع مبلغ ١,١ مليار دولار لاسرائيل على مدى ١٢ عاماً. وقد حصلت اسرائيل على القسط الأول عام ١٩٥٣[٢].

وفي عام ١٩٦٠ وفي أثناء لقاء سري تم في نيويورك بين كونراد اديناور، مستشار المانيا الغربية، وبن غوريون وافقت الحكومة الألمانية على إعطاء اسرائيل قرضاً مالياً بفائدة قليلة قيمته ٥٠٠ مليون دولار وفترة سداده ١٠ سنوات. وقبل ذلك بعام، أي عام ١٩٥٩، سمح لاسرائيل ببيع «سندات التنمية» الاسرائيلية في المانيا، كما قامت الحكومة الالمانية بتشجيع الألمان والمؤسسات الألمانية على الاستثمار في الاقتصاد الاسرائيلي. إضافة إلى كبر حجم تلك المعونات وأهمية دورها في بناء الاقتصاد الاسرائيلي وتمكين الكيان الصهيوني من جذب وتوطين المزيد من اليهود في فلسطين، قامت الحكومة الألمانية أيضاً بإمداد اسرائيل بالأسلحة والمعدات العسكرية.

بدأت المانيا الغربية بتزويد اسرائيل بالأسلحة عام ١٩٥٩ بطريقة سرية، وقد قامت فرنسا بدور الوسيط وتسهيل انتقال المعدات من المانيا إلى اسرائيل. ومع حلول عقد الستينات بدأت كميات الأسلحة في التزايد، كما أخذت المانيا تقوم بتدريب القوات العسكرية الاسرائيلية على استخدام الأسلحة الحديثة. وعلى سبيل المثال أقرت الحكومة الألمانية عام ١٩٦٢ اعتماد مبلغ ٦٠ مليون دولار كمعونات عسكرية لاسرائيل. وفي عام ١٩٦٣ قامت الحكومة الألمانية بامداد اسرائيل بدبابات أمريكية بلغت قيمتها ٢٠ مليون دولار، بعد فشل الكيان الصهيوني في الحصول على تلك الدبابات مباشرة من أمريكا[٣]. إضافة إلى ذلك اتجهت الحكومة الألمانية إلى دعم

(١) Inge Deutshkron, *Bonn and Jerusalem* (Philadelphia: Chilton Book Co., 1970), p. 28.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٧٢.

صناعة الأسلحة الاسرائيلية من خلال شراء البنادق الاسرائيلية وغيرها من المعدات الحربية. وقد اعترف شيمون بيريز، وزير مالية اسرائيل الحالي ورئيس وزرائها السابق، بأهمية المعونات العسكرية حين قال: «لقد أعطتنا أمريكا المال، وأعطتنا فرنسا السلاح مقابل المال، وأعطتنا المانيا السلاح بلا مال»[٤].

في تعليق على دور المانيا الغربية في مساعدة اسرائيل قال عساف رازين، أستاذ الاقتصاد في جامعة تل أبيب، ان «المعونات الألمانية كانت المصدر الرئيسي للمساعدات الخارجية التي حصلت عليها اسرائيل خلال عقدي الخمسينات والستينات، إذ تسلمت الحكومة الاسرائيلية من المانيا على مدى ١٢ عاماً ما مجموعه ١,١ مليار دولار. أما التعويضات التي تدفع للأفراد فما زالت مستمرة حتى يومنا هذا»[٥]. وتقدر تلك التعويضات، التي تدفع لحوالى ٢٠٠ ألف اسرائيلي بشكل منتظم، بحوالى ٧٥٠ ـ ٨٠٠ مليون دولار في السنة.

ومع حلول السبعينات أخذت المعونات الألمانية الرسمية لاسرائيل تتناقص بينما كانت حاجة الكيان الصهيوني إلى المعونات الخارجية تتصاعد. ونتيجة لذلك وقع عبء الطلبات الاسرائيلية المتزايدة على كاهل الحكومة والمنظمات اليهودية الأمريكية، إذ تولت معاً دعم الاقتصاد الاسرائيلي والحيلولة دون تراجعه. إلا أن تلك المعونات لم تكن كافية لمواجهة الحاجات الاسرائيلية المتزايدة، الأمر الذي اضطر الكيان الصهيوني إلى اللجوء إلى الاقتراض من الخارج. وتقدر الأموال التي قامت اسرائيل باقتراضها من أسواق المال العالمية بحوالى ١٠ مليارات دولار، إضافة إلى المعونات التي حصلت عليها على شكل قروض طويلة الأجل من الدول الغربية. من ناحية أخرى، ساهم احتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة والجولان في دعم الاقتصاد الاسرائيلي، حيث استخدمت تلك المناطق كسوق للصادرات الاسرائيلية وكمصدر للعمالة الرخيصة. أما احتلال اسرائيل لسيناء فقد أدى إلى استيلاء الكيان الصهيوني على آبار النفط المصرية في تلك المناطق والقيام باستغلالها حتى عام ١٩٧٥.

وكجزء من سياسة الاحتلال ونتيجة له، أجبر سكان الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧، بخاصة سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، على القيام بدعم الاقتصاد الاسرائيلي والميزانية الاسرائيلية من خلال الضرائب التي فرضها الاحتلال عليهم. وبناء على دراسة أعدها ميرون بنفنيستي نائب عمدة القدس الغربية سابقاً، تقدر الضرائب التي جمعتها الخزانة الاسرائيلية من سكان الضفة الغربية خلال

---

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٦٩.

(٥) Assaf Razin, «U.S. Foreign Aid to Israel,» *Jerusalem Quarterly* (Fall 1983), p. 13.

السنوات ١٩٦٧ - ١٩٨٦ بما لا يقل عن ٧٠٠ مليون دولار[٦]. وقالت جريدة «نيويورك تايمز» في ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ إن الاحتلال عاد على الاقتصاد الاسرائيلي بفوائد كثيرة، حيث وفر له سوقاً مضمونة لتصريف البضائع ومصدراً للعمالة الرخيصة دون أن يضيف ذلك شيئاً إلى أعباء اسرائيل المالية، بل على العكس من ذلك يقوم الفلسطينيون اليوم بالمساهمة في تمويل اسرائيل وتغطية جزء من ميزانيتها[٧].

ثانياً: الحاجات المالية والمعونات الأمريكية

خلال عقدي الخمسينات والستينات بلغ معدل المعونات المالية التي حصلت عليها اسرائيل حوالى ٢ مليار دولار في العام، جاءت كلها تقريباً من تبرعات الجاليات اليهودية في دول الغرب الصناعية وبيع سندات التنمية الاسرائيلية والتعويضات والمعونات الألمانية. وخلال عقد السبعينات، ونتيجة لزيادة الانفاق على الجيش وارتفاع أسعار النفط تضاعفت حاجات اسرائيل من المعونات الخارجية، حين بلغت حوالى ٤ مليارات دولار في السنة. ورغم حصول اسرائيل على معونات عسكرية واقتصادية بلغت حوالى ٦ مليارات دولار من الحكومة الأمريكية خلال ذلك العقد، فإن ديون اسرائيل الخارجية تجاوزت ٢٠ ملياراً مع نهاية السبعينات. ومع حلول الثمانينات كانت حاجات اسرائيل السنوية من المعونات الخارجية قد تجاوزت كل الأرقام السابقة، الأمر الذي جعل ديونها الخارجية تصل إلى حوالى ٢٩ مليار دولار في منتصف الثمانينات. إذ إن ركود الاقتصاد الاسرائيلي وارتفاع معدلات التضخم وتزايد الانفاق العسكري وإصرار الحكومة على رفع مستويات المعيشة أدت في مجموعها إلى زيادة حاجات اسرائيل السنوية من المعونات الخارجية، إلى حوالى ٦ مليارات دولار في العام، كان نصيب المعونات الأمريكية المباشرة منها حوالى ٤,٥ مليارات دولار. إلا أن بعض المراقبين يعتقدون أن قيمة المعونات الأمريكية الاجمالية تجاوزت في الواقع ١٠ مليارات دولار في السنة[٨].

خلال الفترة ١٩٤٩ - ١٩٦٥ كان معدل المعونات الرسمية الاجمالية لاسرائيل حوالى ٦٣ مليون دولار في السنة، أكثر من ٩٥ بالمائة منها قدم على شكل معونات تنموية ومواد غذائية. وفيما بين عامي ١٩٦٦ - ١٩٧٠، وبينما كان معدل المعونات

---

(٦) Thomas L. Friedman, «In West Bank Israeli Policies Get Mixed Reviews,» *New York Times*, 5/1/1986.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) Joseph C. Harsch, «The Rising Cost of Israel,» *Christian Science Monitor*, 5/7/1983.

يتضاعف تقريباً، كانت نسبة المعونات الاقتصادية تشهد انخفاضاً كبيراً. إذ بينما حصلت اسرائيل خلال تلك الفترة على حوالى ١٠٢ مليون دولار سنوياً انخفض نصيب المعونات الاقتصادية إلى أقل من ٢٧ بالمائة. وفي عام ١٩٧١ تم تغيير طبيعة المعونات الاقتصادية، حيث أصبحت تقدم على شكل معونات مالية لتمويل المشتريات الاسرائيلية من أمريكا، بعد أن كانت تقدم لدعم مشاريع زراعية تنموية محددة. وفي عام ١٩٧٩ تم الغاء ذلك البرنامج كلياً حيث تحولت المعونات الاقتصادية برمتها إلى معونات مالية نقدية ومنح لا ترد، لاسرائيل حرية التصرف بها كما تشاء.

إن تزايد حاجات اسرائيل المالية لتغطية العجز في الميزانية وفي الميزان التجاري دفعها إلى الاعتماد على المعونات الخارجية والاقتراض من أسواق المال العالمية. ولما كان الاقتراض من أسواق المال قد أدى إلى زيادة خدمة الديون الخارجية، أخذت اسرائيل تضغط في اتجاه زيادة المعونات الأمريكية، بخاصة المنح. ونتيجة لذلك قامت الحكومة الأمريكية، تحت ضغط اللوبي الصهيوني ورغبة بعض المسؤولين، بالتجاوب مع الطلبات الاسرائيلية وامداد الكيان الصهيوني بالمزيد من المعونات الاقتصادية وغير الاقتصادية. فبينما بلغ معدل المعونات الاقتصادية التي حصلت عليها اسرائيل خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤ حوالى ٩٠ مليون دولار في السنة، ارتفع ذلك المعدل إلى ٦٧٠ مليون دولار خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨. ومع حلول عام ١٩٧٩ كان حجم المعونات الاقتصادية قد بلغ ٨٠٠ مليون دولار تقريباً، كما أصبح يقدم على شكل معونات نقدية غير مشروطة[٩]. وفي الواقع أصبحت اسرائيل عام ١٩٧٦ أكبر مستفيد من برامج المعونات الأمريكية الخارجية حيث حصلت في ذلك العام على ٧٨٠ مليون دولار كمعونات اقتصادية، ثلثاها منح وثلثها الآخر قروض، وعلى ١,٧ مليار دولار كمعونات عسكرية نصفها منح ونصفها الآخر قروض.

إن تزايد حاجات اسرائيل المالية وبالتالي اعتمادها على المعونات الخارجية، قادها ـ كما أسلفنا ـ إلى الاقتراض من أسواق المال العالمية والضغط على أمريكا لرفع مستوى المعونات بشقيها الاقتصادي والعسكري. ونتيجة للاقتراض من الخارج، وكون حوالى نصف المعونات الأمريكية التي قدمت لاسرائيل خلال عقد السبعينات قروضاً، أخذت ديون اسرائيل الخارجية وتكاليف خدمتها تتزايد بشكل متسارع. وقبل حلول عقد الثمانينات أصبح من الواضح أنه لن يكون باستطاعة اسرائيل سداد ديونها الخارجية في ظل الظروف التي كانت سائدة آنذاك. فبينما ساهمت القروض الخارجية في تمكين الكيان الصهيوني من مواجهة الالتزامات المالية قصيرة الأجل،

---

(٩) Clyde Mark, *Israel: U.S. Foreign Assistance Facts* (Washington, D.C.: Congressional Research Service, 1986), pp. 4-5.

كخدمة الديون وسد العجز في ميزان المدفوعات، فهي أدت إلى تراكم الديـون وزيادة الالتزامات المالية طويلة الأجل. ومن أجل وقف عملية تراكم الالتزامات الماليـة طويلة الأجـل اتجهت اسرائيل إلى الضغط عـلى أمريكـا من أجـل تحـويـل الجـزء الأكـبر من المعونات إلى منح. ولذا بينما حصلت اسرائيل خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ عـلى منح اقتصـادية بلغت حـوالى ٤٩٠ مليون دولار في السنـة، ارتفـع ذلـك المعـدل إلى ٨٠٠ مليون دولار تقريباً خلال العـام ١٩٨٢ وقارب ٢ مليـار دولار لكل من عـامي ١٩٨٥ و١٩٨٦.

يـوضح الجـدول رقم (٦ ـ ١) حجم المعونـات الاقتصاديـة التي حصلت عليها اسرائيل منذ عـام ١٩٤٨ مقسمة إلى منح وقروض. وتشـير المعلومات الـواردة إلى أن المعـونات الاقتصـادية بقيت متـواضعة حتى عـام ١٩٧٤، وأن نسبـة القـروض بلغت حوالى ٦٠ بالمائة من المجمـوع العام. وفي عـام ١٩٧٥ ارتفع حجم المعـونات بشكـل كبير حيث بلغت نسبة الزيادة حوالى ٧٠٠ بالمائة، كما ارتفعت نسبة المنح خلال ذلـك العام إلى حوالى ٩٨ بالمائة من المجموع العام. وفي عام ١٩٧٦ زادت المعـونات للمـرة الثانية حيث بلغت ١٢٠ بالمائة مما كانت عليه في العام السابق، كما أصبحت المعونـات تقدم على شكل مساعدات نقدية غير مشروطة بإقامة مشاريع معينـة أو مرتبـطة بشراء بضـائع محـددة[١٠]. وفي الأعوام الخمسـة الأخـيرة (١٩٨٥ ـ ١٩٨٨) بلغت المعـونـات السنوية ١,٢ مليار دولار في السنة، قدمت لاسرائيل بكاملها على شكل منح وهبات. إلا أن موافقة الحكومة الأمريكية على منح اسرائيل معونة إضافية اضطراريـة مقدارهـا ١,٥ مليـار دولار عـام ١٩٨٥، أدى إلى حصـول اسرائيـل خـلال الأعـوام الخمسـة الأخـيرة على ٧,٥ مليـارات دولار كمعونـات اقتصاديـة، بـدلاً من الحصـول عـلى ٦ مليارات دولار فقط.

وعلى العموم، حصلت اسرائيل خلال الفـترة ١٩٤٩ ـ ١٩٨٩ على مـا مجموعـه ١٦,٣٣ مليار دولار تقريباً، بلغت نسبة المنح فيها حـوالى ٨٧ بالمـائة ونسبـة القروض حوالى ١٣ بالمائة فقط.

إضـافة إلى المعـونات الـرسمية سـالفة الـذكر حصلت اسرائيـل على معـونـات اقتصادية كثيرة ومهمة بعضها وصل إلى اسرائيل بطريقة مباشرة وبعضها الآخر بطرائق غير مباشرة. وعلى سبيل المثال ذكر مكتب التدقيق العام التابع للحكومة الفدرالية عام ١٩٧٨ أن مئات الملايين من الدولارات وجدت طريقها إلى اسرائيل من خلال قنوات

(١٠) United States, General Accounting Office (GAO), *U.S. Assistance to the State of Israel* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1983), pp. 3-6.

جدول رقم (٦ - ١)
معونات أمريكا الاقتصادية لاسرائيل (١٩٤٩ - ١٩٨٨)
(بملايين الدولارات)

السنة	المجموع	المنح	القروض
١٩٤٩	-	-	-
١٩٥٠	-	-	-
١٩٥١	٠,١	٠,١	-
١٩٥٢	٨٦,٤	٨٦,٤	-
١٩٥٣	٧٣,٦	٧٣,٦	-
١٩٥٤	٧٤,٧	٧٤,٧	-
١٩٥٥	٥٢,٧	٢١,٩	٣٠,٨
١٩٥٦	٥٠,٨	١٥,٦	٣٥,٢
١٩٥٧	٤٠,٩	١٩,١	٢١,٨
١٩٥٨	٦١,٢	١١,٣	٤٩,٩
١٩٥٩	٤٩,٩	١٠,٩	٣٩
١٩٦٠	٥٥,٢	٩,٤	٤٥,٨
١٩٦١	٤٨,١	٩,٥	٣٨,٦
١٩٦٢	٧٠,٧	١,٩	٦٨,٨
١٩٦٣	٦٣,٤	١,٦	٦١,٨
١٩٦٤	٣٧	٠,٤	٣٦,٦
١٩٦٥	٤٨,٨	٠,٥	٤٨,٣
١٩٦٦	٣٦,٨	٠,٩	٣٥,٩
١٩٦٧	٦,١	٠,٦	٣٦,١
١٩٦٨	٥١,٨	٠,٥	٥١,٣
١٩٦٩	٣٦,٧	٠,٦	٣٦,١
١٩٧٠	٤١,١	٠,٤	٤٠,٧
١٩٧١	٥٥,٨	٠,٣	٥٥,٥
١٩٧٢	١٠٤,٢	٥٠,٤	٥٣,٨
١٩٧٣	١٠٩,٨	٥٠,٤	٥٩,٤
١٩٧٤	٥١,٥	٥١,٥	-
١٩٧٥	٣٥٣,١	٣٤٤,٥	٨,٦
١٩٧٦	٧٨٢	٥٢٥	٢٥٧
١٩٧٧	٧٤٢	٤٩٠	٢٥٢
١٩٧٨	٧٩١,٨	٥٢٥	٢٦٦,٨
١٩٧٩	٧٩٠,١	٥٢٥	٢٦٥

يتبع

تابع جدول رقم (٦ - ١)

السنة	المجموع	المنح	القروض
١٩٨٠	٧٨٦	٥٢٥	٢٦١
١٩٨١	٧٦٤	٧٦٤	–
١٩٨٢	٨٠٦	٨٠٦	–
١٩٨٣	٧٨٥	٧٨٥	–
١٩٨٤	٩١٠	٩١٠	–
١٩٨٥	(*)١٩٥٠	١٩٥٠	–
١٩٨٦	(*)١٩٥٠	١٩٥٠	–
١٩٨٧	١٢٠٠	١٢٠٠	–
١٩٨٨	١٢٠٠	١٢٠٠	–
١٩٨٩	١٢٠٠	١٢٠٠	–
المجموع	١٦٣٢٨,٣	١٤١٩٢	٢١٣٦,٣

(*) تشمل المعونة الاضافية الاضطرارية ومقدارها ١,٥ مليار دولار موزعة على عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦ بالتساوي.

المصادر: احتسبت أساساً من:

Mark Clyde: *The Israeli Economy* (Washington, D.C.: Congressional Research Service, 1986); *Israel: U.S. Foreign Assistance Facts* (Washington, D.C.: Congressional Research Service, 1986), and United States, House of Representatives, «Foreign Assistance and Related Program Appropriations Bill, 1987».

غير قناة برنامج المعونات الخارجية. وقد لخصت مجلة «الشرق الأوسط» أهم ما جاء في تقرير مكتب التدقيق فيما يلي(١١):

- ٥٥ مليون دولار لمشروع تنقية المياه.
- ١٠٠ مليون دولار لتأسيس ثلاث مؤسسات بحث أمريكية - اسرائيلية مشتركة في اسرائيل.
- ٤٠ مليون دولار لمساعدة الجامعات والمستشفيات الاسرائيلية.

(١١) «U.S. Aid to Israel,» *AAUG Newsletter*, vol. 16, no. 5 (September- October 1983), p. 11.

- ١٢٠ مليون دولار للمساهمة في توطين اليهود الذين هاجروا من الاتحاد السوفياتي إلى اسرائيل.

- ٢٩ مليون دولار قدمت لعدد من المؤسسات الاسرائيلية لسداد ديونها الأمريكية.

ومن المعونات الاقتصادية الأخرى التي حصلت عليها اسرائيل دون ضجيج السماح لحوالى ٢٧٠٠ سلعة من المنتوجات الاسرائيلية بدخول السوق الأمريكية دون رسوم جمركية، حتى عام ١٩٨٥، حيث تم بعد ذلك توقيع اتفاقية للتجارة الحرة بين البلدين، والسماح لإسرائيل بشراء معدات عسكرية أمريكية قديمة بأسعار زهيدة للغاية تقوم اسرائيل بإعادة بيعها لدول أخرى وتحقيق أرباح وفيرة من وراء ذلك. وفي عام ١٩٧٩ حصلت اسرائيل أيضاً على معدات أمريكية ومواد بناء قدرت قيمتها بحوالى ١٧٢ مليون دولار دون مقابل(١٢). وقد جاء ذلك بعد معاهدة كامب ديفيد بين مصر واسرائيل التي اشترطت اسرائيل بموجبها قيام أمريكا بتحمل تكاليف انسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء. وعلى الرغم من حصول اسرائيل على ٢,٢ مليار دولار لتغطية تكاليف الانسحاب وتعويض القاعدة العسكرية التي اضطرت إلى التخلي عنها في سيناء، فهي طلبت من أمريكا المساعدة على بناء قاعدتين جويتين في النقب. واستجابة لرغبة اسرائيل قام سلاح المهندسين الأمريكيين ببناء أحدث قاعدتين جويتين في العالم بلغت تكلفتها ١,١ مليار دولار. وبعد انتهاء المشروع حصلت اسرائيل على معدات البناء ومواده المتبقية التي بلغت قيمتها حوالى ١٧٢ مليون دولار دون مقابل.

بعد توقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين أمريكا واسرائيل عام ١٩٨٣ وعد ريغان بالوقوف إلى جانب اسرائيل ودعم اقتصادها الذي كان على وشك الانهيار. وفي أعقاب ذلك قامت الحكومة الأمريكية بزيادة حجم المعونات الاقتصادية من ٩١٠ ملايين دولار عام ١٩٨٤ إلى ١٢ مليار دولار عام ١٩٨٥، كما تم توقيع اتفاقية للتجارة الحرة بين البلدين، وهي كانت أول اتفاقية من نوعها تقوم أمريكا بتوقيعها مع دولة أجنبية. وبموجب تلك الاتفاقية التي سنأتي على شرح ملابساتها وأبعادها في الفصل الثامن، سيكون بامكان كل المنتوجات الاسرائيلية دخول السوق الأمريكية من دون رسوم أو قيود. وقد ذكر اسحاق شامير بعد توقيع الاتفاقية في تقرير لأعضاء وزارته أن من شأن تلك الاتفاقية زيادة صادرات اسرائيل إلى أمريكا بمقدار ٣٠ بالمائة خلال سنتها الأولى.

وفي حين كانت اسرائيل تحصل على ١,٢ مليار دولار سنوياً كمعونات اقتصادية

---

(١٢) United States, General Accounting Office (GAO), Ibid., p. 59.

رسمية وعلى مئات الملايين الأخرى بطرق غير مباشرة استمرت المعونات الأمريكية لغالبية دول العالم، بخاصة الفقيرة منها، دون زيادة حقيقية ودون المستوى المطلوب. وفي الواقع، أدى الارتفاع المتواصل في حجم المعونات العسكرية والاقتصادية لاسرائيل إلى تراجع حجم المعونات التي كانت تقدمها أمريكا لغالبية دول العالم الأخرى. فاتجاه الكونغرس إلى مقاومة الضغوط الحكومية لزيادة حجم ميزانية المعونات الخارجية من جهة، والإصرار على رفع مستوى المعونات لاسرائيل من جهة ثانية، تسبب في حرمان العديد من دول العالم من الحصول على المعونات التي كانت وما زالت في أمس الحاجة إليها. وهكذا أصبحت اسرائيل، بسبب ما لديها من قوة وتأثير داخل الكونغرس، تستحوذ على نصيب الأسد من برنامج المعونات الخارجية، وهي معونات كان من الممكن أن يذهب بعضها لمساعدة الدول الافريقية والآسيوية التي تعاني الفقر والتخلف. وعلى العموم يعتقد بعض المحللين السياسيين أنه من دون اسرائيل سوف يكون من الصعب استمرار برنامج المعونات الخارجية، لأن البرنامج عجز عن تكوين ما يكفي من الأنصار والمؤيدين له داخل أروقة الكونغرس وبين البيروقراطيين الحكوميين خلال سنواته الطويلة[١٣].

يحتوي الجدول رقم (٦ ـ ٢) بعض المعلومات عن أهم الدول المستفيدة من برنامج المعونات الاقتصادية وأكثرها حاجة في الوقت نفسه. ويتضح من تلك البيانات أن اسرائيل أغنى الدول المستفيدة وأكثرها استفادة، وأن مصر هي ثاني أكبر دولة مستفيدة ولكنها من أكثر تلك الدول حاجة. أما تشاد، أفقر دول العالم جمعاء، فتحصل على أقل كمية من المعونات.

بينما حصلت اسرائيل عام ١٩٨٦ على حوالى ٤٨٨ دولاراً بالنسبة إلى الفرد من المعونات الاقتصادية، حصلت تشاد على حوالى ٢ دولار للفرد الواحد فقط. أما بنغلادش، ثاني أفقر دولة في العالم ومن أكثرها اكتظاظاً بالسكان، فإن نصيبها من المعونات الامريكية الاقتصادية بلغ أقل من دولار واحد للفرد. في حين أن المغرب والفيليبين وتركيا التي تعد أهم حلفاء أمريكا ضمن مجموعة الدول المستفيدة من برنامج المعونات الاقتصادية، بلغ نصيب كل منها بالنسبة للفرد ١,٥٥ دولار في المغرب، ٢,٧٣ دولار في الفيليبين، ٢,٥٧ دولار في تركيا. وفي مصر، ثاني أكبر مستفيد من المعونات الخارجية بعد اسرائيل، بلغ نصيب الفرد ٢٣,٢٨ دولاراً، أي ما يعادل ٥ بالمائة مما حصل عليه الفرد الاسرائيلي من المعونات.

إلا أنه على الرغم من ذلك كله واجه الاقتصاد الاسرائيلي في أوائل الثمانينات

---

(١٣) John Wilhelm, «The Context of Assistance,» in: John Wilhelm and Gerry Feinstein, eds., *U.S. Foreign Assistance: Investment or Folly?* (New York: Praeger, 1984), p. 9.

جدول رقم (٦ ـ ٢)

نصيب الفرد من المعونات الاقتصادية التي تحصل عليها اسرائيل مقابلة بما تحصل عليه بعض دول العالم الأخرى الأكثر فقراً

الدولة	الدخل الفردي (١٩٨٣) (بالدولار)	المعونات الاقتصادية (١٩٨٦) (بملايين الدولارات)	عدد السكان (١٩٨٣) (بالملايين)	نصيب الفرد من المعونات (بالدولار)
تشاد	٨٠	٨,٧٩	٤,٦	١,٩
بنغلادش	١٣٠	٧٥	٩٢,٩	٠,٨١
زائير	١٦٠	٢٩,٦٢	٣٠,٧	٠,٩٦
نيبال	١٧٠	١٤,٤	١٥,٤	٠,٩٤
الصومال	٢٥٠	٣٦,٧٨	٤,٥	٨,١٧
الهند	٢٦٠	٧٥	٧١٧	٠,١
هايتي	٣٢٠	٢٥,١٣	٥,٢	٤,٨٣
كينيا	٣٤٠	٣٥,٢	١٨,١	١,٩٤
باكستان	٣٩٠	٢٦٣,٢٥	٨٧,١	٣,٠٢
السودان	٤٠٠	٨٧,٨١	٢٠,٢	٤,٣٥
ليبريا	٤٧٠	٤٣,٣٨	٢	٢١,٦٩
بوليفيا	٥١٠	٢٣,٦٥	٥,٩	٤,٠١
اليمن العربية	٥١٠	٢٣	٧,٥	٣,٠٧
هندوراس	٦٧٠	١٠٤,٤٦	٤	٢٦,١٢
مصر	٧٠٠	١٠٣١,٣٨	٤٤,٣	٢٣,٢٨
المغرب	٧٥٠	٣١,٤٨	٢٠,٣	١,٥٥
الفيليبين	٧٦٠	١٣٨,٥١	٥٠,٧	٢,٧٣
تركيا	١٢٣٠	١١٩,٦٣	٤٦,٥	٢,٥٧
تونس	١٢٣٠	١٩,١٤	٦,٧	٢,٨٦
اسرائيل	٥٣٦٠	١٩٥٠	٤	٤٨٧,٥

المصادر: United States, House of Representatives, Ibid., and World Bank, *World Development Report, 1984* (Washington, D.C.: The Bank, 1985), pp. 218-219.

مجموعة من المشاكل المحلية والخارجية كان لها أكبر الأثر في تأكيد وتعميق ارتباطه برباط من التبعية للاقتصاد الأمريكي. فبينها واجه هذا الاقتصاد في الداخل مشاكل توقف النمو وارتفاع معدلات التضخم وزيادة نفقات التسليح والخدمات الاجتماعية، وارتفاع تكاليف خدمة الديون الخارجية، وانخفاض الانتاجية، واجه في الخارج

مشاكل ركود الاقتصاد العالمي، وضيق أسواق التصدير، وارتفاع تكاليف الطاقة[١٤].
وفي وجه تلك التحديات التي لم يكن بامكان اسرائيل مواجهتها دون معونة أمريكية كبيرة قام اللوبي الصهيوني بالضغط على الكونغرس مجدداً لزيادة المعونات وتحويلها إلى منح وتقديمها دون شروط.

وفي عام ١٩٨٤ طلب ريغان من الكونغرس الموافقة على اقتراح بتحويل كل المعونات الاقتصادية والعسكرية لاسرائيل إلى منح. ومن دون تردد وافق الكونغرس على اقتراح ريغان وأضاف إلى ذلك قراراً نص على دفع كل المبالغ المخصصة لاسرائيل في أول السنة المالية، بدلاً من تحويل المساعدات على أربع دفعات متساوية خلال العام، كما هي العادة بالنسبة إلى الدول الأخرى المستفيدة من برنامج المعونات الخارجية. وقد ترتب على ذلك إجبار الخزانة الأمريكية على اقتراض الأموال التي تدفعها لاسرائيل وتحمل نفقات اضافية كفوائد على المبالغ المقترضة. ولما كانت أموال المعونات تنفق في العادة على مدى السنة المالية فإن القرار سالف الذكر مكن اسرائيل من استثمار أموال المعونات والاستفادة من أرباحها خلال الفترة السابقة لانفاقها.

إلا أنه لا بد من الاشارة في هذا المجال إلى أن وزير الخزانة الأمريكية السابق دونالد ريغان رفض عام ١٩٨٢ طلباً اسرائيلياً بتحويل ٧١٣ مليون دولار من المعونات كدفعة واحدة، من أجل استثمارها والاستفادة بعائداتها[١٥]. وكما أوضحنا في الفقرة السابقة استطاعت اسرائيل عام ١٩٨٤ الحصول على قرار من الكونغرس بذلك، حيث أصبحت تحصل ليس على جزء من أموال الدعم فقط ولكن على كل المخصصات مقدماً. وهذا يعني أن الكونغرس أصبح مطية اسرائيل وأداتها للحصول على ما تريد من الحكومة الأمريكية، سواء انسجم ذلك مع مواقف الحكومة أو تعارض مع رغبتها.

نتيجة لذلك القرار أصبحت اسرائيل تتسلم الأموال المخصصة ضمن برنامج المعونات الاقتصادية، ومقدارها ١,٢ مليار دولار، خلال الشهر الأول من بداية السنة المالية، وهو شهر تشرين الأول/ اكتوبر من العام الذي يسبق. وبناء على تقديرات الكونغرس بلغت التكاليف الإضافية التي تحملتها الخزانة الأمريكية عام ١٩٨٦، نتيجة لتحويل ١,٢ مليار دولار لحساب اسرائيل يوم ٣٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥ حوالى ٦٦ مليون دولار[١٦]. وبينما أصبح بامكان اسرائيل إنفاق الأموال أو

(١٤) Clyde Mark, *The Israeli Economy* (Washington, D.C.: Congressional Research Service, 1986), p. 5.

(١٥) United States, General Accounting Office (GAO), *U.S. Assistance to the State of Israel*, p. 54.

(١٦) «Recommendations of the House Subcommittee on Europe and the Middle East,» =

استثمارها ريثما يحين موعد انفاقها، أصبح لزاماً على الخزانة الأمريكية اقتراض تلك الأموال واضافتها مع فوائدها إلى ديون الحكومة الفدرالية، وهي الديون التي تجاوزت ٢٣٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٧.

لذا، لا بد من اعتبار التكاليف الإضافية التي تتحملها الخزانة الأمريكية نتيجة لاقتراض أموال المعونات الاقتصادية التي تحصل عليها اسرائيل نوعاً من المعونة الإضافية غير المباشرة، وهي معونة قد تصل إلى ١٠٠ مليون دولار في السنة لو حاولت اسرائيل اقتراض ذلك المبلغ نفسه من أسواق المال العالمية.

وفي عام ١٩٨٥ طلبت الحكومة الاسرائيلية من أمريكا معونة مالية اضافية، للحيلولة دون تعرض الخزانة الاسرائيلية للإفلاس. وقال الاسرائيليون إنه من دون تلك المعونة لن يكون باستطاعة اسرائيل الوفاء بالتزاماتها المالية، بخاصة ما كان يتعلق منها بخدمة الديون الخارجية. وكما هي ادارة ريغان عادة، استجابت الحكومة الأمريكية لطلب اسرائيل واتخذت خطوتين مهمتين: اشتملت الأولى على منح اسرائيل معونة طارئة مقدارها ١,٥ مليار دولار قسمت على دفعتين متساويتين وسلمتا لاسرائيل خلال عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦؛ أما الخطوة الثانية فاشتملت على تشكيل لجنة اسرائيلية - أمريكية مشتركة مهمتها تقديم المشورة للحكومة الاسرائيلية ورسم خطة لإعادة بناء الاقتصاد الاسرائيلي. وهكذا أصبحت الشؤون الاقتصادية الداخلية لإسرائيل جزءاً من مسؤوليات الحكومة الأمريكية الأمر الذي أدى إلى تعميق تبعية اسرائيل لأمريكا من ناحية، والفرض على الحكومة الأمريكية الاشتراك في تحمل مسؤولية نجاح أو فشل خطة اسرائيل الاقتصادية من ناحية ثانية.

عندما تقدم جورج شولتز، وزير خارجية أمريكا، للكونغرس باقتراح منح اسرائيل معونة طارئة بمقدار ١,٥ مليار دولار، طلب من الكونغرس التريث قبل اتخاذ قرار بتحويل ذلك المبلغ لحساب اسرائيل حتى تقوم اسرائيل بتنفيذ بعض الاصلاحات الاقتصادية التي تمت الموافقة عليها في اللجنة المشتركة. وقد قال شولتز إنه على الرغم من حماسته الكبيرة لمساعدة اسرائيل فهو يعتقد أن تسليم المعونة يجب أن يكون مرتبطاً بقيام اسرائيل بتغيير بعض عناصر سياستها الاقتصادية الداخلية، بشكل يكفل إعادة الحيوية للاقتصاد الاسرائيلي. إلا أن حماسة الكونغرس غير المحدودة لمساعدة اسرائيل دفعه إلى إهمال نصيحة شولتز وإقرار المعونة واصدار تعليماته للحكومة الأمريكية بتحويل كل الأموال لحساب اسرائيل قبل قيام الأخيرة بتنفيذ كل الاصلاحات المتفق عليها[١٧]. وبذلك قام الكونغرس بتعطيل قدرة الحكومة الأمريكية على حمل اسرائيل

---

in: United States. Department of State. *Foreign Assistance Legislation for Fiscal Years, 1986-* = *1987* (Washington D.C.: U.S. Government Printing Office, 1985), part 3, p. 13.

(١٧) انظر: *Congressional Quarterly Almanac*, p. 91, and Charles R. Bobcock, «Israel Has Complex Bond with Jewish Americans,» *Washington Post*, 8/8/1986.

على اتخاذ القرارات الاقتصادية الملحة، وحرر اسرائيل في الوقت نفسه من ضرورة تطبيق الاصلاحات الاقتصادية الصعبة التي لا تحظى بشعبية.

ومن الأمثلة الصارخة على وقوف بعض أعضاء الكونغرس إلى جانب اسرائيل، أكثر من وقوفهم إلى جانب المصلحة الأمريكية، الموقف الثابت لعضو الكونغرس السابق ووزير الاسكان الحالي جاك كمب. وهو بينما يعد من أكثر المحافظين إصراراً على وجوب خفض ميزانية الحكومة الفدرالية فانه كان ولا يزال من أكثر المتحمسين لمساعدة اسرائيل دون اشتراط قيام حكومتها بخفض النفقات وسد العجز في الميزانية. وقد بلغ انحياز كمب لاسرائيل حداً جعله يعارض قيام حكومته بمحاولة استخدام برنامج المعونات الخارجية لتشجيع اسرائيل على اتخاذ خطوات شبيهة بالخطوات التي ساهم في فرضها على حكومته في مجال الميزانية والإنفاق على برامج المعونة الاجتماعية. لذا قال كمب عام ١٩٨٤ إنه لا يعتقد أن من حق الحكومة الأمريكية ربط المعونات الإضافية لاسرائيل بالتزام الأخيرة باتخاذ الخطوات اللازمة لخفض العجز في الميزانية(١٨).

وفي ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦، وقّع ريغان قراراً إدارياً يقضي بخفض سعر الفائدة على ديون اسرائيل العسكرية السابقة، التي تم تقديم معظمها لإسرائيل على شكل قروض خلال عقد السبعينات. ويقدر الاقتصاديون الأمريكيون أن ذلك القرار وفر على اسرائيل حوالى ٢٠٠ مليون دولار خلال عام ١٩٨٧، وأن الوفر خلال السنوات الثلاث التالية سيبلغ حوالى ٣٠٠ مليون دولار في العام(١٩). وهذا يعني أن دخل الحكومة الأمريكية من فوائد ديونها السابقة لإسرائيل سينخفض بمقدار ١,١ مليار دولار على مدى أربع سنوات. ولما كان من المفروض أن تقوم اسرائيل بدفع تلك المبالغ لأمريكا، فإن قرار الرئيس يعني في الواقع منح اسرائيل معونة اضافية تزيد على ٢٥٠ مليون دولار في العام وذلك دون حاجة إلى قرار من الكونغرس ودون اللجوء إلى ميزانية برنامج المعونات الخارجية.

وفي حين فشلت اسرائيل في تطبيق الاصلاحات الاقتصادية والمالية، التي يعتقد الاقتصاديون أنها ضرورية لإعادة الحيوية إلى الاقتصاد الاسرائيلي، فإن المعونات الأمريكية المباشرة وغير المباشرة، العادية والطارئة، فشلت هي أيضاً في حل مشاكل الاقتصاد الاسرائيلي. وكما سيأتي إيضاحه في الفصل العاشر تحولت تلك المعونات إلى

---

(١٨) *Near East Report* (31 December 1984).

(١٩) John Haldane, «Israel: Economy Going Down, Prospects Going Up,» *Washington Report on Middle East Affairs* (April 1987), p. 11.

عامل حال دون انهيار الاقتصاد الاسرائيلي وليس إلى عامل نمو كما كـان يجب أن تكون عليه الحال.

إن مشـاكل اسرائيـل الاقتصـاديـة والماليـة هي حصيلة اسـتراتيجيـة سيـاسيـة استهدفت الاستمرار في احتـلال الضفة الغـربية وقـطاع غزة والجـولان، واستراتيجيـة اقتصادية ـ اجتماعية استهدفت الحفاظ عـلى مستوى معيشي مـرتفع لإغـراء المزيـد من يهـود العالم بـالهجرة إلى فلسـطين. ولذا فـإن قيام الحكـومة والكـونغرس بـالاستجابـة لطلبات اسرائيل وامدادها بالمعـونات العسكـرية والاقتصـادية والسيـاسية دون شروط كان يعني الالتزام بمساعدة اسرائيل على تـطبيق استراتيجيتهـا السياسيـة والاقتصاديـة ـ الاجتـماعية. وهكـذا وفرت المعـونات الأمـريكية الـظروف والأدوات اللازمـة لتمكين اسرائيـل من الاستمرار في احتلال الأراضي العربيـة وتحمل نفقـات التسليح المـتزايدة والعيش خارج نطاق امكاناتها المادية في وقت واحد.

ثالثاً: دور المعونة الاقتصادية

يمكن تلخيص الـدور الذي تؤديـه المعونـة الاقتصاديـة الأمريكيـة في مسـاعـدة اسرائيل في النقاط التالية:

١ ـ تمكين الكيان الصهيوني من التغلب على المشـاكل المـالية الـطارئة مـع استمرار رفع مستويات المعيشة لليهود في فلسطين، من خلال القاء الأعباء المالية الإضافيـة على عاتق الشعب الأمريكي.

٢ ـ مساعدة اسرائيل على مواجهة الالتزامات المـالية الخـارجية، بخـاصة مـا يتعلق منها بخدمة الديون الخارجية، دون وضع المـزيد من الضغـوط على احتيـاطي اسرائيل من العملة الصعبة أو على دخلها من الصادرات.

٣ ـ تمكين اسرائيل من الحفاظ على دخل متواصل ومضمون من العمـلات الصعبة الأمر الذي يشجع المقرضين الأجانب على الاستمرار في إقراض اسرائيل الأمـوال التي تحتاج إليها لتمويل العجز في ميزان المدفوعات، أي القيام بـدور الكفيل الـذي يتعهد بسداد ديون اسرائيل في حال عجزها عن السداد.

٤ ـ السماح لاسرائيل بتوفير جزء مساو من دخلها من العملات الصعبـة، وبالتـالي انفاقه على مشاريع أخرى عسكـرية واقتصـادية، ودعم بعض المشـاريع التي لا تخـدم قضية التنمية أو السلام، كبناء المستعمرات في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان.

منذ قيام اسرائيل عام ١٩٤٨ وميزان مدفوعاتهـا يعاني العجـز المتواصـل، الأمر

الذي اضطرها إلى الاقتراض المستمر من الدول الأجنبية وأسواق المال العالمية. وبعد وصول ديونها الخارجية إلى حوالى ٢٩ مليار دولار في منتصف الثمانينات واتساع الفجوة بين الواردات والصادرات لم يعد بإمكان اسرائيل مواجهة التزاماتها المالية دون رفع مستوى المعونات الخارجية. وفي الواقع ليس بإمكان اسرائيل الحفاظ على المستويات الحالية من الواردات أو الصادرات دون معونات خارجية، وذلك لأن الصادرات الإسرائيلية هي الأخرى بحاجة إلى معونات حكومية من أجل الحفاظ على قوتها التنافسية في الأسواق العالمية.

إن ارتفاع مديونية اسرائيل وبلوغ حصة الفرد اليهودي من الديون الخارجية حوالى ١٠٠٠٠ دولار أضعف قدرة اسرائيل على الاقتراض من الخارج. ولولا قيام امريكا برفع مستوى المعونات الاقتصادية وتحويلها بكاملها إلى منح ومعونات نقدية لما كان باستطاعة اسرائيل الاقتراض من أسواق المال العالمية. ولذا يقول الاقتصادي الاسرائيلي عساف رازين «إن قدرة اسرائيل على الاقتراض من الخارج أصبحت اليوم تتحدد بمقدار المعونات الاقتصادية التي تتلقاها من أمريكا حيث أصبحت تلك المعونات تقوم بدور الكفيل لدى مؤسسات الاقراض التي ضعفت ثقتها بالاقتصاد الاسرائيلي»[٢٠].

أدى استمرار اسرائيل في الاقتراض من الخارج خلال عقد السبعينات إلى ارتفاع تكاليف خدمة ديونها في الثمانينات. وبعد تضاعف أسعار الطاقة ودخول الاقتصاد العالمي بوجه عام في حالة من الركود في أوائل الثمانينات لم يعد بامكان اسرائيل الوفاء بالتزاماتها المالية. لذلك اضطرت أمريكا - كما سبق ايضاحه - إلى انقاذ اسرائيل من الافلاس. وفي الواقع تذهب كل المعونات الاقتصادية تقريباً، التي أصبحت معونات نقدية غير مشروعة، لخدمة ديون اسرائيل الخارجية، ومنها الديون الأمريكية. ولما كانت ديون اسرائيل لأمريكا هي ديون عسكرية، ونفقات خدمتها كان يجب أن تقتطع من ميزانية وزارة الحرب الاسرائيلية، فإن المعونات الاقتصادية الأمريكية أصبحت والحالة هذه معونات عسكرية، إذ سمحت لاسرائيل بخدمة ديونها دون اللجوء إلى خفض ميزانية وزارة الحرب. وهكذا وفرت تلك المعونات الأموال اللازمة لاستمرار الكيان الصهيوني في تنفيذ خططه العسكرية والتوسعية، ومنها بناء المستوطنات اليهودية في «الأراضي المحتلة». وقد نشرت جريدة «ديترويت فري برس» تقريراً عام ١٩٨٣ ذكرت فيه أن المستوطنات في الأراضي المحتلة ما كان من الممكن وجودها لولا المعونات الأمريكية غير المباشرة التي حصلت عليها اسرائيل من الحكومة الأمريكية ومن المنظمات اليهودية في أمريكا[٢١]. وعلى الرغم من أن المعونات الرسمية

(٢٠) **Razin, «U.S. Foreign Aid to Israel,» p. 16.**

(٢١) ***Detroit Free Press*, 13/3/1983.**

الأمريكية لا تذهب مباشرة لتمويل مشاريع بناء المستعمرات اليهودية في الضفة والقطاع، فهي تقوم بدعم ميزانية الحكومة الاسرائيلية، وبالتالي تمكينها من تخصيص الأموال الكافية لدعم المستعمرات واقامة المزيد منها. وفي عام ١٩٨٤ قدرت ميزانية المستعمرات بحوالى ٤٠٠ مليون دولار في العام[٢٢].

وبين عامي ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥ واجهت اسرائيل أزمة مالية جديدة نتجت من ارتفاع معدل النمو في الواردات عن معدل النمو في الصادرات، وبالتالي تزايد العجز في الميزان التجاري وتراجع قدرة اسرائيل على الحفاظ على معدلات الانتاج والاستهلاك التي كانت سائدة في ذلك الوقت. ولولا المعونات الاقتصادية الأمريكية، التي استمرت في التزايد عاماً بعد عام، لما كان باستطاعة اسرائيل التغلب على تلك الأزمة. وعلى العموم لم يتوقف دور المعونات الأمريكية على انقاذ اسرائيل من أزماتها المتلاحقة بل تعداها إلى مساعدة الكيان الصهيوني على رفع مستوى المعيشة بالنسبة إلى اليهود، وهو المستوى الذي ارتفع في الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٣ بمقدار ٧٠ بالمائة تقريباً[٢٣].

إن نجاح اسرائيل في رفع مستوى المعيشة خلال تلك الفترة، رغم ما شهدته من صعاب، وأهمها حرب تشرين الأول/ اكتوبر وأزمة الطاقة وركود الاقتصاد العالمي، يعود إلى قيام الاسرائيليين بخفض معدلات التوفير وزيادة الاستهلاك من جهة، وقيام الحكومة بزيادة الواردات وتمويل جزء متزايد من حاجاتها من العملات الصعبة عن طريق الاقتراض والحصول على المزيد من المعونات الأمريكية من جهة ثانية. وفي تعليق على الأوضاع المعيشية التي سادت خلال الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٤ قال وزير مالية اسرائيلي سابق «إن الرخاء الذي ساد السنوات السبع الأخيرة كان نوعاً من الخيال. إن ارتفاع مستويات المعيشة كان على حساب الأجيال القادمة وحساب أناس آخرين يعيشون خارج اسرائيل كالأمريكيين ويهود العالم. إن العيش على حساب أشخاص آخرين يعتبر عملية سهلة، يمكن أن يقوم بها الأفراد ويمكن أن تقوم بها الدول»[٢٤].

نتيجة لتلك التطورات أصبحت اسرائيل اليوم أكثر اعتماداً على أمريكا من أي وقت مضى، بخاصة المعونات المالية والعسكرية والتقانية، لذا فإن ما يميز الاقتصاد الاسرائيلي عن غيره من اقتصادات العالم هو حجم اعتماده على الخارج واستمرار

---

(٢٢) Harry J. Shaw, « Israel and U.S. Budget: Time to Reassess,» *Christian Science Monitor*, reprinted by *Washington Report on Middle East Affairs* (14 January 1985).

(٢٣) Razin, «U.S. Foreign Aid to Israel,» p. 16.

(٢٤) Thomas A. Friedman, «Israel Feels the Sting of Austerits,» *New York Times*, 1/12/ 1985.

حاجته إلى المعونات الخارجية. فالمعونات الأمريكية لاسرائيل، التي تقدم على شكل منح وقروض ميسرة وفي صورة معونات تقانية ومعاملة تجارية مفضلة، تقدر بحوالى ٢٠٠٠ دولار في العام لكل فرد في اسرائيل، وهو أعلى مستوى للمعونات في العالم، وربما في التاريخ أيضاً، الأمر الذي يجعل من الصعب جداً استمراره على المستويات الحالية في المستقبل. وباختصار - كما قال أحد الاقتصاديين الأمريكيين - «إذا توقفت المعونات الأمريكية سيكون مصير اسرائيل الافلاس ومصير اقتصادها الانهيار»[٢٥].

(٢٥) Abbas Al-Nasrawi, «The Economics of Occupation and Israel's Economic Crisis,» *Middle East Monitor* (October 1984), p. 2.

الفصل السابع

المعونات الخاصة من الجالية اليهودية

منذ مطلع السبعينات أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أهم مصدر للمعونات الخارجية بالنسبة إلى اسرائيل التي كانت تعاني اضطراباً في أوضاعها الاقتصادية وتزايداً في نفقاتها العسكرية. وإلى جانب الحكومة الأمريكية ساهمت المنظمات اليهودية وغير اليهودية الأمريكية في امداد اسرائيل بمعونات مالية تجاوزت في الكثير من الأحيان المعونات الرسمية. إلا أن تلك المعونات، وبينما كانت تقوم بدور مهم في الحفاظ على حيوية الاقتصاد الاسرائيلي وبناء قوة عسكرية اسرائيلية ضاربة، أدت إلى تزايد اعتماد اسرائيل على أمريكا، حيث أصبح بقاء الكيان الصهيوني واستمرار تفوقه العسكري رهناً بقدرة أمريكا ورغبتها، حكومة ومنظمات يهودية، على الاستمرار في تقديم المعونات المالية لكيان سياسي غير قادر على الاستمرار دون مساعدة خارجية.

تعد المنظمات اليهودية العاملة في أمريكا واسرائيل اليوم الأداة الرئيسية لجمع الأموال في أمريكا وتحويلها إلى اسرائيل. ويقدر عدد المنظمات اليهودية المعفاة من الضرائب، التي تقوم بدور مهم في جمع التبرعات من أمريكا وارسالها إلى اسرائيل بأكثر من ٢٠٠ منظمة، إضافة إلى ذلك سمحت الحكومة الأمريكية لجميع المنظمات اليهودية العاملة في اسرائيل كمنظمات معفاة من الضرائب بالعمل في أمريكا ومعاملتها معاملة المنظمات الأمريكية المعفاة من الضرائب. وهذا يعني أن عدد المنظمات اليهودية التي تقوم اليوم بجمع التبرعات في أمريكا وتحويلها إلى اسرائيل قد يتجاوز ٢٥٠ منظمة.

ومنذ أواسط السبعينات برزت المنظمات اليهودية العاملة لحساب اسرائيل كثاني أهم مصدر للمعونات المالية بعد الحكومة الأمريكية. وقد استخدمت الأموال التي

قامت تلك المنظمات بجمعها في مشاريع التنمية الاقتصادية ودعم الجامعات والمستشفيات الاسرائيلية، ودفع تكاليف تهجير المزيد من اليهود إلى فلسطين وتوطينهم، ومساعدة المؤسسات الدينية والاجتماعية اليهودية في اسرائيل. وعلى سبيل المثال، يقوم «الصندوق الوطني اليهودي» بجمع الأموال واستخدامها في عمليات شراء الأرض وتوفير الامكانات اللازمة للتوسع وتدعيم شرعية الكيان الصهيوني في فلسطين. أما الأموال التي تجمع من خلال بيع «سندات اسرائيل» فتستخدم بوجه عام في تمويل بناء الطرق وبناء البنى الهيكلية.

إن كبر حجم المعونات الخاصة مكّن الحكومة الاسرائيلية من التركيز على القضايا العسكرية وتخصيص الأموال اللازمة لبناء جيش قوي. وبسبب كون تلك المعونات مصدراً كبيراً وثابتاً للعملات الصعبة أصبح بإمكان الحكومة الاسرائيلية الاعتماد عليها في مواجهة الأزمات المالية والوفاء بالالتزامات الخارجية. ومن خلال تمويل المشاريع التنموية ومشاريع الخدمات التعليمية والاجتماعية ساهمت المعونات الخاصة في الواقع في توفير مبالغ كبيرة على ميزانية الحكومة، ووفرت لها بالتالي فرصة استخدام قدرٍ مساوٍ لتلك الأموال للإنفاق على الشؤون العسكرية. وبذلك أمكن الاستمرار في الادعاء ـ على الأقل من 'الناحية الفنية البحتة ـ أن الأموال التي تقوم المنظمات اليهودية الخيرية بجمعها في أمريكا يتم انفاقها على المشاريع التنموية والانسانية فقط[1]. وفي الحقيقة تم استخدام بعض تلك الأموال في تمويل بعض المشاريع التي يعتبر تمويلها مخالفاً للقانون الأمريكي، كمشاريع بناء المستعمرات في المناطق المحتلة.

يقول تشارلز فشباين، الذي عمل مديراً تنفيذياً لـ «الصندوق الوطني اليهودي» في واشنطن لسنوات طويلة، إنه صدم عندما أخبره الاسرائيليون أن الجرافات التي تم شراؤها بأموال الصندوق المعفاة من الضرائب تم استخدامها في فتح الطرق أمام الجيش الاسرائيلي الغازي في لبنان عام ١٩٨٢ بدلاً من استخدامها في المزارع[2]. وكما تشير تقارير «الصندوق الوطني اليهودي» قامت ادارته عام ١٩٦٧ بالموافقة على توسيع نشاطات الصندوق لتشمل القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة والجولان. لذا قال الحاخام وليام بيروفتس، رئيس الصندوق عام ١٩٨١ «إن الصندوق يقوم أيضاً بخلق حقائق تاريخية جديدة وإنشاء مواقع استراتيجية وتشكيل ضمانات أمنية سياسية وجغرافية»[3].

---

(١) Lee O'Brien, *American Jewish Organizations and Israel* (Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies, 1986), p. 109.

(٢) Richard Curtis, «The Cost of Supporting Israel,» *Washington Report on Middle East Affairs* (November 1986), p. 3.

(٣) O'Brien, Ibid., p. 131.

إن استخدام أموال التبرعات الخاصة في أغراض غير خيرية وغير انسانيـة بدأ في الأربعينات وقبل قيام اسرائيل بأعوام. وعلى سبيل المثال، تم ارسال غـولدا مـائير إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد صدور قرار التقسيم مباشرة بهدف جمع التبرعـات من الجالية اليهودية وإرسالها لدعم قوات العصابات الصهيـونية التي كـانت ترتكب أعمال القتل والارهاب ضد الشعب الفلسطيني. وخلال جولتها في أمريكا قالت غولدا مـائير للمتـبرعين اليهـود إن الأموال ستـذهب لمحاربـة العـرب. وتـأكيـداً لـذلـك كتبت في مذكراتها: «مع حلول موعد عودتي إلى فلسطين في آذار/ مارس ١٩٤٨ كنت قد جمعت ٥٠ مليـون دولار تم تحـويلها عـلى الفور لحسـاب الهاغـانـاه التي استخـدمتهـا لشراء أسلحـة من أوروبـا بـطرق سرية»(٤).

تقـدر الأموال التي تـرسلها الجـالية اليهـودية في أمـريكا إلى اسرائيـل كـل عـام بحوالى ٢ مليار دولار تذهب كلها لدعم نشاطات اقتصاديـة وعسكريـة واجتماعيـة(٥). وتعتبر عملية بيـع «سندات اسرائيـل» من أهم برامـج جمع الأمـوال لحساب اسرائيـل وأكثرها استجابة للحاجات الطارئة. وعلى سبيل المثال، قام وزير مالية اسرائيل يـورام أريدور، بزيارة إلى أمريكـا خلال غـزو لبنان حيث اجتمـع بزعـماء الجاليـة اليهـوديـة المسؤولين عن بيع السندات وطلب منهم بيع سندات بقيمة ١٠٠ مليـون دولار بصورة عاجلة. وقد برر طلبه ذلك بالقول إن اسرائيل بحاجة إلى تلك الأموال للتعويض عن خسائرها الاقتصادية التي تسببت بها الحـرب. وفي تموز/ يـوليو ١٩٨٢، أي بعـد بدء عملية غزو لبنان بحوالى الشهـر زار بيغن أمريكـا حيث أقيمت حفلة غداء عـلى شرفه في نيـويورك تم خـلالهـا جمع مبلغ ٣٥ مليـون دولار، لتغـطيـة بعض تكـاليف غـزو لبنان(٦).

على الرغم من تعدد المنظمات اليهودية التي تقوم بجمع التبرعات لاسرائيـل فإن القنوات الرئيسية التي يتم ارسال الأموال من خلالها ثلاث هي:

- الأفراد العاديون.
- المؤسسات والمنظمات الخاصة.
- بيع سندات اسرائيل.

---

(٤) المصدر نفسه، ص ١١٢.

(٥) Ben Bradlee (Jr.), «Israel's Lobby,» *Boston Globe Magazine* (29 April 1984).
وقد توصل تشارلز بوب كوك إلى المعطيات نفسها. انظر:
Charles R. Bobcock, «Israel Has Complex Bond with Jewish Americans,» *Washington Post*, 8/8/1986.

(٦) «Israel Invasion Proves Costly,» *Houston Chronicle*, 4/7/1982.

أولاً: تبرعات الأفراد

إن احساس غالبية يهود العالم بالارتباط باسرائيل جعلهم يحاولون مساعدتها بكل الطرق الممكنة. وبالفعل يساهم يهود الولايات المتحدة اليوم مساهمة فعالة في مساعدة اسرائيل على تحقيق أهدافها الاقتصادية والمالية والسياسية داخل اسرائيل وداخل أمريكا. ومن خلال احتلال مراكز مهمة في الحكومة الأمريكية، بخاصة في جهاز الاستخبارات ومجلس الأمن القومي ووزارتي الخارجية والدفاع، يقوم يهود أمريكا بإمداد اسرائيل بالكثير من المعلومات وتسهيل مهمة حصولها على التقانة العسكرية والتقارير السرية وغيرها من المعلومات الحساسة. لذا قال موريس اميثاي، الذي شغل منصب المدير التنفيذي لإيباك (اللوبي الصهيوني) ومساعداً للسناتور اليهودي ابراهام ريبيكوف، «إن هنالك الآن عدداً كبيراً من المسؤولين الذين صدف أنهم يهود ولديهم الاستعداد للقيام بجهد اضافي والنظر إلى بعض القضايا من زاوية كونهم يهوداً»(٧). وفي عام ١٩٧٩ ذكر تقرير أعدته وكالة الاستخبارات المركزية (C.I.A.) تحت عنوان «اسرائيل: أجهزة الأمن والاستخبارات الأجنبية» أن أجهزة الاستخبارات الاسرائيلية تعتمد بشكل مكثف على الجاليات والمنظمات اليهودية في الخارج لتجنيد العملاء(٨).

كان جوناثان بولارد واحداً من أولئك المسؤولين اليهود الذين حاولوا القيام بجهد إضافي لخدمة اسرائيل ونظروا إلى بعض القضايا من زاوية كونهم يهوداً. ففي عام ١٩٨٤ قام بولارد بوضع نفسه في خدمة أجهزة التجسس الاسرائيلية وبدأ في سرقة المعلومات السرية الأمريكية وتقديمها لاسرائيل. إلاّ أن ذلك المجهود الاضافي الذي قام به من أجل خدمة اسرائيل لم يكن سوى ارتكاب الخيانة العظمى بحق أمريكا، فصدر الحكم بحقه في ٧ آذار/ مارس ١٩٨٧ بالسجن لمدى الحياة بعد أن ثبتت خيانته، كما صدر حكم بسجن زوجته آن هندرسون بولارد لمدة عشر سنوات، لأنها قامت بمساعدته على نقل المعلومات وسهلت عملية قيامه بخيانة وطنه(٩).

من خلال التحقيق في قضية بولارد ثبت أنها كانت عملية تجسس كبيرة وخطيرة في آن واحد. إذ بلغ عدد الوثائق التي تم تهريبها إلى اسرائيل أكثر من ١٠٠٠ وثيقة تحوي كل منها معلومات سرية للغاية. وفي تعليق على خطورة تلك القضية قال كاسبار

---

(٧) Michael Jansen, «The Divided Loyalties of U.S. Zionists,» *Middle East International* (3 April 1983), p. 17.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٩) لتفاصيل أكثر، انظر:

Washington Post; New York Times and *Christian Science Monitor*, 5-15/3/1987.

واينبرغر وزير الدفاع السابق «إنها ألحقت أضراراً فادحة بأمن أمريكا»[10]. أما فيما يتعلق بمحتوى الوثائق التي سلمها بولارد لاسرائيل فتشير التقارير إلى أنها شملت معلومات عن تقانة أمريكا العسكرية، ومدى استعداد القوات الأمريكية الموجودة في مناطق مختلفة من العالم، والطرق التي تستخدمها أمريكا في عمليات التجسس على الاتحاد السوفياتي، إضافة إلى المعلومات الخاصة بالجيوش العربية والأوضاع السياسية والاقتصادية في معظم البلدان العربية. ولما كانت المعلومات الخاصة بأمريكا والاتحاد السوفياتي تخرج عن نطاق حاجة اسرائيل فإن بعض المحللين السياسيين أخذوا يطرحون التساؤلات حول نيات اسرائيل الحقيقية من وراء الحصول على تلك المعلومات، بخاصة ان عملية الحصول عليها كانت تحمل بين طياتها الأضرار بالعلاقات الاسرائيلية ـ الأمريكية. وعلى العموم يعتقد بعض أولئك المحللين أن من المحتمل أن تكون اسرائيل قد حصلت على تلك المعلومات من أجل بيعها لأعداء أمريكا الحقيقيين كالاتحاد السوفياتي مقابل تنازلات سوفياتية لا تخدم سوى مصالح إسرائيل الاستراتيجية في المنطقة العربية.

من ناحية أخرى، تسببت فضيحة بولارد بإثارة قضية الولاء المزدوج، وهي قضية حاولت الصهيونية غرسها في نفوس يهود العالم. وعلى سبيل المثال، قال ناحوم غولدمان، رئيس المنظمة الصهيونية العالمية السابق، في ٣ شباط/ فبراير ١٩٧٥ في القدس إن على اليهود «أن يحاربوا من أجل الاعتراف بحقهم في الولاء المزدوج». كما أضاف ان «على اليهود أن يدعموا اسرائيل ضد وجهة نظر دولهم التي يعيشون فيها عندما تتناقض وجهة النظر الاسرائيلية مع وجهة نظر تلك الدول»[11]. ولذلك قام يهود أمريكا الذين دأبوا على تأييد وجهة نظر اسرائيل بتبرير أعمال بولارد، إذ قالوا إن أنشطته التجسسية كانت في أمريكا ولم تكن ضد أمريكا، ولذا، فإنها لم تتسبب في الحاق الضرر بمصالح أمريكا الأمنية.

أدى نجاح الحركة الصهيونية في غرس الولاء المزدوج في عقل يهود أمريكا إلى تجنيد نسبة كبيرة منهم في خدمة الكيان الصهيوني، حيث قام أولئك بتسخير امكاناتهم المادية ونفوذهم السياسي لتطويع سياسة أمريكا الخارجية بما يتناسب مع رغبات اسرائيل. وكما أثبتت أحداث فضيحة بيع الأسلحة الأمريكية والاسرائيلية لايران، وهي الفضيحة التي أدت إلى اضعاف مصداقية أمريكا في الخارج وموقف الرئيس الأمريكي في الداخل، كانت اسرائيل المحرك الأول لتلك الفضيحة والمستفيد الوحيد منها. لذلك قالت «لجنة تاور»، التي قامت بالتحقيق في تلك القضية، إن اسرائيل

---

(١٠) Casper Weinberger, «Meet the Press,» on NBC, 22 March1987.

(١١) Jansen, «The Divided Loyalties of U.S. Zionists,» p. 164.

قامت بالترويج لعملية بيع الأسلحة الأمريكية لإيران «من أجل خدمة أهدافها الخاصة التي يتعارض بعضها مع الأهداف الأمريكية».

إن غالبية يهود أمريكا، بخاصة الملتزمين منهم بدعم اسرائيل وكبت كل الأصوات التي تحاول انتقاد سياساتها وأعمالها، يعتبرون أمريكا أداة لخدمة قضية بينما يعتبرون اسرائيل القضية الوحيدة التي نذروا أنفسهم لخدمتها. وكمثال على ذلك قيام يهود أمريكا بتجنيد كل امكاناتهم عام ١٩٨٤ لهزم السناتور شارلز بيرسي الذي شغل في حينه منصب رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، إذ على الرغم من الدور المهم الذي قام به بيرسي في خدمة أمريكا وتمتعه باحترام وتقدير زملائه والمهتمين بالعلاقات الخارجية بوجه عام، قرر اللوبي الصهيوني حرمانه من العودة إلى الكونغرس. ولذلك قام يهود أمريكا بجمع التبرعات لدعم منافسه في الانتخابات، كما قاموا بتوظيف مبالغ كبيرة من المال في حملة معادية استهدفت الاساءة إليه وتشويه صورته. ومن أجل ضمان هزيمة بيرسي قام رجل الاعمال اليهودي مايكل غولاند بانفاق حوالى ١,٢ - ١,٦ مليون دولار من ماله الخاص على الحملة المعادية، رغم كونه من سكان ولاية كاليفورنيا وكون بيرسي من ولاية الينوي[١٢]. وفي عام ١٩٨٦ قام السناتور اليهودي رودي بوشفتس بدعوة غولاند إلى الكونغرس وتقديمه إلى أعضاء مجلس النواب والشيوخ الذين كانوا على وشك خوض معركة الانتخابات في ذلك العام. وقد قصد من ذلك تذكيرهم بالدور الذي قام به غولاند عام ١٩٨٤ لتأكيد هزيمة بيرسي وتحذيرهم من مغبة مخالفة أوامر اسرائيل واللوبي الصهيوني.

يشكل يهود أمريكا اليوم حوالى ٢,٥ بالمائة من السكان، الأمر الذي يجعلهم من الناحية العددية أقلية صغيرة. إلّا أن نسبة وجودهم في المجالات الحيوية تتجاوز نسبتهم العددية بحوالى ١٠ مرات، إذ يشكلون حوالى ٢٣ بالمائة من المحامين و٢٠ بالمائة من الأطباء، وحوالى ٢٥ بالمائة من العاملين في مجال الاعلام. ويقوم هؤلاء من خلال كتاباتهم والوسائل الاعلامية التي يسيطرون عليها، أو التي باستطاعتهم توجيهها، بتسخير امكاناتهم للدفاع عن اسرائيل وتبرير أعمالها وعرض وجهة نظرها والعمل على اقناع الأمريكيين بأهمية وضرورة دعمها. كما يقومون في الوقت نفسه بحرمان المعارضة من حقها في الترويج لوجهة نظرها، الأمر الذي يجعلهم شركاء في كبت حرية الرأي وعنصر تآمر ضد منح الشعب الأمريكي حقه في التعرف إلى الحقائق المتعلقة بالصراع العربي - الاسرائيلي ذات التأثير المباشر في مستقبل بلادهم الاقتصادي والسياسي. باختصار، قامت الجالية اليهودية في أمريكا باستخدام المال والنفوذ السياسي والاعلام

---

(١٢) Dennis J. Wamsted, «The 99th Congress: A Reprise,» *Washington Report on Middle East Affairs* (November 1986), p. 6.

والابـتزاز والتهديـد كوسـائل للتـأثير في سيـاسة أمـريكا الخـارجية والـداخلية وإعـادة صياغتها بالشكل الذي يخدم الأهداف والمصالح الاسرائيلية.

يبلغ عدد يهود أمريكا الـذين هاجـروا إلى اسرائيل منـذ عام ١٩٤٨ وحتى عـام ١٩٨٧ حـوالى ٥٠٠٠٠ شخص. أما عـدد يهود اسرائيـل الذين هـاجروا إلى أمـريكا خـلال الفترة نفسهـا فقد تجـاوز ٣٥٠ ألفـاً، استقـرت غـالبيتهم في ولايتي نيـويـورك وكاليفورنيا. وتقدر التحويلات المالية التي يرسلها المقيمون في أمريكا من يهود اسرائيل بحوالى ٢٥٠ ـ ٣٥٠ مليون دولار في السنـة. إضافـة إلى ذلك يقـوم حوالى ٤٠٠ ألف يهودي أمريكي بزيارة إسرائيل كل عام وانفاق مئات الملايين من الدولارات على الإقامة والسياحة والمشتريات فيهـا. وإلى جانب مسـاهمة هؤلاء في تحسـين ميزان المـدفوعـات وإمداد الكيان الصهيوني بالعملات الصعبة فإنهم يقومـون أيضاً بـرفع معنـويات يهـود اسرائيل وإظهار تضامنهم معهم ووقوفهم إلى جانبهم.

إن تـبرعات الأفـراد ومساعـداتهم كبيرة للغـاية، تصـل إلى اسرائيل من خـلال قنوات عدة وبصـور مختلفة. فبينـما قام بعض أثـرياء أمـريكا بـاستثـمار أمـوال طائلة في الاقتصاد الاسرائيلي، قام آخرون بتسخير إمكاناتهم لمساعدة البضائع الاسـرائيلية عـلى التغلغل في السوق الأمريكية. وبينما قام غالبية يهود أمريكـا بشراء سندات اسرائيـل، فإن نسبة كبيرة منهم دأبت على ايداع بعض أموالها في بنوك اسرائيليـة، وبالتـالي وضع تلك الأموال تحت تصرف الكيان الصهيوني.

وعـلى سبيل المثـال، عقد في القـدس عام ١٩٦٨ مؤتمـر لرجـال الأعمال اليهـود حضره حـوالى ٥٠٠ شخص. وبعـد عـرض أوضـاع اسرائيـل الاقتصـاديـة وتحـديـد مشاكلها المالية قام المؤتمرون بإصدار التوصيات المناسبة لمواجهة الحاجات الاسرائيليـة. ومن التوصيات التي اشتملت عليها قرارات ذلك المؤتمر ما يلي[١٣]:

١ ـ المساعدة على تصريف المنتوجات الاسرائيلية في بلادهم.

٢ ـ تسهيل عملية حصول المقاولين الاسرائيليين على عقود في الخارج.

٣ ـ مسـاعدة اسرائيـل على تصـدير خـدماتهـا في مجال الهنـدسة والإعـمار والتقـانـة والبحث العلمي.

٤ ـ ايجـاد الكفاءات البشريـة اليهوديـة القادرة عـلى مساعـدة اسرائيـل في مجـالات الادارة والتسويق والتطوير التقاني وتجنيدها للعمل في اسرائيل.

---

(١٣) Mohamed El-Khawas and Samir Abed-Rabbo, *American Aid to Israel: Nature and Impact* (Brattelboro, Vt. Amana Books, 1984), p. 58.

في عام ١٩٦٥ تم توقيع اتفاقية لتنظيم الاستثمار بين أمريكا واسرائيل ألغي بموجبها نظام الضرائب المزدوج. ونتيجة لذلك بدأ الأمريكيون أفراداً وشركات في الاستثمار في الاقتصاد الاسرائيلي، ولم تعد عائدات استثماراتهم لا تخضع للضريبة الأمريكية. وعلى الرغم من تواضع حجم الاستثمارات الأمريكية في الاقتصاد الاسرائيلي فهي تشكل حوالى ٥٥ بالمائة من مجموع الاستثمارات الأجنبية، الأمر الذي يجعلها تلعب دوراً مهماً في زيادة ثقة المستثمرين الأجانب الآخرين في اسرائيل. إضافة إلى ذلك تم استثمار غالبية الأموال الأمريكية في قطاع التقانة العسكرية وصناعة الالكترونيات وقطاعات التصدير، وهي القطاعات التي أصبحت اليوم عماد صناعة الأسلحة في اسرائيل وأهم مصادر العملات الصعبة من الصادرات.

تقدر تبرعات الأفراد واستثماراتهم في الاقتصاد الاسرائيلي خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٧٧ بحوالى ٣,٣ مليارات دولار[١٤]، أي ما يعادل ١١٤ مليون دولار في السنة. وخلال السنوات العشر الأخيرة ارتفعت مساهمات الأفراد في دعم اسرائيل بنسبة كبيرة، نتيجة لزيادة مشاكل اسرائيل وحاجاتها من جهة، وتزايد اعداد يهود اسرائيل في أمريكا من جهة ثانية. لذلك تقدر تبرعات يهود أمريكا والتحويلات المالية التي يرسلونها لدعم عائلاتهم وأقاربهم في اسرائيل بحوالى ٣٠٠ ـ ٣٥٠ مليون دولار في السنة. لذا تقدر المعونات التي وصلت إلى اسرائيل من خلال المساهمات الفردية خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٨٨ بحوالى ٧ مليارات دولار، خلافاً لدخل اسرائيل من السياحة الذي يقدر وحده بحوالى ٥ مليارات دولار.

ثانياً: مساهمات المنظمات والجمعيات الخاصة

يقوم العديد من الجمعيات الأمريكية بمساعدة اسرائيل ومدها بالأموال لدعم مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية ودينية... الخ. بعض تلك المنظمات صغير، ويغلب عليها طابع الالتزام بدعم مشروع محدود أو مؤسسة معينة دون غيرها؛ والبعض الآخر كبير، ويغلب عليها طالب الالتزام بدعم العديد من المشروعات والمؤسسات. النوع الأول من تلك المنظمات يقوم بأنشطته عادة دون تدخل من الحكومة الاسرائيلية ودون تنسيق معها؛ أما النوع الثاني فيرتبط بالحكومة الاسرائيلية ويقوم عادة بالتنسيق معها، بسبب تعدد أنشطته ومجالات عمله وتداخل بعضها بأنشطة الأجهزة الحكومية.

على الرغم من تواضع حجم المعونات التي تقدمها المنظمات الصغيرة ذات

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ٥٣.

الهدف الواحد، فإن ما تقدمه من معونات للمؤسسات التعليمية والاجتماعية، كالجامعات والمستشفيات، يعد في غاية الأهمية. وعلى سبيل المثال، يوجد لكل جامعة من جامعات اسرائيل جمعية «أصدقاء أمريكيين» مهمتها جمع التبرعات لكل جامعة ودعم نشاطاتها المختلفة. وإذا كان أصدقاء الجامعة العبرية وحدهم قد جمعوا ما يزيد على ٢٥ مليون دولار، فإن هاداسا (جمعية المرأة اليهودية) تنفق سنوياً حوالى ٢٠ مليون دولار على مجموعة من المستشفيات في اسرائيل وحوالى ١٢ مليوناً على مشاريع استصلاح الأراضي وغرسها بالأشجار[١٥].

أما المنظمات اليهودية الكبيرة، التي تقوم بجمع الأموال في أمريكا وارسالها إلى اسرائيل فإن عددها صغير. إلاّ أن ذلك لا يحول دون قيامها بجمع ما يزيد على ٤٠٠ مليون دولار سنوياً، كلها تبرعات معفاة من الضرائب. ومن أهم وأكبر تلك المنظمات[١٦]:

١ ـ النداء اليهودي الموحد

تُعد هذه الجمعية التي أسست عام ١٩٣٩ المنظمة الرئيسية لجمع التبرعات من يهود أمريكا. وبسبب كونها مسجلة لدى ضريبة الدخل الأمريكية كجمعية خيرية، لا تخضع تبرعات الأمريكيين لها للضرائب، كما أن أموالها هي الأخرى معفاة من الضرائب. وفي عام ١٩٨٠ بلغت حصيلة التبرعات التي جمعتها «الحملة المركزية لجمع التبرعات» اليهودية في أمريكا ٥٠٨ ملايين دولار، ارتفع الرقم عام ١٩٨٢ إلى ٥٦٧ مليون دولار. وبسبب تزايد حاجة اسرائيل إلى المعونات الخارجية، بعد القيام بغزو لبنان والتعرض للعديد من المشاكل الاقتصادية والمالية، قررت اللجنة المسؤولة عن الحملة المركزية أن يكون هدف عام ١٩٨٣ في حدود ٨٠٠ مليون دولار. لكن ما حصل فعلاً هو حدوث انخفاض في الدخل من مبيعات السندات، بسبب ردود الفعل السلبية على القيام بغزو لبنان. إلا أنه ابتداء من عام ١٩٨٥ عادت المبيعات إلى التزايد. فبلغ الدخل في ذلك العام ٥٠٥ ملايين دولار، ووصل عام ١٩٨٦ إلى ٦,٣ ملايين. وفي عام ١٩٨٧ كانت الزيادة طفيفة جداً حيث اقتصرت على مليون واحد فقط، الا أن عام ١٩٨٨ شهد زيادة ملحوظة إذ بلغ الدخل ٦٣١ مليون دولار.

---

(١٥) Bobcock, «Israel Has Complex Bond with Jewish Americans ».

(١٦) O'Brien, *American Jewish Organizations and Israel.*

هذا الكتاب يعطي تفاصيل كاملة عن هذه المنظمات وعن الأهداف التي تسعى إليها والأساليب التي تتبعها لتحصيل المعونات والمساعدات لاسرائيل.

ولما كانت جمعية «النداء اليهودي الموحد» أهم الجمعيات المشتركة في تلك الحملة وأكبرها جميعاً، فإن نصيبها من حصيلة التبرعات السنوية كان في حدود الثلثين، دأبت على إرسال معظمه إلى اسرائيل. وكما تشير أرقام عام ١٩٨٠ حصلت اسرائيل على ٢٦١ مليون دولار من أصل المبلغ الذي جمعته الحملة المركزية ذلك العام الذي بلغ ٥٠٨ ملايين دولار(١٧).

خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٨ كانت حصيلة ما جمعته الحملة المركزية ٤,٧ مليارات دولار، ذهب ٣,٢ مليارات دولار منها إلى الصندوق اليهودي الموحد(١٨). وبسبب ارتفاع معدل التبرعات التي استطاعت تلك الحملة جمعها خلال الثمانينات إلى ما يقارب ٦٠٠ مليون دولار في السنة، قُدِّر مجموع ما جمعته منذ عام ١٩٤٨ بحوالى ١٧,٥ مليار دولار: ٤,٧ مليارات منها جمعت خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٨، و٦ مليارات خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٨. أما حصة اسرائيل من تلك الأموال فتقدر بحوالى ٩,٥ مليارات دولار، تم ارسال معظمها خلال عقدي السبعينات والثمانينات.

إن التبرعات التي يقوم الصندوق اليهودي الموحد بجمعها وإرسالها إلى اسرائيل تصل إلى الكيان الصهيوني من خلال «الوكالة اليهودية» والمنظمات المرتبطة بها في اسرائيل. وتقوم تلك الوكالة، كما نص ميثاقها، بمساعدة كل المنظمات والمؤسسات التي «تعترف بدولة اسرائيل وتدعمها باعتبارها وطن اليهود»(١٩). ولذا، فإن العديد من المؤسسات الاسرائيلية التي تتلقى معونات مالية من الصندوق هي مؤسسات غير خيرية وذات أهداف سياسية، تقيم في المستعمرات اليهودية التي أنشئت في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان. ونتيجة لذلك أخذ جزء متزايد من الأموال التي يجمعها الصندوق كتبرعات معفاة من الضرائب يقوم بخدمة أهداف ومشاريع سياسية وعسكرية، خلافاً للقانون الأمريكي.

في مقابلة مع البروفسور رعنان وايتز، الرئيس المتقاعد لإدارة المستوطنات في الوكالة اليهودية، أجرتها مجلة «مومنت» الاسرائيلية ذكرت المجلة قول وايتز «إن القانون الأمريكي يمنع استخدام الأموال التي تجمع من يهود أمريكا في المناطق المحتلة، لكن يهود أمريكا سكتوا عن قيام المنظمة الصهيونية العالمية بإنشاء إدارة خاصة بالمستوطنات تحصل على ما تحتاج إليه، من أموال من اسرائيل. . . وهي أموال كان من المتعذر توافرها لولا قيام النداء اليهودي الموحد بإمداد اسرائيل ببديل لها، أي بعبارة أخرى، السكوت على ابتداع خدعة للتحايل على القانون، الأمر الذي

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ١١٦ ـ ١١٧.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١١٧.

(١٩) *Washington Post, 4/4/1987.*

شجع بيغن وشارون على انفاق الأموال على المستعمرات. وكما سكت يهود أمريكا عن عملية التحايل على القانون تميز موقف الحكومة الأمريكية بالتناقض. إذ بينما عارضت أمريكا الاحتلال قامت بإمداد اسرائيل بمعونات كبيرة، بدلاً من الضغط على اسرائيل لحملها على قبول وجهة نظرها المتعلقة بالاحتلال، وهو عمل من حقها ممارسته». ويضيف وايتز فيقول «إن بناء تلك المستعمرات ليس إلا مرحلة عابرة، إنه منحى تاريخي خاطىء وغلطة محزنة وإن مصيره الاختفاء بلا محالة... إن المستعمرات التي بناها الليكود كانت مشاريع غير مخططة وغير قادرة على البقاء، وانها ليست فقط لا تساهم في تقوية قدرتنا على تقرير مصيرنا، بل أيضاً قامت على حساب حق الغير في تقرير مصيرهم»[٢٠].

تقوم الحملة المركزية لجمع التبرعات كل عام باختيار يهودي مرموق للإشراف على أعمالها والتأكد من قيام الحملة بتحقيق أهدافها المحددة. وفي عام ١٩٨٥ قامت اللجنة المسؤولة عن حملة التبرعات باختيار ايفان بوسكي رئيساً عاماً لها، وهو رجل أعمال جمع مئات الملايين من عمله في سوق نيويورك المالي. وفي عام ١٩٨٦ ألقي القبض على بوسكي بتهمة القيام بنشاطات غير مشروعة والتعاون مع مجموعة أخرى من يهود أمريكا العاملين في المجال نفسه وارتكاب عملية اختلاس. وقد تبين فيما بعد أن نشاطات بوسكي ورفاقه كانت أكبر عملية تزوير واختلاس في تاريخ سوق نيويورك المالي. وعلى الرغم من تعاون بوسكي مع القضاء الأمريكي وقيامه بدفع مبلغ ١٠٠ مليون دولار كغرامة فإن الدعاوى ضده من المستثمرين المتضررين ما زالت مستمرة، كما أن القضاء ما زال يكتشف المزيد من التفاصيل عن مدى التلاعب الذي قام به ذلك الرجل، الذي يعتبر مثالاً لرجال اسرائيل في أمريكا وقادة يهودها الذين يدعون الأمانة وعمل الخير. وعندما صدر قرار المحكمة بسجنه لمدة ثلاث سنوات في أواخر عام ١٩٨٧ قال بوسكي إنه يشعر بالخزي وانه لا يستطيع تفسير مسلكه المشين. أما محاميه فقال إن تعاون بوسكي مع القضاء والمساعدة في كشف ما ارتكبه زملاؤه من جرائم قد أدى إلى زرع الأحقاد والمطالبة بأخذ الثأر ضمن المجموعة التي ينتمي إليها، وهي مجموعة ـ كما يبدو ـ استمرأت السرقة واحترفت التحايل على القانون واستغلال أموال الآخرين، بخاصة أولئك المستثمرين الذين وضعوا ثقتهم بأمثال بوسكي وزملائه. ونتيجة لاعترافات بوسكي تم فيما بعد توجيه تهم الاختلاس لعدد آخر من يهود أمريكا الذين أثروا من التلاعب في سوق نيويورك. فأحدهم، ويدعى ملكان، حصل عام ١٩٨٨ وحده على دخل بلغ ٥٥٠ مليون دولار.

(٢٠) «This Settlement Madness is Doomed,» *Moment Magazine* (January-February 1987), and *Israel Press Briefs* (March-April 1987), pp. 13-14.

٢ ـ نداء اسرائيل الموحد

تشكل هذه المؤسسة حلقة الوصل بين الجالية اليهودية في أمريكا وبين الوكالة اليهودية في اسرائيل. وهي الجهاز الذي يقوم بالإشراف على مشاريع توطين المهاجرين من اليهود الجدد في فلسطين. وقد استمرت مؤسسة نداء اسرائيل الموحد في الاعتماد كلياً على النداء اليهودي الموحد للحصول على حاجتها من الأموال حتى عام ١٩٧١، حين بدأت ذلك العام بالحصول على معونات إضافية من الحكومة الأمريكية. وخلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٩ بلغت مساهمات الحكومة الأمريكية في دعم نشاطات هذه المؤسسة ما يزيد على ٣٥٠ مليون دولار خصصت بكاملها تقريباً لمشاريع توطين المهاجرين من يهود الاتحاد السوفياتي في فلسطين.

٣ ـ الوكالة اليهودية

بحكم اتساع نشاطاتها وكبر حجم ميزانيتها تعد الوكالة اليهودية بمثابة دولة داخل دولة. فبينما تقوم بدور يد الحكومة الاسرائيلية في الخارج، وبخاصة في مجال جلب المزيد من يهود العالم إلى فلسطين، تقوم في الداخل بدور يد المنظمة الصهيونية العالمية في تعاملها مع الحكومة الاسرائيلية. وينص ميثاق عملها، الذي ينظم، اضافة إلى أمور أخرى، علاقتها بالحكومة الاسرائيلية، على جميع الضرائب من يهود المهجر. وهي وظيفة أسندت مهامها في أمريكا إلى النداء اليهودي الموحد، وهو الجهاز الذي قام بأداء تلك المهمة بنجاح بالغ على مدى ٥٠ سنة متواصلة. لذا تحصل الوكالة اليهودية على قدر كبير من دخلها من أموال النداء اليهودي الموحد إذ تقوم بإنفاق تلك الأموال على مشاريع مختلفة خيرية وغير خيرية، كمشاريع توطين المهاجرين اليهود وتنمية الزراعة وتمويل بناء المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان.

وعلى سبيل المثال، أعلنت ادارة المستوطنات التابعة للوكالة اليهودية في ١٦ حزيران/ يونيو ١٩٨٧ أنها «أنفقت ٦٠٠ مليون دولار على بناء ١٥٢ مستوطنة خارج الحزام الأخضر خلال السنوات العشرين الماضية». كما أشار التقرير إلى أن حوالى ٤٠٠ مليون دولار تم انفاقها على المستوطنات التي أقيمت في منطقة وادي الأردن وقطاع غزة والجولان، وما تبقى أنفق على المستوطنات التي أقيمت في مناطق أخرى من الضفة الغربية[٢١].

---

(٢١) *Jerusalem Post*, 17/6/1987.

من ناحية أخرى، ذكرت مجلة «ايكونومست» البريطانية، في تقرير لها عن الهجرة اليهودية إلى فلسطين، أن الوكالة اليهودية أنفقت خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٤ ما مجموعه ٢,١ مليار دولار لتوطين حوالى ٢٠٥ آلاف شخص في اسرائيل، أي ما يعادل ٣٠٠ مليون دولار في السنة[٢٢]. ويعادل ذلك المبلغ حوالى ٤٠ بالمائة من ميزانية الوكالة اليهودية التي تتجاوز عادة ٥٠٠ مليون دولار في السنة، جميعها تبرعات معفاة من الضرائب يتم جمعها من الجاليات اليهودية خارج فلسطين. إلى جانب القيام بإمداد الكيان الصهيوني بحوالى نصف مليار دولار سنوياً تقوم الوكالة اليهودية بالبحث عن المهارات اليهودية الموجودة في أمريكا وتجنيدها في خدمة الاقتصاد الاسرائيلي والمؤسسة العسكرية الاسرائيلية.

إضافة إلى المنظمات والمؤسسات سالفة الذكر يقوم العديد من المنظمات الصغيرة بجمع الأموال من يهود أمريكا وارسالها إلى اسرائيل بانتظام. ومن أهم تلك المنظمات، وجميعها معفى من الضرائب: اللجنة اليهودية الأمريكية المشتركة، والصندوق الوطني اليهودي، وصندوق الأوقاف الاسرائيلي، وصندوق اسرائيل الجديدة. وتقدر الميزانية الإجمالية لتلك المنظمات بحوالى ٧٥ مليون دولار في السنة، حوالى ٢٠ بالمائة منها أو ١٥ مليون دولار في السنة، تأتي من الحكومة الأمريكية.

وكما أشرنا سابقاً، يبلغ عدد المنظمات اليهودية الأمريكية التي تقوم اليوم بجمع الأموال من يهود أمريكا وارسالها إلى اسرائيل حوالى ٢٠٠ منظمة. أما حصيلة التبرعات التي تم ارسالها إلى الكيان الصهيوني حتى عام ١٩٨٨ فتقدر بحوالى ١٢ مليار دولار، تم جمع نحو ثلاثة أرباعها من خلال نشاطات الصندوق اليهودي الموحد.

ثالثاً: منظمة سندات حكومة اسرائيل

أسست منظمة سندات حكومة اسرائيل عام ١٩٥١ من أجل إيجاد استثمارات كبيرة لتنمية الاقتصاد الاسرائيلي. وتقوم تلك المنظمة بنشاطاتها في أمريكا من خلال «شركة استثمارات التنمية الاسرائيلية»، وهي شركة مسجلة في نيويورك كمؤسسة مالية وليس كجمعية خيرية. ومن خلال بيع السندات التي تصدرها الحكومة الاسرائيلية في أمريكا وكندا ودول أوروبا الغربية وبعض الدول الأخرى كجنوب افريقيا، تقوم تلك المنظمة بإمداد اسرائيل بحوالى ٤٥٠ مليون دولار في السنة. ففي عام ١٩٨١ بلغت حصيلة بيع سندات اسرائيل ٤٣٢ مليون دولار، وفي عام ١٩٨٢ استهدفت حملة بيع

---

(٢٢) *Economist* (17 May 1975), p. 72.

السندات جمع ٥٥٠ مليون دولار[٢٣]. إلا أن الدخل من المبيعات انخفض قليلاً فيما بعد، إذ بلغ ٤١٧ مليوناً عام ١٩٨٤ و٥٠٥ ملايين عام ١٩٨٥. بعد ذلك عاد إلى الارتفاع حيث بلغ ٦٠٣ ملايين عام ١٩٨٦ و٦٠٤ ملايين عام ١٩٨٧ و٦٣١ مليوناً عام ١٩٨٨.

وفي سلسلة من المقالات نشرتها جريدة «واشنطن بوست» في شهر آب/ اغسطس ١٩٨٦ عن العلاقات الأمريكية ـ الاسرائيلية، ذكر أحد التقارير أن منظمة سندات اسرائيل جمعت منذ تأسيسها عام ١٩٥١ وحتى عام ١٩٨٦ أكثر من ٨ مليارات دولار، حوالى ٨٠ بالمائة منها تم جمعه في الولايات المتحدة الأمريكية[٢٤]. كما ذكر التقرير أيضاً أن الأمريكيين استثمروا وحدهم عام ١٩٨٥ حوالى ٤٠٠ مليون دولار في سندات اسرائيل. وتعتبر الاتحادات العمالية وبعض بيوت الاستثمار الأمريكية في مقدمة الجهات التي دأبت على الاستثمار في سندات اسرائيل، رغم تواضع العائدات وخضوعها للضريبة. ويعود السبب في ذلك إلى رغبة البعض في مساعدة اسرائيل واضطرار البعض الآخر إلى القيام بذلك تحت ضغوط كبار المستثمرين والممولين من اليهود الأمريكيين. ومن الأساليب التي تستخدمها المنظمة في بيع السندات إقامة حفلات الغداء أو العشاء للقادرين من اليهود وأصدقائهم والمستفيدين منهم وأولئك الذين يمكن للصهاينة الحاق الأذى بمصالحهم، ومن ثم الطلب إليهم شراء سندات اسرائيل. وفي ١١ حزيران/ يونيو ١٩٨٦ أقيمت حفلة غداء في واشنطن دعي إليها حوالى ٢٠٠ شخص من سماسرة العقارات تم خلالها بيع سندات بقيمة ٢,٤ مليون دولار[٢٥].

بناء على الأرقام المذكورة أعلاه تقدر الأموال التي قامت منظمة سندات اسرائيل بجمعها منذ عام ١٩٥١ وحتى عام ١٩٨٨ بحوالى ٩,٥ مليارات دولار. ولما كانت حصيلة بيع السندات في أمريكا تشكل حوالى ٨٠ بالمائة من اجمالي دخل المنظمة، فإن مساهمة أمريكا تقدر بحوالى ٧,٥ مليارات دولار على الأقل.

يتضح مما سبق أن المعونات الخاصة التي تصل إلى إسرائيل من خلال القنوات المختلفة هي معونات كبيرة ومهمة، وأن دورها لا يقتصر على مساعدة بعض المنظمات الخيرية فقط بل يشمل دعم مشاريع الاستيطان اليهودية أيضاً وتمويل العديد من النشاطات الاقتصادية والزراعية وإمداد اسرائيل بالخبرات الفنية. وتقدر المعونات

(٢٣) O'Brien, *American Jewish Organizations and Israel,* p. 139.

(٢٤) Bobcock, «Israel Has Complex Bonds with Jewish Americans».

(٢٥) المصدر نفسه.

الأمريكية التي وصلت إلى اسرائيل من خلال القنوات الخاصة منذ سنة ١٩٤٨ بحوالي ٢٦,٥ مليار دولار: ٧ مليارات دولار هي مجموع المعونات الفردية، و١٢ مليارا مجموع التبرعات التي قامت المؤسسات والجمعيات الخاصة بجمعها من يهود أمريكا، و٧,٥ مليارات دولار حصيلة بيع سندات اسرائيل في أمريكا.

إلى جانب مصادر التبرعات والتمويل تلك يبدو أن اسرائيل اكتشفت مصدراً جديداً للتمويل، مساهمته كبيرة ومخاطره معدومة والجهود المستثمرة فيه قليلة للغاية. فمن خلال قيام أعداد كبيرة من الأمريكيين، غالبيتهم من اليهود، بإيداع أموالهم في البنوك الاسرائيلية أو في بنوك أمريكية هي فروع لبنوك اسرائيلية، تمكنت اسرائيل من الحصول على تلك الأموال على شكل قروض من بنوكها دون حاجة إلى استيفاء شروط الاقتراض التي تشترطها مؤسسات الاقراض العالمية، والتي لا تستطيع اسرائيل في الوقت الراهن استيفاءها. وكما تشير التقارير المختلفة ارتفعت ديون اسرائيل الخاصة وديونها للبنوك الخارجية من ٥,٨ مليارات دولار عام ١٩٨٠ إلى ٨,٥ مليارات عام ١٩٨٣[٢٦]. ولما كانت غالبية ديون اسرائيل للبنوك الخارجية تمثل في الحقيقة الودائع الأجنبية في البنوك الاسرائيلية، فإن هذا المصدر من مصادر التمويل ربما كان قد ساهم في إمداد اسرائيل بما لا يقل عن ٨ مليارات دولار خلال العقود الأربعة الأخيرة، كانت كلها قروض بشروط سهلة وفوائد أقل من الأسعار العالمية.

عند اضافة الودائع الأمريكية في البنوك الاسرائيلية إلى المعونات الأمريكية الخاصة، التي وصلت إلى اسرائيل على مدى السنوات الأربعين الأخيرة يكون المجموع في حدود ٣٤,٥ مليار دولار. وبسبب تزايد تلك المعونات وتعدد مصادرها خلال عقد الثمانينات أصبحت المعونات الأمريكية الخاصة التي تصل إلى اسرائيل في الوقت الراهن تقدر بحوالى ٢ مليار دولار في السنة. وما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال، ان تلك المبالغ لا تشمل دخل اسرائيل من السياحة الأمريكية.

في عام ١٩٨٣ قدر توماس ستوفر اجمالي الأموال التي تصل إلى اسرائيل من أمريكا عن طرق غير حكومية بحوالى ١,٤ مليار دولار في السنة[٢٧].

تشكل المعونات الأمريكية الخاصة لاسرائيل اليوم ثاني أهم مصدر للمعونات الخارجية. وعلى الرغم من بلوغ حجم تلك المعونات حوالى ٣٤,٥ مليار دولار فإنها تصل إلى اسرائيل دون شروط ودون تكاليف ولا تحتاج إلى جهود كبيرة من الكيان

---

(٢٦) Clyde Mark, *The Israeli Economy* (Washington, D.C.: Congressional Research Service, 1986), Table IV.

(٢٧) Thomas Staufer, *U.S. Aid to Israel: The Vital Link* (Washington, D.C.: Middle East Institute, 1983), p. 9.

الصهيوني. وبسبب كون غالبية تلك المعونات تصل إلى اسرائيل من خلال منظمات معفاة من الضرائب فإن الخزانة الأمريكية تفقد نتيجة لذلك حوالى ٥٠٠ مليون دولار في السنة، هي حصيلة الضريبة فيما لو أخضعت تلك الأموال كغيرها للضرائب.

وإذا كانت اسرائيل هي قضية خاصة بالنسبة إلى غالبية يهود أمريكا، فإن الأموال الأمريكية التي تصل إلى اسرائيل هي أموال يفقدها المستثمرون والمستهلكون الأمريكيون بوجه عام إلى الأبد. ومن ناحية أخرى، يقوم اليهود الأمريكيون الذين يعملون على تصريف صادرات اسرائيل في أمريكا بالمساهمة في زيادة صادرات اسرائيل وتوفير فرص عمالة جديدة ليهودها.

في أواخر عام ١٩٨٥ أزاح رجل الأعمال اليهودي الأمريكي ماكس فيشر الستار عن مشروع طموح لمساعدة اسرائيل على زيادة صادراتها إلى أمريكا أطلق عليه اسم «مشروع الاستقلال»[٢٨]. ولما كانت الصادرات الاسرائيلية هي منتوجات مدعومة من الحكومة فإن معنى ذلك أن المعونات الأمريكية التي تقوم بدعم الصناعة الاسرائيلية تقوم في الوقت نفسه ـ وبمساعدة يهود أمريكا ـ بخلق البضائع المنافسة للمنتوجات الأمريكية.

إن جهود اسرائيل المتواصلة للحصول على أكبر قدر ممكن من المعونات المالية والاقتصادية من أمريكا يجب ألا تمنعنا من ذكر دور الحكومة الأمريكية والكونغرس الأمريكي في تسهيل مهمة اسرائيل في تحقيق أهدافها على الساحة الأمريكية. فقد لعبت سياسة الحكومة وقرارات الكونغرس دوراً مهماً في تهيئة الظروف المناسبة لتأسيس ونجاح غالبية المنظمات اليهودية العاملة لحساب اسرائيل في أمريكا. فبينما وافقت الحكومة الأمريكية على اعتبار غالبية تلك المنظمات جمعيات خيرية وإعفائها من الضرائب، قام الكونغرس بإقرار التشريعات الخاصة باتفاقية التجارة الحرة بين اسرائيل وأمريكا واستثناء سندات اسرائيل من القانون الخاص الذي فُرض على السندات المماثلة دفع ضريبة تعادل الضريبة التي تدفعها السندات التي تحمل أسعار فائدة عادية.

كان للمعونات الأمريكية، الخاصة والحكومية، الفضل الأكبر في دعم الاقتصاد الاسرائيلي والحيلولة دون انهياره. وفي الوقت نفسه قامت تلك المعونات بإمداد اسرائيل بالأموال اللازمة لبناء جيش قوي وتطوير صناعة أسلحة متقدمة. إلا أن تلك المعونات جعلت الاقتصاد الإسرائيلي والكيان الصهيوني تابعاً لأمريكا ومعتمداً اعتماداً شبه كلي على مصادر المعونات الخارجية. وكما ذكر البنك الدولي في أحد تقاريره كان

---

(٢٨) Bobcock, «Israel Has Complex Bond with Jewish Americans».

من المستحيل أن ينجح الاقتصاد الاسرائيلي في تحقيق ما أنجزه من تطور دون تدفق المعونات الخارجية بشكل كبير ومتواصل.

إن حصول اسرائيل على حوالي ٦,٥ مليارات دولار في السنة منأمريكا، كما سيأتي إيضاحه فيما بعد، كان بفضل الدور المهم الذي لعبه يهود أمريكا في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاعلامية بوجه عام. إذ إن شعور غالبية يهود أمريكا بالانتماء إلى اسرائيل وسكوت الحكومة الأمريكية عن ذلك الشعور، وأحياناً اتجاهها لتشجيعه، سمح ليهود أمريكا بإرسال حوالى ٢ مليار دولار في العام لاسرائيل. ومن ناحية أخرى ساهمت الضغوط اليهودية وقوى اللوبي الصهيوني في دفع الحكومة الأمريكية على تقديم معونات لاسرائيل تزيد على ٣ مليارات دولار في العام. إضافة إلى ذلك تحصل اسرائيل كل عام على حوالى ١,٥ مليار دولار على شكل قروض من المؤسسات الحكومية والبنوك الأمريكية.

بالنسبة إلى غالبية يهود أمريكا تأتي قضية الحفاظ على بقاء اسرائيل في المقام الأول، وبالنسبة إلى غالبية المنظمات اليهودية في أمريكا تعد قضية خلق الظروف الملائمة لاستمرار قيام أمريكا بدعم اسرائيل البند الوحيد على جدول أعمالها. لذا يقول هاري هول، ممثل المنظمة اليهودية المناوئة للتفرقة العنصرية في القدس، «إن اسرائيل هي دين غالبية يهود أمريكا، انها الفريق الوطني الذي تنتمي إليه الجالية. أما الجالية فليست سوى جمهور المتفرجين الذي تفانى في تشجيع فريقه ودعمه»[٢٩].

---

(٢٩) المصدر نفسه.

الفصل الثامن
معونات ومنح أخرى غير مباشرة

تتجاوز المعونات الأمريكية لاسرائيل كثيراً المصادر التي تم تحديدها وايضاح دورها في الفصلين السابقين. فإلى جانب المعونات الحكومية والمعونات الخاصة التي تقدر بحوالى ٦,٥ مليارات دولار في السنة، تتلقى اسرائيل معونات مهمة أخرى في صور وأشكال شتى تقدر قيمتها بمليارات الدولارات في السنة. وتشمل تلك المعونات المعارف العلمية والتقانية التي تحصل عليها اسرائيل وتقوم بدور مهم في تطوير قطاعي الزراعة والصناعة، بخاصة صناعة الأسلحة، والإعفاءات الجمركية التي تتمتع بها صادرات اسرائيل إلى أمريكا، ومساعدة اسرائيل على غزو الأسواق الخارجية، بخاصة أسواق السلاح في العديد من دول العالم الثالث. وقد أصبح بالإمكان حصول اسرائيل على تلك المعونات نتيجة للقرارات والإجراءات الكثيرة التي اتخذتها الحكومة الأمريكية والكونغرس، بخاصة في أثناء فترة حكم ريغان. ومن أهم تلك الإجراءات:

١ ـ استثناء اسرائيل من قانون تصدير الأسلحة، وهو القانون الذي يفرض على الدول المستفيدة من برنامج المعونات العسكرية انفاق ما تتلقاه من معونات على شراء أسلحة أمريكية. وأدى ذلك الاستثناء إلى السماح لإسرائيل بانفاق جزء من أموال المعونات العسكرية على شراء أسلحة اسرائيلية الصنع وعلى مشاريع تطوير الأسلحة الاسرائيلية داخل اسرائيل وفي الولايات المتحدة الأمريكية.

٢ ـ السماح لاسرائيل بالحصول على أحدث المعارف الفنية الخاصة بصناعة الأسلحة وأدق المعلومات السرية المتعلقة بإدارة الحروب وخصائص الأسلحة المعادية وأوضاع العديد من جيوش دول العالم الأخرى بما في ذلك الجيوش العربية.

٣ ـ السماح للشركات الإسرائيلية، بخاصة شركات المقاولات وصيانة الأسلحة، بالتنافس مع الشركات الأمريكية المماثلة في تقديم العروض المتعلقة بعمليات الصيانة والإنشاءات المدنية والعسكرية في دول حلف شمالي الأطلسي ودول العالم الثالث.

٤ ـ شراء أسلحة اسرائيلية وإدخالها الخدمة في القوات المسلحة الأمريكية، بخاصة الطائرات من دون قائد وبعض الأجهزة الالكترونية ذات الاستخدام في المجالات العسكرية.

٥ ـ مساعدة اسرائيل على تصدير منتوجاتها من المعدات العسكرية إلى بعض دول العالم من خلال السماح لتلك الدول بإنفاق جزء من المعونات العسكرية الأمريكية على شراء أسلحة اسرائيلية ومنح اسرائيل التصاريح اللازمة لتصدير المعدات التي تحتوي على أجزاء أمريكية الصنع.

٦ ـ السماح لإسرائيل بفرض شروطها على شركات صناعة الأسلحة الأمريكية لتقوم تلك الشركات بشراء معدات أو بضائع اسرائيلية تعادل قيمتها ٢٥ بالمائة من قيمة مشتريات اسرائيل من منتوجات تلك الشركات. وعلى الرغم من أن هذا الإجراء مسموح به فقط للدول التي تقوم بتمويل مشترياتها بنفسها من الأسلحة الأمريكية، فإن اسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تقوم باستخدام أموال المعونات الأمريكية لتفرض تسويق منتوجاتها على الشركات الأمريكية.

٧ ـ التعاقد مع اسرائيل للاشتراك في أبحاث حرب النجوم وقيام الحكومة الأمريكية بتمويل مشاريع الأبحاث الخاصة بذلك.

٨ ـ منح اسرائيل مكانة حليف رئيسي غير عضو في حلف شمالي الأطلسي وما يترتب على ذلك من فوائد تم الإشارة إليها في الفصل الخامس.

٩ ـ تقديم المعونات المالية لإسرائيل لبدء برنامج للمعونات الخارجية خاص بها، والقيام بتمويل مشاريع البحث المشتركة بين علماء اسرائيليين وعلماء من بعض دول العالم الثالث.

١٠ ـ توجيه التعليمات إلى سفارات أمريكا في الخارج، بخاصة السفارات الأمريكية في القارة الافريقية، لمساعدة اسرائيل على زيادة نفوذها السياسي والاقتصادي، وبالتالي المساعدة على افشال سياسة المقاطعة العربية.

١١ ـ تقديم المعونات المالية للمنظمات الصهيونية العاملة في مجال تهجير المزيد من يهود العالم من أوطانهم الأصلية وتوطينهم في فلسطين.

١٢ ـ الاستثمار المباشر في الاقتصاد الاسرائيلي من قبل الحكومة الأمريكية والشركات الأمريكية.

١٣ ـ قيام بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي بتمويل مشتريات اسرائيل المهمة من أمريكا، التي يصعب على اسرائيل الحصول على التمويل اللازم لها من المصادر العادية.

١٤ ـ تسهيل عملية حصول اسرائيل على القروض من البنوك التجارية الأمريكية وقيام الحكومة الأمريكية بضمان تلك القروض بطرق غير مباشرة.

١٥ ـ توقيع اتفاقية للتجارة الحرة بين اسرائيل وأمريكا عام ١٩٨٥.

في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠ تم توقيع اتفاقية شاملة لتبادل المعلومات العسكرية وتطوير أساليب جمعها بين أمريكا واسرائيل. وبموجب تلك الاتفاقية أصبح بإمكان اسرائيل الحصول على المعلومات اللازمة لتطوير وانتاج العديد من الأسلحة والمعدات الحربية، بما في ذلك المدرعات وأجهزة التجسس وأنظمة الحرب الالكترونية وصواريخ جو ـ جو وجو ـ أرض وغيرها من الأسلحة والأنظمة الهندسية. ومع حلول شهر تموز/ يوليو ١٩٨٢، كانت تلك الاتفاقية قد شملت ١٩ مشروعاً لانتاج الأسلحة[١]. ونتيجة لتلك الاتفاقية نجحت اسرائيل في تطوير صناعة الأسلحة والالكترونيات، حيث أصبحت تلك الصناعة تمدها بجزء متزايد من حاجتها من الأسلحة وتشكل المصدر الأول للصادرات.

ويشير تقرير أعده مكتب المحاسبة الفدرالي إلى أن معظم صادرات اسرائيل خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ كانت تحتوي على أجزاء صنعت في أمريكا بلغت نسبتها ٣٦ بالمائة تقريباً. كما أضاف التقرير أن حوالى ٣٥ بالمائة من جميع التصاميم والمعارف التقانية التي تستخدمها صناعة الالكترونيات الاسرائيلية هي معارف وتصاميم أمريكية تم الحصول عليها من خلال رخص التصنيع وعمليات نقل التقانة. ويقول التقرير باختصار إن كل جهود اسرائيل لصناعة الأسلحة تتضمن مساهمة أمريكية[٢]. وفي تعليق على ذلك التقرير قال أحد كبار المسؤولين في الخارجية الأمريكية إن حكومته سمحت لاسرائيل بانتاج أسلحة حديثة تحتوي على أسرار تقانية أمريكية معقدة أكثر مما سمحت به لأية دولة من الدول الأخرى المستفيدة من برنامج المعونات

---

(١) United States, General Accounting Office (GAO), *U.S. Assistance to the State of Israel* (Washington, D.C.: Government Printing Office, 1983), pp. 37-38.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٨.

العسكرية[٣]، علماً بأن مجموعة الدول المستفيدة من ذلك البرنامج تشمل بعض دول حلف شمالي الأطلسي الأوروبية.

خلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٨ تم التوصل إلى عدة اتفاقات بين أمريكا واسرائيل، التزمت الحكومة الأمريكية بموجبها بمساعدة اسرائيل على تطوير صناعة الأسلحة لديها، وتقوية القاعدة التقانية في قطاع الصناعة بوجه عام، وتعبيد الطريق أمام صادرات اسرائيل من الأسلحة إلى الخارج بما في ذلك أمريكا، وترسيخ مجالات التعاون والتنسيق العسكري بين الدولتين. في ١٩ آذار/ مارس ١٩٧٩ تم توقيع اتفاق نص على السماح لشركات الأسلحة الاسرائيلية بتقديم العروض الخاصة ببعض حاجات وزارة الدفاع الأمريكية من الأسلحة وتحقيق التعاون بين اسرائيل ووزارة الدفاع الأمريكية في مجال بحوث وتطوير الأسلحة وأنظمة الدفاع. وفي شهر نيسان/ ابريل ١٩٨١ أعلن الكساندر هيغ، وزير خارجية أمريكا الأسبق، أن بلاده تلتزم بشراء معدات عسكرية اسرائيلية تزيد قيمتها على ٢٠٠ مليون دولار كل عام، من أجل «تنشيط صناعة الأسلحة الاسرائيلية»[٤]. وقبل نهاية ذلك العام أصبح الالتزام الذي أعلنه هيغ جزءاً لا يتجزأ من اتفاقية التعاون الاستراتيجي التي تم توقيعها بين اسرائيل وأمريكا في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١. ومما نصت عليه تلك الاتفاقية تقوية التعاون والتنسيق في مجال البحث والتطوير، وإضافة مجالات جديدة لاتفاقية تبادل المعلومات التي تم توقيعها عام ١٩٧٠، وتشجيع كل طرف على شراء معدات عسكرية من الطرف الآخر. وإلى جانب ذلك نصت الإتفاقية أيضاً على تطوير برنامج جديد لتبادل المعلومات الخاصة بالبحوث العلمية والهندسية وأساليب دعم وتطوير بعض المعدات العسكرية، وفتح المجال بشكل أوسع لقيام الشركات الاسرائيلية بتقديم العروض الخاصة بمشتريات وزارة الدفاع الأمريكية من الأسلحة.

في أعقاب اعلان هيغ عن التزام بلاده بشراء معدات عسكرية اسرائيلية، من أجل تنشيط صناعة الأسلحة الاسرائيلية، تم انشاء وكالة أمريكية جديدة ضمت مسؤولين من مختلف الوزارات والدوائر المختصة، من أجل وضع التزام هيغ موضع التنفيذ. وقد استهدفت الوكالة الجديدة البحث عن الطرق والوسائل التي يمكن من خلالها مساعدة صناعة الأسلحة الاسرائيلية وزيادة قدرتها التنافسية. ومن المبادرات العديدة التي قامت بها تلك الوكالة:

أ ـ السماح لإسرائيل بانفاق جزء من أموال المعونات العسكرية الأمريكية على شراء معدات صناعية وأنظمة دفاعية وهجومية من صنع اسرائيل.

---

(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه.

ب ـ السماح لاسرائيل بانفاق جزء آخر من المعونات العسكرية الأمريكية على شراء معدات صناعية اسرائيلية من أجل تحديث مصانع الأسلحة والمباني الخاصة بها.

ج ـ السماح للدول الأخرى المستفيدة من برنامج المعونات العسكرية الأمريكية بإنفاق جزء من تلك المعونات على شراء أسلحة اسرائيلية، بدلاً من شراء أسلحة أمريكية كما ينص على ذلك القانون الأمريكي.

د ـ تسهيل عملية نقل المعلومات الفنية الخاصة بصناعة الأسلحة من أمريكا إلى اسرائيل.

هـ ـ اعادة كتابة القواعد الخاصة بنقل التقانة العسكرية لاسرائيل لتصبح أكثر تسامحاً وأوسع مجالاً.

و ـ مساعدة اسرائيل على انشاء إدارة جديدة خاصة بتسويق الأسلحة.

ونتيجة للسياسة الجديدة التي تم إقرارها أصبح بإمكان اسرائيل انفاق حوالى ٤٠٠ ـ ٥٠٠ مليون دولار في السنة على مشاريع انتاج وتطوير الأسلحة في اسرائيل وأمريكا. وعلى سبيل المثال أقر الكونغرس عام ١٩٨٥ تخصيص ٢٥٠ مليون دولار من أصل ١,٨ مليار دولار هي قيمة المعونات العسكرية الأمريكية لاسرائيل، لإنفاقها على شراء معدات عسكرية اسرائيلية[٥]. وانسجاماً مع تلك السياسة أصبح بإمكان الدول الأخرى أيضاً انفاق جزء من المعونات العسكرية التي تقدمها أمريكا لتلك الدول لشراء معدات عسكرية اسرائيلية، وبالتالي ارضاء اسرائيل ومساعدتها على تطوير أسلحتها وتوسيع مناطق نفوذها. ويشير تقرير أعده مكتب المحاسبة الفدرالي عن المعونات الأمريكية لاسرائيل صدر عام ١٩٨٣، إلى أن اسرائيل طلبت من الحكومة الأمريكية رسمياً اقرار مبدأ السماح للدول الأخرى المستفيدة من برنامج المعونات العسكرية باستخدام تلك المعونات لشراء أسلحة اسرائيلية. ويضيف التقرير أيضاً أن الموافقة على مثل هذا الطلب ستؤدي إلى الحاق الضرر بشركات صناعة الأسلحة الأمريكية التي تنتج معدات مماثلة لما تنتجه الشركات الاسرائيلية، وأن الولايات المتحدة ستفقد في المدى الطويل سيطرتها على نوعية وكمية الأسلحة التي سيكون بامكان تلك الدول الحصول عليها، كما ستفقد كذلك قدرتها على تحديد مجالات وظروف استخدام تلك الأسلحة وامكانية اعادة بيعها من أطراف أخرى[٦].

في عام ١٩٧٧ حصلت اسرائيل من ادارة الرئيس الأمريكي كارتر على إذن

---

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٢ ـ ٤٠.

(٦) Clyde Mark, *Israel: U.S. Foreign Assistance Facts* (Washington, D.C.: Congressional Research Service, 1986), p. 8.

باستخدام ۱۰۷ ملايين دولار من المعونة العسكرية الأمريكية، التي بلغت في ذلك العام مليار دولار، من أجل انتاج المدرعة الاسرائيلية «ميركافا». إلا أن ذلك الطلب، الذي اعتبر في حينه استثناء غير عادي، أصبح فيها بعد أمراً طبيعياً، بل القاعدة وليس الاستثناء. وبعد موافقة كارتر طلبت اسرائيل زيادة المبلغ بمقدار ٥٠ مليون دولار أخرى، من أجل زيادة عدد المدرعات من ٨٠ إلى ١٠٠[٧]. ولأن الاستثناء كثيراً ما يصبح سابقة ويتطور مع الزمن إلى قاعدة قام أرييل شارون، وزير الحرب الاسرائيلي عام ١٩٨٢، بطلب تخصيص ٢٥٠ مليون دولار سنوياً من المعونات العسكرية لاستخدامها في انتاج المزيد من مدرعات ميركافا والانفاق على مشاريع تطوير الطائرة الحربية «لافي» وغيرها من المعدات العسكرية الأخرى. وفي عام ١٩٨٣ وافق الكونغرس على طلب شارون وأقر تخصيص مبلغ ٥٥٠ مليون دولار من ميزانية معونات عام ١٩٨٤ للإنفاق على مشاريع تطوير لافي وتحديث صناعة الأسلحة الاسرائيلية بوجه عام، على أن تنفق اسرائيل ٣٠٠ مليون دولار من ذلك المبلغ في أمريكا و٢٥٠ مليون دولار في اسرائيل.

أولاً: طائرة لافي

على الرغم من أن الطائرة لافي أصبحت اليوم جزءاً من التاريخ بعد اضطرار الحكومة الاسرائيلية إلى اتخاذ قرار بإلغائها، فإن قصتها تعطي صورة حية لأساليب العمل الاسرائيلية على الساحة الأمريكية، وتعكس نفوذ اللوبي الصهيوني في واشنطن، وتوضح مدى خضوع الكونغرس لرغبات اسرائيل وشهواتها.

في نيسان/ ابريل ١٩٨٣ طلب موشي أرنز وزير حرب اسرائيل في ذلك الوقت، من عضو الكونغرس تشارلز ولسون، الذي كان في حينه يقوم بزيارة إلى اسرائيل، تقديم مشروع قرار للكونغرس ينص على السماح لاسرائيل باستخدام أموال المعونات العسكرية لانتاج الطائرة لافي. وبعد عودته إلى واشنطن بأشهر قليلة قام ولسون بالاتصال باللوبي الصهيوني وطلب مساعدته في كتابة مشروع قانون لتقديمه إلى الكونغرس من أجل تحقيق رغبة أرنز. وقد نص مشروع القانون الذي أعده اللوبي الصهيوني (ايباك) على تخصيص ٥٥٠ مليون دولار من المعونات العسكرية المخصصة لاسرائيل عام ١٩٨٤، التي بلغت ١,٧ مليار دولار، من أجل الانفاق على مشروع تطوير طائرة لافي[٨]. إلا أن ذلك المبلغ كان في الواقع يزيد ١٥٠ مليون دولار على ما

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٩.

(٨) Charles R. Bobcock, «How U.S. Came to Underwrite Israel's Lavi Fighter Project,» *Washington Post*, 6/8/1986.

طلبته اسرائيل أول الأمر. ويبدو أن اللوبي الصهيوني كان يعتقد أن الكونغرس سيناقش الطلب الاسرائيلي وسيعمل على خفض المبلغ المطلوب، ولذلك قام برفع المبلغ إلى ٥٥٠ مليون دولار على أمل الحصول على موافقة بتخصيص ٤٠٠ مليون دولار. إلا أن الكونغرس، وبسبب رغبته في الظهور بمظهر الصديق والحليف الذي لا يرد لإسرائيل طلباً، وافق على المبلغ المطلوب دون نقاش حقيقي ودون تساؤلات. وقد علق ولسون على كيفية تمرير ذلك القرار فيما بعد بقوله «إن الخلاف الوحيد الذي نشب بين الأعضاء كان حول تحديد هوية صاحب الفضل الأكبر في تمرير القرار، لأن كل عضو أراد أن يكون صاحب المشروع والأب الحقيقي للقرار»[9]. ونتيجة لذلك القرار خصص الكونغرس فيما بين عامي ١٩٨٣ ـ ١٩٨٩ ما مجموعه ٢,٧٥ مليار دولار لتطوير طائرة لافي وغيرها من المعدات العسكرية الاسرائيلية.

جدول رقم (٨ ـ ١)

الأموال الأمريكية التي خصصت لانتاج لافي وغيرها من المعدات العسكرية (بملايين الدولارات)

السنة	مخصصات للانفاق في اسرائيل	مخصصات للانفاق في أمريكا	المجموع
١٩٨٤	٢٥٠	٣٠٠	٥٥٠
١٩٨٥	٢٥٠	١٥٠	٤٠٠
١٩٨٦	٣٠٠	١٥٠	٤٥٠
١٩٨٧	٣٠٠	١٥٠	٤٥٠
١٩٨٨	٣٠٠	١٥٠	٤٥٠
١٩٨٩	٣٠٠	١٥٠	٤٥٠
المجموع العام	١٧٠٠	١٠٥٠	٢٧٥٠

المصدر: جمعت من قوانين المعونات الخارجية التي أقرها الكونغرس لسنوات ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩.

إن ارتفاع تكلفة تطوير وانتاج طائرة لافي دفع العديد من المسؤولين الاسرائيليين والأمريكيين، بخاصة العاملين في المجال العسكري، إلى طرح التساؤلات حول جدوى انتاج مثل تلك الطائرة وحول مدى قدرة اسرائيل على

(٩) المصدر نفسه.

انتاجها. وعلى سبيل المثال قال أحد المحللين الاسرائيليين الذين يتابعون نشاط صناعة الطيران إنه «إذا لم يكن باستطاعة بلد كاليابان انتاج طائرة كهذه، وانه ليس باستطاعة دول أخرى كبلجيكا وهولندا، ذات الامكانات الاقتصادية الأفضل بكثير من امكانات اسرائيل، انتاجها، فكيف يجوز افتراض أن باستطاعة بلد عدد سكانه ٤ ملايين فقط انتاج تلك الطائرة بتكاليف اقتصادية؟»(١٠).

تشير دراسة أعدها معهد البحوث التابع للكونغرس أن اسرائيل قدرت في البداية تكلفة انتاج لافي بحوالى ٧ ملايين دولار لكل طائرة. وفي عام ١٩٨٦ قامت اسرائيل في ضوء الانفاق الباهظ على مشاريع التطوير بتعديل تلك التقديرات حيث أصبحت ١٥ مليون دولار للطائرة الواحدة. إلا أن وزارة الدفاع الأمريكية ـ كما أشارت دراسة سرية عن الطائرة ـ قالت إن التكلفة ستكون في حدود ٢٢ مليون دولار(١١). ونتيجة لذلك احتدم الخلاف فيما بين المسؤولين الاسرائيليين من جهة وبينهم وبين المسؤولين الأمريكيين من جهة ثانية، فيما يتعلق بعقلانية قرار الاستمرار في انتاج تلك الطائرة. ومن المسؤولين الاسرائيليين الذين عارضوا انتاج الطائرة بسبب ارتفاع تكلفتها وزير الحرب الاسرائيلي اسحاق رابين. إلا أن رابين غير رأيه فيما بعد، عندما أدرك أن أمريكا ستتحمل كل التكاليف ولمدة عشر سنوات متتالية. لذلك قال رابين في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤ «إن من الواضح الآن للإدارة الأمريكية أنها ستتحمل ٩٩ بالمائة من تكاليف تطوير وانتاج الطائرة لمدة تزيد على ١٠ سنوات»(١٢).

من ناحية أخرى، ذكرت جريدة «جيروزاليم بوست» الاسرائيلية عام ١٩٨٤ أن التكلفة الإجمالية لتطوير الطائرة ستكون في حدود ٩ مليارات دولار، بعد أن كانت قد ذكرت عام ١٩٨٢ أن التكلفة ستكون في حدود ٦,٥ مليارات دولار فقط. أما مجلة «افياشن ويك» المتخصصة في شؤون الطيران فقد قدرت التكلفة في حدود ١٦ مليار دولار، كما جاء في عددها الصادر في ١٠ شباط/ فبراير ١٩٨٦(١٣). أما الحاخام دور زاكهايم، نائب مساعد وزير الدفاع الأمريكي، فقد قال إن التكلفة ستكون في حدود ١٢ مليار دولار. وقد أضاف زاكهايم في مؤتمر عقده في تل أبيب في ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧ ان تكلفة انتاج الطائرة الواحدة ستزيد حوالى ٤٥ بالمائة على الرقم الذي تعتقده اسرائيل، وهو ١٥,٢ مليون دولار(١٤). أما الدراسة التي أعدتها وزارة

---

(١٠) David C. Morrison, «Fighting Over Fighters,» *National Journal* (9 August 1986).

(١١) Mark, *Israel: U.S. Foreign Assistance Facts*, p. 8.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) *Washington Post*, 8/1/1987.

الدفاع الأمريكية، وبقيت سرية بناء على طلب اسرائيل، فتشير إلى أن تكلفة انتاج الطائرة الواحدة ستكون في حدود ٢٢ مليون دولار(١٥).

من ناحية أخرى، أشار هيرش غودمان، المراسل العسكري لجريدة «جيروزاليم بوست» إلى أن تكلفة انتاج الطائرة الواحدة ستكون في حدود ٢٢ مليون دولار، في حال انتاج ٣٠٠ طائرة من طائرات لافي. أما إذا تم انتاج ١٥٠ طائرة فقط، كما تخطط الحكومة الاسرائيلية، فإن تكلفة انتاج الطائرة الواحدة قد تصل إلى ٤٥ مليون دولار. وهذا الرقم ـ كما يقول غودمان ـ هو حوالى ٤ أمثال ثمن الطائرة الأمريكية F-16 C التي تعتبر أفضل طائرة في العالم(١٦).

نتيجة لذلك، وفي ضوء قيام أمريكا بعرض الطائرة F-16 C على اسرائيل كبديل لطائرة لافي، واقتراح اشراك اسرائيل في انتاج الطائرة الأمريكية، أخذت الأطراف المشككة في جدوى الاستمرار في مشروع لافي في اسرائيل تزداد قوة. ومن أقوى المسؤولين الذين وقفوا موقف المعارضة دان شومرون رئيس الأركان الاسرائيلي، حيث قال إن مشروع لافي يعتبر مشروعاً طموحاً جداً ومكلفاً جداً بالنسبة إلى دولة امكاناتها في حدود امكانات اسرائيل(١٧). وفي ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٨٧ قال مايكل برونو، حاكم بنك اسرائيل المركزي، إنه بناء على قواعد التحليل الاقتصادي السليم لا يوجد أي مبرر إطلاقاً للاستمرار في مشروع لافي(١٨). أما المحاسب العام لحكومة اسرائيل فأضاف أن الموافقة على مشروع لافي تمت بناء على معلومات لا أساس لها، وغير كافية، وناقصة، ودون اتباع الأصول المحاسبية السليمة في تقدير التكلفة(١٩).

إلا أنه على الرغم من تزايد الشكوك في جدوى الاستمرار في مشروع لافي، وتعالي الأصوات التي أخذت تقف ضد المشروع في اسرائيل، استمر الكونغرس الأمريكي في تخصيص مئات الملايين من الدولارات لدعم المشروع ورفض الاقتراحات القليلة التي طالبته بدراسة جدوى المشروع وأهميته. وفي الحقيقة لم يحاول الكونغرس الأمريكي طرح المشروع للمناقشة حتى شهر أيار/ مايو ١٩٨٤، عندما قام العضو نك رحال باقتراح مشروع قرار ينص على منع الدول المستفيدة من برنامج المعونات العسكرية بانفاق أموال المعونات خارج أمريكا. وقد قال رحال إن اقتراحه لا

---

(١٥) *Wall Street Journal*, 29/9/1986.

(١٦) Hirsh Goodman, «Setback For Lavi Fighter as Critics Bemoan Cost,» *Jerusalem Post*, 27/1/1986.

(١٧) *Christian Science Monitor*, 4/2/1986.

(١٨) *Jerusalem Post*, 26/6/1987.

(١٩) *Washington Post*, 8/7/1987.

يحول دون استمرار اسرائيل في تطوير طائرة لافي، ولكنه يتطلب انفاق الأموال المخصصة للبحوث والتطوير داخل أمريكا. وفي أثناء عرض اقتراحه على الكونغرس ناشد رحال زملاءه من أعضاء الكونغرس بالوقوف إلى جانب العامل الأمريكي وطالبهم بعدم تقديم المعونات للمنافسين في الخارج[٢٠]. ورغم وقوف رحال إلى جانب المصلحة الأمريكية فإنه لم يجد داخل الكونغرس إلا صوتاً واحداً يؤيد موقفه ويقف إلى جانبه، وهو صوت العضو روبرت بادهام. وفي معرض دعمه لاقتراح رحال تساءل بادهام فقال «هل سنقوم بمساعدة صناعة جوية جديدة في بلد أجنبي من خلال المعونات العسكرية التي نقدمها والتي يفترض انفاقها على شراء أجهزة ومعدات عسكرية أمريكية؟»[٢١]. وفي نهاية النقاش، وعلى الرغم من أن المؤيدين لاقتراح رحال حاولوا استخدام المنطق الاقتصادي وليس السياسي لدعم موقفهم، هزم اقتراح رحال عند التصويت عليه هزيمة كبيرة حيث لم يحصل إلا على ٤٥ صوتاً من أصل ٤٣٥ صوتاً.

وفي عام ١٩٨٥ قدم عضو الكونغرس روبرت بادهام اقتراحاً يطلب فيه قيام الحكومة الأمريكية بدراسة الجوانب الاقتصادية والأبعاد الأمنية لبرنامج الطائرة لافي. ومن خلال عرض اقتراحه على الكونغرس قال بادهام «لقد أثارت المناقشات المختلفة عدة أسئلة وآراء فيما يتعلق بالجوانب المالية، والعمالة، والتجارة، والأبعاد الأمنية لبرنامج لافي وآثارها المحتملة على أمريكا وعلى اسرائيل. ولكن بعد مرور سنتين على بدء البرنامج لم تحاول أية لجنة من لجان مجلسي النواب أو الشيوخ المختصة دراسة البرنامج والإجابة عن التساؤلات المطروحة رغم أننا الآن في سبيل اتخاذ قرار جديد بتخصيص مبلغ لا يقل عن ٨٠٠ مليون دولار أخرى. إن السؤال الذي يجب طرحه والإجابة عنه هو ماذا سيفعل البرنامج من أجل أمريكا وليس فقط ماذا سيكون أثره في مصالح أمريكا، وماذا سيكون أثره في اسرائيل وليس فقط ماذا سيفعل من أجل اسرائيل؟»[٢٢].

وكمثال على سلبيات ذلك البرنامج أشار بادهام إلى إحدى النتائج التي توصلت إليها دراسة قام بها مركز الأبحاث التابع للكونغرس، والتي ذكرت أن انفاق الأموال المخصصة لمشروع لافي لسنتي ١٩٨٦ و١٩٨٧ في أمريكا بدلاً من انفاقها في اسرائيل سيكون من شأنه خلق ما لا يقل عن ١٢ ألف وظيفة جديدة. وفي ختام حديثه قال بادهام «إن من السخرية أن يصرّ هذا الكونغرس على انفاق ١,٧ مليار دولار على مشروع لم يناقش ولم توضح أبعاده ولم تحدد القدرة القتالية للطائرة التي سينتجها، علماً بأن هذا الكونغرس جعل موافقته على ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية لعام ١٩٨٦ قبل أسبوعين مشروطة بقيام وزارة الدفاع

---

(٢٠) United States, House of Representatives, *Congressional Records* (9 May 1984), p. H 3599.

(٢١) المصدر نفسه، ص H3600.

(٢٢) United States, House of Representatives, *Congressional Records* (9 July 1985), p. H5278.

وصناعة الأسلحة الأمريكية بدراسة الأرقام والاحصاءات المتعلقة بتكاليف الانتاج وكفاءة الأسلحة والتوصل إلى نتائج وحقائق سليمة»[٢٣].

وكما كان بادهام العضو الوحيد الذي وقف إلى جانب نك رحّال عام ١٩٨٤، كان رحال العضو الوحيد الذي وقف إلى جانبه عام ١٩٨٥. ولذا قال رحّال «إنني أجد صعوبة كبيرة في التصويت إلى جانب اقتراح يدعو إلى ارسال أموال دافع الضريبة الأمريكي إلى بلد أجنبي ينوي استخدامها لبناء صناعة جوية منافسة للصناعة الجوية الأمريكية. إن شركات أمريكية كثيرة ستتأثر سلباً بهذا الاجراء وإنني أشعر بأن الوقت حان لقيام الرئيس الأمريكي بتوجيه حكومته لإعداد دراسة وافية عن هذه السياسة وتحديد آثارها بدقة. وعلى الرغم من أننا نناقش التشريع الخاص بالمعونات الخارجية فإن القضية الحقيقية التي يجب ألاّ تغيب عن أذهاننا هي قضية العمالة في أمريكا. وبهذا الخصوص أود أن أؤكد بقوة أن السؤال المهم الذي لا بد من مواجهته هو ما إذا كان باستطاعتنا كأمة، تصدير وظائف إلى الخارج بينما يعاني ملايين الأمريكيين البطالة... ولذا أعتقد أن سياسة السماح للدول المستفيدة من برنامج المعونات العسكرية بانفاق جزء من تلك الأموال خارج الولايات المتحدة الأمريكية هي سياسة من شأنها التسبب في فقدان المزيد من الأمريكيين لوظائفهم»[٢٤]. وبسبب عدم حماسة الكونغرس لآراء بادهام ورحال، ونتيجة لقيام العضو اليهودي مل لافين بقيادة المعارضة التي وقفت ضد اقتراح بادهام، اضطر الأخير إلى سحب اقتراحه.

وإذا كان الكونغرس قد رفض حتى مجرد دراسة جدوى وأبعاد برامج لافي، فإن القلائل من المسؤولين الأمريكيين الذين تجرؤوا على طرح التساؤلات حول ذلك البرنامج فتم اسكاتهم وكبت أصواتهم. وإن دور زاكهايم، مساعد وزير الدفاع، رغم كونه حاخاماً يهودياً، اكتشف أن ضغط اسرائيل واللوبي الصهيوني كان أكثر مما توقع، الأمر الذي اضطره إلى الاستقالة وترك وزارة الدفاع بعد مؤتمره الصحافي في تل أبيب بأسابيع قليلة. وفي تعليق على تلك الحادثة قالت جريدة «وول ستريت جورنال» تحت عنوان «كيف استطاع حاخام إثارة معركة سياسية شبيهة بمعركة جوية حول طائرة اسرائيلية مقاتلة»، «إن أية معارضة لاسرائيل يقوم بها مسؤول أمريكي يمكن أن تكون على الدرجة نفسها من خطورة القيام بدخول معركة جوية مع العدو»[٢٥].

في ضوء ارتفاع تكلفة مشروع لافي وتزايد أعداد كبار المسؤولين الاسرائيليين الذين أعلنوا معارضتهم لذلك المشروع، بما في ذلك قيادة الجيش ووزير المالية ومعظم الاقتصاديين، بدأت الحكومة الأمريكية في أوائل عام ١٩٨٧ بالضغط على الحكومة

---

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) المصدر نفسه، ص H5278-H5279.

(٢٥) Robert S. Greenberger, «How a Rabbi in the Pentagon Has Stirred up a Political Dog-fight Around an Israeli Jet Fighter,» *Wall Street Journal*, 29/9/1986.

الاسرائيلية لإلغاء ذلك البرنامج. وضمن حملة الضغط تلك قال مسؤول أمريكي كبير «إن الأمريكيين سينتابهم غضب شديد إذا قرر الاسرائيليون الاستمرار في مشروع لافي»(٢٦). أما الحكومة الأمريكية فقد قالت لإسرائيل إن بناء طائرة لافي سيكلف أمريكا ٢ مليار دولار أكثر مما ستكلفها عملية امداد اسرائيل بطائرة F-16. ومن أجل إغراء اسرائيل على قبول وجهة النظر الأمريكية قام شولتز بإعطاء اسرائيل وعداً باستمرار المعونات العسكرية على مستواها السابق نفسه، الذي بلغ ١,٨ مليار دولار في السنة، والسماح لاسرائيل بانفاق ٣٠٠ مليون دولار في العام على برامج تطوير الأسلحة داخل اسرائيل. وهذا يعني استمرار الحكومة الأمريكية بدعم صناعة الأسلحة الاسرائيلية وامداد اسرائيل بالمعونات والمعدات العسكرية التي تحتاج إليها. وبذلك يتضح أن التحول الجديد في السياسة الأمريكية لم يكن سوى محاولة للتخلص من الإحراج الذي نتج من قيامها بدعم مشروع فاشل، ودفن ذلك المشروع قبل نجاحه في كشف مدى غباء الإدارة الأمريكية ومدى خضوع الكونغرس الأمريكي لرغبات اسرائيل وأهوائها.

بعد أسابيع عديدة من النقاش الحاد والمناورات السياسية قررت الحكومة الاسرائيلية في ٣٠ آب/ اغسطس ١٩٨٧ وقف العمل في برنامج الطائرة لافي. ونتيجة لذلك القرار أصبحت لافي جزءاً من تاريخ اسرائيل وتاريخ العلاقات الأمريكية ـ الاسرائيلية الحافل بالمغالطات والتجاوزات والاستهتار بمصالح أمريكا ومتطلبات السلام الحقيقي في الشرق الأوسط. أما القرار الأمريكي باستمرار دعم صناعة الأسلحة الاسرائيلية والحفاظ على مستوى المعونات العسكرية عند حده الأعلى البالغ ١,٨ مليار في السنة، فهو ليس إلا استمراراً لسياسة دفع تكاليف أخطاء اسرائيل السابقة وتزويدها بالمال اللازم لارتكاب المزيد من الحماقات في المستقبل.

ثانياً: معونات عسكرية أخرى

إن تقديم المعونات لاسرائيل لمساعدتها على تطوير صناعة الأسلحة لديها، ساعدها أيضاً على انتاج أسلحة حديثة وجيدة صالحة للتصدير. ولما كانت أسواق السلاح الاسرائيلي في غالبيتها أسواقاً تسيطر عليها الأسلحة الأمريكية، فإن زيادة صادرات اسرائيل من الأسلحة من شأنها خفض صادرات أمريكا. ويقول تقرير أعده مكتب المحاسبة الفدرالي إن تشجيع صناعة الأسلحة الاسرائيلية ستكون له آثار سلبية في الاقتصاد الأمريكي. وفي المدى الطويل ـ كما يقول التقرير ـ سينتج من استمرار تلك الاتجاهات اضعاف القاعدة الصناعية وفرص العمالة في أمريكا(٢٧).

---

(٢٦) *Washington Post,* 8/7/1987.

(٢٧) United States, General Accounting Office, *U.S. Assistance to the State of Israel,* p. 3.

إضافة إلى ما تقدم دأبت البعثة العسكرية الاسرائيلية في نيويورك، وهي الجهاز المسؤول عن مشتريات اسرائيل من الأسلحة الأمريكية، على اجبار الشركات الأمريكية التي تتعامل معها على شراء بضائع اسرائيلية تعادل قيمتها ٢٥ بالمائة من قيمة المشتريات الاسرائيلية التي تبلغ مليون دولار فأكثر. ونتيجة لتلك السياسة أصبح لزاماً على شركات صناعة الأسلحة الأمريكية الدخول في اتفاقات للتصنيع المشترك مع الشركات الاسرائيلية وشراء معدات عسكرية والكترونية اسرائيلية، وأحياناً شراء بضائع لا علاقة لها إطلاقاً بما تتعامل به تلك الشركات من أعمال. وهكذا أمكن استخدام أموال المعونات الأمريكية لفتح أسواق أمريكا أمام الكثير من المعدات الحربية والالكترونية الاسرائيلية ومساعدة شركات صناعة الأسلحة في اسرائيل على اكتساب المزيد من المعارف التقانية والحصول على التصاميم الفنية للعديد من الأسلحة، وتسخير بعض الشركات الأمريكية للقيام بتسويق البضائع الاسرائيلية.

عندما اتجهت الحكومة الأمريكية إلى تبني سياسة تقوم على السماح لبعض الحكومات الأجنبية، التي تعتبر زبائن دائمة للأسلحة الأمريكية، بدفع ثمن المعدات التي يتم شحنها فقط وليس ثمن كل المعدات المتعاقد عليها، كانت اسرائيل أول دولة تستفيد من ذلك البرنامج. إذ تقوم الحكومة الأمريكية في العادة بإلزام الدولة المشترية بإيداع قيمة طلباتها من الأسلحة مقدماً لدى الحكومة الأمريكية، لضمان قيام الدولة المشترية بتسديد ثمن كل الأسلحة المتعاقد عليها. وهذا يفسر مطالبة إيران وليبيا بوجوب قيام أمريكا بشحن الأسلحة التي كانت تلك الدول قد طلبتها وسددت ثمنها قبل تدهور العلاقات معها.

ونتيجة للسماح لاسرائيل بالاستفادة من هذا البرنامج أصبح بإمكان الحكومة الاسرائيلية طلب أسلحة أمريكية في أي عام تتجاوز قيمتها قيمة المعونات العسكرية المخصصة في ذلك العام. ويقول تقرير مكتب المحاسبة الفدرالي ان هذا الإجراء يعني التزام الكونغرس بالموافقة على طلبات اسرائيل من المعونات العسكرية في السنوات اللاحقة، من أجل ضمان قيام اسرائيل باحترام العقود الموقعة وتسديد ثمن المشتريات من الأسلحة عندما يحين موعد التسليم.

وهكذا ـ كما يقول التقرير سالف الذكر ـ أصبح بإمكان اسرائيل الحصول على المزيد من المنح والقروض الميسرة طويلة الأجل وارسال طلبات الشراء قبل موافقة الكونغرس على تخصيص المعونات، وبالتالي إجبار الكونغرس على التجاوب مع طلبات اسرائيل من المعونات من أجل ضمان القيام باحترام العقود الموقعة مع الشركات الأمريكية.

في يوم ١٧ شباط/ فبراير ١٩٨٥ قالت جريدة «هاآرتس» الاسرائيلية إن أمريكا

واسرائيل توصلتا إلى اتفاقية لإمداد اسرائيل بمعونات عسكرية قيمتها ١,٨ مليار دولار في السنة ولمدة ثلاث سنوات متتالية. وأضافت الجريدة أن الاتفاقية نصت أيضاً على السماح لاسرائيل بطلب زيادة ذلك المبلغ عن الحد المتفق عليه إذا اقتضى الأمر ذلك. وكما حدث فيما بعد تم تخصيص مبلغ ١,٨ مليار دولار كمعونات عسكرية لإسرائيل في كل سنة من السنوات ١٩٨٦ و١٩٨٧ و١٩٨٨.

وفي الواقع، حصلت اسرائيل على معونات عسكرية أكثر مما حصلت عليها أية دولة أخرى من الدول المستفيدة من برنامج المعونات الخارجية. كما سمح لها بامتلاك أسلحة أمريكية معقدة تحوي أسراراً تقانية في غاية الأهمية أكثر مما سمح به لحلفاء أمريكا في حلف شمالي الأطلسي. ولذا، قال تقرير مكتب المحاسبة الفدرالي «إن هذه السياسة سيكون لها آثار سلبية في الاقتصاد الأمريكي وعلى قدرة أمريكا على التحكم في عملية انتشار التقانة العسكرية»[٢٨].

في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣ قامت اسرائيل وأمريكا بتوقيع اتفاقية جديدة للتعاون الاستراتيجي سمح لصناعة الأسلحة الاسرائيلية بموجبها بالحصول على كل حاجتها من التقانة العسكرية الأمريكية تقريباً. وقد اشتملت تلك الاتفاقية على بنود نصت على امداد اسرائيل بتقانة صناعة الأسلحة واطلاعها على معظم المعلومات التي تجمعها الاستخبارات العسكرية، والقيام بمناورات عسكرية مشتركة، وتنسيق التخطيط العسكري، وتخزين معدات عسكرية ومواد طبية في اسرائيل، وتمويل مشروع طائرة لافي، وتشكيل لجنة عسكرية ـ سياسية مشتركة للإشراف على تنفيذ الاتفاقية[٢٩]. كما دعت الاتفاقية أيضاً إلى قيام أمريكا بمساعدة اسرائيل على تصدير منتوجاتها من الأسلحة. ونتيجة لذلك ارتفعت صادرات اسرائيل من حوالى ١,٢ مليار دولار عام ١٩٨١ إلى ما يزيد على ٢ مليار دولار عام ١٩٨٦. وكما تشير التقارير المختلفة التي نشرت في الجرائد الأمريكية، تبلغ صادرات اسرائيل من السلاح لحكومتي جنوب افريقيا العنصرية والصين الشعبية حوالى مليار دولار في السنة.

وحيث إن السوق الأمريكية هي أكبر الأسواق في العالم، فإن صناعة الأسلحة الإسرائيلية أولت تلك السوق أهمية خاصة. ومن الخطوات التي اتخذت للتغلغل في تلك السوق ما يلي[٣٠]:

١ ـ فتح مكاتب لشركات صناعة الأسلحة الاسرائيلية والبدء في تسويق منتوجاتها والترويج لبضائعها بشكل مباشر.

---

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) *Near East Report* (20 June 1984; 18 March 1985).

(٣٠) «Israel Tightens the Belt,» *Defence and Foreign Affairs* (February 1986), pp. 10-11.

٢ ـ الاتفاق مع بعض الشركات الأمريكية على انتاج بعض الأسلحة ضمن مشاريع مشتركة، والإتفاق مع البعض الآخر على القيام بتسويق الأسلحة والمعدات الحربية الاسرائيلية في أمريكا.

٣ ـ قيام بعض الشركات الاسرائيلية بطرح أسهمها في السوق المالية الأمريكية من أجل الحصول على المزيد من الأموال للتوسع.

٤ ـ طلب معونة الشركات الأمريكية ذات الخبرة في الأسواق العالمية، من أجل زيادة الصادرات إلى مختلف دول العالم.

وعلى سبيل المثال، قامت شركة تاديران الاسرائيلية ببيع ما قيمته ٣٠ مليون دولار من المعدات في أمريكا عام ١٩٨٤، و٦٠ مليوناً عام ١٩٨٥، والتخطيط لبيع ما قيمته ١٣٠ مليون دولار عام ١٩٨٦[٣١]. وهكذا سمح للشركات الإسرائيلية باستخدام المال الأمريكي والتقانة العسكرية الأمريكية لإنتاج بضائع مماثلة لما تنتجه الشركات الأمريكية ومنافستها ليس في الأسواق الأجنبية فقط بل في السوق الأمريكية أيضاً.

في عام ١٩٨٦ قام ريغان بدعوة اسرائيل إلى المشاركة في برنامج أبحاث «حرب النجوم» وهو البرنامج الذي يعد اليوم العقبة الرئيسية التي تحول دون التوصل إلى اتفاقية شاملة للحد من الأسلحة بين أمريكا والاتحاد السوفياتي. وكجزء من المشاركة الاسرائيلية تم حصول اسرائيل على ٦ ملايين دولار للقيام بأبحاث تتعلق بتطوير سلاح دفاعي ضد الصواريخ. وفي حزيران/ يونيو ١٩٨٨ وقعت اسرائيل اتفاقية جديدة مع أمريكا حصلت بموجبها على ١٦٠ مليون دولار للغرض نفسه.

وإذا كانت الفوائد المالية تبدو متواضعة، فإن الفوائد الأخرى، بخاصة التقانية والعلمية ستكون كبيرة وذات تأثير مهم من شأنه تقوية القاعدة الصناعية والقدرة الحربية لاسرائيل. إضافة إلى ذلك، منحت الحكومة الأمريكية اسرائيل عام ١٩٨٧ مكانة «حليف رئيسي غير عضو في حلف شمالي الأطلسي»،وهي مكانة جعلت اسرائيل أكثر تأهيلاً للحصول على معونات اضافية والدخول في اتفاقات جديدة مع الحكومة الأمريكية لتكثيف التعاون العسكري. كما أن تلك المكانة ستمكن اسرائيل من الحصول على عقود لصيانة المعدات الحربية الأمريكية، بخاصة في دول حلف شمالي الأطلسي، وذلك دون مشاكل كبيرة. وهذه وسيلة كانت وما زالت من الوسائل المهمة التي ساهمت مساهمة فعالة في امداد اسرائيل بالعملات الصعبة وتسهيل إمكانية

---

(٣١) المصدر نفسه.

وصولها إلى الأسرار العسكرية والتقانية التي صعب الوصول إليها بالطرق المعتادة.

ثالثاً: معونات اقتصادية وسياسية أخرى

في ضوء تدهور أوضاع اسرائيل الاقتصادية أقرت لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي عام ١٩٨٤ عدة إجراءات استهدفت تقديم المزيد من العون الاقتصادي لإسرائيل. ومن تلك الإجراءات:

١ ـ تسليم المعونة الاقتصادية المخصصة لاسرائيل كل عام في أول السنة المالية وليس كما هي العادة على ٤ دفعات متساوية خلال السنة.

٢ ـ اقرار مبدأ جعل المعونة السنوية مساوية على الأقل لتكاليف خدمة ديون اسرائيل العسكرية السابقة للولايات المتحدة.

٣ ـ السماح للشركات الاسرائيلية بمنافسة الشركات الأمريكية في الحصول على عقود تنفيذ المشاريع التي تقوم «وكالة التنمية الدولية» الأمريكية بتمويلها في العالم الثالث.

إن فشل اسرائيل في الحصول على تأييد غالبية دول العالم الثالث وتراجع نفوذها ومصداقيتها بعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ دفع الحكومة الأمريكية كالعادة إلى توظيف امكاناتها ومكانتها الدولية لمساعدة اسرائيل على تحقيق أهدافها، بخاصة في افريقيا وبعض دول القارة الآسيوية. فبينما صدرت التعليمات للسفارات الأمريكية في غالبية دول افريقيا بمساعدة رجال الأعمال الاسرائيليين قامت الحكومة الأمريكية بالضغط على عدة دول أفريقية لإعادة العلاقات السياسية وتمتين العلاقات الاقتصادية مع الدولة اليهودية. وبسبب ادراك الحكومة الأمريكية لأهمية برنامج المعونات الخارجية في خدمة الأهداف السياسية والاقتصادية قامت بإمداد اسرائيل بالمال اللازم لبدء برنامجها الخاص بها للمعونات الخارجية. ولذلك اشتملت ميزانية برنامج المعونات الخارجية منذ عام ١٩٨٦ على تخصيص ٥ ملايين دولار سنوياً لدعم برنامج المعونات الخارجية الاسرائيلي.

من ناحية أخرى، قامت أمريكا في نيسان/ ابريل ١٩٨٥ بتقديم منحة لاسرائيل قيمتها ٥٥٠ ألف دولار، لمساعدة برنامج التنمية الزراعية في الدومينيكان وجامايكا وأنتيغوا. وفي ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ أعلنت «وكالة التنمية الدولية» الأمريكية أنها وقعت اتفاقية أخرى مع اسرائيل لقيام الأخيرة بمساعدة برامج التنمية الزراعية في هندوراس والسلفادور وكوستاريكا حصلت اسرائيل بموجبها على منحة جديدة مقدارها ٨٥٠ ألف دولار من أموال وكالة التنمية الدولية[٣٢]. وعلى

---

(٣٢) Agency for International Development Press Release (13 December 1985).

الرغم من أن تلك المنح كانت صغيرة فإن الفرص التي فتحتها أمام اسرائيل للتغلغل في تلك الدول واقامة العلاقات مع حكامها كانت كبيرة للغاية، الأمر الذي جعلها تساهم في زيادة صادرات اسرائيل من الأسلحة إلى دول تلك المنطقة.

وكان لقيام الحكومة الأمريكية بمساعدة اسرائيل على تقوية نفوذها ووجودها في دول العالم الثالث أثر كبير في بعض حلفاء أمريكا من دول أوروبا الغربية. فبينما اتجهت فرنسا إلى الضغط على الدول الأفريقية التي تتكلم الفرنسية وحثها على إعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل، قامت حكومة المانيا الغربية بالمساهمة مالياً في دعم برنامج اسرائيل للمعونات الخارجية.

لم يتوقف دعم أمريكا لاسرائيل عند الحدود الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية، بل تعداها ليشمل النواحي السكانية أيضاً. فقيام الكيان الصهيوني بتبني سياسة سكانية نشطة تعمل على جذب أكبر عدد ممكن من يهود العالم إلى فلسطين جعله بحاجة مستمرة إلى الأموال من أجل إغراء المهاجرين واعادة توطينهم في فلسطين. وعلى سبيل المثال، تضمنت ميزانية المعونات الخارجية للسنة المالية ١٩٨٨ منح اسرائيل ٢٥ مليون دولار كمساهمة في دفع نفقات اعادة توطين المهاجرين من يهود الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية في فلسطين. وقد استمرت أمريكا في دعم هذا البرنامج رغم تراجع أعداد المهاجرين من يهود الاتحاد السوفياتي بوجه عام ورفض غالبية المهاجرين الذهاب إلى اسرائيل. فبينما بلغ عدد المهاجرين من اليهود السوفيات ٥١ ألفاً عام ١٩٧٩ انخفض ذلك العدد إلى أقل من ١٠٠٠ شخص عام ١٩٨٦[٣٣]. أما نسبة أولئك الذين ما زالوا يختارون الهجرة إلى اسرائيل فلم تتجاوز ١٥ بالمائة من المجموع العام سنة ١٩٨٧. وبعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية انخفضت تلك النسبة إلى حوالى ٥ بالمائة فقط. وفي ضوء تلك الحقائق أصبحت مساهمة أمريكا في اعادة توطين كل عائلة يهودية في فلسطين تتجاوز ١٣٠ ألف دولار، وهو مبلغ مرتفع جداً سمح للحكومة الإسرائيلية بانفاق جزء كبير منه على مشاريع بناء المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان على أراضٍ تمت مصادرتها من أصحابها العرب.

وبين عامي ١٩٧١ و١٩٨٩ بلغ مجموع ما قدمته الحكومة الأمريكية لدعم برنامج توطين المهاجرين من اليهود في فلسطين ٣٧٩ مليون دولار، استثمر معظمها في بناء المزيد من المستعمرات اليهودية في الأراضي المحتلة[٣٤]. لذا ذكرت دراسة أعدها

---

(٣٣) *Washington Post*, 28/3/1987.

(٣٤) Clyde Mark, *Israeli-American Relations* (Washington, D.C.: Congressional Research Service, 1985), p. 11.

مركز البحوث التابع للكونغرس «إن بعض أعضاء الكونغرس قالوا إن اسرائيل ربما كانت تستخدم أموال المعونات لإقامة المستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة»[٣٥]. وتضيف الدراسة فتقول إن من الصعب تحديد مجالات إنفاق أموال المعونات الأمريكية وما هي النسبة التي يتم تحويلها إلى دعم سياسة بناء المستوطنات اليهودية، لأن اسرائيل تتلقى المعونات على شكل مبالغ نقدية لدعم الميزانية بوجه عام دون وجود مراقبة محاسبية من جانب الحكومة الأمريكية. وكما هو معروف تبقى ميزانية المستعمرات اليهودية في المناطق المحتلة جزءاً من ميزانية الحكومة الإسرائيلية، وهي الميزانية التي تتلقى دعماً سنوياً من الحكومة الأمريكية يزيد على ٣ مليارات دولار كل عام.

إلى جانب المعونات الاقتصادية والمالية والتقانية والدبلوماسية والسكانية التي أشرنا إليها، قامت الحكومة الأمريكية ورجال الأعمال الأمريكيين باستثمار مليارات الدولارات عبر السنين في الاقتصاد الاسرائيلي. وعلى سبيل المثال قامت الحكومة الأمريكية خلال الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٤ باستثمار ٤٨١,٥ مليون دولار في ٥٦ مشروعاً في اسرائيل[٣٦]. أما استثمارات الشركات الأمريكية خلال الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٧ فتقدر بحوالى ١,٦ مليار دولار[٣٧]. وبسبب تحسن ظروف الاقتصاد الاسرائيلي وتزايد أعداد المهاجرين من اليهود إلى فلسطين خلال الفترة التي تلت احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وسيناء نجحت اسرائيل في جذب رؤوس الأموال الأجنبية وإغرائها على الاستثمار في الاقتصاد الاسرائيلي. إلا أن الفترة التي تلت عام ١٩٧٧ شهدت تراجع الاستثمارات الأجنبية في اسرائيل، بسبب التضخم وارتفاع تكلفة العمل وقوانين المقاطعة العربية وتزايد مشاكل اسرائيل الاقتصادية والمالية، وبالتالي انخفاض العائدات على الاستثمارات بوجه عام.

من القنوات الأخرى التي تقوم بإمداد اسرائيل بالمعونات المالية بشكل منتظم. بنك التصدير والاستيراد الأمريكي، ومؤسسة ضمان قروض الاسكان، وبرامج مساعدة الجامعات والمستشفيات الأمريكية في الخارج، ومؤسسة تمويل قروض المواد الأولية. وحتى عام ١٩٨٦ كانت القروض التي منحتها تلك المؤسسات لاسرائيل قد تجاوزت ٢ مليار دولار، جاء معظمها من بنك التصدير والاستيراد، حيث بلغت قروضه لإسرائيل ١,٢ مليار دولار. أما القروض التي حصلت عليها اسرائيل من مؤسسة ضمان قروض الاسكان فبلغت ٢٠٠ مليون دولار[٣٨]. إلى جانب ذلك

---

(٣٥) Mark, *Israel: U.S. Foreign Assistance Facts,* p. 9.

(٣٦) Mohamed El-Khawas and Samir Abed-Rabbo, *American Aid to Israel: Nature and Impact* (Brattlboro, VT: Amana Books, 1984), p. 59.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٥٩.

(٣٨) Mark, *Israeli-American Relations,* p. 11.

حصلت اسرائيل على حوالى ١٠٠ مليون دولار على شكل منح وهبات، ذهب حوالى ٨٠ مليون دولار منها للجامعات والمستشفيات الاسرائيلية[٣٩].

كما يوضح الجدول رقم (٨ ـ ٢) حصلت جامعات اسرائيل ومستشفياتها خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ على ٧٦ مليون دولار من الحكومة الأمريكية، وذلك طبعاً خلاف ما حصلت عليه من الجمعيات والمنظمات اليهودية في أمريكا. ويمثل ذلك المبلغ حوالى ٢٠ بالمائة من مجموع ميزانية برنامج دعم الجامعات والمستشفيات الأمريكية في الخارج، كما يزيد على ما حصلت عليه جميع المؤسسات الأمريكية في قارتي آسيا وافريقيا. وما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال أن الجامعات والمستشفيات الأمريكية في اسرائيل ليست في الحقيقة مؤسسات أمريكية بل اسرائيلية تم تسجيلها في أمريكا من أجل اكتسابها وضعاً قانونياً يسمح لها بالحصول على المنح والهبات من الحكومة الأمريكية. وفي الأعوام التالية ١٩٨٧ ـ ١٩٨٩ بلغت ميزانية هذا البرنامج ٣٥ مليون دولار في السنة، تراوحت حصة اسرائيل منها بين ٦ و٧ ملايين دولار في السنة. وبذلك تكون اسرائيل قد حصلت على ما يقارب ١٠٠ مليون دولار من ميزانية هذا البرنامج منذ عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٨٩.

من ناحية أخرى تعد القروض التجارية التي تحصل عليها اسرائيل من البنوك التجارية الأمريكية نوعاً من المعونات للكيان الصهيوني، الذي يجد صعوبة بالغة في الحصول على القروض من أسواق المال العالمية. فعلى الرغم من كون اسرائيل من أكثر الدول معاناة من الديون الخارجية والعجز في الميزانية وفي الميزان التجاري، ما زالت البنوك الأمريكية تجد صعوبة في رفض طلبات القروض الاسرائيلية، بسبب نفوذ المموّلين اليهود وكون المعونات الحكومية الرسمية تشكل نوعاً من الضمان للقروض البنكية. إلى جانب ذلك ما زالت البنوك الإسرائيلية في أمريكا تجذب كل عام المزيد من الودائع الأمريكية، وهي ودائع يتم تحويلها إلى اسرائيل أولاً بأول على شكل قروض بنكية.

١ ـ اتفاقية التجارة الحرة

في عام ١٩٨٤ حصلت اسرائيل على ٢,٦٣ مليار دولار كمعونات اقتصادية وعسكرية من أمريكا، بزيادة مقدارها ١٣٠ مليون دولار عن عام ١٩٨٣. وفي الوقت نفسه زاد حجم المنح من ١,٥٥ مليار دولار عام ١٩٨٣ إلى ١,٧٨ مليار عام ١٩٨٤. إلا أن اسرائيل اعتبرت الموافقة الأمريكية المبدئية على اقامة منطقة للتجارة

(٣٩) المصدر نفسه.

جدول رقم (٨ - ٢)
المعونات الأمريكية للجامعات والمستشفيات الأمريكية في الخارج
(بآلاف الدولارات)

السنة	المجموع	افريقيا	النسبة المئوية	آسيا	النسبة المئوية	امريكا اللاتينية	النسبة المئوية	اسرائيل	النسبة المئوية
١٩٧٠	٢٢٥٩٢	٥٠٠	١,٨	—	—	٧٠٠	٢,٥	١٢٥٠٠	٤٤,٧
١٩٧١	١٣٢٧٠	٢٠٠	١,٥	—	—	١٢٠٠	٩,١	٢٥٠٠	١٩
١٩٧٢	١٩٨٤٥	٢٠٠	١	١٠٢٥	٥,٢	٣٢٤٥	١٦,٤	٥٦٢٠	٢٨,٣
١٩٧٣	٢٥٦٨٧	٥٠	٠,١	١٥٢٥	٥,٩	٣٨٦٠	١٥	٤٤٢٥	١٧,٢
١٩٧٤	١٨٧٧٥	٢٥	٠,١	٤٥٠	٢,٤	٤٣٠٠	٢٢,٩	٣٢٧٥	١٧
١٩٧٥	١٧٢٨٥	١٥٠	٠,٨	١١٣٥	٦,٦	٢٧٢٥	١٥,٨	٢٤٧٥	١٤,١
١٩٧٦	٢٢٢٥٥	٣٤٠	١,٦	٣٠١٠	١٣,٦	٣٤٠٥	١٥,٤	٤٨٢٥	٢١,٧
١٩٧٧	١٨٢٢٠	١٦٠	٠,٧	٢٥٠٠	١٢,٦	٣٢٨٠	١٦,٧	٤٦٠٠	٢٣,٢
١٩٧٨	٢٣٥٨٤	٢٠٠	٠,٨	٥٢١٠	٢٢,١	٥٣٢٤	٢٢,٦	٥٤٢٥	٢٣
١٩٧٩	٢٤٠٠٠	٣٠٩٥	١٢,٩	٣١٨٣	١٣,٣	٤٧٦٩	١٩,٨	٣٧٥٠	١٥,٦
١٩٨٠	٢٥٠٠٠	٢٦٩٥	١٠,٨	٤٨٧٥	١٩,٥	٥٦٠٠	٢٢,٤	٤١٤٥	١٦,٦
١٩٨١	٢٠٠٠٠	٢٨٣٠	١٤,٢	٢٣٢٥	١١,٦	٤٨٩٠	٢٤,٥	٢٠٠٠	١٠
١٩٨٢	٢٠٠٠٠	٤٠٠	٢	٤٥٥٠	٢٢,٨	٥١٠٠	٢٥,٥	٢٩٥٠	١٤,٧
١٩٨٣	٢٠٠٠٠	٢٦٢٥	١٣,١	٣٣٠٠	١٦,٥	٤٢٣٠	٢١,٢	٣١٠٠	١٥
١٩٨٤	٣٠٠٠٠	٢٣٩٠	١١,٣	٤٤٥٠	١٤,٨	٧٦٠٠	٢,٥٣	٤١٠٠	١٣,٦
١٩٨٥	٣٠٠٠٠	٣٢٤٠	١٠,٨	٤٥١٠	١٥	٤٥٢٥	١٥,١	٤٦٥٠	١٥,٥
١٩٨٦	٣٣٤٩٥	٢٩٠٠	٨,٧	٣٣٥٠	١٠	٦٥٢٨	١٩,٥	٥٤٥٠	١٦,٣
المجموع / المعدل	٣٨٩٣٦٨	٢٣٠٠٠	٥,٩	٤٥٣٩٨	١١,٧	٧١٢٨١	١٨,٣	٧٥٧٩٠	١٩,٥

ملاحظة: المعونات لافريقيا وآسيا لا تشمل المعونات التي حصلت عليها المؤسسات الأمريكية في مصر؛ لبنان؛ تركيا؛ اسرائيل، والضفة الغربية.

المصدر: U.S., House of Representatives: *Foreign Assistance Legislation for Fiscal Years 1986-87* (Washington,D.C.: The House, 1987), Part 3, p. 123, and *Foreign Assistance and Related Programs Appropriations Bill, 1987* (Washington, D.C.: The House, 1988), pp. 69-76.

الحرة بين البلدين أهم الإجراءات الاقتصادية التي تمت ذلك العام[٤٠]. وفي عام

---

(٤٠) Ellen Laipson, «Congress and Israel,» in *Congressional and Foreign Policy* (Washington, DC.: Gorvernmental Printing Office, 1984), p. 136.

١٩٨٥ انتهت المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والأمريكي وتم توقيع الاتفاقية وحدد يوم ١٩ آب/ اغسطس ١٩٨٥ لبداية العمل بها.

تنص اتفاقية التجارة الحرة على الغاء كل الرسوم الجمركية وازالة جميع الحواجز غير الجمركية على التجارة بين اسرائيل وأمريكا خلال مدة أقصاها ١٠ سنوات، إلا أن الاتفاقية تضمنت بنوداً خاصة سمح بموجبها لاسرائيل بتمديد العمل ببعض الرسوم والحواجز المفروضة على بعض البضائع الأمريكية إلى ما بعد عام ١٩٩٥. ولذا سيكون بإمكان اسرائيل، بناءً على ما جاء في الإتفاقية، تصدير كل ما تريده من بضائع إلى السوق الأمريكية دون عقبات، بينما لن يكون بإمكان امريكا تصدير بضائعها إلى اسرائيل دون موافقة الأخيرة. وكما قال أحد الاقتصاديين الأمريكيين «إن الاتفاقية تنص من الناحية النظرية على حصول كل طرف على معاملة مماثلة من الطرف الآخر وتلزم الطرفين بإلغاء كل الحواجز الجمركية المفروضة على بضائع الطرف الآخر. إلا أنها في الحقيقة تمنح اسرائيل قدرة غير محدودة على دخول السوق الأمريكية التي يبلغ حجمها حوالى ٢٠٠٠ مليار دولار، بينما تحدد قدرة أمريكا على دخول السوق الاسرائيلية التي لا يزيد حجمها على ١ بالمائة من حجم السوق الأمريكية»[٤١]. كما تضمن الاتفاقية لشركات صناعة الأسلحة الاسرائيلية، التي تملك الحكومة الاسرائيلية معظمها وتقوم بدعمها جميعاً، معاملة مماثلة لمعاملة الشركات الأمريكية عند تقديم العروض لوزارة الدفاع الأمريكية.

تنص المادة (١١) من الاتفاقية على السماح لإسرائيل باستمرار فرض الرسوم الجمركية على الواردات الأمريكية ورفعها أيضاً إذا شعرت بأنها مهددة أو تعاني عجزاً كبيراً في ميزان المدفوعات. ولما كان ميزان المدفوعات الاسرائيلي قد فشل في التغلب على العجز المزمن، ولو لسنة واحدة منذ قيام اسرائيل عام ١٩٤٨، فإن المادة (١١) قد تصبح القاعدة بدلاً من أن تكون الاستثناء. وفي الواقع تشير الدراسة المختلفة إلى أنه سيكون من الصعب جداً نجاح اسرائيل في التغلب على العجز في ميزان المدفوعات في ظل الظروف الراهنة ولعشرات السنين المقبلة.

وبسبب طبيعة اتفاقية التجارة الحرة وما تعانيه من نواقص قامت معظم الاتحادات العمالية وجمعيات المنتجين في أمريكا بمعارضتها. وحتى أكبر الاتحادات العمالية الأمريكية (AFL-CIO)، الذي وقف دائماً إلى جانب اسرائيل، قام بنقد الاتفاقية ومعارضتها في الكونغرس. وقد قال ممثل الاتحاد في أثناء مناقشة الاتفاقية في الكونغرس «إنها تضع المزيد من الأعباء على كاهل العامل الأمريكي وأنها تتناقض مع الموقف الأمريكي الذي طرح في أثناء المفاوضات التجارية في طوكيو»[٤٢]. أما ستانلي نيمر، الذي

---

(٤١) Thomas Stauffer, «Giving Away the Ranch,» *Middle East International* (5 April 1985), pp. 7-8.

(٤٢) Laipson «Congress and Israel,» p. 136.

تحدث باسم تحالف منتجي الملابس والمنسوجات، فقد قال إن الاتفاقية تعتبر «كارثة بلا حدود» بالنسبة إلى الصناعات التي يمثلها[٤٣].

قبل التوقيع على تلك الإتفاقية كانت اسرائيل تتمتع بكل المزايا التي نصت عليها المعاهدة الدولية لنظام أفضليات التجارة بالنسبة إلى الدول الصغيرة. وبناء على ذلك النظام سمح لحوالى ٩٥ بالمائة من جميع المنتوجات الاسرائيلية بدخول السوق الأمريكية دون جمارك. ولذا بدت الفوائد الاضافية التي سيكون بامكان اسرائيل الحصول عليها من اتفاقية التجارة الحرة متواضعة جداً، الأمر الذي دفع البعض إلى التساؤل عن أسباب إصرار اسرائيل على تمرير الاتفاقية. وفي ضوء المعارضة شبه الكاملة للاتفاقية من جهة، والضغط الاسرائيلي غير المعهود لتمريرها من جهة ثانية بدأ بعض رجال الكونغرس وبعض المراقبين السياسيين البحث عن الأهداف الحقيقية التي تتوخاها اسرائيل من تلك الاتفاقية. وقد عبر السناتور ارنست هولنغر، أحد أصدقاء اسرائيل في مجلس الشيوخ، عن قلقه تجاه الاتفاقية بقوله: «إننا لا نريد أن تُستخدم صديقتنا اسرائيل كقناة لتسريب المنتوجات الرخيصة والمصنوعة في افريقيا والشرق الأوسط وبلاد أخرى إلى السوق الأمريكية.. إننا نعرف أن اسرائيل وقّعت منذ سنوات اتفاقية للتجارة الحرة مع دول السوق الأوروبية فيما يتعلق بالحمضيات، كما نعرف أن حجم صادرات اسرائيل من الحمضيات إلى دول السوق تزيد على قدرة اسرائيل الكلية على انتاج الحمضيات»[٤٤].

من ناحية أخرى أشيع قبل سنوات، ومنذ اتجاه الحكومة الاسرائيلية إلى العمل على اقناع المسؤولين الأمريكيين بتوقيع اتفاقية للتجارة الحرة بين البلدين، أن اسرائيل تنوي استخدام تلك الاتفاقية لمساعدة حكومة جنوب افريقيا العنصرية على تصريف منتوجاتها المقاطعة تحت أسماء اسرائيلية. وفي تقرير عن العلاقات التجارية بين اسرائيل وجنوب افريقيا ذكرت صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية أن المحللين التجاريين يعتقدون أن اسرائيل تقوم منذ سنوات باعادة تصدير منتوجات جنوب افريقيا إلى الدول التي التزمت باحترام قوانين المقاطعة، من أجل افشال قرارات هيئة الأمم المتحدة بفرض العقوبات على نظام جنوب افريقيا العنصري[٤٥]. ومن أجل تمتين العلاقات بين نظامي جنوب افريقيا واسرائيل قام وفد اسرائيلي عالي المستوى من وزارة المالية الاسرائيلية بزيارة إلى جنوب افريقيا في تموز/ يوليو ١٩٨٦ تم خلالها تجديد الاتفاقات التجارية بين النظامين وتمديد العمل بالمعاهدة التي سمح بموجبها

---

(٤٣) John Haldane, «The Price of Free Trade,» *Washington Report on Middle East Affairs* (7 October 1985), p. 7.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٧ ـ ٨.

(٤٥) *Washington Post*, 21/3/1987.

ليهود جنوب افريقيا بتصدير مئات الملايين من الدولارات إلى اسرائيل كل عام»[٤٦].
وبعد تلك الزيارة بشهر تقريباً قام فريق اسرائيلي آخر بزيارة جنوب افريقيا التي كانت حكومتها «تبحث عن طوق نجاة اقتصادي يمر من خلال اسرائيل ويقوم بالتحايل على اجراءات المقاطعة الدولية»[٤٧].

وخلال زيارة قام بها اسحاق شامير، رئيس وزراء اسرائيل، إلى واشنطن في شباط/ فبراير ١٩٨٧، أكد شامير قيام علاقات حميمة بين اسرائيل ونظام جنوب افريقيا العنصري. وعندما سئل عن الموقف الذي تنوي حكومته اتخاذه في ضوء قرارات المقاطعة الأمريكية قال شامير إن حكومته لا تنوي إطلاقاً تغيير سياستها تجاه جنوب افريقيا.

ينص القانون الأمريكي ضد التفرقة العنصرية، الذي صدر عام ١٩٨٦ على وجوب قيام الحكومة الأمريكية بوقف المعونات العسكرية عن الدول التي استمرت في بيع الأسلحة لحكومة جنوب افريقيا بعد صدور ذلك القانون. وقد نص القانون أيضاً على وجوب قيام الرئيس ريغان بإعداد تقرير عن تلك الدول وتقديمه إلى الكونغرس في موعد أقصاه ١ نيسان/ ابريل ١٩٨٧. وعندما سئل شامير عن رد فعله على تصريحات المسؤولين الأمريكيين، الذين قالوا إن امريكا تنوي تطبيق القانون بحذافيره، قال: «سنحافظ على التزاماتنا السابقة تجاه جنوب افريقيا، وان اسرائيل لم تطلب من الحكومة الأمريكية استثناءها من نص القانون، لأن اسرائيل لا تتوقع قيام امريكا بقطع المعونات العسكرية عنها بسبب هذه القضية»[٤٨]. وفي ١ نيسان/ ابريل ١٩٨٧ قدم ريغان تقريراً إلى الكونغرس جاء فيه «إنه يبدو أن اسرائيل باعت لجنوب افريقيا معدات حربية وأنظمة عسكرية وقامت بامدادها بمعونات فنية بشكل منتظم».

وفي محاولة لإبطال مفعول تقرير الرئيس قبل صدوره، قامت الحكومة الإسرائيلية في ١٩ آذار/ مارس ١٩٨٧ بالإعلان عن قرار جديد ينص على عدم توقيع اتفاقات جديدة لبيع الأسلحة الاسرائيلية لحكومة الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا. وبناء على ذلك التصريح اعترفت اسرائيل أول مرة بأنها كانت تبيع السلاح لنظام جنوب افريقيا العنصري، وامتنعت في الوقت نفسه عن الالتزام بوقف شحنات الأسلحة إلى ذلك النظام. لذلك اعترف أحد المسؤولين الاسرائيليين بأن القرار الجديد لن يغير شيئاً وأنه استهدف فقط الحيلولة دون قيام الكونغرس باتخاذ الاجراءات التي

---

(٤٦) *Washington Post*, 20/3/1987.

(٤٧) *Washington Post*, 8/10/1986.

(٤٨) *Washington Post*, 20/2/1987.

ينص عليها القانون بعد صدور تقرير الرئيس[٤٩]. وكما أشارت التقارير المختلفة، قامت الخارجية الأمريكية بتسريب محتويات التقرير إلى إسرائيل قبل صدوره، كما قامت بتصنيف بعض محتوياته كمعلومات سرية، من أجل حماية سمعة اسرائيل. ونتيجة لتصرفات الخارجية ورد الفعل الاسرائيلي أمكن تجنب إحراج كل الأطراف الاسرائيلية والأمريكية من ناحية والحفاظ على استمرار علاقات التعاون العسكري والاقتصادي بين نظامي اسرائيل وجنوب افريقيا العنصريين من ناحية ثانية.

قبل صدور التصريح الإسرائيلي بشهر تقريباً قام اسحاق رابين، وزير الحرب الاسرائيلي، بزيارة سرية إلى جنوب افريقيا تم خلالها توقيع اتفاقات عسكرية جديدة وتمديد العمل بالاتفاقات القديمة إلى ما بعد نهاية القرن الحالي[٥٠]. وفي ضوء تلك المعلومات وصف ميتاهو بيليد، عضو الكنيست الاسرائيلي، تصريح ١٩ آذار/ مارس ١٩٨٧ بأنه «ليس إلا ماء لغسل الوجه». كما أضاف أن اسرائيل لم تخفض حجم مبيعاتها من الأسلحة لجنوب افريقيا منذ عام ١٩٧٧، رغم الالتزام بتطبيق قرارات المقاطعة التي أصدرتها هيئة الأمم المتحدة في ذلك العام، وأنه - أي بيليد - لا يتوقع خفض المبيعات في المستقبل[٥١]. أما عضو الكونغرس ميرفن دايمالي، رئيس تجمع الأعضاء السود في الكونغرس فقال «إن تصريح اسرائيل ضعيف جداً، إن الإسرائيليين كذبوا في السابق بالنسبة إلى هذا الموضوع بالذات، وانني أتوقع استمرارهم بالكذب... إنني في الحقيقة لا أثق بهم ولا أصدقهم»[٥٢].

من ناحية أخرى، قالت جريدة «واشنطن بوست» في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٨٧ «إن كل وزراء الدفاع الاسرائيليين، بما في ذلك شارون وآرينز ووايزمان ورابين، قاموا بزيارات سرية إلى جنوب افريقيا من أجل الترويج للأسلحة الاسرائيلية والتفاوض حول مبيعات السلاح لجنوب افريقيا»[٥٣]. وقد ذكر الكاتبان الأمريكيان رولاند ايفانز وروبرت نوفاك في مقالها الأسبوعي «إن أرباح اسرائيل من تجارة الأسلحة مع حكومة جنوب افريقيا تقدر في حدود ٣٠٠ مليون دولار في السنة»[٥٤]. أما مجلة «ايكونومست» البريطانية فقد ذكرت أن مبيعات اسرائيل من السلاح لجنوب افريقيا وصلت عام ١٩٨٦ إلى حوالى مليار دولار، أي ما يقارب ٥٠ بالمائة من جميع صادرات اسرائيل من الأسلحة[٥٥]. كما نقلت جرائد أخرى أمريكية عن مصادر اسرائيلية

---

(٤٩) Jane Hunter, «Israel Move to Block Congress, Save South African Arms Sales,» *Israel Foreign Affairs* (April 1987), p. 6.

(٥٠) جاين هنتر في محاضرة ألقتها في واشنطن (٢٣ نيسان/ ابريل ١٩٨٧).

(٥١) *Jerusalem Post*, 30/7/1987.

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) *Washington Post*, 20/3/1987.

(٥٤) المصدر نفسه.

(٥٥) البيادر السياسي (٧ شباط/ فبراير ١٩٨٧) ص ١١ - ١٢.

مطلعة قولها إن مبيعات السلاح لجنوب افريقيا هي اليوم في حدود ٦٠٠ ـ ٨٠٠ مليون دولار في السنة[٥٦].

على الرغم من المعلومات المهمة التي تضمنها تقرير ريغان للكونغرس، والتي أثبتت قيام اسرائيل ببيع الأسلحة إلى جنوب افريقيا، خلافاً لقرارات هيئة الأمم المتحدة والقانون الأمريكي، واعتراف حكومة اسرائيل بذلك في ١٩ آذار/ مارس ١٩٨٧، فإن تصريحات اسرائيل الخاصة بالالتزام بعدم توقيع اتفاقات جديدة كانت كافية لسكوت الكونغرس. ونتيجة لذلك قام الكونغرس عملياً باستثناء اسرائيل من متطلبات الخضوع للقانون والأعراف الدولية، كما قامت اسرائيل فعلياً بتكثيف وتكريس تعاونها مع نظام الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا من خلال توقيع الاتفاقات الجديدة قبل صدور بيان ١٩ آذار/ مارس ١٩٨٧. وفي الواقع كان ذلك البيان بمثابة طوق النجاة الذي أنقذ الكونغرس من ورطة كبيرة، وهو المجلس الذي اعتبر نفسه منذ منتصف السبعينات، في حالة استنفار دائم لخدمة اسرائيل والتستر على أخطائها وتبرير مخالفاتها.

وكما سبق ايضاحه، تنص اتفاقية التجارة الحرة بين اسرائيل وأمريكا على فتح الأسواق الأمريكية أمام البضائع والخدمات الإسرائيلية. وفي ضوء تعاون اسرائيل مع نظام التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا من المتوقع أن تقوم اسرائيل بتصدير بضائع جنوب افريقيا المقاطعة إلى أمريكا تحت أسماء اسرائيلية. كما أنه في ضوء المقاطعة العربية للشركات والبضائع الاسرائيلية من الممكن والمتوقع أيضاً أن تقوم اسرائيل بمحاولة تصدير بضائعها إلى الأسواق العربية تحت أسماء أمريكية. ولذا فإن اتفاقية التجارة الحرة قد تكون الأداة الأمثل للتحايل على القانون الأمريكي وإضعاف مفعول اجراءات المقاطعة العربية والأمريكية والدولية، وبالتالي وسيلة مهمة لخدمة اقتصاد وأنظمة التفرقة العنصرية في اسرائيل وجنوب افريقيا.

٢ ـ معونات أخرى

إضافة إلى ما تقدم قام الكونغرس الأمريكي بإقرار قوانين وإجراءات محددة استهدفت مساعدة اسرائيل، دون ذكرها بالاسم. ومن تلك الاجراءات تعديل قانون ادارة الصادرات، بحيث أصبح ينص على منع الشركات الأمريكية من التعاون في تطبيق قرارات المقاطعة الاقتصادية التي تحاول بعض الدول فرضها على دول صديقة لأمريكا. والمقصود من ذلك قرارات المقاطعة العربية التي تحاول البلدان العربية

---

(٥٦) *Washington Post*, 28/3/1987.

فرضها على الشركات التي تتعاون مع اسرائيل. ومن أجل امداد اسرائيل بالنفط الأمريكي في حالة الطوارىء، تم تعديل القانون الذي يمنع تصدير النفط الأمريكي، بحيث أصبح القانون ينص على إعطاء الرئيس سلطات بيع النفط إلى الدول التي وقعت اتفاقات نفطية مع أمريكا قبل ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٧٩[٥٧]. ولما كانت اسرائيل هي الدولة الوحيدة التي وقعت مثل تلك الاتفاقية، التي جاءت كجزء من اتفاقية كامب ديفيد، فإن القانون تم تطويعه لخدمة اسرائيل وضمان مستقبلها على حساب أمن ومستقبل أمريكا نفسها. وتقدر التكاليف الاقتصادية لإمداد اسرائيل بحاجتها من النفط الأمريكي في حالة الطوارىء بحوالى ١٠ ـ ١٨ مليار دولار سنوياً، لأن الطوارىء ستجعل من الصعب، ليس على اسرائيل فقط بل على أمريكا أيضاً، الحصول على حاجتها من الواردات النفطية[٥٨].

إن المعونات الأمريكية التي تحصل عليها اسرائيل من خلال القنوات التي تم تعدادها في هذا الفصل يصعب تقديرها، بخاصة ما يتعلق منها بنقل التقانة وإلغاء الجمارك على الصادرات الاسرائيلية والتعاقد مع الشركات الاسرائيلية لصيانة وبناء بعض المعدات الحربية ومساعدة اسرائيل على تصدير أسلحتها ومنتوجاتها الأخرى للعديد من دول العالم الثالث. وبناء على نتائج دراسات حاولت تقدير قيمة خدمات مماثلة، يمكن تقدير هذه المعونات في حدود ١,٥ مليار دولار سنوياً. وفي الواقع يعد هذا الرقم متواضعاً جداً في ضوء ما تحصل عليه اسرائيل من معارف علمية وتصاميم فنية. وإذا كانت تكاليف تطوير لافي قد قدرت وحدها بحوالى ٦,٥ ـ ٢٠ مليار دولار فإن قيمة ما حصلت عليه اسرائيل من أسرار ومعارف لبناء الطائرات والصواريخ والمدرعات والأقمار الصناعية والأجهزة الالكترونية ، لا بد من أن تتجاوز عشرات المليارات من الدولارات.

---

(٥٧) Mark, *Israeli-American Relations*, p. 12.

(٥٨) Thomas Stauffer, *Aid to Israel: The Vital Link* (Washington, D.C.: Middle East Institute, 1983), p. 14.

الفصل التاسع
ثمن الدعم الأمريكيّ لإسرائيل

تختلف تكاليف الدعم الأمريكي لاسرائيل عن قيمة المعونات الأمريكية لها، لأن أمريكا تتكبد بعض الخسائر الإضافية في أثناء تقديم المعونات لإسرائيل. بعض تلك الخسائر ينتج من المنافسة الاسرائيلية للبضائع الأمريكية والبعض الآخر ينتج من خسارة أمريكا لبعض الأسواق العربية والإسلامية، وذلك إلى جانب النفقات الاضافية التي تضطر أمريكا إلى تحمل أعبائها من أجل توفير الحماية لإسرائيل والحيلولة دون انهيار أوضاعها الاقتصادية. وفي حالات قليلة اضطرت أمريكا أيضاً إلى مؤاساة ضحايا اسرائيل من خلال تقديم المعونات المالية لهم، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة دعم أمريكا لبقاء الدولة اليهودية وتعنتها.

في عام ١٩٨٦ حصلت اسرائيل على ١,٨ مليار دولار كمعونات عسكرية و١,٢ مليار دولار كمعونات اقتصادية و٧٥٠ مليون دولار كمعونة إضافية طارئة. إضافة إلى ذلك تحصل اسرائيل سنوياً من أمريكا على معونات أخرى تقدر قيمتها بحوالى ٢٥٠ مليون دولار، على شكل منح وقروض ميسرة واستثمارات مباشرة في الاقتصاد الاسرائيلي. ولما كانت الحكومة الأمريكية تقوم باقتراض كل الأموال التي تقدمها إلى اسرائيل كمعونات، بسبب ما تعانيه الميزانية الفدرالية من عجز بلغ ٢٢٠ مليار دولار عام ١٩٨٦، كما تقوم أيضاً بدفع فوائد لاسرائيل على أموال المعونات بعد تسليمها وقبل قيام اسرائيل بإنفاقها[١]، فالتكاليف السنوية لأموال المعونات تتجاوز ٣٠٠ مليون دولار أخرى في السنة. لذا بلغت تكاليف المعونات العسكرية والاقتصادية والمالية التي تحملتها الحكومة الأمريكية عام ١٩٨٦ حوالى ٤,٣ مليارات

---

(١) *Defense Week* (4 November 1985).

دولار. وفي عام ١٩٨٧، وبسبب انتهاء المعونة الإضافية الاضطرارية، بلغت التكاليف الاجمالية حوالى ٣,٥ مليارات دولار.

كما أوضحت الفصول الخمسة الأخيرة، لا تقتصر المعونات الأمريكية لاسرائيل على ما يقوم الكونغرس بتخصيصه لها وما تقوم المؤسسات الحكومية بإمدادها بها. إذ تحصل اسرائيل على معونات خاصة كثيرة تقدر بحوالى ٣,٥ مليارات دولار في السنة، ٢ مليار هي حصيلة تبرعات الأفراد واستثماراتهم وتبرعات المنظمات الصهيونية ودخل اسرائيل من بيع السندات في أمريكا، و١,٥ مليار دولار هو حصيلة ودائع الأمريكيين في البنوك الإسرائيلية وقروض اسرائيل من البنوك التجارية الأمريكية والاستثمارات الأمريكية الحكومية في الاقتصاد الاسرائيلي. أما قيمة المعونات والمنح غير المباشرة التي تم ايضاحها في الفصل الأخير، فتقدر بحوالى ١,٥ مليار دولار. وهذا يعني أن قيمة المعونات الأمريكية لاسرائيل في الوقت الحاضر تقدر بحوالى ١,٥ مليارات دولار في السنة.

إلا أن تلك الأرقام على الرغم من ضخامتها لا تعكس حقيقة حجم التكاليف التي يتحملها الشعب الأمريكي نتيجة لقيام حكومته وممثليه في الكونغرس بدعم اسرائيل. فتشمل التكاليف، إلى جانب ذلك، خسائر مالية واقتصادية وعسكرية وسياسية ونفسية كثيرة يصعب تقديرها بثمن. على سبيل المثال، ذكر الكاتب الأمريكي جوزف هارش عام ١٩٨٣ ان التكاليف المالية لقيام أمريكا بدعم اسرائيل قد تبلغ ١٠ مليارات دولار في السنة، فقال إنه «إذا جمعت كل أشكال الدعم معاً فإن ما تحصل عليه اسرائيل من أمريكا ومن المواطنين الأمريكيين سيكون في حدود ١٠ مليارات دولار سنوياً». وأضاف هارش قائلاً «بمعنى آخر يقوم اليوم دافع الضرائب الأمريكي بتغطية تكاليف المستويات المعيشية العالية في اسرائيل، وتحمل نفقات ما تقوم به من حروب، وتمويل بناء المستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة خلافاً للاتفاقية التي يعتقد الرئيس كارتر أنه تم التوصل إليها مع مناحيم بيغن رئيس الوزارة الاسرائيلية»[٢].

وإذا كانت تكاليف دعم اسرائيل قد قدرت بحوالى ١٠ مليارات دولار عام ١٩٨٣، فهي قدرت عام ١٩٨٥ بحوالى ١٢ ـ ١٤ مليار دولار[٣]. ويعود السبب في ذلك إلى استمرار الكونغرس والحكومة الأمريكية في ابتداع طرق جديدة لإمداد اسرائيل بالمزيد من المعونات واستمرار اللوبي الصهيوني بالضغط من أجل منح اسرائيل المزيد من التسهيلات والأفضليات. ومن أهم الإجراءات التي اتخذت منذ

---

(٢) Joseph C. Harsch, *Christian Science Monitor*, 5/7/1983.

(٣) «Security for Israel,» Editorial, *Washington Report on Middle East Affairs* (4 February 1985), p. 2.

عام ١٩٨٣ وتسببت في زيادة تكلفة دعم اسرائيل وتجاوزها لكل التقديرات السابقة ما يلي:

١ ـ رفع مستوى المعونات الرسمية من ٢,٥ مليار دولار عام ١٩٨٣ إلى ٣ مليارات دولار عام ١٩٨٧ وتجاوزه ٣,٧٥ مليارات دولار عام ١٩٨٦.

٢ ـ زيادة نسبة المنح من ٦٠ بالمائة من اجمالي المعونات عام ١٩٨٣ إلى ١٠٠ بالمائة ابتداء من عام ١٩٨٥.

٣ ـ عقد اتفاقية للتجارة الحرة مع اسرائيل عام ١٩٨٥، وبدء العمل بها في آب/ اغسطس ١٩٨٥.

٤ ـ السماح لاسرائيل بإنفاق ما لا يقل عن ٣٠٠ مليون دولار في السنة من المعونات العسكرية على شراء بضائع وخدمات عسكرية من اسرائيل.

٥ ـ قيام أمريكا بانفاق ما يزيد على ٢٠٠ مليون دولار سنوياً على شراء منتوجات عسكرية اسرائيلية رغم عدم حاجة القوات الأمريكية إليها وقدرة الشركات الأمريكية على انتاجها، من أجل مساعدة صناعة الأسلحة الاسرائيلية.

٦ ـ تمكين اسرائيل من الحصول على المزيد من المعارف التقانية والتصاميم الفنية لإنتاج الكثير من الأسلحة والقيام بتمويل مغامرة الطائرة لافي الفاشلة.

٧ ـ الاتجاه نحو تسليم اسرائيل المعونات الاقتصادية المخصصة لها في أول السنة المالية ودفع فوائد لاسرائيل على الأموال التي لا يتم انفاقها حال تسلمها.

٨ ـ مساعدة اسرائيل على بدء برنامجها الخاص بالمعونات الخارجية واشراكها في برنامج أبحاث حرب النجوم.

٩ ـ توقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي التي نصت على أمور كثيرة، منها القيام بمناورات عسكرية مشتركة، والسماح لإسرائيل بمنافسة الشركات الأمريكية في تقديم العروض لانتاج الأسلحة التي تحتاج إليها وزارة الدفاع الأمريكية، وتخزين معدات وقطع غيار حربية ومواد طبية أمريكية في اسرائيل مع منح اسرائيل حق استخدامها إذا استدعت الحاجة ذلك.

١٠ ـ رفع مستوى المعونات الأمريكية لمصر بنسبة ٢٥ بالمائة تقريباً وزيادة نسبة المنح من ٥٠ بالمائة عام ١٩٨٣ إلى ١٠٠ بالمائة ابتداء من عام ١٩٨٥ (سيتم شرح علاقة المعونات الأمريكية لمصر باسرائيل في الصفحات التالية).

ويسبب تلك الاجراءات وما حدث من تطورات جديدة في منطقة الشرق

الأوسط منذ عام ١٩٨٣ أصبحت تكلفة دعم اسرائيل تتجاوز ضعف المبلغ الذي تحدث عنه جوزف هارش.

أولاً: المعونات الأمريكية لمصر

أصبحت المعونات التي تقدمها أمريكا لمصر، منذ توقيع معاهدة كامب ديفيد عام ١٩٧٩، تسير في خط موازٍ لخط سير المعونات الأمريكية لاسرائيل، وتعتمد اعتماداً كبيراً على موقف مصر من اسرائيل واخلاصها لمعاهدة كامب ديفيد واستمرار التزامها بمعاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية. لذلك، لا بد من ترجمة المعنى الحقيقي لتلك المعونات واعتبارها بالتالي معونات أمريكية غير مباشرة لإسرائيل. فبعد ابرام معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية قامت حكومة كارتر برفع مستوى المعونات لمصر والالتزام بزيادتها كلما زادت المعونات الأمريكية لإسرائيل. وفي عام ١٩٧٩، وكمكافأة على توقيع اتفاقية كامب ديفيد، حصلت مصر واسرائيل على ٤,٨ مليارات دولار، ٣ مليارات دولار ذهبت إلى اسرائيل و١,٨ مليار دولار إلى مصر.

في أعقاب تلك الاتفاقية صدر «قانون المعونة الأمنية الدولية الخاص لعام ١٩٧٩» الذي خول الحكومة الأمريكية انفاق ٤,٨ مليارات دولار لدعم اتفاقية السلام المصرية ـ الاسرائيلية. وبموجب ذلك القانون حصلت مصر على ٣٠٠ مليون دولار كمعونة اقتصادية في صورة منحة، وعلى ١,٥ مليار دولار كمعونة عسكرية على شكل قرض بفوائد. أما اسرائيل فقد حصلت على ٨٠٠ مليون دولار كمعونة عسكرية في صورة منحة، وعلى ٢,٢ مليار دولار كمعونة عسكرية على شكل قرض بفوائد[٤]. ولما كانت تلك المعونات قدمت كمكافأة لدعم اتفاقية السلام فإن ما حصلت عليه كل من مصر واسرائيل عام ١٩٧٩ من معونات تجاوز كثيراً حجم المعونة السنوية العادية. وفي الواقع حصلت اسرائيل على ما مجموعه ٤,٩ مليارات دولار، بلغ مقدار المنح فيها ١,٧ مليار دولار، وحصلت مصر على ما مجموعه ٢,٧ مليار دولار. وفي عام ١٩٨١ طلبت اسرائيل مبلغاً اضافياً مقداره ٢٠٠ مليون دولار لتغطية تكاليف الانسحاب من بعض المناطق في سيناء واعتبار ذلك المبلغ جزءاً من نفقات اتفاقية السلام. وبذلك ارتفعت تكاليف معاهدة كامب ديفيد من ٤,٨ مليارات دولار إلى ٥ مليارات دولار، حصلت اسرائيل منها على ٣,٢ مليارات دولار.

---

(٤) United States, General Accounting Office (GAO), *U.S. Assistance to the State of Israel* (Washington, D.C.: Governmental Printing Office, 1983), pp. 52-53.

كانت معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية من المشاريع المكلفة جداً بالنسبة إلى أمريكا. فإضافة إلى قيام الحكومة الأمريكية برفع مستوى المعونات الاقتصادية والعسكرية لاسرائيل إلى مستويات جديدة مرتفعة، اضطرت امريكا إلى تقديم معونات لمصر زاد مجموعها منذ عام ١٩٧٨ على ٢٨ مليار دولار. وفي مقابل انسحاب اسرائيل من الأراضي المصرية، التزمت الحكومة الأمريكية بحماية أمن اسرائيل والمشاركة في اعداد وتمويل قوة حفظ السلام الدولية في سيناء. وقد نصت إحدى الاتفاقيات الاسرائيلية ـ الأمريكية، التي اعتبرت كملاحق لاتفاقية كامب ديفيد، على التزام الحكومة الأمريكية بحماية أمن اسرائيل في حال وقوع مخالفة لتلك المعاهدة من شأنها تهديد أمن الكيان الصهيوني. ومما جاء في تلك الاتفاقية التزام أمريكا في حال مخالفة نصوص معاهدة السلام «بالتدخل لوضع حد للمخالفات من خلال اتخاذ الاجراءات المناسبة كتقوية الوجود الأمريكي في المنطقة وامداد اسرائيل بمعونات عسكرية طارئة وممارسة الحقوق التي نصت عليها اتفاقات حرية الملاحة الدولية»[٥].

تستهدف المعونات الأمريكية لمصر تشجيع الحكومة المصرية على البقاء خارج إطار الصراع العربي ـ الاسرائيلي والحفاظ على حالة السلام التي أخذت تسود العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية بعد كامب ديفيد. كما تستهدف أيضاً تعويض مصر عن المعونات العربية التي توقفت بعد توقيعها معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية. ولما كان خروج مصر من صف بلدان المواجهة قد أدى إلى اضعاف القوة العسكرية لتلك البلدان، وبالتالي فرص قيامها بعملية عسكرية جديدة لتحرير الأراضي المحتلة؛ ولما كان استتباب الأمن على الحدود المصرية ـ الإسرائيلية قد ساهم في تخفيف الأخطار الأمنية التي كانت تواجهها اسرائيل، فإن المعونات الأمريكية لمصر ليست إلّا معونات أمنية للكيان الصهيوني استهدفت تقليل حجم الأخطار الخارجية بدلاً من زيادة القوة العسكرية الذاتية.

ومن الأدلة على ذلك أن الكونغرس الأمريكي أخبر الحكومة المصرية أكثر من مرة أن استمرار مصر باحترام نصوص معاهدة كامب ديفيد يعد شرطاً أساسياً لاستمرار المعونات الأمريكية لمصر. ولذا تقول ايلين ليبسون، المحللة السياسية في مركز البحوث التابع للكونغرس، «إن عملية السلام بالنسبة إلى الكونغرس تشكل فحوى اهتمامه بمصر»[٦]. وهذا يعني أن اهتمام الكونغرس بمصر جاء نتيجةً لقيامها بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد، وأن استعداده لتقديم المعونات لها ناتج من رغبته في إبقائها خارج إطار

---

(٥) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٦) Ellen B. Laipson, *U.S. Assistance to Egypt: Foreign Aid Facts* (Washington, D.C.: Congressional Research Service, 1985), pp. 3-4.

الصراع مع اسرائيل. لذا اشتمل قانون المعونات الخارجية الذي وقعه الرئيس الأمريكي في ٦ آب/ اغسطس ١٩٨٦ على قول الكونغرس «جميع المعونات الأمريكية التي قدمت لمصر جاءت بسبب الاعتقاد بأن مصر ستواصل جهودها من أجل إقرار السلام في المنطقة ومن أجل دعم اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام»[٧].

حصلت مصر بين عامي ١٩٤٦ ـ ١٩٨٩ على معونات أمريكية بلغ مجموعها حوالى ٣٠ مليار دولار، أكثر من ٩٠ بالمائة منها قدمت بعد عام ١٩٧٨. وكما تشير الأرقام، حصلت مصر عام ١٩٧٩ وحده على معونات تجاوزت كل ما حصلت عليه خلال الفترة السابقة التي امتدت ٣٢ سنة. وعلى سبيل المثال، بينما حصلت مصر عام ١٩٧٧ على ٩٠ مليون دولار كمعونات اقتصادية، حصلت عام ١٩٧٩ على ما مجموعه ٢,٧ مليار دولار كمعونات اقتصادية وعسكرية.

كتب دوغلاس بلومفيلد، أحد كبار المسؤولين في ايباك (اللوبي الصهيوني)، عام ١٩٨٣ يقول «لقد قامت اسرائيل بتمكين العرب من الحصول على معونات أمريكية أكثر كثيراً مما كان باستطاعتهم الحصول عليه بمفردهم. إن معاهدة السلام مع مصر تسببت في حصول تلك الدولة على معونات أمريكية هائلة. في عام ١٩٨٢ قادت الحرب الاسرائيلية في لبنان إلى اعادة وضع تلك الدولة في المعسكر الغربي ومساعدتها على الحصول على معونات اقتصادية وعسكرية متزايدة»[٨].

وإذا كانت الأرقام الخاصة بالمعونات الأمريكية لمصر قد أثبتت صحة ادعاء بلومفيلد بالنسبة إلى مصر، فإن تطورات الحرب اللبنانية وما نتج منها من تصفية للنفوذ الأمريكي في لبنان أثبتت خطأ توقعاته وفشله في قراءة التاريخ. إذ تسببت تلك الحرب، في الواقع، في زيادة الفوضى في لبنان وتدمير الجزء الأكبر من منجزاته العمرانية والسياسية والاقتصادية وتحوله إلى بقعة من أكثر بقاع العالم عداء لأمريكا في الوقت الراهن. وفي الحقيقة، كانت تلك الحرب وما نتج منها من دمار وأحقاد نموذجاً لما تخطط له اسرائيل وتأمل غرسه في أقطار عربية أخرى. وفي الواقع أيضاً تسبب قيام اسرائيل بغزو لبنان في زيادة المعونات الأمريكية لاسرائيل واخراج لبنان كلياً من المعسكر الغربي. وفي الدراسة التي أعدها مكتب المحاسبة الفدرالي تحت عنوان «المعونات الأمريكية لدولة اسرائيل » جاء أن اسرائيل طلبت من الحكومة الأمريكية دفع تكاليف القيام بغزو لبنان عام ١٩٨٢. وفي تعليق على ذلك التقرير كتب رولاند ايفانز وروبرت نوفاك أن التقرير «يروي قصصاً محزنة عن قيام اسرائيل بخداع

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٧.

(٨) Douglas Bloomfield, «Israel's Standing in the Congress,» in: Nimrod Novik, ed., *Israel in U.S. Foreign Policy and Security Policies* (Jerusalem: Jaffees Center for Strategic Studies, 1983), p. 17.

أمريكا. . . إن اسرائيل طلبت من أمريكا تعويضها عن الخسائر في لبنان، بعد أن فشلت في الحصول على ما يكفي لتمويل عملية الغزو بطرق مموهة»[٩].

إن اصرار الحكومة الأمريكية على انكار معرفتها بخطة الغزو، وبالتالي عدم قيامها بتعويض اسرائيل عن خسائرها في تلك الحرب يخالف الواقع والأرقام المتعلقة بتطور المعونات الأمريكية لاسرائيل. فبينما حصلت اسرائيل عام ١٩٨٢ على ٢,٢ مليار دولار، من بينها ١,٣٧ مليار دولار منح والباقي قروض، حصلت عام ١٩٨٣ على ٢,٥ مليار دولار، من بينها ١,٥٥ مليار دولار منح. وهذا يعني زيادة حجم المعونات بمقدار ٣٠٠ مليون دولار وزيادة حجم المنح بمقدار ١٨٠ مليون دولار. وفي العام ١٩٨٤ أقر الكونغرس زيادة المعونات لإسرائيل وتحويلها برمتها إلى منح، الأمر الذي جعل اسرائيل تحصل عام ١٩٨٥ على حوالى ٣,٤ مليارات دولار كلها منح. وفي الواقع، بعد قيام اسرائيل بغزو لبنان عام ١٩٨٢ وتدمير معظم مدنه وقتل حوالى ٢٠ ألف شخص من سكانه وتحويل حوالى ثلث اللبنانيين إلى لاجئين والإشراف على مذابح صبرا وشاتيلا، قام الكونغرس الأمريكي بمنحها أكبر معونة اقتصادية وعسكرية خلال تاريخها السابق.

ثانياً: قوات حفظ السلام

بناء على اتفاقية كامب ديفيد تم انسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء عام ١٩٨٢، بعد القيام باحتلالها مدة ١٥ سنة متواصلة. إلا أن منطقة طابا الواقعة على خليج العقبة بقيت ترزح تحت الاحتلال الاسرائيلي حتى عام ١٩٨٩، بسبب رفض اسرائيل الانسحاب منها. وبعد مفاوضات طويلة ومعقدة تم الاتفاق بين حكومتي مصر واسرائيل على احالة موضوع طابا إلى التحكيم الدولي، وهو التحكيم الذي انتهى باقرار حق مصر في طابا.

وكما سبق ايضاحه، تم الاتفاق بين حكومتي اسرائيل وأمريكا على قيام الحكومة الأمريكية بضمان أمن اسرائيل والمسارعة لنجدتها في حال قيام مصر بمخالفة نصوص اتفاقية السلام. وكجزء من الترتيبات الأمنية وضمان بقاء القوات المصرية بعيدة عن خطوط التماس مع القوات الاسرائيلية، وافقت الحكومة الأمريكية على الاستمرار في دعم قوات حفظ السلام الدولية والمشاركة فيها.

بعد قيام اسرائيل بالانسحاب من سيناء في نيسان/ ابريل ١٩٨٢ انتهت مهمة

---

(٩) Rowland Evans and Robert Novak, «The Burden of BuildingOut Israel,» *Washington Post*, 8/7/1986.

القوات التي أسندت إليها مهام حفظ السلام بين اسرائيل ومصر خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٢، وهي الفترة التي تلت اتفاقات فك الارتباط بين القوات المتحاربة وحتى انسحاب اسرائيل من سيناء. وعلى أثر ذلك تم انشاء قوة جديدة لحفظ السلام أطلق عليها اسم «قوة المراقبين متعددة الجنسيات» التي أسندت إليها مهام تطبيق بنود اتفاقية كامب ديفيد المتعلقة بحجم وأماكن وجود القوات المصرية في سيناء. وقد استتبع ذلك زيادة عدد القوات الأمريكية المشتركة في أعمال قوات حفظ السلام من ١٦٢ شخصاً عام ١٩٨١ إلى ١٢٦٠ شخصاً عام ١٩٨٢. أما عدد القوة الجديدة فيبلغ ٢٧٤٠ شخصاً يمثلون القوات العسكرية لعشر دول. إلى جانب قيام أمريكا بالمشاركة بحوالى ٤٧ بالمائة من حجم تلك القوة، فإنها تقوم أيضاً بدفع ثلث تكاليفها السنوية. وعند تأسيس تلك القوة عام ١٩٨٢ وافقت أمريكا على تحمل ٦٠ بالمائة من تكاليف اعدادها وتجهيزها، حيث قامت بدفع ١٣٥ مليون دولار على مدى سنتين. ومنذ عام ١٩٨٤ أصبحت حصة أمريكا من ميزانية قوة حفظ السلام ٣٥ مليون دولار في السنة[١٠]. وبذلك بلغت التكاليف الاجمالية لمشاركة أمريكا في تلك القوة خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٩ حوالى ٣٥٠ مليون دولار.

كما هي العادة، تخدم القوات الأمريكية المرابطة في الخارج دورة زمنية محددة تتراوح مدتها بين بضعة أشهر وبضعة أعوام. وعلى سبيل المثال، يتم تغيير قوات المشاة المرابطة في سيناء كل ستة أشهر حيث يتم نقل أفرادها إلى أمريكا وارسال مجموعة جديدة لتأخذ مكانها. وخلال نقل إحدى المجموعات إلى أمريكا بعد انتهاء فترة خدمتها في سيناء تحطمت الطائرة التي كانت تقل أفرادها في كندا في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥، الأمر الذي أدى إلى مقتل جميع ركابها وعددهم ٢٥٦ شخصاً. وبسبب طبيعة مهمة هؤلاء ومكان خدمتهم فإنه لا بد من اعتبار مقتلهم جزءاً من تكلفة الدعم الأمريكي لإسرائيل.

إضافة إلى المشاركة في قوة المراقبين متعددة الجنسيات في سيناء، تساهم أمريكا في دعم جهود القوات الأخرى التي حاولت الحفاظ على السلام في منطقة الشرق الأوسط منذ عام ١٩٤٩. وتعد القوة التي أنشأتها الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ (UNTSO) لمراقبة خطوط الهدنة بين اسرائيل من جهة ومصر والأردن ولبنان وسوريا من جهة ثانية أولى تلك القوات وأقدمها. والقوة الأخرى التي أنشأتها الأمم المتحدة للإشراف على انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان (UNIFIL) عام ١٩٧٨ أصبحت فيما بعد قوة دائمة مهمتها حماية حدود اسرائيل ومنع المقاتلين العرب من

---

(١٠) United States, General Accounting Office, *U.S. Assistance to the State ol Israel,* pp. 61-62.

اختراق تلك الحدود. وفي عام ١٩٨٦ طلب الرئيس الأمريكي ريغان من الكونغرس تخصيص مبلغ ٤٢,٩ مليون دولار لتغطية مساهمة أمريكا في ميزانية قوات حفظ السلام في لبنان. وخلال مناقشة الميزانية قال ريتشارد مورفي «إننا قمنا بدعم تلك القوة منذ إنشائها عام ١٩٧٨... وذلك للتأكد من قيام اسرائيل بالانسحاب من لبنان»(١١). وفي عام ١٩٨٩ أقر الكونغرس تخصيص مبلغ ١٢٨ مليون دولار لدعم قوات حفظ السلام التابعة لهيئة الأمم المتحدة في ناميبيا. إلا أنه اشترط الحصول على التزام واضح ومؤكد من كل من انغولا وكوبا بانسحاب القوات الكوبية من انغولا قبل انتهاء عام ١٩٩١، قبل الموافقة على صرف أموال المعونة لتلك القوات. في المقابل ما زال الكونغرس يقوم كل عام بإنفاق أكثر من ٤ ملايين دولار على قوات حفظ السلام في جنوب لبنان دون الحصول على التزام بانسحاب اسرائيل من الجنوب اللبناني، الأمر الذي يجعل تلك الأموال معونات للمساعدة على ضمان أمن اسرائيل، على حساب لبنان، وليست معونات لحفظ السلام في المنطقة.

وعلى العموم، تبلغ تكاليف المساهمة في قوات حفظ السلام المختلفة في الشرق الأوسط حوالى ١٠٠ مليون دولار في السنة، تقوم أمريكا بدفعها من أجل ضمان أمن اسرائيل وتأمين حدودها.

خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ قامت أمريكا بقيادة حلفائها الغربيين بتشكيل قوتين جديدتين لحفظ السلام في منطقة الشرق الأوسط، والإشراف على انسحاب اسرائيل من مناطق عربية كانت قد احتلتها: الأولى في سيناء تشكلت في أعقاب اتفاقية كامب ديفيد، والثانية في لبنان تشكلت بعد قيام اسرائيل بغزوه في منتصف عام ١٩٨٢. وإذا كانت الأولى قد نجحت في أداء مهمتها، فإن الثانية، التي شاركت فيها كل من فرنسا وايطاليا وانكلترا إلى جانب أمريكا، فشلت في اعادة السلام والاستقرار إلى ربوع لبنان. وبعد تعرضها للهجوم من قبل القوى الوطنية اللبنانية تمت عملية سحبها وتصفية أعمالها في أوائل عام ١٩٨٤(١٢).

وبسبب عدم توافر المعلومات الكافية عن قوات حفظ السلام في منطقة الشرق الأوسط وقلة الدراسات التي نشرت حولها، فإن من الصعب الحصول على معلومات

---

(١١) Richard Murphy, Testimony, The House Foreign Affairs Committee, October 8, 1986.

(١٢) Robert B. Houghton and Frank G. Trinka, *Multinational Peacekeeping in the Middle East* (Washington, D.C.: Foreign Service Institute, 1984), and Nathan A. Pelcovits, *Peace Keeping on Arab Israeli Fronts: Lessons from the Sinai and Lebanon* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1984).

دقيقة فيما يختص بالميزانية والنفقات. لكن، قياساً على مساهمة أمريكا في ميزانية القوات الدولية التي ترابط اليوم في سيناء وجنوب لبنان، تقدر المبالغ التي قامت أمريكا بدفعها منذ عام ١٩٧٥ بحوالى ١,١ ـ ١,٢ مليار دولار. أما اجمالي ما دفعته منذ عام ١٩٤٨ فيتجاوز ٢ مليار دولار.

كانت مساهمة أمريكا في قوات حفظ السلام التي أرسلت إلى لبنان عام ١٩٨٢ عبارة عن كتيبة من قوات البحرية. وبسبب قيام أمريكا بإمداد اسرائيل بكل المعدات الحربية التي مكنتها من غزو لبنان واحتلال العاصمة بيروت، فإن وجود قوات البحرية الأمريكية في بيروت اعتبر عملاً عدوانياً من قبل غالبية اللبنانيين. وفي عام ١٩٨٣، وبعد قيام البوارج الأمريكية بضرب القرى الوطنية اللبنانية بالمدفعية، تعرضت القوات الأمريكية ومبنى السفارة الأمريكية في بيروت لعمليات فدائية أسفرت عن تدمير مبنيين للسفارة في بيروت الشرقية والغربية، وتدمير مقر قيادة قوات البحرية الأمريكية ومقتل حوالى ٣٠٠ جندي أمريكي.

وفي أعقاب قيام اسرائيل بغزو لبنان عام ١٩٨٢، ورحيل قوات البحرية الأمريكية من بيروت عام ١٩٨٤ زاد نشاط الحركات المتطرفة المعادية لإسرائيل وأمريكا في منطقة الشرق الأوسط. ونتيجة لتزايد أعمال العنف الموجهة ضد المصالح الأمريكية والاتجاه نحو تحميل الحكومة الأمريكية مسؤولية ما تقوم به اسرائيل من تجاوزات وانتهاك لحقوق الشعب الفلسطيني وكرامة الشعب اللبناني، اضطرت الحكومة الأمريكية إلى زيادة الاحتياطات الأمنية حول سفاراتها في معظم دول العالم. كما أن تزايد الاعتداءات على الأمريكيين والاسرائيليين من رجال أعمال وسياح استوجب أيضاً اقامة الحواجز في المطارات واستخدام رجال الأمن في الطائرات وتجهيز المطارات والطائرات بأجهزة الكترونية مكلفة ومعقدة لاكتشاف الأسلحة والقنابل التي يحاول خاطفو الطائرات عادة حملها معهم.

وعلى سبيل المثال قامت سلطة مطارات نيويورك ونيو جيرسي بالتعاقد مع شركة اسرائيلية لتقويم مدى حاجة مطارات الولايتين إلى تجهيزات إضافية. ولكن قبل البدء بتنفيذ العقد بعدة أيام قامت الجهة المتعاقدة بالغاء العقد، بعد أن اكتشفت أن رئيس الشركة الاسرائيلية المتعاقد معها كان ضابطاً في جهاز الأمن الإسرائيلي، وانه اضطر إلى الاستقالة من منصبه بعد أن ثبتت عليه تهمة اصدار الأوامر بقتل شابين فلسطينيين في غزة[١٣]. وبعد سقوط طائرة بان أميركان الأمريكية في انكلترا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨ ومقتل جميع ركابها قامت شركات الطيران الأمريكية باتخاذ اجراءات

---

(١٣) *Washington Post*, 12/4/1987.

احتياطية جديدة. فشركة (TWA) التي يملكها الثري اليهودي كارل ايكان تعاقدت مع شركة اسرائيلية لاستجواب الركاب قبل صعودهم إلى الطائرة في مطار روما وغيره من المطارات الأخرى. وهكذا يقوم الاسرائيليون اليوم بالتسبب في انتشار أعمال العنف والارهاب، ومن ثم يحاولون استغلال ضحايا ذلك العنف للإثراء وتكريس دورهم كمخترعين واختصاصيين في مقاومة العنف.

إن الاحتياطات الأمنية الاضافية التي اضطرت السفارات وشركات الطيران والمطارات الأمريكية إلى اتخاذها بعد عام ١٩٨٢ تكلف الأمريكيين حوالى ٢ مليار دولار في السنة. وعلى سبيل المثال، أقر الكونغرس في ميزانية وزارة الخارجية لعام ١٩٨٥ انفاق مبلغ ٢,١١٠ ملايين دولار على قضايا الأمن، بعد تدمير مبنيين من مباني السفارة الأمريكية في بيروت عام ١٩٨٣. إضافة إلى التكاليف المالية التي استوجبتها الاحتياطات الأمنية الجديدة، فإن الاجراءات التي اتخذت من أجل حماية المباني الحكومية والمطارات والطائرات جعلت الأمريكيين يحسون بأنهم فقدوا الكثير من الحرية التي كانوا يتمتعون بها في السابق.

ثالثاً: الخسائر التجارية في الوطن العربي

إن تراجع مصداقية أمريكا في الوطن العربي والعالم الاسلامي بعد عام ١٩٨٢ وتزايد أعمال العنف الموجهة ضد المصالح الأمريكية من ناحية، وقيام أمريكا بعد عام ١٩٧٩ بسن القوانين التي تمنع تعاون الشركات الأمريكية مع إجراءات المقاطعة العربية ضد اسرائيل من ناحية ثانية، أدت إلى تراجع تجارة أمريكا مع غالبية البلدان العربية. وعلى الرغم من أن قوانين المقاطعة العربية استهدفت البضائع الاسرائيلية ولم تستهدف الشركات أو البضائع الأمريكية، فإن التشريعات الأمريكية المضادة للإجراءات العربية استهدفت حماية البضائع والشركات الاسرائيلية على حساب الشركات الأمريكية وصادراتها إلى البلاد العربية.

وما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال أن أمريكا كانت وما زالت إحدى أكثر دول العالم استخداماً لسلاح المقاطعة الاقتصادية ضد أعدائها، كالاتحاد السوفياتي وكوبا ونيكاراغوا، بغرض تحقيق أهداف سياسية. وفي الواقع ما زالت أمريكا تفرض حظراً على بيع الكثير من المعدات والخدمات لدول المعسكر الاشتراكي، كما تفرض حظراً على استيراد النفط الليبي وعلى قيام رجال الأعمال والشركات الأمريكية بالتعامل مع ليبيا. وفي المقابل قام الكونغرس الأمريكي بسن القوانين التي جعلت تعاون الشركات الأمريكية مع اجراءات المقاطعة العربية عملاً مخالفاً للقانون، الأمر الذي أدى إلى خسارة الأمريكيين الكثير من الفرص التجارية والاستثمارية في البلدان

العربية. ويقدر أستاذ الاقتصاد توماس ستوفر الخسارة التي لحقت بتجارة أمريكا مع البلاد العربية، نتيجة لتلك القوانين، بحوالى ١ مليار دولار في السنة(١٤). إلا أن تقديراتنا، كما سنوضح فيما بعد، تشير إلى أن الخسارة تبلغ في الواقع حوالى ٤,٥ مليارات دولار في السنة.

في ضوء اتجاه الحكومة الأمريكية إلى استخدام المقاطعة الاقتصادية كسلاح لتحقيق أهداف سياسية، يبدو واضحاً أن قيامها بسن القوانين التي تمنع شركاتها من احترام قوانين المقاطعة العربية ليس عملاً شجاعاً أساسه الالتزام بمبدأ معين بل عملاً انتهازياً هدفه إرضاء اللوبي الصهيوني في واشنطن. وكما هي العادة، كلما عجز الاسرائيليون عن الرد على أعدائهم أو تحمل تكاليف أخطائهم زادت ضغوط اللوبي الصهيوني على حكومة واشنطن لحماية اسرائيل وانقاذها من ورطتها. ولذا فإن خسارة بعض الأسواق في الخارج وزيادة أعداد العاطلين عن العمل، نتيجة لذلك، هي أيضاً بعض التكاليف التي أجبر الشعب الأمريكي على دفعها ثمناً لدعم حكومته الأعمى للكيان الصهيوني.

بلغت صادرات أمريكا إلى الوطن العربي حدها الأقصى عام ١٩٨١ إذ وصلت إلى ١٩ مليار دولار تقريباً. ومنذ تلك السنة اتجهت الصادرات إلى الانخفاض، فبلغت ١٦,١ مليار دولار عام ١٩٨٣ و١١ مليار دولار فقط في عام ١٩٨٥. وهذا يعني أن الانخفاض في صادرات أمريكا إلى البلدان العربية قد بلغ ٨ مليارات دولار أو ٤٢,٥ بالمائة خلال ٤ سنوات فقط(١٥). من ناحية أخرى، ونتيجة لتراجع عائدات النفط العربي، انخفضت واردات الوطن العربي من الخارج بمقدار ١٩ بالمائة.

وإذا كان التراجع الكبير في عائدات البلدان العربية من صادرات النفط السبب الرئيسي في انخفاض الواردات، فإن القوانين الأمريكية وتزايد حدة العداء لأمريكا بعد غزو لبنان كانت الأسباب الرئيسية لانخفاض واردات الوطن العربي من الولايات المتحدة الأمريكية. وفي الواقع انخفض نصيب البضائع الأمريكية من الواردات العربية بوجه عام من ١٤ بالمائة عام ١٩٨١ إلى ١٠ بالمائة عام ١٩٨٥. لذا، لو كان باستطاعة أمريكا الحفاظ على نسبتها السابقة من الواردات العربية لكان بإمكانها تصدير ما قيمته ١٥,٥ مليار دولار عام ١٩٨٥ بدلاً من ١١ مليار دولار فقط. وهذا يعني أن خسارة أمريكا التجارية نتيجة للقوانين التي سنها الكونغرس ضد اجراءات

---

(١٤) Thomas Stauffer, «Economic Implication of Lost Trade: Opportunities in the Middle East,» *American Arab Affairs*, no. 16 (Spring 1986), p. 12.

(١٥) *U.S. Arab Chamber of Commerce Trade Directory* (New York: The Chamber, 1986), pp. 22-23.

المقاطعة العربية وتزايد العداء العربي والاسلامي لسياسة أمريكا بعد دعمها السافر لإسرائيل عام ١٩٨٢، كانا سبباً في تراجع صادرات أمريكا إلى البلاد العربية بمقدار ٤,٥ مليارات دولار في العام.

إضافة إلى ذلك اتجه الكونغرس في السنوات الأخيرة إلى معارضة طلبات بيع السلاح للبلدان العربية، بخاصة الأردن والسعودية والكويت. وعلى سبيل المثال اضطر ريغان عام ١٩٨٤ إلى سحب طلب كان قد قدمه للكونغرس بشأن بيع صواريخ ستنغر للأردن، بعد انقياد مجلس الشيوخ وراء اللوبي الصهيوني ووقوف غالبية أعضائه ضد اتمام الصفقة. وفي عام ١٩٨٥ رفض الكونغرس للمرة الثانية السماح للرئيس الأمريكي ببيع صواريخ هوك المضادة للطائرات، رغم كونها أسلحة دفاعية، وصواريخ ستنغر ودبابات برادلي و٤٠ طائرة مقاتلة للأردن. وفي معرض الوقوف ضد تلك الصفقة وقع ٦٢ عضواً في مجلس الشيوخ على قرار نص على عدم بيع الأردن صواريخ متحركة مضادة للطائرات أو طائرات حديثة أو غيرها من الأسلحة الحديثة. كما أضاف القرار «إن على الولايات المتحدة أن تضمن باستمرار تفوق اسرائيل العسكري على أي مجموعة من دول المواجهة في الشرق الأوسط»[١٦].

عند اقرار ميزانية المعونات الخارجية لعام ١٩٨٦ اشتمل قانون الميزانية على عبارة نصت على عدم منح الأردن معونات عسكرية قبل قيام الرئيس الأمريكي بإصدار وثيقة رسمية تقول إن «الأردن يلتزم علناً بالاعتراف باسرائيل والتفاوض المباشر معها ودون تأخير، بناء على قرارات هيئة الأمم المتحدة رقم (٢٤٢) و (٣٣٨)»[١٧]. وفي المقابل لم تقم الحكومة الأمريكية أو الكونغرس في أي يوم من الأيام باتخاذ قرار ينص على قيام اسرائيل بالتفاوض مع الفلسطينيين أو الاعتراف بحقوقهم أو السماح لهم بالعودة إلى ديارهم أو الانسحاب من الأراضي المحتلة بناء على قرارات هيئة الأمم المتحدة، رغم حصول اسرائيل على عشرات المليارات من الدولارات كمعونات عسكرية واقتصادية.

ومن النصوص الأخرى التي اشتمل عليها قانون الميزانية لعام ١٩٨٦، والتي قصد منها مساعدة اسرائيل وتشجيعها على انتهاك قرارات هيئة الأمم المتحدة، قرار بعدم دفع مساهمة أمريكا في ميزانية «اللجنة الدولية للطاقة النووية» إذا اتخذت تلك اللجنة أي قرار يمنع اسرائيل من المشاركة في أنشطتها. وينص القرار الأمريكي على أن دفع حصة أمريكا «يتم فقط عندما يقرر وزير الخارجية أن اسرائيل تتمتع بحق المشاركة في أنشطة تلك اللجنة»[١٨]. وقد اتخذ الكونغرس قراره هذا رغم معرفته برفض اسرائيل

(١٦) *Near East Report* (27 May 1985).

(١٧) U.S., State Department, *Foreign Assistance and Related Programs Appropriations Bill, 1986* (Washington, D.C.: Government Printing Office, 1986), p. 84.

(١٨) *Near East Report* (15 April 1985).

التوقيع على اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨ ورفضها السماح لخبراء الوكالة الدولية بزيارة معاملها النووية. وهكذا قام الكونغرس بوضع اسرائيل فوق القانون الدولي وخارج حدود التقاليد المعترف بها دولياً، واستخدام أموال الشعب الأمريكي لإضعاف المنظمات الدولية وتشجيع اسرائيل على تجاوز قرارات هيئة الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية بوجه عام.

في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥ طلب ريغان من الكونغرس الموافقة على صفقة أسلحة للسعودية قيمتها ٤ مليارات دولار بعد قيامه بإعطاء وعد قاطع بذلك للملك السعودية وسفيرها في واشنطن. إلا أن الكونغرس، كالعادة، فضل الانسياق وراء اللوبي الصهيوني وقام برفض طلب الرئيس، وبالتالي طلب السعودية. في أعقاب ذلك اتجه السعوديون إلى بريطانيا حيث تعاقدوا مع حكومتها على شراء عدد أكبر من الطائرات البريطانية بلغت قيمتها حوالى ٧ مليارات دولار. وتشير المعلومات المتوافرة عن تلك الصفقة إلى أن دخل بريطانيا الإجمالي من ورائها سيبلغ ٢٠ مليار دولار، بعد إضافة تكلفة التدريب وبناء القواعد وقطع الغيار والصيانة. وفي سياق تعليقه على تلك الصفقة قال ريتشارد مورفي «إن الاقتصاد الأمريكي خسر ما بين ١٢ و٢٠ مليار دولار بسبب قيام الكونغرس، لأسباب سياسية، بالسماح لبريطانيا بالحصول على العقد السعودي الخاص بالطائرات»[١٩].

وصف أوستن بيرس، رئيس شركة الطائرات البريطانية، العقد السعودي بقوله «إنه فرصة للصادرات في غاية الأهمية، وإن من شأن تلك الصفقة خلق وظائف جديدة لمساعدة الاقتصاد البريطاني المتهالك»[٢٠]. أما أحد أهم خبراء بريطانيا في صناعة الطيران فقد قال إن العقد السعودي سيساعد صناعة الطائرات الأوروبية على الحفاظ على قدرتها التنافسية في مقابل صناعة الطائرات الأمريكية لمدة ثلاثة عقود مقبلة[٢١].

بناء على دراسات وزارة التجارة الأمريكية يساهم كل مليار دولار من الصادرات في خلق ٢٥ ألف وظيفة جديدة. وهذا يعني أن رفض الطلبات الأردنية والسعودية لشراء أسلحة أمريكية كان قد تسبب في خسارة أمريكا ما بين ٢٠٠ و٢٥٠ ألف وظيفة. لذا قال جون هالدين، أحد كبار موظفي الخارجية الأمريكية السابقين، انه «بينما يجلس البريطانيون في حالة استرخاء يحلمون ببركات صفقة الأسلحة السعودية وآثارها الايجابية في اقتصاد بلادهم، لا بد من أن نفكر هنا بتعمق لتحديد مدى الخسارة التي لحقت

---

(١٩) *Economist* (2 May 1986).

(٢٠) John Holdane, «Trade Jobs For Votes,» *The Washington Report on Middle East Affairs* (2 December 1985), p. 6.

(٢١) المصدر نفسه.

باقتصادنا»[٢٢]. وفي عام ١٩٨٨ أعلن مجدداً عن عقد صفقة أسلحة بريطانية للسعودية قدرت قيمتها بحوالى ٣٠ مليار دولار. وفي تعليق على تلك الصفقة قال المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية ان خسارة الصفقة السعودية تلحق الأذى بالمصالح الأمريكية.

وإذا كانت خسارة أمريكا، نتيجة لقيامها برفض طلبات شراء الأسلحة العربية خلال السنوات الأربع الأخيرة (١٩٨٥ ـ ١٩٨٨)، قد تجاوزت ١٥ مليار دولار، فإن الخسارة السنوية تقدر بحوالى ٤ مليارات دولار على الأقل. وفي الواقع تشير الدراسات إلى أن مشتريات السعودية وحدها من الأسلحة بلغت حوالى ٣,١ مليارات دولار في السنة خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٣[٢٣]. وفي ضوء موقف الكونغرس الراضخ لرغبات اسرائيل، اضطرت عدة بلدان عربية واسلامية غير الأردن والسعودية إلى الاتجاه نحو فرنسا وايطاليا والبرازيل والصين الشعبية والاتحاد السوفياتي وغيرها من مصادر السلاح من أجل الحصول على حاجتها من الأسلحة.

رابعاً: نفقات عسكرية اضافية

إن خسائر أمريكا نتيجة لقيامها برفض طلبات شراء الأسلحة العربية وتراجع صادراتها إلى الوطن العربي لا تمثل إلا جزءاً من تكاليف دعمها لاسرائيل. إذ إن وقوف الحكومة الأمريكية إلى جانبها رغم قيامها بانتهاك الحقوق الفلسطينية والاعتداء على الأمة العربية ورفض الانصياع لقرارات هيئة الأمم المتحدة، فرض على أمريكا ارسال قواتها إلى منطقة الشرق الأوسط غير مرة لحماية اسرائيل والاعتداء على أكثر من بلد عربي. ففي عامي ١٩٦٧ و١٩٧٣ اضطرت أمريكا لاعلان الاستنفار العام ووضع قواتها على أهبة الاستعداد للحرب، حماية لاسرائيل وخوفاً من تدخل الاتحاد السوفياتي لوضع حد لأطماعها. وفي عام ١٩٨٢ قامت أمريكا بإرسال قوات البحرية إلى لبنان، كما قامت البوارج الحربية والطائرات الأمريكية عام ١٩٨٣ بالاعتداء على مواقع الجيش السوري والقرى اللبنانية. وفي عام ١٩٨٦ أرسلت أمريكا أسطولها وطائراتها للاعتداء على ليبيا، وهذه كلها عمليات عسكرية ذات تكلفة باهظة.

في عام ١٩٦٧ أرسلت أمريكا أسطولها السادس للمرابطة في مياه البحر الأبيض المتوسط وعلى مقربة من مسرح العمليات العسكرية. وبسبب قيام إحدى البواخر

---

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) Eliyahu Kanovsky, «Oil and the Arms Race,» *New Outlook* (September-October 1986), p. 13.

الحربية الأمريكية برصد التحركات العسكرية على الجبهات المختلفة قامت الطائرات الاسرائيلية بالاعتداء عليها وتدميرها وقتل ٣٤ من رجالها وجرح ١٧١ آخرين. وفي عام ١٩٧٣ اضطرت أمريكا إلى اعلان حالة الطوارىء للمرة الثانية، كما اضطرت إلى ارسال كميات هائلة من الأسلحة والعتاد لدعم جهود اسرائيل الحربية في صراعها مع العرب الذين كانوا يحاولون تحرير أراضيهم المحتلة من قبل قواتها. وكما ذكرت مجلة «ايكونومست» البريطانية وُضعت جميع طائرات النقل الحربية الأمريكية في خدمة اسرائيل لمدة ١٣ يوماً متتالية(٢٤) قامت خلالها بنقل حوالى ٢٢ ألف طن من الأسلحة والعتاد إلى اسرائيل، تم ايصال بعضها، كالدبابات، إلى جبهة القتال في سيناء مباشرة.

عند عرض تاريخ الصراع العربي ـ الاسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ وحتى اليوم نجد أن أمريكا شاركت اسرائيل في كل مرة كانت تقوم فيها بعدوان جديد على الأمة العربية. فبينما قامت الحكومة الأمريكية بإرسال قواتها لدعم اسرائيل أعوام ١٩٦٧ و١٩٧٣ و١٩٨٢، فهي قامت أيضاً في أوقات أخرى بالاعتداء على خصوم اسرائيل من البلدان العربية أو تهديدهم. ونتيجة لذلك بلغ عدد الأمريكيين الذين قتلوا في عمليات عسكرية في منطقة الشرق الأوسط، أو بسبب وجودهم هناك حماية لإسرائيل، خلال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ عدداً مساوياً تقريباً لجنود اسرائيل الذين سقطوا على الأرض العربية. أما خسائر أمريكا المالية والمادية فتقدر على الأقل بضعفي خسائر اسرائيل، بسبب بعد أمريكا عن منطقة الشرق الأوسط وقيامها في كل حالة من حالات الحرب بزيادة حجم المعونات المالية لإسرائيل وتعويضها عن خسائرها في الأسلحة والمعدات.

وإذا كانت خسائر أمريكا الناتجة من تراجع صادراتها إلى البلدان العربية وعدم تلبيتها لطلبات مشتريات الأسلحة العربية تقدر بحوالى ٨,٥ مليارات دولار في السنة، فإن التكاليف الإضافية التي تتحملها الحكومة الأمريكية نتيجة لزيادة عدد قواتها العسكرية الموجودة في منطقة الشرق الأوسط وغيرها من القوات المعدة للتدخل في تلك المنطقة في حالة تعرض اسرائيل للخطر هي تكاليف كبيرة ويصعب تقديرها. إلا أن بعض كبار العسكريين والمسؤولين الأمريكيين الذين عملوا في وزارتي الدفاع والخارجية يقدرون تلك التكاليف في حدود ١,٥ مليار دولار سنوياً، أو ما يعادل نصفاً في المائة من ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية التي تبلغ حوالى ٣٠٠ مليار دولار في السنة.

---

(٢٤) *Economist* (6 December 1986), p. 65.

خامساً: تكاليف المساهمة في ميزانية إغاثة اللاجئين الفلسطينيين

في عامي ١٩٤٨ و١٩٤٩ فقد حوالى ٨٠٠ ألف فلسطيني بيوتهم وممتلكاتهم، بعد أن تم تشريدهم واستيلاء القوات اليهودية على مدنهم وقراهم. ونتيجة لقيام اسرائيل برفض قرارات هيئة الأمم المتحدة، التي طالبت الكيان الصهيوني بالسماح للفلسطينيين بالعودة إلى منازلهم، اضطر هؤلاء إلى العيش في مخيمات لاجئين في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية وحيوية في غاية السوء.

تقول الأستاذة الجامعية اليهودية شيريل روبنبيرغ «كان انتصار الصهيونية كارثة بالنسبة إلى الفلسطينيين الذين أصبحوا أمة في المنفى. حوالى ٧٧٠ ألف فلسطيني يمثلون نصف سكان فلسطين في ذلك الوقت تم تحويلهم من مجتمع آمن يعيش على أرض ورثها عن أجداده عبر القرون إلى تجمع لاجئين من دون هوية سياسية. وبينما سكنت الغالبية في مخيمات لاجئين في البلدان العربية المجاورة، ذهبت الأقلية إلى مختلف أقطار العالم. أما أولئك الذين نجحوا في البقاء في وطنهم فتم تحويلهم إلى مواطنين من الدرجة الثالثة في الدولة اليهودية الجديدة»[٢٥].

أما ناثان شوفشي، أحد الصهاينة الذين شاركوا في الحرب اليهودية ضد الفلسطينيين فقد قال «إن الصهاينة أجبروا العرب على ترك مدنهم وقراهم رغم ارادتهم»[٢٦]. أما ايغال آلون، نائب رئيس وزراء اسرائيلي سابق وصاحب فكرة مشروع آلون الشهير، فقد قال في مذكراته إنه استخدم الحرب النفسية «لإجبار عشرات الآلاف من العرب الذين بقوا في منطقة الجليل على الفرار»[٢٧]. وفي اعتراف لأحد الجنود الصهاينة نشرته جريدة «دافار» الاسرائيلية جاء فيه: «في قرية الدوايمة قام الجنود الاسرائيليون بقتل ما بين ٨٠ و١٠٠ رجل وامرأة وطفل. ولقد جرى قتل الأطفال عن طريق تحطيم رؤوسهم بالهراوات... أما من تبقى من الرجال والنساء فقد تم وضعهم في بيوت دون طعام حتى مجيء رجال المتفجرات الذين قاموا بنسف البيوت فوق رؤوسهم... إن القادة الاسرائيليين المتحضرين، الذين كان من المفروض أن يكونوا مثالاً لغيرهم، تحولوا إلى قتلة ومجرمين. إن ما حدث لم يكن في أثناء معركة ضارية وبسببها وإنما نتيجة لسياسة مدروسة لتصفية الفلسطينيين وتهجيرهم»[٢٨]. وبعد تزايد أعمال المقاومة العربية في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان قال عضو الكنيست الاسرائيلي مائير كوهين «لقد كان لدينا الوسائل عام ١٩٦٧ لطرد ٢٠٠ ـ ٣٠٠ ألف فلسطيني إلى الجانب الآخر كما فعلنا في اللد والرملة عام ١٩٤٨، ولكننا ارتكبنا خطأ فادحاً. لقد كان من الممكن أن تكون الأمور اليوم أفضل مما هي عليه الآن بكثير، لا مشاكل فلسطينية، ولا حجارة ولا تظاهرات»[٢٩].

---

(٢٥) Cheryl A. Rubenberg, «The Misguided Alliance,» *The Link* (October-November 1986), p. 6.

(٢٦) David Gilmour, «The 1948 Arab Exodus,» *Middle East International* (21 November 1986), p. 16.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٦ ـ ١٧.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٧.

يقول سمحا فلابان، مؤسس مجلة «نيو اوتلوك» الاسرائيلية، ان حوالى ٥٠ ألف فلسطيني تم طردهم من مدينتي اللد والرملة يومي ١٢ و١٣ تموز/ يوليو ١٩٤٨[٣٠]. من ناحية أخرى، ذكرت مقالة نشرت عام ١٩٧٩ في جريدة «نيويورك تايمز» ان اسرائيل قامت بإجبار الفلسطينيين على ترك بيوتهم في اللد والرملة. وقد أضاف ديفيد شبلر، كاتب المقال، ان تقارير الصليب الأحمر أشارت إلى قيام القوات الاسرائيلية بـ «صلب الرجال والنساء على الحائط ثم قامت بإطلاق النار عليهم وقتلهم»[٣١]. أما سمحا فلابان فيقول «إن أخبار الترحيل ووحشية المعاملة ونهب الأموال وقسوة معاناة العرب الذين أجبروا على ترك بيوتهم وممتلكاتهم فقد تحدث عنها الكثيرون من الشهود العيان، ومن بينهم رجال دين وأطباء وممرضات وأساتذة مدارس دينية وصحافيون ومساعد الوسيط الدولي كونت برنادوت وموظفو الصليب الأحمر الدولي»[٣٢].

في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ أقرت الأمم المتحدة تقسيم فلسطين إلى دولتين، إحداهما يهودية والثانية عربية. إلاّ أن هيئة الأمم لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بإقامة الدولتين. إضافة إلى ذلك لم تحاول إدارة الرئيس ترومان، وهي الإدارة التي قادت غالبية الدول الأعضاء في هيئة الأمم إلى الموافقة على قرار التقسيم، المساعدة في إقامة دولة فلسطينية. وبعد إعلان قيام الدولة اليهودية في أيار/ مايو ١٩٤٨ انضمت الولايات المتحدة إلى اسرائيل في رفضها تنفيذ قرارات هيئة الأمم المتعلقة بفلسطين، بخاصة القرار (١٩٤) الذي دعا اسرائيل إلى السماح لكل اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم، رغم استمرار الولايات المتحدة بالتصويت إلى جانب ذلك القرار عاماً بعد عام.

في أعقاب إجبار حوالى ٨٠٠ ألف فلسطيني على ترك وطنهم والتحول إلى لاجئين، وبسبب رفض اسرائيل السماح لهم بالعودة إلى بلادهم، اضطرت هيئة الأمم المتحدة، صاحبة قرار التقسيم، إلى اقامة وكالة خاصة لمواجهة الحاجات الحيوية الملحة للاجئين الفلسطينيين، وهي وكالة الاغاثة أو الأونروا. وكعضو في هيئة الأمم المتحدة قامت أمريكا، منذ تأسيس وكالة الاغاثة، بالمساهمة في ميزانيتها. وفي عام ١٩٨٦ ساهمت الحكومة الأمريكية في دعم نشاطات وكالة اغاثة اللاجئين الفلسطينيين بدفع مبلغ ٦٧ مليون دولار. أما مساهمة أمريكا في ميزانية تلك الوكالة منذ بدء أعمالها عام ١٩٤٩ فقد تجاوزت المليار دولار[٣٣].

---

(٣٠) Simha Flapan, «The Palestinian Exodus of 1948,» *Journal of Palestine Studies* (Summer 1987), p. 13.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٣٣) حصل عليها الكاتب خلال مكالمة هاتفية مع (AID) في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦.

إذا كانت المساعدة الأمريكية ليهود أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية هي محاولة لمد يد العون لضحايا النازية، فإن مساعدة اللاجئين الفلسطينيين بعد عام ١٩٤٨ كانت محاولة أمريكية لتخفيف آلام ضحايا الصهيونية. إلا أن أمريكا في الحالة الأولى اعترفت بضخامة الجرائم التي ارتكبت بحق اليهود وقامت بإمدادهم بمعونات سخية، اقتصادية وسياسية، كما قامت بدفع ثمن باهظ لمحاربة المجرمين ووضع حد للنازية. أما في الحالة الثانية فهي اعترفت بوجود ضحايا الصهيونية وقامت بمدهم ببعض المعونات الاقتصادية، دون السياسية، إلا أنها رفضت تحديد المجرمين أو محاربتهم. وفي الواقع كانت أمريكا أكثر سخاء تجاه المجرمين الصهاينة وأقل تعاطفاً مع الضحايا، كما قامت فيما بعد بتكريم رؤساء الحركات الإرهابية الصهيونية الذين ارتكبوا الكثير من الجرائم بحق عرب فلسطين، وفي مقدمتهم بيغن وشارون وشامير ورابين. وعلى الرغم من قيام أمريكا ـ كما ذكرنا ـ بتخصيص مبلغ ٦٧ مليون دولار كمساهمة في ميزانية وكالة إغاثة اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٨٦، فإن قانون الميزانية لم يذكر اسم الفلسطينيين، بل خصص المبلغ تحت اسم معونات اللاجئين، وكأن أعضاء الكونغرس يخشون حتى ذكر كلمة فلسطينيين، لما تحمل تلك الكلمة من معنى وما تشير إليه من مآسٍ وما تجسده من شعب يكافح من أجل استعادة حقوقه الوطنية والانسانية.

سادساً: ثمن دعم أمريكا لاسرائيل

يقدر حجم الأموال التي يتم تحويلها إلى اسرائيل كل عام بحوالى ٦,٥ مليارات دولار، ٤,٥ مليارات دولار منها تمثل المنح الأمريكية الرسمية والخاصة، والجزء المتبقي، ومقداره ٢ مليار دولار، يمثل حصيلة بيع سندات اسرائيل والودائع الأمريكية في البنوك الاسرائيلية والقروض الميسرة والتجارية التي تحصل عليها اسرائيل من أمريكا بصفة منتظمة. ويضاف إلى ذلك حوالى ١,٥ مليار دولار هي قيمة المعونات غير المباشرة التي تحصل عليها اسرائيل سنوياً من الحكومة الأمريكية على شكل معارف فنية وامتيازات تجارية وعقود صيانة وغيره. وبذلك يبلغ المجموع حوالى ٨ مليارات دولار في السنة (انظر الجدول رقم (٩ ـ ١)).

تبلغ المعونات التي تقدم لمصر من أجل ابقائها خارج إطار الصراع العربي ـ الاسرائيلي ٢,٣ مليار دولار في السنة. أما مساهمة أمريكا في ميزانيات قوى حفظ السلام والأونروا وتكاليف الاحتياطات الأمنية الاضافية حول السفارات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط فتبلغ حوالى ٢٠٠ ـ ٢٥٠ مليون دولار في السنة. وهذا يعني أن تكاليف إرضاء خصوم اسرائيل ومساعدة ضحاياها وتقوية أمنها، هي في حدود ٢,٥

مليار دولار في السنة. إلى جانب ذلك تقوم أمريكا بإنفاق حوالى ١,٥ مليار دولار في السنة نتيجة لوجود بعض قواتها في منطقة الشرق الأوسط وإعداد البعض الآخر للتدخل في تلك المنطقة عند الحاجة. ولما كانت الأموال التي تقدم لمصر واسرائيل تقوم الخزانة الأمريكية باقتراضها ودفع فوائد عليها، فإن تكلفة تلك الأموال تبلغ حوالى ٥٠٠ ـ ٦٠٠ مليون دولار في السنة. وبذلك يكون مجموع التكاليف، المباشرة وغير المباشرة، حوالى ١٢,٥ مليار دولار في السنة. وعند إضافة خسائر أمريكا التجارية التي قدرت بحوالى ٨,٥ مليارات دولار في السنة، سيكون المجموع حوالى ٢١ مليار دولار في السنة، هي ثمن الدعم الأمريكي لاسرائيل، وهو مبلغ يعادل الناتج القومي الاجمالي لاسرائيل.

في ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٤ قالت جريدة «واشنطن بوست» في افتتاحيتها الرئيسية إن ريغان يقترح منح اسرائيل معونات عام ١٩٨٥ تعادل ضعفي ما تنفقه أمريكا على كل برامج حماية المستهلك وحماية الصحة المهنية، وما يعادل ما تنفقه وزارة الخارجية على مشاريع الخدمات التي يقدمها المتطوعون الأمريكيون في العالم الثالث والمعونات لكل المنظمات التابعة لهيئة الأمم المتحدة[٣٤].

جدول رقم (٩ ـ ١)

ثمن الدعم الأمريكي لاسرائيل
(الأرقام تقديرية بمليارات الدولارات)

أوجه الإنفاق	التكلفة بمليارات الدولارات
المعونات الرسمية (١٩٤٨ ـ ١٩٨٩)	٤٦
المعونات الخاصة (١٩٤٨ ـ ١٩٨٨)	٣٤,٥
المعونات والمنح الأخرى (١٩٤٨ ـ ١٩٨٨)	٢٦,٥
المعونات الرسمية لمصر (١٩٧٨ ـ ١٩٨٩)	٢٦,٥
النفقات العسكرية الاضافية والخسائر العسكرية الأخرى (١٩٦٧ ـ ١٩٨٨)	٣١,٥
المساهمات في ميزانية الأونروا منذ عام ١٩٥٠	١
المساهمة في ميزانية قوى حفظ السلام منذ ١٩٤٩	٢
المجموع	١٦٨

(٣٤) *Washington Post*, 23/9/1984.

وإذا كانت تكاليف دعم اسرائيل المالية كبيرة للغاية، فإن التكاليف غير المالية، بخاصة السياسية والثقافية هي الأخرى كبيرة ولا يمكن تقديرها بثمن(٣٥). إن سياسة اللوبي الصهيوني التي تقوم على سرعة مكافأة الأصدقاء وعدم التسامح مع المعارضة قادت، فيما قادت إليه، إلى إهانة العديد من أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب وكبار موظفي الحكومة والوزراء، بما في ذلك الرئيس الأمريكي نفسه. وفي تعليق على دور اللوبي الصهيوني في الحياة الأمريكية قال اللورد كرستوفر ميهيو في ٥ حزيران/ يونيو ١٩٨٦ «إن طلبات الدعم الاسرائيلية المالية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية تقوم اليوم بعزل أمريكا أكثر فأكثر في هيئة الأمم المتحدة، كما تقوم بخلق حالة من التوتر في علاقاتها ليس مع البلاد العربية فقط وإنما مع حلفائها في حلف شمالي الأطلسي ودول العالم الثالث غير العربية أيضاً. ولولا معاناة البلدان العربية من التفرقة والتشتت لكان الدعم الأمريكي غير المحدود لإسرائيل أداة لتعبيد طريق الشرق الأوسط أمام الاتحاد السوفياتي»(٣٦).

لقد أثبتت السنوات القلائل الأخيرة أن استياء العرب من أمريكا وغضبهم عليها ازداد مع تزايد المعونات الأمريكية لاسرائيل، كما أن أعمال العنف ضد المصالح والسفارات الأمريكية ازدادت مع تزايد تأييد أمريكا للاعتداءات الاسرائيلية على الشعوب والبلدان العربية. وفي تعليق على هذا الموضوع قال جم هوغلاند مراسل «واشنطن بوست» في باريس: «قبل عقد من الزمن كانت خطة الفلسطينيين تستهدف إحداث تغيير نوعي في سياسة العرب تجاه منطقة الشرق الأوسط... وبشكل خاص الدعم الأمريكي لاسرائيل... لكن اليوم تقوم القوى العربية المتطرفة بأعمالها من أجل تصفية نفوذ الغرب في العالم الاسلامي وتحطيم المعتدلين العرب وغيرهم ممن ما زالوا على استعداد للاتصال بالغرب والتعاون معه»(٣٧).

وإذا كان الدعم الأمريكي لإسرائيل يقوم دافع الضرائب الأمريكي بدفع ثمنه، فإن تكلفة ذلك الدعم تتجاوز أمريكا لتلحق الأضرار بالدول والشعوب العربية. إذ إضافة إلى ما تنفقه تلك الدول من أموال على متطلبات الدفاع، استخدم الخطر الاسرائيلي كمبرر لكبت الحريات وتعطيل الكثير من البرامج التنموية في العديد من البلاد العربية. وبسبب اتجاه بعض الدول العربية إلى التساهل مع أمريكا واتجاه البعض إلى التشدد في التعامل معها، أصبح الدعم الأمريكي لاسرائيل مصدراً رئيسياً لتزايد حدة الخلافات العربية. وبذلك كانت اسرائيل، ومن ورائها أمريكا، إحدى أهم القوى التي عملت على فرض التخلف وتكريس التجزئة على الأرض العربية.

---

(٣٥) «U.S. Aid to Israel,» *AAUG Newsletters* (September-October 1983), p. 12.

(٣٦) Christopher Mayhew, «The Future of Zionism,» *Middle East International* (June 1986), p. 15.

(٣٧) Jim Hoagland, «The Changing Face of Terrorism,» *Washington Post*, 12/11/1986.

القِسمُ الثالِث

المعُوناتُ الخَارجيّةُ ومُستَقبلُ إسرائيل

الفصل العاشر
المعونات الخارجية والاقتصاد الإسرائيلي

تميز ربع القرن الأول من حياة اسرائيل (١٩٤٨ - ١٩٧٣) بوضع اقتصادي جيد، إذ ارتفعت معدلات النمو وانخفضت معدلات البطالة وتحسنت مستويات المعيشة عاماً بعد عام. فبينما بلغ معدل النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة حوالى ٩ بالمائة في السنة، تجاوز معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي ٤,٩ بالمائة في السنة. وقد تمكنت اسرائيل من تحقيق تلك المنجزات رغم ارتفاع الانفاق على الجيش والعمليات العسكرية، ومعاناة الميزان التجاري من عجز دائم، وتضاعف عدد السكان، نتيجة لتزايد أعداد المهاجرين من يهود العالم إلى اسرائيل. أضف إلى ذلك أن تلك المنجزات تحققت رغم تواضع موارد اسرائيل وثرواتها الطبيعية وقيامها بشن حربين رئيسيتين على البلدان العربية المجاورة في سنتي ١٩٥٦ و١٩٦٧. في ضوء ذلك كله لا بد من أن تبدو انجازات اسرائيل الاقتصادية عملاً عظيماً ومثيراً للتساؤلات في آن واحد.

خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢ عاشت اسرائيل فترة سلام لم تتخللها الحروب، كما أن معدلات الهجرة اليهودية انخفضت إلى درجة كبيرة جداً. إلاّ أن تلك الفترة شهدت أيضاً انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتوقفها عن النمو تقريباً وارتفاع معدلات البطالة وتزايد حجم العجز في الميزان التجاري وتضاعف معدلات التضخم وتدهور قيمة العملة الاسرائيلية. وقد استتبع ذلك تراجع معدل النمو الاقتصادي إلى ٣,١ بالمائة في السنة، وانخفاض معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج القومي إلى أقل من ١ بالمائة في السنة.

شهدت السنوات الخمس التالية (١٩٨٢ - ١٩٨٧) دخول الاقتصاد الاسرائيلي حالة من الركود والإنكماش أدت إلى انخفاض معدل النمو إلى أقل من ١ بالمائة في

السنة[1]، واتجاه معدل نصيب الفرد من الناتج القومي إلى التناقص. ونتيجة لذلك أخذت مستويات المعيشة في الانخفاض التدريجي، إذ بلغت نسبة التراجع في منتصف عام ١٩٨٧ حوالى ١٠ بالمائة عما كانت عليه عام ١٩٨٢[2]. أما معدل الدخل الفردي، الذي بلغ حوالى ٥٥٠٠ دولار عام ١٩٨٦، فقد بقي على حاله دون تغير منذ عام ١٩٨٠. في الوقت نفسه كانت معدلات البطالة في ارتفاع مستمر، ومعدلات الاستثمار في انحدار دائم، ومعدلات التضخم في تصاعد لم يسبق له مثيل. أضف إلى ذلك نمو العجز في الميزان التجاري، واتساع حجم العجز في الميزانية، وارتفاع الديون الخارجية إلى ٢٩ مليار دولار[3].

تتميز اسرائيل اليوم في كونها أكثر دول العالم مديونية للخارج بالنسبة إلى نصيب الفرد، وأكثرها عجزاً في الميزانية وفي الميزان التجاري. كما تتميز أيضاً بكونها أكثر دول العالم اعتماداً على الصادرات والواردات، إذا ما قيست الصادرات والواردات بالناتج القومي الاجمالي. أضف إلى ذلك اعتماد اسرائيل على المعونات الخارجية، إذ أصبحت اليوم أكثر دول العالم اعتماداً على مصادر الدعم الخارجي بالنسبة إلى قيمة المعونات ونسبتها إلى الناتج القومي ونصيب الفرد منها. إلى جانب ذلك عانت اسرائيل، منذ بضع سنوات، تجاوز حجم الميزانية لقيمة الناتج القومي الاجمالي وتجاوز الديون الخارجية لحجم ذلك الناتج بنسبة ٢٥ بالمائة تقريباً. وفي الواقع أصبحت اسرائيل اليوم الدولة الوحيدة في العالم، وربما في التاريخ أيضاً، التي استطاعت أن تستمر رغم تجاوز ميزانيتها لناتجها القومي لعدة سنوات متتالية.

لذا يبدو من الواضح أن أوضاع اسرائيل الاقتصادية الجيدة خلال ربع القرن الأول من تاريخها لم تكن أوضاعاً عادية أفرزتها عوامل القوة في الاقتصاد الاسرائيلي، كما أنه ليس بالإمكان تفسيرها في ظل ظروف الحرب وعدم الاستقرار التي عاشتها الدولة اليهودية خلال تلك الفترة. وفي الواقع، جاءت انجازات اسرائيل الاقتصادية خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٧٣ نتيجة لفعل عوامل كثيرة معظمها سياسية. ومن أهم تلك العوامل:

١ ـ مصادرة أراضي وممتلكات عرب فلسطين خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩،

---

(١) لدراسة مفصلة للاقتصاد الاسرائيلي، انظر:
New Outlook (May-June 1985); (September-October 1986) and (May-June 1987).

(٢) Simcha Bahiri, «Military and Colonial Aspects of the Israeli Economy since 1967,» *New Outlook* (May-June 1987), p. 31.

(٣) *Wall Street Journal*, 22/6/1980.

ومصادرة المزيد من الأراضي والممتلكات العربية والاستيلاء على مصادر النفط في سيناء عام ١٩٦٧.

٢ ـ الحصول على حوالى ٧٠٠ مليون دولار في السنة من حكومة المانيا الغربية كتعويضات مالية ومعونات عسكرية.

٣ ـ الحصول على ما يقارب المليار دولار سنوياً من الجاليات اليهودية خارج فلسطين على شكل تبرعات ومنح وهدايا واستثمارات مباشرة في الاقتصاد الاسرائيلي.

٤ ـ معونات أمريكية سخية بلغ مجموعها حوالى ٣,٥ مليارات دولار.

أولاً: مقومات الاقتصاد الاسرائيلي

عند قيام اسرائيل عام ١٩٤٨ أُجبر حوالى نصف سكان فلسطين على ترك بيوتهم وممتلكاتهم تحت التهديد والارهاب الصهيوني. وفور مغادرة الفلسطينيين مدنهم وقراهم قامت القوات الاسرائيلية بالاستيلاء على كل الممتلكات التي تركوها خلفهم. ومنذ ذلك التاريخ اعتبرت اسرائيل تلك الممتلكات جزءاً من الاقتصاد الاسرائيلي، كما اعتبرت الدخول من تأجير البيوت والمصانع والأماكن التجارية والآبار وغيرها جزءاً من الناتج القومي للكيان الصهيوني. ولذلك أشارت الاحصاءات الخاصة بالاقتصاد الاسرائيلي إلى حدوث نمو اقتصادي مقداره ٢٩,٧ بالمائة عام ١٩٥١ وحده. ولما كان عام ١٩٥١ هو أول عام لبداية جمع الاحصاءات الاقتصادية وثالث عام لاستيعاب الممتلكات الفلسطينية، فإن معدل النمو خلال عامي ١٩٤٩ و١٩٥٠ ربما كان أعلى من معدل نمو عام ١٩٥١ كثيراً.

في تعليق على أهمية الممتلكات العربية في بناء الاقتصاد الاسرائيلي كتب دان بيريتز وهو كاتب اسرائيلي، «ان الممتلكات التي تركها الفلسطينيون كانت من أهم العوامل التي ساهمت في امداد اسرائيل بمقومات الوجود. ٣٥٠ مستعمرة يهودية من بين ٣٧٠ مستعمرة تم بناؤها خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٥٣ أقيمت على أراض اعتبرت في حينه أملاك غائب. في عام ١٩٥٤ كان حوالى ثلث سكان اسرائيل يعيشون على أراض من جملة أملاك الغائبين، كما أن حوالى ثلث المهاجرين الجدد استقروا في مدن كانت ملكاً للعرب. لقد ترك العرب وراءهم مدناً بكاملها مثل يافا وعكا واللد والرملة وبيسان والمجدل: ٣٨٨ مدينة وقرية، ومعظم أحياء ٩٤ مدينة وقرية أخرى احتوت على حوالى ربع المباني في اسرائيل. عشرة آلاف دكان ومتجر تركت في أيدي اليهود. خلال الفترة ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ انتجت مزارع الحمضيات العربية ١,٥ مليون صندوق تم تصدير ٤٠٠ ألف صندوق منها إلى الخارج. دخل الصادرات الاسرائيلية من الحمضيات العربية كان حوالى ١٠٪ من اجمالي دخل اسرائيل من العملات الصعبة نتيجة للصادرات. في عام ١٩٤٩ كان دخل اسرائيل

من صادرات مزارع الزيتون العربية ثالث مصدر للعملات الصعبة، وذلك بعد الحمضيات والأحجار الكريمة»[٤].

قدم جوزيف شيشتمان، الصهيوني الذي ساهم في خلق أكذوبة خروج الفلسطينيين من وطنهم باختيارهم، صورة أكثر تفصيلاً فيما يختص بكيفية مساهمة الممتلكات العربية في توطين المهاجرين الجدد من اليهود. ولقد جاء ذلك في كتابه الذي نشره عام ١٩٥٢ في نيويورك تحت عنوان **مشكلة اللاجئين الفلسطينيين**. يقول فيه: «إن من الصعب المبالغة في الدور الكبير الذي لعبته الممتلكات العربية في توطين مئات الآلاف من المهاجرين اليهود. ٤٧ مستعمرة زراعية جديدة أنشئت على تلك الأرض حتى شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٤٩ كان لها الفضل في استيعاب ٢٥٢٥٥ مهاجراً جديداً. مع حلول ربيع عام ١٩٥٠ أكثر من مليون دونم من أراضي العرب كان قد تم تأجيرها للمستعمرات اليهودية والمزارعين لانتاج الحبوب. مساحات كبيرة أخرى من ممتلكات الغائبين تم تأجيرها للمستوطنين القدامى والجدد من أجل انتاج الخضراوات. وفي منطقة الجنوب وحدها تم تأجير ١٥٠ ألف دونم من مزارع العنب للتعاونيات اليهودية، كما تم تأجير مساحة مماثلة لجمعية اليهود اليمنيين وجمعية المزارعين ومجلس إعادة توطين وتحسين أحوال الجنود. ولقد نتج من ذلك توفير ملايين الدولارات على الحكومة والوكالة اليهودية. فبينما تراوحت تكاليف توطين العائلة اليهودية من المهاجرين في المستعمرات الجديدة ما بين ٧٥٠٠ - ٩٠٠٠ دولار، كانت تكاليف التوطين في القرى العربية المهجورة أقل من ١٥٠٠ دولار. مع نهاية عام ١٩٤٨ كان حوالى ١٧٠ ألف يهودي معظمهم من المهاجرين الجدد وقدامى رجال الجيش، وذلك إلى جانب ٤٠ ألف من اليهود القدامى قد تم اسكانهم في البيوت التي استولت عليها الدولة. ٧٠ ألف دكان وورشة صناعية ومركز تجاري تم أيضاً تأجيرها للمهاجرين الجدد. إن وجود بيوت العرب هذه، التي كانت خالية وجاهزة للسكن، أدى إلى حل أكبر مشكلة واجهت السلطات الاسرائيلية، وهي مشكلة استيعاب المهاجرين، كما ساهم أيضاً في تخفيف الأعباء المالية لعملية الاستيعاب بقدر كبير»[٥].

قام الصحافي الاسرائيلي توم سيجيف أيضاً بتسجيل ذكرياته بالنسبة إلى احداث عام ١٩٤٨ في كتاب نشر بالعبرية ووصفته مجلة «نيو اوتلوك» الاسرائيلية في حينه بأنه «مثير للدهشة والقلق». يقول سيجيف في كتابه «من بين آلاف المهاجرين من اليهود كان يأتي المئات إلى يافا يومياً حاملين معهم أمتعتهم الشخصية المتواضعة بحثاً عن بيوت هجرها أصحابها في المدينة التي كان قد تم الاستيلاء عليها حديثاً. إلا أن القليلين منهم وجدوا ما كانوا يبحثون عنه، وذلك لأن غيرهم من اليهود كانوا قد استولوا على كل بيت كان صالحاً للسكن. أما بالنسبة إلى العرب الذين بقوا في اسرائيل فإن الإحساس بالهزيمة والإهانة والرعب كان يسيطر عليهم. لقد كان لديهم أسباب قوية للإحساس بالخوف، وذلك لأن الجنود الاسرائيليين لم يتورعوا عن نهب بيوت

---

(٤) Sheila Ryan, «Israeli Economic Policy in the Occupied Areas: Foundations of a New Imperialism,» *MERIP Reports* (24 January 1974), p. 4.

(٥) Joseph Schechtman, *The Arab Refugee Problem* (New York: The Philosophical Library, 1952), pp. 95-96, and100-101.

العرب حتى في أثناء وجود سكانها فيها. إن عمليات سرقة ونهب ممتلكات العرب التي شاركت فيها جميع فئات السكان اليهود كانت عمليات شاملة خلال حرب عام ١٩٤٨ وبعدها مباشرة»[٦]. لقد تمت فيها بعد ترجمة كتاب توم سيجيف إلى الانكليزية حيث نشر تحت عنوان اليهود الجدد عام ١٩٤٩.

بينما كانت المنظمات الإرهابية اليهودية تقوم بقتل وتشريد عرب فلسطين قام يستحاق تسفي، أحد زعماء حزب العمل وأول رئيس لإسرائيل، بتوجيه نداء إلى زملائه من الصهاينة دعاهم فيه إلى مصادرة أملاك العرب واحتلالها بالقوة دون تأخر. ولقد جاء في ذلك النداء «إن الجاليات والقيادات اليهودية التي تقوم بجمع الأموال في الخارج سيكون من الصعب عليها فهم أسباب التأخير إذا تم الاستيلاء على ٤٠٠ ألف بيت بينما استعمل منها ٧٠ ألف فقط لإيواء المهاجرين. إن عليكم استغلال كل البيوت المهجورة فوراً»[٧].

عند قيام اسرائيل عام ١٩٤٨ كانت نسبة اليهود إلى جميع سكان فلسطين حوالى ٣١ بالمائة فقط، بينما كانت مساحة الأراضي التي يمتلكها اليهود حينئذ ٦ بالمائة من مجموع أراضي فلسطين. أما عرب فلسطين فقد كانت نسبتهم ٦٩ بالمائة من السكان وممتلكاتهم حوالى ٨٨ ـ ٩١ بالمائة من الأرض[٨]. على الرغم من ذلك قام الصهاينة بالاستيلاء على حوالى ٧٨ بالمائة من أرض فلسطين، كما قاموا بتشريد ٩٠ بالمائة من عرب المناطق التي استولوا عليها.

بعد قيام اسرائيل أصبح عرب فلسطين، الذين حالفهم الحظ ولم يتحولوا إلى لاجئين، مواطنين من الدرجة الثالثة في الدولة اليهودية الجديدة. وحتى عام ١٩٦٥ فرض على «عرب اسرائيل» حكماً عسكرياً، إذ كان وزير الحرب الاسرائيلي يعين أحد كبار الضباط الاسرائيليين لينوب عنه في تطبيق القرارات والأحكام العسكرية. وبوجه عام قامت الادارة العسكرية بسن التشريعات واللوائح بناء على أحكام الطوارىء التي طبقها البريطانيون في فلسطين قبل رحيلها عنها والتي استهدفت في حينه القضاء على الثورة العربية هناك، ومواجهة أعمال الارهاب اليهودية. يصف سمحا فلابان، الكاتب والسياسي الإسرائيلي تلك الاجراءات فيقول: «إن قوانين الطوارىء أعطت الجيش والحاكم العسكري سلطات واسعة سمحت لهم بالسيطرة على حياة وممتلكات وعمل وحرية تنقل السكان الذين عاشوا تحت سيطرتهم. لقد مكنت المسؤول العسكري من القيام باعتقال وحبس الناس

---

(٦) Tom Segev, *1949: The First Israelis*, edited by Arlen Neal Weinstein (New York: MacMillan Free Press, 1986).

(٧) المصدر نفسه، ص ٤١.

(٨) M. Cherif Basioni, *The Palestinians Right of Self Determination and National Independence* (Shrewsbury, Ma.: Association of Arab American University Graduates, 1978), p. 14.

من دون تهمة أو محاكمة ولمدة غير محدودة، كما مكنته من طردهم من وطنهم ومصادرة أملاكهم وتدميرها ومنعهم من العمل وممارسة أي نشاط مهما كان. لقد كان من صلاحياتهم أيضاً إغلاق مناطق كاملة ولمدد غير محدودة. كل ذلك كان يمارس باسم الأمن دون الحاجة إلى برهان لتبرير أي اجراء في المحكمة. وفي الحقيقة، وبناء على أوامر وزير الدفاع، تم منح الحاكم العسكري مناعة أدت إلى حمايته من تدخل السلطات التشريعية والقضائية»[٩]. وفي عام ١٩٦٥ قام الكنيست الاسرائيلي بإلغاء الأحكام العرفية عن «عرب اسرائيل»، وهي الأحكام التي أعيد فرضها عام ١٩٦٧ على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان.

بعد استكمال عملية استيعاب الأراضي والممتلكات العربية في جسم الكيان الصهيوني عام ١٩٥١ بدأت تظهر على الاقتصاد الاسرائيلي عوارض المرض. ففي عام ١٩٥٢، وكما يدل الجدول رقم(١٠ - ١)، تراجع معدل النمو الاقتصادي إلى ٤,٧ بالمائة في السنة، بعد أن بلغ ٢٩,٧ بالمائة في العام السابق. أما نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي فقد انخفض بمعدل ٢,٧ بالمائة عن العام السابق بسبب تواضع معدلات النمو الاقتصادي وتزايد عدد السكان نتيجة للهجرة اليهودية. وفي عام ١٩٥٣ انكمش الناتج القومي بمقدار ١,٩ بالمائة، كما انخفض نصيب الفرد من ذلك الناتج بمقدار ٤,٤ بالمائة، إلاّ أن ذلك العام، كما سبق ذكره في الفصل السادس، شهد بداية تدفق المعونات الألمانية إلى اسرائيل، وتزايد حصيلة الدخل من مبيعات السندات. ونتيجة لذلك تم انقاذ الاقتصاد الاسرائيلي من ورطته الأولى، إذ عادت معدلات النمو إلى الارتفاع ثانية. إلاّ أن المعونات الخارجية، التي كان لها الفضل الأكبر في إخراج الاقتصاد الاسرائيلي من حالة الانكماش، كانت سبباً أيضاً في إخفاء عوامل الضعف دون التعامل معها، وساهمت في تحويل الاقتصاد الاسرائيلي إلى اقتصاد تابع وغير قادر على النمو معتمداً على النفس ودون الاعتماد على مصادر الدعم الخارجية.

من ناحية أخرى تشير الأرقام الواردة في الجدول رقم (١٠- ١) إلى اتجاه معدلات النمو الاقتصادي إلى الارتفاع الكبير، ومن ثم إلى الانخفاض الكبير بسرعة، دون مقدمات. وبسبب كبر حجم التقلبات التي عاشتها معدلات النمو، فإن من الصعب تفسيرها باستخدام أدوات التحليل الاقتصادي المعروفة. وفي الواقع جاءت تلك التغيرات نتيجة لفعل عوامل خارجة عن الأطر والمعطيات الاقتصادية الاسرائيلية.

ففي عام ١٩٥٢ قام بن غوريون بتوقيع اتفاقية مع حكومة المانيا الغربية حصلت اسرائيل بموجبها على تعويضات مقدارها ١,١ مليار دولار تم دفعها على

---

(٩) Simha Flapan, «The Palestinian Exodus of 1948,» *Journal of Palestine Studies* (Summer 1987), p. 15.

جدول رقم (١٠ - ١)

معدلات التغير في الناتج القومي ونصيب الفرد من الناتج القومي ومعدلات الاستهلاك العام والخاص لاسرائيل خلال الفترة ١٩٥١ - ١٩٨٤

(نسب مئوية)

السنة	الناتج الاجمالي	نصيب الفرد من الناتج الاجمالي	استهلاك الفرد	الاستهلاك الحكومي
١٩٥١	٢٩,٧	١٠	٤	٢٠,٢
١٩٥٢	٤,٧	٢,٧-	٠	٣,٩-
١٩٥٣	١,٩-	٤,٤-	٠,٧	٥,١
١٩٥٤	١٩,٩	١٧	١٢,٤	١٧
١٩٥٥	١٣,٩	٩,٩	٤,٣	١٥,٩
١٩٥٦	٩,٢	٤,٥	٤,٦	٤٣,٧
١٩٥٧	٨,٦	٢,٨	١,٤	١٥,٨-
١٩٥٨	٧,١	٣,٤	٦,٣	٣,١
١٩٥٩	١٢,٧	٩,٤	٦,٥	٤
١٩٦٠	٦,٦	٣,٨	٤,٢	٦,٧
١٩٦١	١٠,٢	٦,٥	٧,٣	١٧,١
١٩٦٢	١٠,١	٥,٤	٥,٧	١٠,٥
١٩٦٣	١١,٤	٧,١	٥,٧	١١,٢
١٩٦٤	٩,٨	٥,٤	٦,٤	٢,٨
١٩٦٥	٩,١	٥,٤	٥,٤	١٠,٤
١٩٦٦	٠,٨	١,٨-	٠,٧-	١١
١٩٦٧	٢,٢	١-	٠,٩-	٣٨,٣
١٩٦٨	١٥,٥	١١,٧	٩,٧	٩,١
١٩٦٩	١٢,٧	٩,٦	٧,٢	١٦,٦
١٩٧٠	٧,٩	٤,٦	٠,٢-	٢٦,٣
١٩٧١	١١,١	٧,٧	٢,٥	١,٣
١٩٧٢	١٢,٦	٨,٩	٦,٥	١,٥-
١٩٧٣	٤,١	٠,٨	٤,٨	٤٥,٣
١٩٧٤	٥,٥	٢,٤	٤,٥	٢,٨
١٩٧٥	٣,٥	١,٢	٢-	١٠,٢
١٩٧٦	١,٨	٠,٣-	٢,٥	٩,٧-
١٩٧٧	٢,٢	٠,١-	٢,٥	١٣,٤-

تابع جدول رقم (١٠ - ١)

السنة	الناتج الاجمالي	نصيب الفرد من الناتج الاجمالي	استهلاك الفرد	الاستهلاك الحكومي
١٩٧٨	٣,٤	١,٢	٥,٨	٨,٤
١٩٧٩	٤,٤	١,٨	٥,٣	٨,٧-
١٩٨٠	٢,٧	٠,٣	٥-	٩,١
١٩٨١	٤,٦	٢,٨	٩	٦,٣
١٩٨٢	٠,٢-	٢-	٥,٥	٦,٦-
١٩٨٣	٠,٩	—	—	—
١٩٨٤	٠,٥	—	—	—

المصدر:

Israel, *Statistical Abstract of Israel* (Jerusalem: [n.pb.], 1983), p. 161, and Clyde Mark, *The Israeli Economy* (Washington, D.C.: Congressional Research Service, 1986), p. 18.

مدى ١٢ سنة ابتداءً من عام ١٩٥٣. وفي تلك السنة قامت أمريكا أيضاً بمنح اسرائيل معونة مالية مقدارها ٨٤,٤ مليون دولار، كما قامت خلال العامين التاليين (١٩٥٣ - ١٩٥٤) بمنح اسرائيل معونات اضافية بلغ مجموعها ١٤٨,٣ مليون دولار[١٠]. ومع حلول عام ١٩٥٤ بدأت مبيعات سندات اسرائيل في أمريكا وأوروبا الغربية في جمع مئات الملايين من الدولارات سنوياً. كما بدأت المؤسسات الألمانية والمواطنون الألمان عام ١٩٥٩ في شراء سندات اسرائيل والاستثمار في الاقتصاد الاسرائيلي. وفي عام ١٩٦٠ وافقت حكومة المانيا الغربية على منح اسرائيل قرضاً مالياً بلغت قيمته ٥٠٠ مليون دولار، بفوائد رمزية ولفترة سداد مدتها عشر سنوات. إضافة إلى ذلك استمرت أمريكا في تقديم المعونات لاسرائيل حيث بلغ مجموع ما حصلت عليه خلال الفترة ١٩٤٩ - ١٩٥٩ حوالى ٥٥٣ مليون دولار.

إن حصول اسرائيل على المعونات الأمريكية والالمانية ابتداء من عام ١٩٥٣ واستمرار حصولها على معونات متزايدة من المصدرين السابقين ومن مبيعات السندات وتبرعات الجاليات اليهودية والقروض الميسرة من المانيا الغربية وأمريكا أدى إلى انتشال الاقتصاد الاسرائيلي من حالة الانكماش التي أصابته عام ١٩٥٣، وبالتالي ساهم في دفعه بقوة نحو الأمام. لذا استمر الاقتصاد الاسرائيلي في النمو بمعدلات مرتفعة نسبياً

(١٠) Erel Ginay, «Reducing U.S. Aid,» *New Outlook* (May-June 1985), p. 21.

حتى عام ١٩٦٦ . فبينما شهد الناتج القومي الاجمالي انكماشاً بنسبة ٢ بالمائة تقريباً عام ١٩٥٣ ، شهد نمواً قارب ٢٠ بالمائة عام ١٩٥٤ . وقد جاء ذلك - كما أشرنا سابقاً - نتيجة للمعونات الكبيرة التي تلقتها اسرائيل خلال عامي ١٩٥٣ و١٩٥٤ من حكومتي المانيا الغربية وأمريكا ومن عائدات بيع سندات اسرائيل وتبرعات يهود العالم. ومع استمرار تلك المعونات بالتزايد أمكن استمرار الاقتصاد الاسرائيلي في النمو، كما أمكن استمرار التحسن في مستويات المعيشة وفي مقدرة اسرائيل على استيعاب المزيد من اليهود[11] .

على الرغم من استمرار قيام حكومة المانيا الغربية بدفع تعويضات ليهود اسرائيل حتى الآن، فإن التعويضات التي نصت عليها اتفاقية عام ١٩٥٢ انتهت عام ١٩٦٥ . إلى جانب ذلك اتجهت المعونات الأمريكية الرسمية في منتصف الستينات إلى التراجع، إذ انخفضت من ٩٣,٤ مليون دولار عام ١٩٦٢ إلى ٣٧ مليون دولار فقط عام ١٩٦٤ . في أثناء ذلك كانت الاستعدادات الاسرائيلية لشن حرب عام ١٩٦٧ تجري على قدم وساق، وبالتالي استوجبت زيادة الانفاق على الجيش والشؤون الحربية. ونتيجة لذلك أخذت معدلات النمو الاقتصادي في التراجع التدريجي، إذ انخفض معدل نمو الناتج القومي الاجمالي من ١١,٤ بالمائة عام ١٩٦٣ إلى ٩,١ بالمائة عام ١٩٦٥ وإلى أقل من ١ بالمائة عام ١٩٦٦ . وهكذا أوضح الانخفاض الهائل في معدل النمو بين عامي ١٩٦٥ و١٩٦٦ ثانية مدى اعتماد الاقتصاد الاسرائيلي على المعونات الخارجية وعدم قدرته على مواصلة النمو دون استمرار المعونات الأجنبية وتزايدها عاماً بعد عام.

بعد قيام اسرائيل عام ١٩٦٧ بخوض أكبر حروبها ضد البلدان العربية المجاورة، ونجاحها في احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان، اضطرت إلى نشر قواتها داخل «المناطق المحتلة» وعلى الحدود الجديدة، وانفاق الكثير من الأموال لتعويض الخسائر في المعدات. إلا أن ارتفاع النفقات العسكرية لم يمنع الاقتصاد الاسرائيلي من النمو، على خلاف ما حدث في البلدان العربية التي اعتدت عليها اسرائيل، الأردن وسوريا ومصر. وفي الواقع شهد عام ١٩٦٨ نمواً اقتصادياً كبيراً للغاية، ارتفع معدل النمومعه من ٢,٢ بالمائة عام ١٩٦٧ إلى ١٥,٥ بالمائة عام ١٩٦٨ ، وهو حدث مخالف لمنطق الأمور، في ضوء ارتفاع تكاليف الحرب وإعادة تسليح الجيش الإسرائيلي.

إن استيلاء اسرائيل على أملاك الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة،

---

(11) Assaf Razin, «U.S. Foreign Aid to Israel,» *Jerusalem Quarterly* (Fall 1983), pp. 13-16.

وعلى آبار النفط المصرية في سيناء كان بمثابة معونة أجنبية جديدة وثروات هائلة ساعدت اسرائيل على تغطية نفقات الحرب وأمدتها بمصادر جديدة للدخل والانتاج. إضافة إلى ذلك، قامت اسرائيل بتحويل المناطق المحتلة إلى سوق لمنتوجاتها الصناعية والزراعية ومصدر رخيص للعمالة[١٢].

ثانياً: فوائد الاحتلال الاقتصادية

بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان قامت الحكومة الاسرائيلية بمصادرة أملاك سكان تلك المناطق الذين تركوا ممتلكاتهم وبيوتهم بسبب الحرب، وأولئك الذين كانوا وقت وقوع الحرب يعيشون في الخارج. وقد استمرت سياسة الاستيلاء على أراضي العرب فيما بعد تحت ستار الأمن بينما كان الهدف الحقيقي يشير إلى الرغبة في تفريغها من سكانها وتحويلها إلى مستعمرات يهودية. وتبعاً لدراسة أعدها مركز الأبحاث «مشروع معلومات الضفة الغربية» الذي يشرف عليه ميرون بنفنيستي نائب عمدة القدس الغربية سابقاً، تم حتى عام ١٩٨٥ الاستيلاء على ٥٢ بالمائة من أراضي الضفة الغربية[١٣]. وفي قطاع غزة، وعلى الرغم من كونه من أكثر بقاع العالم كثافة في السكان، قامت السلطات الاسرائيلية بالاستيلاء على حوالى ثلث الأراضي. إلى جانب ذلك أدى احتلال سيناء إلى استيلاء اسرائيل على آبار النفط المصريه والقيام باستغلالها خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٥، وبالتالي الحصول على حوالى ثلث حاجتها من النفط مجاناً. وبسبب محدودية مصادر المياه في اسرائيل تم استيلاء السلطات الاسرائيلية أيضاً على مصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أصبحت اسرائيل تتحكم اليوم تحكماً مطلقاً في تلك المصادر وتحصل على حوالى ثلث حاجتها من المياه من الضفة الغربية[١٤].

يقول الاقتصادي الاسرائيلي سمحا بحيري إن سيطرة اسرائيل على اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة «هو جزء من العلاقة الاستعمارية الكلاسيكية بخاصة عندما تؤخذ عملية بناء المستعمرات بعين الاعتبار، إذ بدأ مع الاحتلال عملية تكامل اقتصادي تحت سيطرة اسرائيل. وقد قامت عملية التكامل تلك على أساس النموذج الاستعماري الذي تعامل مع المناطق

---

(١٢) Manabu Shimizu, *Economics of Israeli Settlements in the Occupied Territories* (Tokyo: Institute of Developing Economics, 1985).

(١٣) Meron Benvenisti, *West Bank Data Project* (Washington, D.C.: American Enterprise Institute, 1984) and Proceedings of the «International Symposion on Israeli Settlements in the Arab Occupied Territories,» Arab League, 22-25 April 1986.

(١٤) Zuhair S. Sabbagh, «The Prohibitive Cost of Letting Go,» *Middle East International* (27 September 1985), p. 12.

المحتلة كسوق اضافي لمتوجات اسرائيل من البضائع والخدمات من جهة، ومصدر رخيص لعناصر الانتاج لدعم الاقتصاد الاسرائيلي من جهة ثانية. ولذا اشتملت عملية الاستعمار أيضاً على مصادرة الأراضي والمياه وبناء المستعمرات اليهودية بشكل مكثف»[١٥].

تظهر التجارة بين «المناطق المحتلة» واسرائيل مدى تبعية تلك المناطق للاقتصاد الاسرائيلي، وبالتالي طبيعة النموذج الاستعماري الذي قامت اسرائيل بتطبيقه على عرب فلسطين. وفي عام ١٩٨٦ بلغت صادرات اسرائيل إلى قطاع غزة والضفة الغربية (فيما عدا القدس) ٧٨٠ مليون دولار، أو ما يعادل ٩٠ بالمائة من واردات تلك المناطق. وفي المقابل، بلغت صادرات الضفة والقطاع إلى اسرائيل ٢٨٩ مليون دولار، أو ما يعادل ٧٣ بالمائة من صادرات تلك المناطق[١٦]. وبسبب ارتفاع نسبة الواردات من اسرائيل والصادرات إليها أصبحت وكأنها المصدر الوحيد لواردات الضفة والقطاع والسوق الوحيد لمنتوجاتها القابلة للتصدير.

من ناحية ثانية، قامت الضفة الغربية باستيعاب ١١ بالمائة من جميع صادرات اسرائيل، و١٤ بالمائة من صادرات القطاع الصناعي الاسرائيلي، و٢٢ بالمائة من صادرات القطاع الصناعي إذا استثنيت منتوجات الألماس والأسلحة[١٧]. وبذلك أصبحت الضفة الغربية وقطاع غزة ثاني أهم أسواق التصدير الإسرائيلية بعد الولايات المتحدة الأمريكية[١٨]. أما واردات اسرائيل من الضفة والقطاع فلم تتجاوز نسبتها ٣ بالمائة من مجموع الواردات الاسرائيلية. حتى ان تلك النسبة رغم تواضعها لا تمثل حقيقة حجم صادرات الضفة والقطاع إلى اسرائيل، لأن معظم واردات اسرائيل كانت من المنسوجات والملابس والمنتوجات الجلدية التي قامت الشركات الإسرائيلية بالتعاقد مع منتجين عرب على تصنيعها وتوريدها إليهم بسبب رخص تكلفة العمل في المناطق العربية. لذلك فإن كل أرباح الانتاج المتعلقة بتوريد المواد الخام ونقل المنتوجات المصنعة وتسويقها وتصديرها تعود على زجال الأعمال اليهود[١٩]، بينما تقتصر الفوائد التي تعود على العرب من تلك العمليات على خلق بعض فرص العمل للعمال. وفي الواقع تمنع السلطات الاسرائيلية قيام المنتجين العرب بتصدير منتوجاتهم إلى اسرائيل إلاّ بإذن خاص نادراً ما حصل عليه أي منتج عربي.

---

(١٥) Bahiri, «Military and Colonial Aspects of the Israeli Economy since 1967,» p. 33.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) Israel Shahak, «The Exploited Palestinians,» *Middle East International* (4 April 1986), p. 12.

(١٩) Bahiri, Ibid., p. 33.

يقول أستاذ الجامعة الاسرائيلي اسرائيل شاهاك، وهو أكثر الاسرائيليين دفاعاً عن حقوق عرب فلسطين، إن السلطات الاسرائيلية سنت مختلف القوانين التي تحول دون قيام العرب بمنافسة البضائع الاسرائيلية. ومن أجل القضاء على أي احتمال لقيام منافسة للصادرات الاسرائيلية، فرضت اسرائيل على فلسطينيي المناطق المحتلة قانوناً أدى إلى[٢٠]:

١ ـ حظر تصدير المنتوجات العربية لأي بلد في العالم تقوم اسرائيل بتصدير المنتوجات نفسها إليه.

٢ ـ منع قيام أية صناعة جديدة في المناطق المحتلة من المحتمل أن تنافس الصناعة الاسرائيلية في المستقبل.

انسجاماً مع تلك الفلسفة قال اسحاق رابين عام ١٩٨٥ «إن الحكومة الاسرائيلية لن تبادر في تنمية المناطق المحتلة، كما أنها لن تمنح التصاريح للتوسع في قطاع الزراعة أو الصناعة»[٢١].

تبلغ نسبة عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة من الفلسطينيين إلى سكان اسرائيل حوالى ٤٠ بالمائة. إلا أن الناتج القومي الاجمالي لتلك المناطق لا يتجاوز ٧ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي لاسرائيل. لذلك بلغ نصيب الفرد من الناتج القومي في الضفة والقطاع عام ١٩٨٥ حوالى ٧٥٠ دولاراً في السنة، بينما بلغ نصيب الفرد من سكان اسرائيل في المقابل حوالى ٥١٠٠ دولار في السنة[٢٢]. من ناحية أخرى، بلغ الإنفاق العام على الإدارة الحكومية والأمن والخدمات في الضفة والقطاع ١٣٠ مليون دولار في السنة، أي حوالى ٨٠ دولاراً للفرد الواحد[٢٣]. وفي المقابل بلغ الانفاق العام في اسرائيل (فيما عدا الانفاق على الجيش) حوالى ١٤ مليار دولار في السنة، أي حوالى ٣٠٠٠ دولار للفرد الواحد. إلى جانب ذلك، بلغت الاستثمارات في آلات ومعدات الانتاج في المناطق المحتلة حوالى ١,٥ بالمائة من الاستثمارات المشابهة في اسرائيل، رغم كون الاستثمارات في اسرائيل قليلة للغاية[٢٤].

يقول سمحا بحيري، إن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في كل من

---

(٢٠) Shahak, Ibid., p. 12.

(٢١) *Jerusalem Post,* 15/2/1985.

(٢٢) Sever I. Plucker, «The Palestinian State in the Territories: An Economic Report,» *New Outlook* (May-June 1987), p. 28.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) المصدر نفسه.

اسرائيل والمناطق المحتلة حالت دون حدوث نمو في نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي منذ عام ١٩٨٠(٢٥). وبناء على المعلومات التي جمعها بنفنيستي حدث خلال تلك الفترة تراجع في الناتج الزراعي للضفة والقطاع بمعدل ٤,٥ بالمائة في السنة(٢٦). أما رئيس تحرير جريدة «عال همشمار» الاسرائيلية فيقول إنه «نتيجة لركود الاقتصاد الاسرائيلي بشكل مستمر وتراجع قدرته الانتاجية قامت اسرائيل بخنق اقتصاديات المناطق المحتلة»(٢٧).

تجاوزت صادرات اسرائيل إلى المناطق المحتلة وارداتها من تلك المناطق في كل سنة منذ بدء الاحتلال عام ١٩٦٧. فبينما بلغ الفائض في الميزان التجاري الاسرائيلي مع الضفة والقطاع ٥٨ مليون دولار عام ١٩٦٩ تجاوز ٤٠٦ ملايين دولار عام ١٩٨٥. ووصل إلى ٤٩١ مليون دولار عام ١٩٨٦. ولما كانت الاحصاءات الإسرائيلية الخاصة بالضفة الغربية لا تشمل القدس، لأن اسرائيل تعتبرها جزءاً منها، فإن الفائض الحقيقي هو في حدود ٦٠٠ مليون دولار في السنة. إلى جانب ذلك يستفيد الاقتصاد الاسرائيلي من السياحة إلى الضفة والقطاع، بخاصة زيارات الأهل والأقارب من العاملين في الخارج في أثناء العطلة الصيفية، بما يعادل ٥٠٠ مليون دولار في السنة(٢٨). لذا يساهم قطاعا السياحة والتجارة في الضفة والقطاع بدعم الكيان الصهيوني بحوالى ١,١ مليار دولار سنوياً.

بلغ عدد المستوطنين اليهود الذين كانوا يسكنون في الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٨٧ حوالى ٦٥ ألفاً. وبينما سمح لهؤلاء بالحصول على كل كميات المياه التي يحتاجون إليها بالقدر الذي يريدونه، لم يسمح لعرب الضفة والقطاع بزيادة استهلاكهم من المياه في القطاع الزراعي منذ عام ١٩٦٧(٢٩). وإذا أضيفت الفوائد التي تحصل عليها اسرائيل من مياه الضفة والقطاع واستغلال الأراضي التي تم الاستيلاء عليها، إلى الفوائد التي تحصل عليها من قطاعي التجارة والسياحة، فإن المجموع قد يزيد على ٢,٥ مليار دولار سنوياً.

فوق ذلك كله، يعمل أكثر من ١٠٠ ألف عامل فلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة في اسرائيل، بخاصة في قطاعي التشييد والبناء والخدمات. وفي عام ١٩٨٦، بلغت نسبة عرب الضفة والقطاع العاملين في اسرائيل حوالى ٦,٥ بالمائة من

(٢٥) Bahiri, «Military and Colonial Aspects of the Israeli Economy since 1967,» p. 31.
(٢٦) Plucker, «The Palestinian State in the Territories: An Economic Report».
(٢٧) المصدر نفسه، ص ٢٩.
(٢٨) Sabbagh, «The Prohibitive Cost of Letting Go,» p. 12.
(٢٩) Bahiri, «Military and Colonial Aspects of the Israeli Economy since 1967,» p. 33.

مجموع العاملين في الاقتصاد الاسرائيلي. إلّا أن تلك النسبة بلغت حوالى ٤٦ بالمائة من العاملين في قطاع المقاولات، و٣٠ بالمائة من العاملين في قطاع الزراعة و١٤ بالمائة من العاملين في قطاع الصناعة(٣٠).

في عام ١٩٨٦ بلغ مجموع العاملين من أبناء الضفة الغربية وقطاع غزة بوجه عام حوالى ٢٦١٢٠٠ شخص، شكل أبناء الضفة الغربية منهم ١٦٧٠٠٠ شخص، في حين شكل أبناء قطاع غزة ٩٤٢٠٠ شخص. ومن بين أبناء الضفة الغربية كان حوالى ١١٥٧٠٠ شخص أو ٦٩,٣ بالمائة يعملون في اقتصاد الضفة، بينما عمل ٥١٣٠٠ شخص أو ٣٠,٢ بالمائة في الاقتصاد الاسرائيلي. أما بالنسبة إلى العاملين من أبناء قطاع غزة، فإن ٥٠٨٠٠ شخص أو ٥٣,٩ بالمائة كانوا يعملون في اقتصاد القطاع، بينما عمل ٤٣٤٠٠ شخص أو ٤٦,١ بالمائة في الاقتصاد الاسرائيلي. وهذا يعني أن ما يزيد على ٣٦ بالمائة من مجموع العاملين من عرب الضفة والقطاع كانوا يعملون في اسرائيل ويساهمون في بناء الاقتصاد الاسرائيلي. أضف إلى ذلك أن حوالى ٢٥ بالمائة من المجموع العام كانوا يعملون في الضفة والقطاع لحساب اسرائيل ويقومون بانتاج ما تحتاج إليه الشركات الاسرائيلية من بضائع(٣١). وبالتالي تكون نسبة العاملين من أبناء الضفة والقطاع في خدمة الاقتصاد الاسرائيلي، داخل اسرائيل وداخل المناطق المحتلة، حوالى ٦١ بالمائة من مجموع العاملين.

اضافة إلى توفير الأيدي العاملة الرخيصة يقوم العاملون في الاقتصاد الاسرائيلي بخدمة اسرائيل ودعمها من خلال ما يلي:

أ ـ مساعدة المنتوجات الصناعية والزراعية على المحافظة على قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، بسبب تدني رواتب العمال العرب وقيام الاسرائيليين باستغلالهم.

ب ـ شغل الوظائف المتواضعة كأعمال البناء والتنظيف، وهي وظائف يبتعد عنها الاسرائيليون ويأنفون من ممارستها، وبالتالي اعطاء اسرائيل مجالاً أكبر لتنمية القطاعات الصناعية التي تحتاج إلى كفاءات ومهارات علمية وفنية عالية كصناعة الالكترونيات والصناعات الحربية.

ج ـ المساهمة في تضييق حجم العجز في الميزانية الحكومية، لأن القانون الاسرائيلي يجبر العمال العرب على دفع الضرائب والتأمينات الاجتماعية دون أن يعطيهم حق الاستفادة من الخدمات الحكومية والتأمينات الصحية وغيره.

---

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) المصدر نفسه.

د ـ المساعدة على تسويق الكثير من المنتوجات الاسرائيلية التي يتعاملون بها، وبالتالي زيادة الصادرات الاسرائيلية إلى المناطق المحتلة.

على الرغم من الفوائد الكثيرة التي تعود على الاقتصاد والمجتمع الاسرائيليين من العمال العرب فإن هؤلاء يتعرضون لكل أنواع الاهانة والاستغلال من اليهود، بخاصة في أثناء انتقالهم من الضفة والقطاع إلى اسرائيل والقيام باجتياز الحدود أو ما يطلق عليه اسم «الحزام الأخضر». وفي محاولة لوصف أوضاع العرب تحت حكم الاحتلال الاسرائيلي كتب روبرت زلنك عام ١٩٨٦، وهو أمريكي عمل مراسلاً لمحطة تلفزيون (ABC) في اسرائيل لمدة طويلة ما يلي: «إن العربي الذي يسكن في المناطق المحتلة يجد أن من المستحيل عليه تصدير منتوجات غذائية إلى أسواق تقوم اسرائيل بالتصدير إليها أو بيع بضائع في اسرائيل أو البدء بمشروع تجاري أو صناعي من الممكن أن ينافس البضائع الإسرائيلية، أو المشاركة في اجتماع سياسي، أو الحصول على تصريح لإنشاء بنك أو حفر بئر ماء. أكثر من نصف أراضي الضفة الغربية وحوالى ثلث أراضي قطاع غزة تمت مصادرتها من قبل السلطات الاسرائيلية. ٥٠ بالمائة من قوة العمل في قطاع غزة أجبرت بحكم ظروف الاحتلال على القبول بأعمال يدوية داخل الحزام الأخضر. ومن خلال الابتزاز والاستغلال قامت اسرائيل ببناء علاقة تجارية مع المناطق المحتلة سمحت لها بالحصول على فائض قارب نصف مليار دولار. إن الآثار السلبية وأعباء الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في اسرائيل وقعت على كاهل الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال. وفي الواقع، اليوم، ومنذ عام ١٩٦٧، ما زالت الديمقراطية الاسرائيلية تقف عند حدود الحزام الأخضر، إذ إن العدالة الاقتصادية والسياسية لم تدخل بعد الضفة الغربية وقطاع غزة»[٣٢].

كان ميرون بنفنيستي، أكثر تحديداً في وصف معاملة الاسرائيليين واستغلالهم للعمال الفلسطينيين، إذ قال: «إن العمال الفلسطينيين، الذين يفترض قيام الهيئات الحكومية والاتحادات العمالية بحماية حقوقهم بسبب كونهم عمالاً قانونيين، يتعرضون للتفرقة ويعانون عدم الاهتمام الرسمي والعمالي بأوضاعهم وحقوقهم الأساسية. بوجه عام ليس من حقهم الحصول على أجور شهرية، أو إجازات مرضية، أو اجازات سنوية، أو مكافآت عمل، أو مكافآت نهاية خدمة، أو أقدمية في العمل، أو خدمات اجتماعية وتعليمية... الخ، كالتي يحصل عليها زملاؤهم من العمال اليهود. إضافة إلى ذلك، تمارس التفرقة ضدهم بشكل رئيسي في مجالات الضمانات الاجتماعية والتأمينات الصحية والتقاعد. فعلى الرغم من قيام الحكومة بخصم ٢٠ بالمائة من دخل العامل، حيث يتم تحويل قيمة الخصم مباشرة إلى الحكومة كمساهمة في صندوق الضمانات الاجتماعية، فإن العمال الفلسطينيين لا ينتفعون من خدمات ذلك الصندوق. إن المبالغ الكبيرة التي دأبت الحكومة على خصمها من أجور العمال منذ عام ١٩٦٧ لا تصل إلى مركز التأمين الوطني، بل يتم تحويلها مباشرة إلى خزانة الدولة والاحتفاظ بها هناك حتى يتم البت في مستقبل المناطق المحتلة. في أثناء ذلك أجبر الفلسطينيون على العيش دون تعاقد، ودون علاوات للأطفال، ودون تعويضات في حالة الإصابة في أثناء العمل وفقدان الوظيفة بسبب البطالة. إن الأموال التي خصمت من أجورهم على مدى عقدين

(٣٢) C. Robert Zelnick, «Israeli Democracy Stops at the Green Line,» *Christia Science Monitor*, reprinted in: *The Washington Report on Middle East Affaris* (14 July 1986), p. 17.

من الزمن، والتي وصلت إلى مبالغ كبيرة، لا تستخدم اليوم لتأمين مستقبلهم. لذا لا بد من اعتبارها ضريبة احتلال وعملية استنزاف اضافية لامكانات الفلسطينيين المتواضعة جداً»[٣٣].

بناء على تقديرات بنفنيستي، بلغت حصيلة ضريبة الاحتلال منذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٨٧ حوالى ٨٠٠ مليون دولار [٣٤]. إلى جانب ذلك تقوم السلطات الاسرائيلية بتحصيل ضرائب على النشاطات التجارية والمهنية بوجه عام، يستخدم دخلها لتمويل نفقات الادارة العسكرية في المناطق المحتلة. وفي عام ١٩٨٥ بلغت حصيلة تلك الضريبة ١٤٠ مليون دولار، أنفقت منها سلطات الاحتلال ١٣٠ مليوناً عام ١٩٨٦[٣٥]. وكما أشرنا سابقاً، بلغ نصيب الفرد من الانفاق الحكومي على جميع الخدمات في المناطق المحتلة حوالى ٨٠ دولاراً في السنة، مقابل ٣٠٠٠ دولار للفرد الاسرائيلي. لذا، بينما يتمتع الاسرائيليون بمستويات معيشية مرتفعة وخدمات حكومية جيدة، يعاني سكان الضفة والقطاع تدني مستوى جميع أنواع الخدمات وانعدام بعضها الآخر.

يتضح من الأرقام والحقائق التي أشرنا إليها أعلاه أن اسرائيل قامت بتحويل المناطق المحتلة إلى أسوأ مثال للتبعية والتخلف المفروض من الخارج. فاعتماد المناطق المحتلة على اسرائيل للحصول على ٩٠ بالمائة من الواردات وتصريف ٧٣ بالمائة من الصادرات وايجاد فرص العمالة لحوالى ٦١ بالمائة من قوة العمل يجعل تبعية تلك المناطق لاسرائيل تبعية مطلقة تقريباً. أما التخلف المفروض من الخارج فتعكسه وتكرسه القوانين الاسرائيلية التي أدت إلى مصادرة أكثر من ٥٠ بالمائة من أراضي السكان، واحكام السيطرة على جميع الموارد الطبيعية من مياه ومعادن، ومنع الاستثمار في قطاعات الصناعة والزراعة، وحرمان المنتجين من التسويق في اسرائيل أو تطوير أسواق جديدة في أوروبا وأمريكا. أضف إلى ذلك بقاء حوالى ٥٠ بالمائة من الأيدي العاملة دون عمل ودون تعويض ودون تأمينات اجتماعية.

أما فيما يتعلق بحقوق العرب السياسية والإنسانية والقانونية تحت حكم الاحتلال فيمكن القول إنه ليس لها وجود. ويصف الأستاذ الجامعي الاسرائيلي افيشاي مارغاليت ديمقراطية اسرائيل بأنها ديمقراطية الأسياد تجاه العبيد. يقول مارغاليت في مقال نشره في جريدة «يديعوت احرانوت» «إن الأسياد اليهود يتمتعون بكل

---

(٣٣) Meron Benvenisti, *Conflict and Contradictions* (New York: Villard Book, 1986), pp. 147-148.

(٣٤) Pulcker, «The Palestinian State in the Territories: An Economic Report,» p. 30.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٨ ـ ٣٠.

فوائد الديمقراطية بينما يقوم العبيد بالخدمة فقط. إن لهذا الوضع اسماً آخر، إنه اسم رذيل ولكنه اسم مناسب، إنه التفرقة العنصرية. إن نظام التفرقة العنصرية [في جنوب افريقيا] ولد في الفترة نفسها التي ولدت فيها اسرائيل. ويهدف ذلك النظام، كما تقول قوانينه، إلى الحفاظ على نقاء وشخصية الجنس الأبيض داخل الدولة، مع الحفاظ على شخصية المواطنين الأصليين ومع منح هؤلاء حق تطوير سلطة ذاتية لإدارة شؤونهم وحكم أنفسهم. البيض والسود تفصلهم القوانين والحدود التي تفصل أماكن سكن كل جنس على حدة. أما السود الذين يعملون في مناطق البيض، حتى لو كان عملهم دائماً، فإنهم يعتبرون عمالاً موقتين، كما تعتبر اقامتهم موقتة، وبالتالي لا تخولهم تلك الاقامة حق الحصول على أي حقوق سياسية أو اجتماعية. إذا استُبدلت كلمتا يهودي وعربي بكلمتي أبيض وأسود، فإن الصورة داخل اسرائيل تصبح واضحة وعلى حقيقتها»[٣٦]. يضيف الكاتب الاسرائيلي تامار بيليك فيقول إن «ممارسات اسرائيل تخالف القانون الدولي وتتنافى مع القيم الإنسانية، بخاصة فيما يتعلق بعملية مصادرة الأراضي واقامة المستوطنات عليها». أما بالنسبة إلى معاملة الفلسطينيين فيقول بيليك إن «على السكان الحصول على تصريح من السلطات لكل خطوة يقومون بها، إذ من المحظور عليهم ترك المناطق التي يعيشون فيها دون تصريح، وإذا تركوا فإن عليهم الرجوع بتاريخ محدد، وإلا فقدوا حقهم في العودة إلى وطنهم. إنهم بحاجة إلى رخصة لزراعة شجرة أو شجيرة وجني محصول البصل وقبول تبرعات مالية وتحويل فلوس إلى الخارج وممارسة المحاماة وتأسيس جمعية خيرية وارسال مواد مطبوعة خارج المناطق التي يعيشون فيها»[٣٧].

إن قانون التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا، على الرغم من قسوته وانعدام انسانيته يعد أقل اضطهاداً للسود من قوانين التفرقة العنصرية التي تمارسها اسرائيل ضد عرب فلسطين. فبينما يحول نظام الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا دون قيام البيض بالسكن في مناطق السود، يسمح نظام التفرقة العنصرية الاسرائيلي، بل يشجع أيضاً، قيام اليهود بالاستيلاء على أراضي العرب واقامة المستعمرات اليهودية عليها. وبينما يسمح نظام جنوب افريقيا باقامة السود موقتاً في مناطق البيض، يمنع نظام اسرائيل العرب ليس من الإقامة في اسرائيل فقط بل من المبيت ولو ليلة واحدة في مناطق اليهود. لذا أصبحت أوضاع عرب فلسطين تحت حكم الاحتلال الاسرائيلي أكثر سوءاً من أوضاع السود في جنوب افريقيا، كما أصبح نظام التفرقة العنصرية الاسرائيلي أكثر قسوة وأقل إحساساً بالإنسانية من نظام التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا. وفي عام ١٩٨٨ قام ثلاثة من العمال العرب بمحاولة المبيت في مكان عملهم داخل اسرائيل، وعندما اكتشف اليهود وجودهم قاموا في أثناء الليل بحرقهم أحياء.

في افتتاحية نشرتها مجلة «نيو اوتلوك» الاسرائيلية حديثاً جاء فيها: «إذا كان لامرأة

---

(٣٦) Avishai Maragalit, «Half way to Hill,» *Yedoit Ahronot*, 7/4/1987, and *Israel Press Briefs* (May-June 1987), p. 2.

(٣٧) Tamar Peleg, «Occupiers Law,» *Al Hamishmar*, 19/5/1987, and *Israel Press Briefs* (May-June 1987), p. 16.

فلسطينية ثلاثة أطفال، اثنان منهم ولدوا في المناطق المحتلة والثالث ولد بينما كانت في الخارج، فإنه لن يكون للثالث حق الإقامة في المناطق المحتلة». ثم تساءلت المجلة عن نفاق اليهود الذين يحاولون حشد الرأي العام العالمي لدعم موقفهم الذي يطالب بحق يهود الاتحاد السوفياتي في الهجرة والإلتحاق بعائلاتهم وأقاربهم الذين يعيشون في الخارج، بينما يقفون ضد الفلسطينيين الذين يطالبون بحق الالتحاق بذويهم الذين يعيشون في المناطق المحتلة[٣٨].

في ٣ حزيران/ يونيو ١٩٨٧ ذكرت جريدة «واشنطن بوست» أن الشباب الفلسطينيين في المناطق المحتلة يلاقون معاملة قاسية وغير انسانية من سلطات الاحتلال الاسرائيلي. فبينما بلغ عدد أولئك الشبان الذين تم اعتقالهم، على الأقل مرة واحدة خلال حياتهم، حوالى ٢٥٠ ألف شخص، بلغ عدد من تم طردهم من وطنهم منذ عام ١٩٦٧ أكثر من ١٢١٥ شخصاً. أما المنازل التي قامت سلطات الاحتلال بتدميرها وتشريد سكانها كجزء من سياسة العقاب الجماعي فيزيد عددها على ١٣٠٠ منزل[٣٩]. أما إحصاءات الصليب الأحمر الدولي فتشير إلى حدوث حوالى نصف مليون حالة اعتقال لأسباب أمنية في الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٧[٤٠]. ومنذ بدء الانتفاضة الشعبية في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ أخذت الأرقام السابقة في التزايد المتسارع، بسبب قسوة قوى الاحتلال ووحشية ردود فعلها.

ثالثاً: آثار حرب تشرين الأول/ اكتوبر في الاقتصاد الاسرائيلي

إن الفوائد التي جنتها اسرائيل من التجارة مع المناطق المحتلة واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية والسياحية لتلك المناطق، بخاصة العمالة والنفط والمياه، مكنت الاقتصاد الاسرائيلي من معاودة النمو وتحقيق تقدم ملموس في مختلف المجالات. فبينما بلغ معدل النمو الاقتصادي أقل من ١ بالمائة عام ١٩٦٦، تجاوز ذلك المعدل ١٠ بالمائة في السنة خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٢. وفي عام ١٩٧٣، ونتيجة لحرب تشرين الأول/ اكتوبر، انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى ٤,١ بالمائة بعدما كان قد بلغ ١٢,٦ بالمائة عام ١٩٧٢. وقبل نهاية الحرب قامت أمريكا بإمداد اسرائيل بالمعدات الحربية التي احتاجت إليها لمواصلة العدوان، كما قامت بمنحها معونات اقتصادية وعسكرية بلغت ٢,٦٥ مليار دولار عام ١٩٧٤. وقد كان لتلك المعونات الأثر الأكبر

---

(٣٨) «Let My People Go,» *New Outlook* (April 1987), p 5.

(٣٩) Patrick E. Taylor and Jonathan C. Randal, «Palestinians: The Bitter Survivors,» *Washington Post*, 3/6/1987.

(٤٠) Michael Sela, «Half a Million Detentions... All in the Territories,» *Korterct Rashit* (25 February 1987), and *Israel Press Briefs* (March-April 1987), p. 10.

في إعادة بناء الجيش الاسرائيلي ووقف التدهور في الوضع الاقتصادي والمالي للكيان الصهيوني.

انخفضت المعونات الأمريكية عام ١٩٧٥ إلى ٨٠٣ ملايين دولار، أي إلى ما يعادل ثلث معونات عام ١٩٧٤ تقريباً، كما اضطرت اسرائيل إلى اعادة آبار النفط في سيناء إلى مصر بعد اتفاقية فك الارتباط على الحدود المصرية. نتيجة لذلك بدأت معدلات النمو الاقتصادي في التراجع حيث انخفضت من ٥,٥ بالمائة عام ١٩٧٤ إلى ٣,٥ بالمائة عام ١٩٧٥ وإلى ١,٨ بالمائة عام ١٩٧٦. وقد جاء ذلك ليؤكد مجدداً مدى اعتماد اسرائيل على المعونات الخارجية من ناحية، وضعف قدرتها على العيش بالاعتماد على نفسها وعلى امكاناتها الذاتية من ناحية ثانية. وفي ضوء ذلك عادت أمريكا إلى رفع مستوى المعونات، إذ بلغ المعدل السنوي خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ حوالى ٢,٦٦ مليار دولار.

أدت حرب تشرين الأول/ اكتوبر إلى تحطيم فرضيتين من فرضيات سياسة اسرائيل وأمريكا تجاه البلاد العربية. فبينما أدت المعارك إلى تحطيم أسطورة تخلف الجندي العربي، وبالتالي إثبات قدرة العرب على شن حرب ناجحة ضد اسرائيل، أوضحت الخسائر الكبيرة التي ألحقها العرب باسرائيل أن احتلال الضفة والقطاع وسيناء والجولان لا يوفر لاسرائيل الأمن ولا يقلل من مخاطر تعرضها لحرب عربية. ونتيجة لذلك اتجه بعض الاسرائيليين إلى المطالبة بالانسحاب من الأراضي المحتلة مقابل معاهدة سلام مع العرب، بينما بدأ البعض الآخر يفقد الإيمان بالصهيونية ويبحث عن مكان يهاجر إليه. أما المؤسسة الحاكمة، وبسبب عقيدتها القائمة على الإحتلال، فلم تجد أمامها سبيلاً سوى التركيز على بناء قوة عسكرية أكبر من الأولى والتمسك باستمرار الإحتلال، دون اعتبار للتكاليف المالية أو الأبعاد السياسية.

خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ وجهت اسرائيل حوالى ١٠ بالمائة من ناتجها القومي الاجمالي إلى شؤون الجيش والحرب. وبعد عام ١٩٦٧، نتيجة للقيام باحتلال المزيد من الأراضي العربية، أخذت ميزانية الشؤون العسكرية في التزايد، إذ بلغت عام ١٩٧٠ ما يعادل ٢٦ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي. وفي عام ١٩٧٣، وبسبب الحاجة إلى إعادة بناء الجيش الذي كاد يهزم امام الجيوش العربية، استهلكت ميزانية الجيش حوالى ٣٢ بالمائة من اجمالي الناتج القومي لتلك السنة[٤١]. وتوضح الأرقام في الجدول رقم (١٠ ـ ٢) ان ميزانية وزارة الحرب الاسرائيلية اتجهت في أثناء فترات

---

(٤١) Nehemiah Strassler, «Three Sacred Cows Whose Time Has Come,» *New Outlook* (May-June 1985), p. 14.

الاستقرار على الجبهات العربية إلى الانخفاض النسبي، واتجهت خلال سنوات الحرب إلى الارتفاع المتسارع.

جدول رقم (١٠ ـ ٢)

النفقات العسكرية الاسرائيلية بالنسبة إلى الناتج القومي الاجمالي

الفتـرة	النسبة المئوية
١٩٥٠ ـ ١٩٥٥ (حتى حرب السويس عام ١٩٥٦)	٧,١
١٩٥٦ ـ ١٩٦٦ (حتى حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧)	٩,٧
١٩٦٧ ـ ١٩٧٢ (حتى حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣)	٢١
١٩٧٣ ـ ١٩٧٨ (حتى اتفاقية كامب ديفيد)	٣٠
١٩٧٩ ـ ١٩٨٦	٢١,٩

المصـدر: Simcha Bahiri Military and Colonial Aspects of the Israeli Economy since 1967, New Outlook, (May-June 1987), p. 31.

بعد عام ١٩٧٣ أخذت أعداد المهاجرين من يهود العالم إلى اسرائيل في التناقص بينما كانت أعداد المهاجرين من اسرائيل إلى الخارج في التزايد. ومن أجل إيقاف تلك التطورات السلبية اتجهت الحكومة الإسرائيلية، بخاصة حكومة الليكود (١٩٧٧ ـ ١٩٨٤)، إلى تبني سياسة تقوم على رفع مستوى المعيشة داخل اسرائيل وتشجيع الاستيطان في المناطق المحتلة من جهة، والتركيز على القضايا الأمنية وزيادة الانفاق على الجيش من جهة ثانية. ولما كانت امكانات اسرائيل لا تسمح لها بتبني سياسة كهذه، اتجهت حكومة الليكود إلى زيادة الاعتماد بشكل أكبر على المعونات الخارجية، بخاصة من أمريكا حكومة وجالية يهودية، والاقتراض من أسواق المال العالمية. وقد نتج من ذلك تكريس وتعميق اعتماد اسرائيل على المعونات الأمريكية، وزيادة ديونها الخارجية والداخلية، وبالتالي تكاليف خدمتها، وفي الوقت نفسه زيادة حجم العجز في الميزانية والميزان التجاري، وارتفاع معدلات التضخم. وعلى سبيل المثال، بينما بلغ حجم الميزانية الحكومية حوالى ٥٩ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي عام ١٩٧٠، ارتفع إلى ٩٦ بالمائة عام ١٩٨٢ وتجاوز حجم الناتج القومي عام ١٩٨٥[٤٢]. أما معدل التضخم فتجاوز ٥٠٠ بالمائة في عام ١٩٨٤، بعد أن بقي أقل من ١٠ بالمائة في السنة خلال السبعينات.

(٤٢) Zvi Timor, «The Economic Crisis,» *New Outlook* (January 1984), p. 14.

خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٤ ارتفع الاستهلاك الفردي في اسرائيل بنسبة ٢٥ بالمائة رغم ارتفاع الناتج القومي الاجمالي بنسبة ٥ بالمائة فقط وانخفاض نصيب الفرد من ناتج عام ١٩٨٤ عما كان عليه عام ١٩٨١[٤٣]. وكما أشرنا سابقاً تم ذلك نتيجة لنجاح اسرائيل في الحصول على المزيد من المعونات والقروض الخارجية وتوجيه جزء كبير منها إلى زيادة العمالة ورفع الأجور وتوفير البضائع الاستهلاكية وزيادة الواردات بوجه عام. وفي تعليق على تلك الأوضاع كتب وولف بلتزر، مراسل جريدة «جيروزاليم بوست» في واشنطن، يقول إن العديد من رجال الكونغرس الذين زاروا اسرائيل صعقوا عندما شاهدوا الرخاء النسبي الذي كان يسود اسرائيل خلال تلك الفترة. «إن منظر الرخاء كان في الوقت نفسه مصدر إحراج للمسؤولين الاسرائيليين والسياسيين الأمريكيين الذين كان عليهم الضغط على الإدارة الأمريكية والكونغرس لمنح اسرائيل المزيد من المعونات»[٤٤]. أما إسحاق بن أهارون، سكرتير الهستدروت السابق، فقد قال «إنني لا أعرف إذا كان هناك أقطار أخرى في العالم يعيش فيها الفرد في بحبوحة بينما تعاني فيها الخزينة الكوارث»[٤٥]. إلا أن البحبوحة التي جلبها الليكود جلبت معها مشاكل مالية كثيرة، أهمها زيادة الديون الخارجية وارتفاع تكاليف خدمتها. فبينما كانت تكلفة خدمة الديون الخارجية حوالى ١٤,٩ بالمائة من قيمة الناتج القومي الاجمالي عام ١٩٧٣، تجاوزت ٢٥ بالمائة عام ١٩٨٥[٤٦].

رابعاً: غزو لبنان

في عام ١٩٨٢ قامت حكومة الليكود بقيادة بيغن ووزير حربيته شارون بغزو لبنان. وقد استهدفت عملية الغزو تلك خلق حقائق سياسية جديدة في منطقة الشرق الأوسط من خلال القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية وتحويل لبنان إلى مستعمرة اسرائيلية وإضعاف التطلعات الوطنية لعرب الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى الرغم من نجاح اسرائيل في اجتياح لبنان واحتلال العاصمة بيروت واخراج معظم قوات الثورة الفلسطينية وقيادتها من لبنان، فإن نتيجة الحرب كانت كارثة بالنسبة إلى تطلعات الكيان الصهيوني.

فسياسياً، أدت الحرب إلى زيادة الفوضى وأعمال العنف والتطرف في لبنان، كما

---

(٤٣) Yigal Hurivitz, «Independence is Economic Growth,» *New Outlook* (May-June 1985), p. 26.

(٤٤) Wolf Blitzer, «American Concerns About Israel's Economy,» *Washington Jewish Week* (16 August 1984).

(٤٥) «Do we Want to Live by the Sword Forever,» *New Outlook* (May-June 1987), p.20.

(٤٦) Hurivitz, «Independence is Economic Growth,» p. 14.

ساهمت في رفع مستوى عداء غالبية الشعب اللبناني لإسرائيل، وعسكرياً، أدت الحرب إلى تبلور حدود قدرات اسرائيل العسكرية وامكانات استخدام تلك القدرات لتحقيق أهداف سياسية؛ واقتصادياً، تسببت في خسارة اسرائيل لحوالى ٢,٥ مليار دولار، أنفق معظمها على الحرب ونتج الجزء الآخر من تراجع معدلات الانتاج في القطاعات المختلفة(٤٧).

إن كبر حجم الخسائر التي تكبدتها اسرائيل في لبنان من ناحية، واضطرارها إلى الانسحاب من سيناء من ناحية ثانية، دون تحقيق الأمن في الحالة الأولى والسلام الحقيقي في الحالة الثانية نتج منه احساس اسرائيلي عام بخيبة الأمل ودخول الاقتصاد حالة من الركود والانكماش. يقول تسفي كيسي، مدير «إحياء مراكز الدراسات الصهيونية» في اسرائيل، إن «الفشل الاقتصادي ليس إلا مظهراً واحداً من مظاهر الانحطاط الذي يسيطر على الواقع الاسرائيلي. إن الليكود قرر أن يكون جيش اسرائيل قوة احتلال وأداة للسيطرة على شعب أجنبي آخر، كما قرر أن يعمل من أجل بناء كيان اسرائيلي يقوم على اضعاف عوامل الاستقرار وهدم أسسه. إن الليكود قرر أن تعيش اسرائيل على حسنات الغير ونتاج عَرَق جبينهم»(٤٨). أما دانيال دورون، مدير «مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية» في تل أبيب، فقد قال إن «الاسرائيليين يعيشون في وسط حلم مخيف، إذ لا يوجد للدولة ميزانية حقيقية، والدولة فقدت سيطرتها على الوضع الاقتصادي، وفي ظل الارتفاع الرهيب في معدلات التضخم أصبحت الدولة كسفينة تبحر دون بوصلة»(٤٩).

مع حلول صيف عام ١٩٨٤ بدت الأوضاع الاقتصادية وكأنها تسير نحو الانهيار الكامل، بعد توقف النمو تقريباً لأكثر من ثلاث سنوات متتالية. لذلك اتجهت القوى السياسية كافة إلى التركيز على الأوضاع الاقتصادية، الأمر الذي دفعها إلى الاتفاق على ضرورة تشكيل حكومة ائتلاف اشترك فيها العمل إلى جانب الليكود. وقد وصف تقرير وضعته لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي الوضع الاقتصادي في اسرائيل بأنه خطر ويهدد الأسس التي قام عليها الكيان الصهيوني. ومما جاء في ذلك التقرير أيضاً القول إن «الأزمة الاقتصادية التي تمسك باسرائيل اليوم تشكل خطراً كبيراً يهدد أمن اسرائيل ربما أكثر من أي خطر عربي آخر. إن المعونة الأمريكية من الممكن أن تساعد على مواجهة الأزمة وتخفيف حدتها، إلا أن تلك المعونة وحدها ليس باستطاعتها حل مشاكل اسرائيل الناجمة عن الارتفاع الخيالي في معدلات التضخم والاضطرابات العمالية وانخفاض الانتاجية وتراجع دخل الدولة وتزايد معدلات البطالة وركود الصادرات»(٥٠).

---

(٤٧) *Houston Chronicle*, 4/7/1982.

(٤٨) Zvi Kesse, «The Economy As Witness,» *New Outlook* (January 1984), pp. 11-12.

(٤٩) *Wall Street Journal*, 4/10/1984.

(٥٠) United States, The Senate, *The Economic Crisis in Israel* (Washington, D.C.: Governmental Printing Office, 1984), p. 1.

خامساً: برنامج الاصلاح الاقتصادي

في ضوء تدهور الأوضاع الاقتصادية اضطرت حكومتا اسرائيل وأمريكا إلى اتخاذ خطوات غير عادية، بهدف وقف عملية التدهور وانقاذ الخزانة الاسرائيلية من الافلاس. ومن أهم الخطوات التي اتخذت تبني سياسة تقشفية جديدة، وطلب معونة مالية طارئة من الحكومة الأمريكية، وتشكيل لجنة أمريكية ـ اسرائيلية مشتركة لتقديم المشورة الاقتصادية للحكومة الإسرائيلية. وبينما اشتملت سياسة التقشف على تجميد الأسعار والأجور، تضمن طلب المعونة الاضطرارية منح اسرائيل ١,٥ مليار دولار. ودفاعاً عن سياسة التقشف وطلب الإحسان الأمريكي قال شيمون بيريز، رئيس وزراء اسرائيل حينئذ، إن «البديل لذلك كان الافلاس الوطني، وانتشار البطالة، والعصيان المدني واحتمالات سيطرة الفاشية»[٥١].

إلى جانب منح اسرائيل ١,٥ مليار دولار كمعونة اضافية طارئة، قامت ادارة ريغان بتحويل المعونات كافة إلى منح، ورفع مستواها بوجه عام. فبينما حصلت اسرائيل على معونة بلغت ٢,٦٣ مليار دولار عام ١٩٨٤ اشتملت على ١,٧٦ مليار دولار كمنح، حصلت عام ١٩٨٥ على معونة مقدارها ٣,٣٧ مليار دولار كلها منح. وفي عام ١٩٨٦ ارتفع حجم المعونة ثانية ليتجاوز ٣,٧٥ مليارات دولار قدمت كلها على شكل منح. وفي عام ١٩٨٥، وكجزء من خطة مساعدة اسرائيل، تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين اسرائيل وأمريكا، كما تم عام ١٩٨٦ دعوة اسرائيل إلى المشاركة في برنامج أبحاث حرب النجوم الأمريكي.

إن المعونات الكبيرة التي لم يسبق لها مثيل، ساعدت اسرائيل على مواجهة التزاماتها المالية، وبالتالي حالت دون اعلان افلاس الخزانة الاسرائيلية. من ناحية أخرى، ساهمت خطة تجميد الأسعار والأجور في ايقاف التضخم والسيطرة عليه. وبذلك قامت الخطوات الجديدة بمعالجة الظواهر المَرَضية التي كانت في طريقها إلى السيطرة على جسم الاقتصاد الاسرائيلي، دون أن تصل إلى أعماق تلك الظواهر وتقوم بمعالجة أسبابها الحقيقية. وبسبب الاقتصار على معالجة الظواهر فشل برنامج الإصلاح الاقتصادي في تنشيط الاقتصاد الاسرائيلي، كما فشل أيضاً في معالجة ما يعانيه من مشاكل هيكلية، كانخفاض الانتاجية وارتفاع المديونية وتزايد الانفاق على الجيش.

وفي أوائل عام ١٩٨٧ قالت جريدة «وول ستريت جورنال» إن برنامج الاصلاح «لم يقم بحل أي من المشاكل الحقيقية التي ما زالت تسيطر على الاقتصاد الاسرائيلي. إن ميزانية الحكومة ما زالت كبيرة وبحجم الناتج القومي الاجمالي. وبينما بقيت الأولى دون انكماش بقي

(٥١) Peretz Kidron, «If This doesn't Work... Disaster,» *Middle East International* (2 July 1985), p. 7.

الثاني دون نمو»[٥٢]. أما أوري افنيري، فقد قال «إن بيريز لم يغير الحقائق الاقتصادية في اسرائيل. إن عبارة النمو الاقتصادي أصبحت كعبارة عملية السلام، يتداولها الجميع ولكن مفرغة من كل معنى»[٥٣]. أما جوويل بانرمان، رئيس تحرير مجلة «ايكونومست» الاسرائيلية فقد قال في رسالة نشرت في ٢٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٦ «إن بلداً كاسرائيل حيث يبلغ حجم الميزانية فيه حجم الناتج القومي الاجمالي تخضع كل النشاطات الاقتصادية فيه تقريباً لسيطرة السياسيين. إن السوق الوحيدة التي لا تخضع لقوانين الحكومة هي السوق السوداء في العملات الحرة. لذا حينما تهدأ ضغوط واشنطن ستبدأ كل الأحاديث عن خفض معدلات الضريبة واصلاح سوق المال وبيع المشاريع الاقتصادية التي تملكها الحكومة في الاختفاء كلياً. إن الاشتراكية ليست القوة أو الدافع الذي يدفع السياسيين إلى الاحتفاظ بالسيطرة على الاقتصاد، إن الدافع - ببساطة - هو المصالح الشخصية»[٥٤].

في حزيران/ يونيو ١٩٨٧ قال افراهام روزين، سكرتير حركة الكيبوتز «إن خطة تموز/ يوليو الاقتصادية لعام ١٩٨٥ نجحت في ايقاف التضخم وتحقيق استقرار السوق إلا أننا دفعنا ثمناً غالياً من أجل ذلك. إن غالبية المشاريع لم تستطع حتى الآن أن تنهض بسبب ارتفاع معدلات الفائدة وتراكم الديون. ولذا فإن احتمالات عودة النمو الاقتصادي في ظل ارتفاع تكلفة النقود، هي احتمالات ضعيفة للغاية»[٥٥]. وصف دون بيليغ، رئيس دائرة الضمان الاجتماعي، انجازات الخطة الاقتصادية كما يلي: «إن خطة الحكومة الاقتصادية نجحت في كسر ظهر التضخم، وهذا انجاز كبير. أما في المجالات الأخرى فلم تفعل شيئاً يستحق الذكر، لقد انخفضت الأجور ولكن لم يحدث شيء في السوق، كما أن الاستثمارات لم ترتفع، ليس هناك خطة حكومية لزيادة الانتاج، وان الهيكل العام للأسواق لم يتغير. لذا فإن الأزمة الاقتصادية ما زالت مستمرة»[٥٦]. أما جريدة «هامشمار» فقد قالت: «في ظل الخطة الاقتصادية الجديدة زادت ميزانية الأمن ولم يتم تخصيص أي مبالغ للاستثمار. إن قطاع الصناعة في اسرائيل وصل إلى أقصى قدرته الانتاجية، وبالتالي ليس باستطاعته انتاج المزيد أو زيادة الصادرات. خلال السنوات العشر الأخيرة لم يتم بناء مصانع جديدة في اسرائيل، لذا وصلنا إلى حالة تعذر معها النمو كلياً وذلك ليس بسبب ضعف الطلب على المنتوجات ولكن بسبب فقدان القاعدة الصناعية لزيادة الانتاج»[٥٧].

من ناحية ثانية، اعترف وزير الاقتصاد والتخطيط الاسرائيلي عام ١٩٨٦ بأن الخطة الاقتصادية كانت تواجه مشاكل عويصة. فقال إن هناك أخطاراً جديدة تهدد استقرار الأسعار والاحتياطي من العملات الأجنبية. كما أضاف أن من المتوقع أن يبلغ

---

(٥٢) John Haldane, «Israel: Economy Going down, Prospects Going up,» *Washington Report on Middle East Affairs* (April 1987), p. 10.

(٥٣) Uri Avnery, «Yes and No Prime Minister,» *New Outlook* (Septmber-October 1986).

(٥٤) Joel H. Bainerman, «Letter to the Editor,» *Business Week* (20 October 1986), p. 8.

(٥٥) «Plan the Economy,» *New Outlook,* (May-June 1987), p. 15.

(٥٦) «Invest in Production,» *New Outlook* (May-June 1987), p. 20.

(٥٧) «Investment Not Consumption,» *New Outlook* (May-June 1987), p. 24.

حجم العجز في ميزان المدفوعات ١,٥ مليار دولار[٥٨]. إلا أن السفارة الأمريكية في تل أبيب توقعت أن يبلغ حجم العجز ٣,٥ مليارات دولار وليس ١,٥ مليار دولار كما قال الوزير الاسرائيلي[٥٩].

إن تجارب اسرائيل السابقة في بناء اقتصاد معتمد على الذات وحل المشاكل المالية التي واجهت عملية النمو، وهي تجارب كان نصيبها الفشل أكثر مما كان النجاح، دفعت غالبية الاقتصاديين الاسرائيليين والمراقبين الأمريكيين إلى الشك في جدية البرنامج وجدية الحكومة في آن واحد. وفي محاولة للرد على التساؤلات الكثيرة التي أثيرت حول الخطة الجديدة قال وزير المالية يتسحاق موداي: «إنني أعترف بأن تجاربنا الفاشلة في السابق لا تشجعكم على الثقة بما نقول، ولكني أريد أن أعطيكم سبباً واحداً فقط لما نحاول أن نقوم به. إنه ليس لدينا أي خيار آخر»[٦٠]. في عام ١٩٨٨ عادت الأزمة الاقتصادية إلى الظهور، إذ أخذت معدلات البطالة في الارتفاع ومعدلات النمو في الانخفاض وذلك إلى جانب زيادة حجم العجز في الميزانية وفي الميزان التجاري. وبسبب ارتفاع التكاليف المالية للانتفاضة الشعبية الفلسطينية وتعرض الكثير من شركات اسرائيل الكبيرة للإفلاس، قامت الحكومة الأمريكية بابتكار وسيلة جديدة لزيادة حجم المعونات لاسرائيل. فسُمح لاسرائيل في أيلول/ سبتمبر من ذلك العام باعادة تمويل القروض القديمة ذات الفوائد المرتفعة. ونتيجة لقيام اسرائيل باقتراض ٤,٨ مليارات دولار بسعر فائدة مقداره ١٠ بالمائة في السنة تقريباً وتسديد الديون السابقة، فإنها استطاعت توفير حوالى ٢٩٠ مليون دولار في السنة. ولما كانت الديون القديمة والجديدة قد تم اقتراضها من أمريكا، فإن الوفر الاسرائيلي كان عبارة عن خسارة أمريكية، أو منحة امريكية جديدة للدولة اليهودية.

وفي الواقع لم يكن باستطاعة اسرائيل الاقتراض من أسواق المال العالمية، بسبب ضعف مواردها المالية وارتفاع ديونها الخارجية. ومن أجل التغلب على تلك المشكلة قامت الحكومة الأمريكية بضمان ٩٠ بالمائة من قيمة السندات الاسرائيلية التي بيعت في سوق نيويورك المالي وبلغت قيمتها الاجمالية ٤,٨ مليارات دولار. ورغم أن اصدار السندات هذا كان أكبر إصدار في تاريخ سوق نيويورك المالي، فإن وسائل الاعلام الأمريكية تجنبت الحديث عنه إذ قامت بعض الجرائد الرئيسية كجريدة «واشنطن بوست» بإهمال النبأ كلياً.

---

(٥٨) Haldane, «Israel: Economy Going down, Prospects Going up,» p. 10.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ١١.

(٦٠) *Wall Street Journal*, 4/10/1984.

الأسباب الحقيقية للأزمة الاقتصادية

إن مشاكل اسرائيل الاقتصادية وأزماتها المالية هي جزء أساسي ونتيجة حتمية للعقيدة السياسية التي قامت على أساسها فكرة إنشاء دولة يهودية على أرض فلسطين العربية. فإنشاء هذه الدولة على أرض فلسطين، بعد الاستيلاء عليها وطرد سكانها العرب، حتم العمل في اتجاهين:

الأول: بناء قوة عسكرية ضاربة في مقدورها حماية الأرض المغتصبة والاستمرار في كبت التطلعات الوطنية لشعب فلسطين وتكرار العدوان على البلدان العربية المجاورة من أجل الحيلولة دون نجاحها في بناء قوة عسكرية واقتصادية ذاتية باستطاعتها مواجهة التحديات الإسرائيلية، وقد استوجب العمل في هذا الاتجاه توظيف جزء متزايد من الموارد المالية والبشرية المحدودة لبناء القوة العسكرية المطلوبة.

والثاني: بناء مجتمع رفاه يتمتع بمستويات معيشية مرتفعة باستطاعته اغراء غالبية يهود العالم على الهجرة إلى فلسطين. وقد استوجب العمل في هذا الاتجاه توفير السكن والعمالة والخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية... الخ للأعداد المتزايدة من المهاجرين الجدد والقدامى، بتكاليف قليلة.

ولما كانت متطلبات تحقيق كل هدف تتناقض مع متطلبات تحقيق الهدف الآخر، وكانت امكانية استخدام مورد معين للقيام بدورين متنافسين في آن واحد هي امكانية معدومة، فإن اسرائيل فشلت في تحقيق الجزء الأكبر من أهدافها تلك. وفي الوقت نفسه، استوجبت سياسة العمل على تحقيق الهدفين في آن واحد زيادة الاعتماد على مصادر الدعم الخارجية واهمال متطلبات تحقيق الاستقلال الاقتصادي وما يعنيه ذلك من تضحيات في المدى القصير. وهكذا أصبح من المتعذر نجاح اسرائيل في التغلب على ما تواجهه اليوم من مشاكل اقتصادية ومالية وتخفيف درجة الاعتماد على المعونات الخارجية، إلا إذا قامت بتغيير عقيدتها السياسية، أو على الأقل إحداث تغييرات كبيرة وأساسية في تلك العقيدة.

يتطلب بناء جيش قوي كبير العدد وحديث العتاد زيادة الإنفاق العسكري، ورفع معدلات الضرائب على الشعب، وخفض مستويات الاستهلاك والواردات من الخارج، وخفض الانفاق على الخدمات الاجتماعية بوجه عام. وفي المقابل تتطلب عملية رفع المستويات المعيشية وتوفير الخدمات بالقدر الكافي، لإغراء يهود العالم على الهجرة إلى فلسطين، خفض معدلات الضرائب، وخفض الانفاق على الجيش، وزيادة الانتاج والاستهلاك، والانفاق بسخاء على مشاريع الاسكان ومشاريع الخدمات الاجتماعية بكل أنواعها. وكما أثبتت تجارب الشعوب المختلفة عبر التاريخ لم

تستطيع أية دولة تحقيق الهدفين بشكل كامل في آن واحد، إذ استوجب تحقيق الهدفين التضحية كلياً أو جزئياً بأحدهما.

من خلال السعي لتحقيق الهدفين في آن واحد أخذت مشاكل اسرائيل الاقتصادية والمالية والاجتماعية تتكاثر وتتراكم. وبعد هزم اسرائيل هزيمة جزئية في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣، وتراجع معدلات الهجرة إلى فلسطين تراجعاً كبيراً، اتجهت الحكومات الاسرائيلية المتتابعة، بخاصة في عهد الليكود، إلى الاقتراض من الخارج بكثافة، واستثمار الأموال الجديدة في تقوية الجيش لتقليل احتمالات هزيمته أمام الجيوش العربية. وفي الوقت نفسه رفع مستويات المعيشة لتثبيط همم الراغبين في الهجرة إلى الخارج وتقوية دوافع هجرة اليهود من الخارج إلى فلسطين. ونتيجة لذلك زادت ديون اسرائيل وارتفعت تكاليف خدمتها وضعفت دوافع العمل والانتاج. ومع حلول منتصف الثمانينات كانت ميزانية الدولة قد تجاوزت قيمة الناتج القومي الاجمالي، بينما بلغت تكاليف خدمة الديون الخارجية حوالى ٢٥ بالمائة من الميزانية، وتكاليف الجيش أكثر من ٢٧ بالمائة[٦١]. وحتى في حال استثناء المعونات العسكرية الأمريكية التي تبلغ ١,٨ مليار دولار في السنة، تبقى ميزانية الجيش في حدود ١٧ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي[٦٢]، وهي نسبة مرتفعة للغاية تعادل ثلاثة أمثال ما تنفقه أمريكا من ناتجها القومي على قواتها المسلحة.

إن اسرائيل اليوم هي أكثر دول العالم اهتماماً بالجيش واعتماداً عليه وانفاقاً على نشاطاته المختلفة. وعلى سبيل المثال، بلغت نسبة الإسرائيليين المجندين عام ١٩٨٠ حوالى ٤٣,٥ لكل ١٠٠٠ من السكان. وعند استثناء عرب اسرائيل من المجموع العام للسكان، لأنه لا يسمح لهم بدخول الجيش، فإن النسبة تصل إلى حوالى ٥٣ مجنداً لكل ١٠٠٠ من يهود فلسطين. في المقابل، بلغت نسبة المجندين في الجيوش العربية حوالى ١١,٥ لكل ١٠٠٠ من السكان، وفي الولايات المتحدة الأمريكية كانت النسبة ٩,١ لكل ١٠٠٠ من السكان[٦٣]. ورغم ارتفاع ميزانية الجيش وارتفاع نسبة المجندين طلب اسحاق رابين، وزير الحرب الاسرائيلي، زيادة ميزانية وزارته بنسبة ١٠ بالمائة في عام ١٩٨٧. إلّا أنه، في ضوء صغر حجم سكان اسرائيل وضعف مواردها الذاتية، المالية والبشرية، لن يكون باستطاعتها ـ كما يقول هيرش

---

(٦١) Kesse, «Economy as Witness,» *New Outlook* (January 1984), p. 12.

(٦٢) Eliyahu Konovsky, «Oil and the Arms Race,» *New Outlook* (September-October 1986), p. 16.

(٦٣) Zvi Timor, «Israel's Economic Problems: The Government's Failure,» *New Outlook* (January 1985), p. 16.

غودمان، المراسل العسكري لجريدة «جيروزاليم بوست» ـ كسب معركة سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط في المدى الطويل، ولا حتى مع مصر التي يبلغ تعداد سكانها حوالى ١٥ مرة تعداد يهود فلسطين(٦٤).

إلى جانب ارتفاع نفقات الجيش تخسر اسرائيل سنوياً ما يعادل ١,٥ مليار دولار في صورة نقص في الانتاج، بسبب كبر حجم الجيش ونظام الخدمة العسكرية في اسرائيل. لذا يقول الاقتصاديون الاسرائيليون، ومنهم نيهيميا شتاسلر إنه من دون خفض النفقات العسكرية وتقليل أعداد العاملين في الجيش، الذي يتطلب بدوره الإنسحاب من الأراضي المحتلة وتحقيق السلام مع العرب، فمن المؤكد استمرار مشاكل اسرائيل وتسارع التدهور في أوضاعها الاقتصادية(٦٥).

إن مشاكل اسرائيل الرئيسية اليوم يمكن وصفها على أنها ناتجة من، وجزء من، ارتفاع الاستهلاك، وانخفاض الانتاجية، ومحدودية المصادر الطبيعية، وارتفاع النفقات العسكرية، وكبر حجم العجز في الميزانية وفي الميزان التجاري، والاعتماد المتناهي على المعونات الخارجية. أضف إلى ذلك اتباع سياسة اقتصادية وسياسية غير واقعية تقوم على إهمال تجارب الماضي وتأجيل جميع القرارات المصيرية للأجيال القادمة. إن اسرائيل اليوم تستهلك حوالى ضعفي ما تنتج، وتستورد من الخارج أكثر مما تصدر بحوالى ٥٠ بالمائة، وتنفق حكومتها حوالى ٣ أضعاف ما تقوم بتحصيله من ضرائب.

من ناحية أخرى، تعادل صادرات اسرائيل، التي تبلغ قيمتها حوالى ١٢ مليار دولار في السنة، نصف قيمة الناتج القومي الاجمالي، بينما تعادل وارداتها، التي تبلغ قيمتها حوالى ١٦ مليار دولار، ٦٥ بالمائة من قيمة ذلك الناتج(٦٦). في المقابل تعادل صادرات أمريكا حوالى ٥ بالمائة من ناتجها القومي الاجمالي وتعادل وارداتها حوالى ٨ بالمائة من ذلك الناتج فقط. أما اليابان، وعلى الرغم من قيامها بغزو أسواق العالم وارتفاع درجة اعتمادها على الصادرات، فإن صادراتها تعادل ١٣ بالمائة من ناتجها القومي فقط، أو حوالى ربع صادرات اسرائيل منسوبة إلى ناتجها القومي(٦٧). في ضوء ارتفاع نسبة صادرات اسرائيل إلى ناتجها القومي تبدو احتمالات زيادة الصادرات

---

(٦٤) *Near East Report* (1 December 1986), p. 191.

(٦٥) Strassler, «Three Sacred Cows whose Time has come,» p. 14.

(٦٦) Nehemiah Strassler, «The Economy Defense and Independence,» *Haaretz*, 3/5/1987, and *Israel Press Briefs* (May-June 1987), p. 11.

(٦٧) Kesse, «Economy as Witness,» p. 12.

ضعيفة وغير صحية في آن واحد، لأن الزيادة في حال حدوثها ستزيد درجة اعتماد اسرائيل على الاقتصاد العالمي وتعرضها لما يعيشه ذلك الاقتصاد من اضطرابات وتقلبات مالية وسياسية متعددة.

إن مشاكل اسرائيل الاقتصادية هي مشاكل هيكلية عميقة وذات علاقة وثيقة بعقيدتها السياسية. فعلى سبيل المثال، تبلغ ديون اسرائيل الخارجية اليوم حوالى ٢٩ مليار دولار، أو ما يعادل ١٢٥ بالمائة من ناتجها القومي، وهي تعتبر أعلى نسبة في العالم بالنسبة إلى الناتج القومي وبالنسبة إلى نصيب الفرد. وفي الواقع، يعادل نصيب الفرد في اسرائيل من ديون دولته الخارجية خمسة أضعاف نصيب الفرد في المكسيك وعشرة أضعاف نصيب الفرد في البرازيل، رغم كون المكسيك والبرازيل أكثر دول العالم مديونية للخارج بعد أمريكا.

من ناحية ثانية، تستهلك ميزانية الجيش في اسرائيل حوالى ٢٥ بالمائة من ميزانية الحكومة التي بلغ حجمها عام ١٩٨٨ حوالى ٢٦ مليار دولار. في المقابل، تنفق بلدان المواجهة العربية حوالى ١٣ بالمائة من ميزانيتها على شؤون الدفاع بينما تنفق دول حلف شمالي الأطلسي حوالى ٦,٥ بالمائة من ميزانيتها على شؤون الدفاع فقط. وهذا يجعل انفاق اسرائيل على الجيش منسوباً إلى الناتج القومي ضعفي معدلات انفاق بلدان المواجهة العربية وأربعة أمثال ما تنفقه دول حلف شمالي الأطلسي(٦٨). ومقابلة ببعض دول الغرب الصناعية الأخرى نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تنفق على قواتها المسلحة حوالى ٦ بالمائة من ناتجها القومي، بينما تنفق بريطانيا ٥ بالمائة، وتنفق كل من فرنسا والسويد ٤ بالمائة، والمانيا الغربية ٣ بالمائة واليابان ١ بالمائة(٦٩).

إن اختصار مشاكل اسرائيل الاقتصادية والمالية لتصبح في حجم يمكن السيطرة عليه يتطلب خفض الميزانية بنسبة ٧٥ بالمائة على الأقل أو زيادة الناتج القومي ليصبح ٤ أمثال ما هو عليه اليوم دون زيادة الميزانية. في ظل الظروف الراهنة، ودون تنازل الكيان الصهيوني عن عقيدته السياسية، يبدو من المستحيل تحقيق أي من الهدفين خلال ٢٠ أو ٣٠ أو حتى ٥٠ سنة. أضف إلى ذلك أن خفض الانفاق الحكومي بنسبة كبيرة من المؤكد أن يؤدي إلى حدوث انكماش اقتصادي وانتشار البطالة وانخفاض المستويات المعيشية بوجه عام، وبالتالي إضعاف قدرة اسرائيل على جذب المزيد من المهاجرين، أو الحفاظ على مستوى التسليح الحالي. وهذه أمورٌ تتناقض تماماً مع العقيدة الصهيونية والأطماع الإسرائيلية. أما مضاعفة الناتج القومي فلا يمكن أن تتم

---

(٦٨) Bahiri, «Military and Colonial Aspects of the Israeli Economy since 1967,» p. 31.

(٦٩) Cynthia Rosenberg, *War in Lebanon: Impact on Israeli Economy* (Washington, D.C.: Congressional Research Service, 1982), p. 1.

دون زيادة الانفاق الحكومي وزيادة الاستثمارات وخفض مستويات الاستهلاك والإنفاق على الجيش. وعلى افتراض امكانية حدوث نمو اقتصادي متواصل بنسبة ٤ بالمائة في السنة، أي ضعفي معدل نمو اقتصاديات دول الغرب الصناعية، والتحكم في نمو الميزانية ليكون في حدود ٢ بالمائة في السنة فقط، فإن اسرائيل ستحتاج إلى حوالى ٥٠ سنة لاختصار مشاكلها الاقتصادية والمالية لتكون في حجم مشاكل امريكا الحالية. وعلى الرغم من ضعف احتمال حدوث الافتراض السابق، فإن الكاتب الاسرائيلي بيرتس كدرون يقول إن الضغوط السياسية الداخلية تجعل من المستحيل خفض ميزانية الجيش رغم تضخمها[٧٠]. لذا يقول عدد كبير من الاقتصاديين الاسرائيليين إن انهاء الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة يعد الخطوة الأولى لخفض ميزانية الجيش والبدء في حل المشاكل الاقتصادية والمالية المستعصية[٧١]. وعلى سبيل المثال، يقول ايغال أفيف «إن الهدف الاقتصادي الأول لنا لا بد من أن يكون العمل على كسر الطوق الذي يحيط بنا، وهو شرط يعد أساسياً لتحقيق الاستقلال الاقتصادي». كما يضيف أفيف فيقول «إن هذا الشرط لن يتحقق إلا من خلال البدء بعملية سلام والتأكد من تحقيق السلام في النهاية»[٧٢]. أما سمحا بحيري فيقول إن أزمة اسرائيل الاقتصادية المستعصية هي نتيجة للالتزامات العسكرية الكبيرة التي استوجبتها ظروف الاحتلال وغياب السلام[٧٣].

إن تبلور مشاكل اسرائيل الاقتصادية والمالية، بخاصة خلال السنوات الأربع الأخيرة جعل من الصعب الإستمرار في التوسع في الخدمات الحكومية. وبسبب اللجوء إلى زيادة ميزانية الجيش في ضوء استمرار الاشتباكات على الحدود اللبنانية وانطلاق الانتفاضة الفلسطينية من ناحية، وتوقف المعونات الخارجية عند مستويات عام ١٩٨٦ دون زيادة من ناحية ثانية، وارتفاع تكاليف خدمة الديون الخارجية من ناحية ثالثة، أصبح من المتعذر الحفاظ على مستويات الخدمات السابقة.

يصف كتاب لن ينجو أحد: قصة القنبلة النووية الاسرائيلية تلك الأوضاع بشكل عام فيقول إن اسرائيل استثمرت أموالاً باهظة في بناء قوة نووية وقوة عسكرية تقليدية، «وان الحفاظ على المستويات العالية لكل من تلك القوتين تسبب في اغلاق المدارس والمستشفيات، وافلاس المزارع، وانتشار الفقر والجهل والمرض. إن اقتصاد اسرائيل اليوم يشرف على

---

(٧٠) Peretz Kidron, «Guns Galore but Little Butter,» *Middle East International* (26 July 1985), p. 13.

(٧١) Strassler , «The Economy Defense and Independence,» p. 14.

(٧٢) Aviv Yavin, «Peace and the Economy,» *New Outlook* (May - June 1985), p. 32.

(٧٣) Simcha Bahiri, «Guns or Milk and Honey,» *New Outlook* (September-October 1986), p. 19.

الهلاك، الأمر الذي يؤدي إلى طرد معلمي المدارس واغلاق الكثير منها، واختصار اليوم الدراسي. ونظام الخدمات الصحية في اسرائيل دخل مرحلة الانهيار، وقريباً سيصبح العلاج المناسب نوعاً من الترف الذي يحتكره الأغنياء وذوو الواسطة. كذلك تسير الأمور في قطاع الزراعة نحو الانهيار حيث تغرق الكيبوتزات في بحر من الديون، وتؤول ملكية الموشافيات إلى مسؤولي الحجز بعد الإعلان عن افلاسها. كبار السن في اسرائيل يعيشون في وضع محزن، إذ تزداد كل يوم احتمالات خفض معاشاتهم التقاعدية، الأمر الذي يؤدي إلى مضاعفة أعداد الفقراء والمحتاجين. والجريمة هي أيضاً في تزايد، بسبب انتشار الفقر وتقليص حجم قوة رجال الشرطة. إن تزايد أعداد المهاجرين من اسرائيل وانخفاض أعداد المهاجرين إليها يدل على يأس الناس من الحياة فيها. إن اسرائيل في الواقع تسير اليوم بخطى حثيثة نحو الإفلاس الكامل، بسبب جهود الحكومة لتحويل اسرائيل برمتها إلى مخزن ضخم للأسلحة»[٧٤]. إلا أنه على الرغم من ذلك، ما زال أغلب الاسرائيليين يعيشون في بحبوحة، بسبب ارتفاع حجم المعونات الخارجية التي تصل على شكل هبات للحكومة والمؤسسات والأفراد.

كان عاما ١٩٨٦ و١٩٨٧ جيدين بالنسبة إلى اسرائيل. فإضافة إلى حصول اسرائيل على حوالى ٧ مليارات دولار كمعونات رسمية امريكية، ساهم انهيار أسعار النفط في خفض تكاليف وارداتها منه بمقدار ١,٤ مليار دولار سنوياً. من ناحية أخرى، ساهمت اتفاقية التجارة الحرة مع أمريكا، في زيادة صادرات اسرائيل، كما ساهم تراجع أسعار الفائدة على القروض في تخفيف تكاليف خدمة الديون الخارجية. وعلى الرغم من ذلك أشارت تقارير السفارة الأمريكية في تل أبيب إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات قدر بحوالى ٣,٥ مليارات دولار عام ١٩٨٦. وفي عام ١٩٨٧ تراجع حجم العجز قليلاً ثم عاد إلى الارتفاع عام ١٩٨٨، حيث بلغ ٣,٥ مليارات دولار تقريباً. ومع استمرار الانتفاضة الفلسطينية وتناقص دخل اسرائيل من العملات الصعبة، التي تصل عن طريق الأراضي المحتلة، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي فإن من المتوقع أن يتجاوز حجم العجز ٤ مليارات دولار عام ١٩٨٩.

وكعادتها ستحاول اسرائيل تمويل ذلك الجزء من العجز في ميزان مدفوعاتها من خلال طلب المزيد من المعونات الخارجية التي تأتي من أربعة مصادر رئيسية: المعونات الأمريكية الرسمية، تبرعات الجاليات اليهودية، بيع سندات التنمية، والقروض الخارجية. إلا أنه في ضوء تزايد مشاكلها المالية، وتعرية الكثير من خفايا سجلها الحافل بالفشل في إدارة الاقتصاد، وتعرض عدد كبير من أصدقائها في أمريكا لخسائر فادحة بسبب انهيار سوق نيويورك المالي في أواخر عام ١٩٨٧، فإنه من غير المتوقع حصول زيادة ملموسة في المعونات الأمريكية لإسرائيل أو حدوث تحسن في

---

(٧٤) Ami Doron and Eli Teicher, «Feeding the Nuclear Idol,» *Maariv*, 22/3/1987, *Israel Press Briefs* (March-April 1987), pp. 16-17.

قدرتها على الاقتراض من الخارج. وكما أشار تقرير وكالة التنمية الدولية عن الاقتصاد الاسرائيلي «لقد أمكن الحفاظ على العجز الكبير في ميزان اسرائيل التجاري، ضمن حدود معقولة، من خلال التحويلات المالية الهائلة، التي حصلت عليها على شكل معونات خاصة ومعونات حكومية رسمية من أمريكا وقروض ميسرة»(٧٥). لذا من المتوقع أن تشهد السنوات المقبلة زيادة حدة المشاكل المالية واضطرار الحكومة الاسرائيلية إلى خفض ميزانيتها، بما في ذلك ميزانية الجيش، وخفض مستوى الخدمات الحكومية، وبالتالي مستوى المعيشة بوجه عام. تقول جريدة «وول ستريت جورنال» في هذا الصدد «لقد انتهى الوقت الذي كان يمكن أن تطرح فيه الأسئلة حول ما إذا كان من الممكن أن تكفي أية كمية من المنح والقروض الأمريكية لعلاج أمراض اسرائيل الاقتصادية، في غياب قيام الإسرائيليين بإجراء اصلاحات أساسية وكبيرة»(٧٦).

لعبت معونات أمريكا لاسرائيل، كما أوضحت الحقائق والدراسات المختلفة، دور الدواء المسكن الذي نجح في إيقاف الألم، ولكن فشل في علاج أسبابه. لذا، يبدو من غير المحتمل، بل من المستحيل أيضاً، أن تنجح المعونات الأمريكية مهما طال أمدها في علاج مشاكل اسرائيل الاقتصادية، دون تنازل الكيان الصهيوني عن عقيدته السياسية وأطماعه التوسعية. وهذا يعني أنه من دون قيام اسرائيل بإعادة بناء اقتصادها ليكون اقتصاد سلام وليس اقتصاد حرب، واقتصاداً يعمل من أجل تحقيق نوع من الاستقلال الذاتي وليس اقتصاداً يهدف إلى العيش على حساب الآخرين، فإن الأمريكيين سيضطرون إلى دفع المزيد من الأموال لدعم اقتصاد فاشل، وتكبد المزيد من الخسائر لإطالة أمد بقاء كيان سياسي زائل لا هدف له سوى اضطهاد الغير والتوسع على حسابهم.

في ضوء فشل كل محاولات حل النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وقيام اسرائيل برفض كل مشاريع الحلول السلمية، تبدو معونات الأمريكيين وكأنها اقتصرت على دفع تكاليف مغامرات اسرائيل العسكرية وأخطائها الاقتصادية وتوفير المستويات المعيشية المرتفعة ليهود اسرائيل على حساب فقراء ومعاناة الشعب الفلسطيني. يقول ايتان شيشنسكي، الأستاذ في الجامعة العبرية، ان علاقة اسرائيل بأمريكا «لا تنتهي عند المعونات، بل تتعداها إلى مجالات متعددة أخرى كالتبادل التجاري الواسع، وقيام اسرائيل بجمع أموال ضخمة من أمريكا، وقيام الأمريكيين بإيداع مبالغ كبيرة في البنوك الإسرائيلية. لذا تعتبر أمريكا اليوم المنقذ الرئيسي لاسرائيل والبلد الذي تعتمد حياتها على معوناته»(٧٧).

---

(٧٥) United States, Agency for International Development, «Report on the Israeli Economy,» (Washington, D.C.: Government Printing Office, 1986), p. 1.

(٧٦) «Saving Israel,» *Wall Street Journal*, 31/8/1984.

(٧٧) «How to Emerge from the Crisis,» *New Outlook* (May-June 1985), p. 13.

إن حصول اسرائيل على معونات أمريكية ضخمة دون شروط شجع الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة على استخدام أموال المعونات لزيادة شعبيتها، وبالتالي تجنب اتخاذ القرارات والإصلاحات الاقتصادية التي لم تكن تحظى بشعبية جماهيرية. لذا يقول الاقتصادي الاسرائيلي تسفي كيسي «إن هذه الأموال، التي ساعدتنا في الماضي على بناء قوة محاربة عسكرية، أصبحت اليوم ذات نتائج اجتماعية مدمرة. إنها تقوم في الواقع بإفساد مجتمعنا»[(٧٨)].

بينما قامت المعونات الخارجية بمساعدة اسرائيل وتمكينها من بناء رابع أو خامس أقوى قوة عسكرية في العالم، فشلت تلك المعونات في حث اسرائيل على حل مشاكلها الاقتصادية الرئيسية. بل أكثر من ذلك، يبدو أن تلك المعونات شجعت اسرائيل على تأجيل اتخاذ القرارات الحاسمة والملحة، الأمر الذي أدى إلى تراكم المشاكل وتكريسها وزيادة حدتها. وفي ضوء عجز اسرائيل عن مواجهة ما تعانيه من مشاكل مالية واقتصادية، وبسبب ضعف احتمالات نجاحها في اقناع مصادر الدعم الخارجية على رفع مستوى المعونات مجدداً وبصفة مستمرة، فإن من المتوقع أن يستمر الاقتصاد الاسرائيلي في حالة أزمة لمدة طويلة من الزمن. أما النتيجة الوحيدة لذلك فستكون زيادة حدة المشاكل الاجتماعية والسياسية، واتساع الاحساس بخيبة الأمل في العقيدة الصهيونية، واتجاه الأعداد الكبيرة من يهود فلسطين إلى الهجرة.

يعيش الاقتصاد الاسرائيلي اليوم حالة مرضية مزمنة وعويصة لا يمكن أن تنجح المعونات الخارجية في علاجها، لأنها حالة غير عادية وذات جذور راسخة في عقيدة اسرائيل السياسية وموقفها من حقوق وتطلعات عرب فلسطين الإنسانية والتاريخية. لذلك، أصبح علاج تلك المشاكل خارج نطاق الاجراءات الاقتصادية والمالية الاعتيادية، وضمن نطاق القرارات السياسية. يقول أفيف يافين، أستاذ الفيزياء في جامعة تل أبيب، «إن الأخطاء الاقتصادية، على الرغم من ضخامتها، ليست السبب الوحيد لحالة الهبوط الاقتصادي. فالقرارات والأخطاء السياسية ربما كانت أكثر أهمية... إن الكثير من الناس يعترفون بأن عدداً كبيراً من الحروب التي قامت لأسباب عقائدية أو أمنية أدت إلى إلحاق الكوارث بأولئك الذين قاموا بها. إلا أن ما يحير العقل هو ندرة وجود أولئك الذين يعترفون بأن من الممكن في بعض الأحيان، بل ومن المحتم أيضاً، البحث عن حلول للمشاكل الاقتصادية خارج نطاق الاقتصاد، بخاصة في اسرائيل... تماماً كما كانت العقيدة السياسية العامل الحاسم في تدهور أوضاع اسرائيل الاقتصادية، نرى أنه لا بد من أن يقدم مسلك سياسي جديد وجريء كأداة لانتشال الاقتصاد الاسرائيلي من الرمال المتحركة التي غرق فيها»[(٧٩)].

---

(٧٨) Kesse, «Economy As Witness».

(٧٩) Yavin, «Peace and the Economy,» p. 29-32.

الفصل الحادي عشر
المعونات الخارجية ومستقبل إسرائيل

تشير الاحصاءات المتعلقة بالمعونات الخارجية إلى كون اسرائيل أكثر الدول المستفيدة من تلك المعونات في التاريخ، وبالتالي أكثرها اعتماداً على الدعم الخارجي. فبالنسبة إلى المعونات الأمريكية حصلت اسرائيل منذ بدء ذلك البرنامج عام ١٩٤٦ وحتى عام ١٩٨٩ على مرتين ونصف المرة مما حصلت عليه قارة أمريكا اللاتينية وعلى حوالى ٣ مرات مما حصلت عليه دول القارة الافريقية كافة. وتمثل المعونات الرسمية التي حصلت عليها اسرائيل من أمريكا خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٨٩ التي تجاوزت ٤٦ مليار دولار، حوالى ١٢ بالمائة من اجمالي المعونات الأمريكية التي قدمت لدول العالم كافة منذ عام ١٩٤٦، بما في ذلك المعونات التي اشتمل عليها مشروع مارشال والمعونات العسكرية والاقتصادية غير العادية التي قدمت لكوريا وفيتنام الجنوبية في أثناء الحربين الكورية والفيتنامية.

من ناحية أخرى، حصلت اسرائيل خلال السنوات العشر الأخيرة (١٩٧٩ ـ ١٩٨٨) على حوالى ٣٠ بالمائة من اجمالي المعونات الأمريكية التي قدمت لجميع دول العالم خلال تلك الفترة. ويعود السبب في ذلك إلى تزايد مشاكل اسرائيل الاقتصادية والمالية من ناحية، وتزايد قوة نفوذها داخل المؤسسة الحاكمة في أمريكا من ناحية ثانية. إضافة إلى المعونات الأمريكية، أشارت جريدة «واشنطن بوست» إلى حصول اسرائيل على أكثر من ٣٠ مليار دولار من حكومة المانيا الغربية قدمت كلها كتعويضات نقدية لضحايا النازية وأفراد عائلاتهم وأقاربهم[1]. أما محطة تلفزيون

---

(١) *Washington Post, 6/3/1986.*

(ABC) فقد ذكرت في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨ أن حجم المعونات الألمانية تجاوز في الواقع ٣٧ مليار دولار.

في تعليق على كبر حجم المعونات الخارجية التي تتلقاها اسرائيل من الخارج بصفة منتظمة قالت جريدة «هامشمار» الاسرائيلية عام ١٩٨٥: «إن المعونات التي ستحصل عليها اسرائيل هذا العام لن تقل كثيراً عن مجموع المعونات التي سيحصل عليها ٢٨٠ مليون شخص من أفقر شعوب العالم الثالث، بما في ذلك عشرات الملايين ممن يعانون المجاعة»[٢]. وقد أضافت الجريدة الاسرائيلية قولها «إن المعونات الخارجية التي كان من المتوقع حصول اسرائيل عليها ذلك العام تقدر بحوالى مليار دولار من حكومة المانيا الغربية، و٣ مليارات دولار من الحكومة الأمريكية، ومبالغ أخرى كبيرة من الصعب حصرها من الجاليات اليهودية»[٣].

يقدر حجم المعونات التي تتلقاها اسرائيل سنوياً على شكل تحويلات نقدية بحوالى ٨,٥ مليارات دولار على الأقل. وهذا يشمل المعونات الرسمية، الأمريكية والألمانية، وتبرعات يهود العالم، وحصيلة بيع سندات اسرائيل، والقروض المختلفة من الحكومات والبنوك الأجنبية. وهذا يعني أن كل فرد من يهود فلسطين يحصل في المعدل على حوالى ٢٥٠٠ دولار سنوياً كمعونات من الخارج دون أن يكلفه ذلك أي عناء أو جهد. وعند استثناء القروض وحصيلة بيع سندات اسرائيل والاستثمارات الخارجية في الاقتصاد الاسرائيلي، وهي معونات من المفروض أن تقوم اسرائيل بتسديدها في المستقبل، فإن ما تحصل عليه اسرائيل من معونات على شكل هبات ومنح هو في حدود ٥,٥ مليارات دولار في السنة، أو ١٦٠٠ دولار تقريباً لكل رجل وامرأة وطفل من يهود فلسطين.

على الرغم من كبر حجم تلك المعونات واتجاهها إلى التزايد المستمر منذ عام ١٩٧٦ دون توقف تقريباً، فإن الاقتصاد الاسرائيلي ما زال يواجه الأزمة تلو الأزمة دون ظهور بوادر صحية توحي بامكانية عودته إلى النمو أو خفض درجة اعتماده على المعونات الخارجية. في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ أذاع راديو اسرائيل تقريراً عن الأوضاع الاقتصادية جاء فيه ان معدل الدخل الفردي انخفض خلال ذلك العام بمقدار ٢ بالمائة، وأن معدل الأجور انخفض إلى مستوى عام ١٩٧٨، وبالنسبة إلى موظفي الحكومة وصل الانخفاض إلى معدلات عام ١٩٦٨. كما أضاف التقرير أن الاستثمارات انخفضت بمقدار ١٢ بالمائة عن العام السابق، بينما استمرت معدلات الادخار في التراجع ومعدلات البطالة في الارتفاع. في ضوء ذلك، وبسبب التطورات

---

(٢) P. Sever, «More than the Marshall Plan,» *Al Hamishmar,* 10/5/1985, reprinted in *Israel and Palestine Political Report* (May-June 1985), pp. 14-15.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٤.

السلبية التي عاشتها اسرائيل منذ أوائل الثمانينات، تبدو الحكومة الاسرائيلية وكأنها فقدت قدرتها على القيادة، كما يبدو الاسرائيليون بوجه عام وكأنهم فقدوا احساسهم بالزمان والمكان.

في أواخر عام ١٩٨٦ نشرت جريدة «واشنطن بوست» تقريراً عن الأوضاع في اسرائيل جاء فيه أن استطلاعات الرأي العام تشير إلى «أن الاسرائيلي العادي يرى نفسه شخصاً محاصراً يعيش في بيئة معادية لا يواجه فيها العرب فقط بل كذلك التضخم وارتفاع الضرائب وزملاءه من اليهود»[٤]. وفي مقابلة مع الشاعر الاسرائيلي حاييم غوري أذاعها راديو اسرائيل في أوائل عام ١٩٨٧ قال إن اسرائيل تبدو متعبة ومنهكة ومشغولة بنفسها، وبالتالي غير قادرة على ادراك حقيقة ما يجري حولها[٥].

في عام ١٩٨٨ ـ كما أشرنا سابقاً ـ عادت حدة الأزمة الاقتصادية إلى الظهور مجدداً. ففي حين انخفضت استثمارات الشركات بمقدار ٢٠ بالمائة مما كانت عليه عام ١٩٨٧، ارتفعت نسبة البطالة فبلغت ٧,٢ بالمائة. أما حجم العجز في الميزان التجاري فقد بلغ ٥,٣ مليارات دولار، أي ما يعادل ٢٠ بالمائة من حجم الناتج القومي الاجمالي. ومن ناحية أخرى انخفضت السياحة بنسبة ٣٠ بالمائة وتراجعت معدلات النمو بمقدار ٢ بالمائة نتيجة للانتفاضة، كما تعرضت شركات اسرائيل الرئيسية، الصناعية والتجارية، للإفلاس. وقد كان ذلك سبباً لقيام شيمون بيريز زعيم حزب العمل، بالتنازل عن منصب وزير الخارجية وتولي منصب وزير المالية من أجل محاولة انقاذ المؤسسات التي تملكها وتديرها الاتحادات العمالية.

إن المعونات الخارجية التي استطاعت اسرائيل الحصول عليها، والفوائد الاقتصادية والمالية، التي عادت عليها بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء، جعلت بامكان الحكومة الاسرائيلية الاستمرار في بناء جيش قوي ورفع مستوى معيشة السكان من جهة، وتأجيل اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية والسياسية التي لا تحظى بشعبية من جهة ثانية. لذلك نجحت اسرائيل في بناء قوة عسكرية ضاربة ومجتمع رفاه تجاوزت مستويات معيشته ضعفي امكاناته، وفشلت في الوقت نفسه في بناء اقتصاد قادر على النمو دون معونات خارجية، كما عجزت عن خلق مجتمع متجانس يعيش ضمن امكاناته المادية ويعي حدود قدراته العسكرية والسياسية.

على صعيد آخر، تشير حقائق الواقع وتطورات الصراع العربي ـ الاسرائيلي إلى فشل اسرائيل أيضاً في تحقيق السلام الذي عاش الاسرائيليون وغالبية يهود العالم على

---

(٤) *Washington Post*, 9/11/1986.

(٥) *Washington Post*, 21/2/1987.

أمل تحقيقه. وقد حدث ذلك رغم نجاح الكيان الصهيوني في بناء أكبر قوة عسكرية في تاريخ الشرق الأوسط، وكسب كل المعارك العسكرية التي خاضها ضد البلدان العربية. إلى جانب ذلك، بينما نجحت اسرائيل في اقامة مجتمع رفاه وتحقيق مستويات معيشية مرتفعة على حساب الغير، فشلت في جمع يهود العالم وحملهم على الهجرة إلى فلسطين. بعبارة أخرى، بينما نجحت اسرائيل في امتلاك كل أدوات ومتطلبات تحقيق ما كانت تصبو إلى تحقيقه من أهداف فهي فشلت حتى في الاقتراب من امكانية تحقيق أهدافها الرئيسية.

إن الاقتصاد الاسرائيلي اليوم لا يعاني أزمة مالية فقط بل يسير في طريقه نحو الأسوأ. والمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية، التي دفعت أمريكا حتى الآن أكثر من ٥٥ مليار دولار لدعمها، فشلت هي الأخرى في جلب أية فوائد اقتصادية حقيقية لإسرائيل أو دفع بقية البلدان العربية إلى توقيع معاهدات صلح مماثلة مع الكيان الصهيوني. ولولا استمرار المعونات الأمريكية لمصر، التي تجاوزت ٢٦ مليار دولار منذ عام ١٩٧٨، لاضطرت مصر إلى التراجع عن معاهدة كامب ديفيد والعودة منذ سنين إلى الحظيرة العربية تحت ضغط الحاجة إلى المعونات المالية. وكما قالت الباحثة الأمريكية كاثلين كرستنسون «إن غياب حالة الحرب التي تتمتع بها اسرائيل اليوم ليست سلاماً. فالشخصية الوطنية الفلسطينية لا يمكن اهمالها، كما أن احداث عام ١٩٨٢ في لبنان أثبتت أيضاً أنه لا يمكن تصفيتها. فليس باستطاعة اسرائيل أن تحصل على السلام دون أن تشارك في صنع السلام»(٦).

في افتتاحية نشرتها مجلة «نيو اوتلوك» الاسرائيلية في عدد أيار/ حزيران (مايو/ يونيو) ١٩٨٧ جاء ما يلي: «يجب أن نقول بكل وضوح إن الحرب الحالية من أجل فرض ارادتنا على المناطق المحتلة ليست حرباً قذرة فقط ولكن أيضاً هي حرب ليس باستطاعتنا كسبها اطلاقاً. إن حربنا هي أحد الخيارات التي سلكناها، أما حربهم فهي الخيار الوحيد الذي لا بديل له. كل سنة تمر علينا تساهم في استنزافنا أكثر فأكثر من النواحي الأخلاقية والاجتماعية والسياسية والعسكرية. وإذا كان أولادنا قد اختاروا عدم الصياح والبكاء فإنهم أعلنوا عن رأيهم من خلال الهجرة الهادئة إلى الخارج. إن هجرة الشبان بعد كل نصر هي النزيف الذي لن تستطيع اجراءات منع التجول في مخيم الدهيشة واطلاق النار في جامعة بيرزيت وضع حد له. نعم اننا نربح الحرب على أرض المعركة ضد الفلسطينيين ولكننا نخسرها في تل أبيب وفي الولايات المتحدة الأمريكية»(٧).

من ناحية أخرى، يبدو يهود العالم المقيمون خارج فلسطين أنهم اقتنعوا بأنه ليس من مصلحتهم الهجرة إلى اسرائيل. وفي أمريكا، حيث يعيش أكبر الجاليات اليهودية وأكثرها سخاء في دعم الكيان الصهيوني وحماسة لسياسته العنصرية التوسعية،

---

(٦) Kathleen M. Christian, «Myths about Palestinians,» *Foreign Policy* (Spring 1987), p. 122.

(٧) «Lest Now I Learn Nothing Again,» *New Outlook* (May-June 1987), p. 7.

أخذ بعض اليهود من رجال الفكر والدين على حد سواء يجاهرون بشكهم في قدرة اسرائيل على البقاء، بخاصة إذا استمرت في تبني السياسات الحالية. لذلك أخذ هؤلاء يقومون بطرح التساؤلات حول ادعاءات كونها «أرض الميعاد». وكما تشير الأرقام الخاصة بمعدلات الهجرة من وإلى اسرائيل وإليها شهدت السنوات الأخيرة تجاوز عدد المهاجرين من اسرائيل إلى الخارج أعداد أولئك المهاجرين إليها بحوالى ١٥ ألف شخص كل عام.

يقول الحاخام جاكوب تويزنر، الذي يعمل أستاذاً للدراسات العبرية في جامعة براون، «إن يهود العالم قرروا التصويت على سياسة الهجرة بإقدامهم بعد نجاح الثورة الجزائرية وقيام الحكومة الفرنسية بعرض المعونات على يهود الجزائر وتخييرهم بين الإقامة في حيفا أو ليون اختارت الغالبية فرنسا. وعندما يغادر يهود الاتحاد السوفياتي بلادهم إلى العالم الحر فإن الأقلية تختار اسرائيل بينما ترفض الأغلبية الذهاب إلى الدولة اليهودية. لذا فإنه إذا كان هنالك في أي يوم من الأيام ما يمكن أن يطلق عليه «أرض الميعاد» فإن يهود أمريكا يعيشون فيها الآن. إن يهود أمريكا اليوم يعيشون بسلام ويتمتعون بأمن لا يعيشه ولا يمكن أن يتمتع به يهود اسرائيل»[٨]. يضيف أهم فلاسفة اسرائيل، يشياهو ليبوفتز فيقول «اليوم، لا يعتبر اليهود غرباء في العالم الغربي، إذ تم حقيقة تكاملهم مع تلك المجتمعات قانونياً ورسمياً وبكل معنى الكلمة. ولكن توجد بقعة واحدة على وجه الأرض يحس فيها اليهود بخطر دائم، إن هذه البقعة، ولسخريات القدر، هي اسرائيل»[٩].

في حوار مع زيف زامير، أحد القيادات الشابة في حزب تحيا العنصري، حول سياسة الاستيطان في الضفة والقطاع ومصادرة أراضي الفلسطينيين ومعاملة اسرائيل لهم، قال زامير موجهاً كلامه إلى الصحافي الذي قام باستجوابه: «إنني لا أستطيع أن أكون انسانياً إلى مدى بعيد وإلاّ وصلت إلى نقطة تكون النتيجة بعدها الاعتراف بأن الصهيونية هي حقيقة شكل من أشكال العنصرية، وأن تاريخ استيطان هذا البلد على مدى المئة سنة الأخيرة قام على اضطهاد الآخرين وسلب أموالهم. إن نسبة كبيرة من اليهود أصبحت اليوم تشك في حقنا في هذه البلاد»[١٠]. أما هليل شنكر، مدير تحرير مجلة «نيو اوتلوك» فيقول «إن حق اليهود في تقرير المصير على مدى العشرين سنة الأخيرة قام على حساب حرمان الفلسطينيين من حقهم في تقرير مصيرهم»[١١].

إن ارتفاع الأعباء الأخلاقية والعسكرية لسرقة وطن الفلسطينيين وحمايته بالقوة من أصحابه الشرعيين دفع قادة الصهيونية إلى رسم استراتيجية قامت على خداع

---

(٨) Jacob Neusner, «Is America the Promised Land for Jews?» *Washington Post*, 8/3/-.

(٩) Yesha Yahu Leibowitz, «Not a problem of Statehood,» Interview, *New Outlook*, (August 1986), p. 21.

(١٠) Eti Ronel, «20 Years Later,» *New Outlook* (May-June 1987), p. 12.

(١١) Hillel Sihenker, «Waiting for Ben Gurion,» *New Outlook* (May-June 1987), p. 13.

الرأي العام العالمي وخلق أجواء نفسية تشعر يهود العالم بـالخوف وعـدم الاستقرار من ناحية، واستخدام المال والسلاح لإسكات الأصوات التي تجرأت على توجيـه النقد إلى سياسات اسرائيل التوسعية وممارساتها غير الانسانية، من ناحية أخرى. وقد استهدفت تلك الاستراتيجية تهيئـة الأجواء، بخـاصة داخـل أمريكـا، لحصول اسرائيـل على مـا تحتـاج إليه من دعم مـالي وسياسي وعسكـري من الحكومـة الأمريكيـة ومن الجاليـات اليهودية في مختلف بلاد العالم. وقد بدأت تلك الاستراتيجية بتزييف الحقائق التـاريخية والجغرافية الخاصة بفلسطين وشعبها، إلى حد نكران وجود الشعب الفلسطيني. وعـلى الساحة اليهودية، قـامت الاستراتيجيـة الصهيونيـة بالعمـل على احكـام السيطرة عـلى الجاليات اليهودية وارغام تلك الجاليات على التنـازل عن حقها في انتقـاد اسرائيل. إذ من خلال رفع شعارات «إن الحياة اليهـودية لا تستكمـل إلا في اسرائيل» وانـه «ليس لليهود مستقبل إلا في اسرائيل» أمكن اجبار غالبية يهود العالم على رهن حياتهم لخـدمة اسرائيل وتوظيف مستقبلهم للحفاظ على وجودها.

من ناحية أخرى، قامت الصهيـونية بـاستخدام كـل الأساليب واخـتراع مختلف الوسائل الكفيلة بتأمين استمرار الـدعم الأمريكي للدولـة اليهوديـة، بغض النظر عن أخلاقية الوسائل وقانونية الأساليب المستخدمـة. وكما قـامت اسرائيل بـإرهاب اليهـود لضمان استمرار تبرعاتهم ودعمهم، قـامت بالـترويج لنفسهـا كأداة من أدوات الغـرب العسكرية وقـاعدة من قـواعده الثقـافية والحضـارية في جـزء من العالم اشتهـر بعدائـه للغرب وقيمه الحضارية، والشك في نيـاته ومصداقيتـه السياسيـة. باختصـار، قامت اسرائيل والصهيونية، من خلال مـا اخترعتـه من أكاذيب ومـا استخدمتـه من وسائـل غير أخلاقية وغير شرعية، بخلق بيئة غير طبيعية لحمايتها والسماح لها بالنمو، لذلـك كانت بيئة غريبة طغت فيها الأحلام على الواقع والخيال على الحقيقة، وأدت في الوقت نفسه إلى اضعاف قدرتها على مواجهة الحقيقة والعيش ضمن معطيات الواقع.

إن طبيعة اسرائيل وظروف نشأتهـا جعلتها عـامل تهـديد لقيم وحضـارة شعوب منطقة الشرق الأوسط، بخاصة العرب، كما جعلتهـا بالنسبـة إلى الفلسطينيـين عامـل خـطر هدد ليس قيمهم وتـراثهم فقط وإنمـا وجـودهم ومستقبلهم أيضـاً. ومن خـلال الادعـاء بأنها أداة من أدوات الغـرب وقاعـدة متقدمـة لطمـوحـاتـه السيـاسيـة وقيمـه الحضارية، قـامت اسرائيل بكشف حقيقـة كونها كيـاناً سيـاسياً وحضـارياً غـريباً عن المنطقة ومعـادياً لـطموحـات دولها ومتحـالفاً مـع الغرب الـذي قام بـاستعمار المنطقة واضطهاد شعوبها لفـترة طويلة. نتيجـة لذلـك، أصبح العـداء العربي لاسرائيـل أمراً طبيعياً والصراع معها أمراً حتمياً، كما أصبح اعتماد اسرائيل عـلى الغرب أمـراً لم يكن بالامكان تجنبه. ومع الزمن تحولت اسرائيل إلى محمية أمريكية وقاعدة عسكرية لحـماية

مصالح أمريكا وأداء الأعمال «القذرة» لحسابها. فبسبب الفشل في تحقيق الاستقلال الاقتصادي، ونتيجة لتكرار الحروب، أصبحت اسرائيل تعيش على كرم أمريكا ومعوناتها[١٢].

في الوقت نفسه، أدى النجاح الكبير الذي حققته اسرائيل داخل أمريكا، بسبب كبر حجم وثراء وحيوية الجالية اليهودية، إلى قيام الحكومة الأمريكية بتبني أهداف اسرائيل الرئيسية كجزء من أهداف سياستها الخارجية، بخاصة فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط والعلاقات مع الاتحاد السوفياتي. ولما كانت أهداف اسرائيل تجاه عرب فلسطين تقوم على حرمانهم من وطنهم وحقهم في تقرير المصير من ناحية، وعلى الإصرار على حق المشاركة في صياغة السياسة الأمريكية من ناحية ثانية، فإن نجاح اسرائيل أدى إلى قيام الحكومة الأمريكية بتبني سياسة غير أخلاقية وغير واقعية ومتناقضة مع الأعراف والقوانين الدولية. لذلك قال الكاتب اليهودي جاكوبو تيمرمان، الذي ترك اسرائيل عائداً إلى الأرجنتين بعد أن كان قد هرب من سجونها إلى اسرائيل، «ان امثالي من الناس لا مكان لهم في اسرائيل، إننا في اسرائيل ربما كنا نعيش في جمهورية موز [يعني بذلك في بلد صغير كتلك التي تعيش على انتاج الموز في أمريكا الوسطى]، ولكنها جمهورية الموز الوحيدة التي تفرض شروطها على أمريكا وتجبرها على التصرف خلافاً لمصالحها، وخلافاً لمصالح العالم أجمع، وفي المدى الطويل خلافاً لمصالح اسرائيل نفسها»[١٣].

يقول ميرون بنفنيستي عن أسباب وأهداف قيام اسرائيل باضطهاد الفلسطينيين واحتلال أراضيهم «إن ايمانهم [قادة اسرائيل] بتفوق المنطلقات الأخلاقية لطموحاتهم السياسية جعلهم على استعداد لشن حرب إبادة دون تردد. لذا أصبح اضطهاد الفلسطينيين واخضاعهم بشكل دائم لسيطرة اسرائيل نتاجاً جانبياً للنصر الذي حققوه، وهو نتاج يعتقدون أنه لم يكن بالامكان تجنبه. وهكذا أصبحوا قوة احتلال بضمير نظيف. أما صورة المستعمر التي وجدوا أنفسهم يجسدونها فلم تضايقهم، بل على العكس من ذلك رحبوا بها وبذلوا كل ما في وسعهم لتكريسها، من أجل اغلاق الباب على كل الخيارات الأخرى ما عدا خيار ضم المناطق المحتلة، وطبعاً إلغاء حقوق الآخرين سلفاً»[١٤].

إن موقف اسرائيل من العرب عامة والفلسطينيين خاصة واعتمادها الكبير على مصادر الدعم الخارجية، أدى إلى احساسها بالعزلة من ناحية وحاجتها الماسة إلى التحالف مع أمريكا من ناحية ثانية. وهكذا أصبحت اسرائيل، قيادة وشعباً، أكثر

---

(١٢) Neusner, «Is America the Promised Land for Jews,».

(١٣) Jacob Timmerman, Interview, *The Washington Report on Middle East Affairs* (8 April 1985), p. 7.

(١٤) Meron Benvenisti, *Conflict and Contradiction* (New York: Villard Book, 1986), p. 157.

قناعة بارتباط مستقبلها بقدرتها على القيام بدور الأداة الأمريكية بجدارة، الأمر الذي استوجب التركيز على الجيش واهمال وجهات نظر المجموعة الدولية واعتبار البقاء والحفاظ على الذات الهدف الأول والأخير. من وجهة نظر العرب، أصبح الدور الاسرائيلي والبقاء الاسرائيلي خطة لاستمرار العدوان ومحاولة لتكريس نتائجه ورمزاً للهزيمة والإهانة. إلا أن الدولة الأداة هي دولة ضعيفة مهما زادت قوتها، وعرضة للانهيار والاضمحلال مهما بلغت المعونات الخارجية، لأن القيام بدور الأداة يجعلها تفتقد الاستقرار الداخلي المطلوب للتطور بالاعتماد على الذات من ناحية، ويعرضها إلى فقدان الدعم الخارجي عندما تتغير الظروف الدولية بشكل يلغي أو يضعف الحاجة إليها وإلى دورها القذر من ناحية ثانية، كما أثبتت تجربة بعض الدول الأداة في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية.

إن اتجاه الدولة الأداة إلى السيطرة على الغير والقيام بدور البوليس الدولي جعلها دولة مرفوضة وعنصر استفزاز وقوة يخافها الغير دون حب أو احترام. وكما أثبتت التجارب التاريخية في العقدين الأخيرين، قامت الدول الأداة بالحاق الأذى بشعوبها وشعوب المناطق التي حاولت السيطرة عليها، كما فعل هيلاسيلاسي وشاه ايران وسوموزا، حاكم نيكاراغوا حتى عام ١٩٧٩، وايان سميث، حاكم روديسيا السابق. وبسبب عدم القدرة على تحقيق الاستقرار والتجانس الداخلي، والاعتماد الكبير على مصادر الدعم الخارجي سقط كل زعماء الدول الأداة الذين سبق ذكرهم وسقطت معهم أنظمتهم وما جسدته تلك الأنظمة من مواقف عقائدية وتوجهات سياسية. ومن خلال عملية السقوط انكشف الدور القذر الذي حاول كل زعيم القيام به لحساب الغير، كما انكشفت طبيعة الدولة الأداة وعدم أخلاقية ممارساتها، بخاصة فيما يتعلق بصيانة أموال الشعب واحترام حقوق وحريات مختلف الأفراد والجماعات. لذا، يمكن القول، إنه على الرغم من نجاح غالبية الأنظمة الأداة في تحقيق أهدافها والقيام بالدور المنوط بها في المدى القصير، فهي محكوم عليها بالفشل والاندثار في المدى الطويل. وكما أثبتت تجارب سوموزا في نيكاراغوا والشاه في ايران، تعتبر المصالح التي تحاول الدولة الأداة حمايتها في المدى القصير أكثر المصالح تضرراً في المدى الطويل. فقد تبع سقوط سوموزا قيام نظام حكم معادٍ لأمريكا ومتحالف مع الكتلة الاشتراكية، كما تبع سقوط الشاه تحول ايران إلى دولة من أكثر دول العالم عداءً لأمريكا وقيم الغرب الحضارية. أما فيما يتعلق بعقيدة اسرائيل الصهيونية وأطماعها التوسعية فإن مستقبلها لن يختلف كثيراً عن مستقبل الأنظمة الأداة التي سادت في ايران ونيكاراغوا قبل عام ١٩٧٩.

يصف الفيلسوف الاسرائيلي ليبوفتز التطور الذي حدث في اسرائيل بعد عام

١٩٦٧ فيقول: «ان النصر الكبير في حرب الأيام الستة حوّل اسرائيل من إطار لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والوطني لليهود إلى جهاز للعنف والسيطرة على شعب آخر. إنني أعتقد أن الخط السياسي للدولة منذ حرب الأيام الستة هو خط يقود نحو الانتحار»[١٥]. ويضيف يوهو شافات هاركابي، الأستاذ الاسرائيلي ورئيس جهاز الاستخبارات العسكرية سابقاً فيقول «إن استمرار الأوضاع الحالية وعدم قيام الحكومة الاسرائيلية بتغيير موقفها من الضفة والقطاع سيؤدي إلى الدخول في عملية انتحار... إن الوقت لا يعمل لمصلحة اسرائيل بل لمصلحة العرب. ولذا علينا الإنسحاب بسرعة من المناطق المحتلة، وإلا اختفينا من الوجود»[١٦].

إن الفلسطينيين، الذين حاولت اسرائيل انكار وجودهم في السابق وما زالت تحاول انكار حقوقهم في الوقت الحاضر، كانوا حوالى ١,٧ مليون شخص عام ١٩٤٨، كما كانت نسبتهم إلى مجموع سكان فلسطين في ذلك الوقت حوالى ٧٠ بالمائة. أما اليوم فإن عدد الفلسطينيين يبلغ حوالى ٦ ملايين شخص، أو ما يعادل ١,٧ مرة عدد يهود فلسطين. كما أن عدد الفلسطينيين يزيد على عدد يهود الولايات المتحدة الأمريكية ويبلغ حوالى نصف عدد يهود العالم أجمع. ويعيش في ظل الاحتلال الصهيوني اليوم حوالى ٢,٦ مليون فلسطيني موزعين بين الضفة الغربية وقطاع غزة واسرائيل.

في عام ١٩٨٤ تجاوز عدد المواليد العرب عدد المواليد اليهود في فلسطين أول مرة منذ عام ١٩٤٨. وقبل نهاية عام ١٩٨٧ كان عدد الأطفال العرب تحت سن الخامسة قد تجاوز عدد الأطفال اليهود. وبينما يبلغ معدل الزيادة السكانية بين عرب فلسطين في الوقت الراهن حوالى ٢,٩ بالمائة في السنة، يبلغ معدل الزيادة بين اليهود حوالى ١,٢ بالمائة في السنة. وهذا يعني أن استمرار معدلات النمو في السكان على حالها سيؤدي إلى تجاوز اعداد عرب فلسطين أعداد يهودها خلال ٢٠ سنة على الأكثر. وفي حوالى عام ٢٠١٠ من المتوقع أن يبلغ عدد الفلسطينيين ١١ مليون شخص تقريباً، ٤ ملايين منهم يعيشون في فلسطين ويشكّلون حوالى نصف سكانها. وإذا تمكنت اسرائيل من الحفاظ على بقائها حتى ذلك الوقت، فسوف يكون من الصعب عليها الاستمرار كدولة يهودية.

إن تزايد حدة المشاكل الاجتماعية والصدامات الدينية بين يهود فلسطين سوف تضعف بالتأكيد أسس ومقومات المجتمع الاسرائيلي، وربما قدرته على البقاء والاستمرار قبل قيام العامل السكاني بإنهاء الوجه اليهودي لفلسطين. يقول روبرت

---

(١٥) Leibowitz, «Not A Problem of Statehood».

(١٦) Yehoshafat Harkabi, «Fateful Decisions,» reviewed by Yael Paz-Melamed, *Maariv Weekend Magazine* (13 February 1987), reprinted by MEI (20 February 1987), p. 18.

موسكن، العضو في مجلس ادارة مؤسسة القدس «إن اسرائيل تواجه مستقبلاً مظلماً واحتمالات التحول إلى دولة يستمد الحاكم فيها تعاليمه من الدين أو من قوة عليا. وكما أثبتت التجارب التاريخية تتجه مثل تلك الدول عادة إلى الانعزال عن المجموعة الدولية واللجوء إلى احتلال أراضي الغير ومصادرة أملاكهم واستخدام التفرقة العنصرية وكل أساليب البطش والارهاب لاضطهاد الآخرين واخضاعهم»[١٧]. ويرى الفيلسوف ليبوفتز الصورة أكثر ظلاماً، بخاصة عندما يتفحص تطور العلاقات بين اليهود أنفسهم. فيقول «إن هنالك في الحقيقة مجموعتين، كل منها تعتبر أفراد المجموعة الأخرى يهوداً، ولكن لا يستطيع أفراد المجموعتين الجلوس معاً على طاولة الأكل، ولا العمل معاً في المكان نفسه، ولا التزاوج بسبب قوانين الديانة اليهودية، لذا من المستحيل تعايش المجموعتين معاً في مجتمع واحد»[١٨].

إن الصراع بين اليهود وقيام بعض المتطرفين بتشكيل أحزاب سياسية استطاعت الاستحواذ على تأييد شعبي كبير، أدى إلى إضفاء شرعية سياسة واجتماعية على ممارسات الاحتلال وقوانين التفرقة العنصرية التي تطبقها اسرائيل على عرب فلسطين. وهذا بدوره جعل من الصعب على قيادة اسرائيل السير في طريق السلام القائم على الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني التاريخية والسياسية، كما جعل من المحتم السير في طريق التمحور الداخلي والصراع الديني والعقائدي. وفي محاولة لتقويم تجارب اسرائيل السابقة والتنبؤ بصورتها في المستقبل قال اللورد كرستوفر ميهيو «إن الصهيونية تملك سجلاً حافلاً بالانتصارات العسكرية، وسجلاً اقتصادياً وسياسياً وأخلاقياً حافلاً بالفشل»[١٩].

إن المعونات الخارجية وقدرة اسرائيل على هزم الجيوش العربية ساهمت في خلق احساس في اسرائيل يصفه بنفنيستي بأنه «مزيج غريب من الثقة بالنفس المتعالية والشعور العميق بالخوف»[٢٠]. فبينما ساهمت المعونات الخارجية في اضعاف قدرة اسرائيل على تحقيق الاستقلال الذاتي وجعلتها تعيش تحت رحمة المتبرعين والمحسنين الأمريكيين، ساهمت حروب اسرائيل ضد العرب في تنمية شعور عام بالثقة بالنفس والقدرة الدائمة على كبت العرب والاستهانة بطموحاتهم الوطنية. ولما كانت المعونات الخارجية عرضة للانخفاض، وربما للتوقف أيضاً في المدى الطويل، وكان النصر على العرب قد جاء بسبب ضعفهم وعدم جدية مواقفهم، فإن اسرائيل، التي تعيش على مليارات الغير ووسط أكثر من ٢٠٠ مليون من الأعداء، أصبحت وكأنها طفل يمر في حلم يقوم فيه ذلك الطفل بأداء دور الأب الذي يعاقب أبناءه بسبب مخالفتهم لأوامره. لذا يقول

---

(١٧) J.Robert Muskin, «The Fading of a Dream,» *New Outlook* (August 1986), p. 24.

(١٨) Leibowitz, «Not a Problem of Statehood,» p. 11.

(١٩) Christopher Mayhew, «The Future of Zionism,» *Middle East International* (27 June 1986).

(٢٠) Benvenisti, *Conflict and Contradictions*, p. 104.

باتريك بوخانان، أحد قادة الحزب الجمهوري في أمريكا ومدير دائرة الاتصالات في البيت الأبيض سابقاً، «إن مليارات الدولارات الأمريكية، التي يقوم دافعو الضرائب الأمريكيين بتحمل أعبائها ساهمت فقط في تأجيل لقاء اسرائيل مع الحقيقة»(٢١). نتيجة لسياسة اسرائيل الحالية واحساسها بالثقة بالنفس والخوف من المستقبل، سيكون من الصعب عليها تبني سياسة واقعية تقوم على إدراك الحقيقة بكل أبعادها ومعطياتها. وطالما استمر يهود أمريكا في دعمهم لإسرائيل، واستخدام نفوذهم لحمل الحكومة الأمريكية على تقديم المزيد من المعونات كل عام، فإن اسرائيل - كما يقول جاكوبو تيمرمان - «لن تستطيع تبني سياسة عقلانية في الشرق الأوسط أو في العالم، لأن اليهود في اسرائيل وفي بلاد العالم الأخرى سوف يتعذر عليهم التأثير في مواقف اسرائيل ما دام يهود أمريكا يقومون بإجبار الحكومة الأمريكية على دعم أكثر السياسات جنوناً في اسرائيل وأكبر سياسيي اسرائيل من المجانين»(٢٢).

إن الأسس الأخلاقية والسياسية السليمة لقيام أية دولة لا تكفي وحدها لاستمرار الدولة والحفاظ على بقائها وحيويتها. إذ ستحتاج تلك الدولة إضافة إلى ذلك إلى اقتصاد قوي قادر على تحقيق النمو بالاعتماد على النفس وتوفير بناء قوة عسكرية كافية للحفاظ على الاستقرار وحماية المنجزات. وفي المقابل يحتاج الاقتصاد القومي والثروات الطبيعية الوفيرة إلى نظام سياسي أخلاقي في مقدوره توجيه الامكانات الاقتصادية لتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص وتأكيد الحريات في المجتمع، وإذا كان توافر العاملين، والاقتصاد السليم والنظام السياسي الأخلاقي، يعتبر ضرورة لبناء دولة قادرة على البقاء والاستمرار، فإن ايمان مجتمع الدولة بأنه جزء من مجتمع انساني أكبر واحترامه لحقوق الغير ومشاعرهم يعتبر شرطاً أساسياً لتجانس الدولة مع محيطها واحساسها بالاستقرار. وكما أوضحت المعلومات التي أوردناها في هذا الكتاب، فشلت اسرائيل على مدى ٤٠ عاماً في تحقيق أي من الشروط السابقة.

في الواقع، لم يستطع أي كائن خلال التاريخ كله العيش في بيئة معادية يحس تجاهها بالضعف والخوف لفترة طويلة، كما أنه لم ينجح أي مخلوق مهما بلغت قوته، في تحويل بيئة معادية إلى بيئة ملائمة دون التنازل عن خصائصه الرئيسية. إن البقاء يحتم التكيف للبيئة وان التجانس مع المحيط يحتم التنازل عن بعض الخصائص والاعتراف أحياناً بأن القبول بالقليل في المدى القصير قد يكون الخيار الوحيد لتحقيق الكثير في المدى الطويل. إن اسرائيل، على الرغم من قوتها العسكرية وضعفها الاقتصادي لن تنجو من حتمية الخضوع لقوانين التاريخ.

---

(٢١) Raphael Calis, «Israel's Request for U.S. Aid,» *Arab Perspectives* (January-February 1985), p. 7.

(٢٢) Timmerman, Interview, p. 7.

خاتمة

يتضح مما سبق أن اسرائيل حصلت على معونات كبيرة للغاية من الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي جعل العلاقة الأمريكية ـ الاسرائيلية حالة خاصة لم يسبق لها مثيل في تاريخ العلاقات بين الدول. وقد اشتملت تلك المعونات على المنح المالية النقدية لشراء معدات حربية ودعم ميزانية الحكومة الاسرائيلية، والمعونات غير المباشرة في صورة معارف علمية وتصاميم فنية وهندسية لتطوير صناعتي الأسلحة والالكترونيات الاسرائيلية، وتسهيلات مالية وتعاقدية كالقروض الميسرة والضمانات الائتمانية وعقود الصيانة واجراء الأبحاث، واعفاءات جمركية وضريبية لتسهيل بيع سندات التنمية الاسرائيلية والمنتوجات الصناعية والزراعية في السوق الأمريكية.

وعند تحديد مقومات وأسباب الدعم الأمريكي غير العادي لإسرائيل، يميل أغلب الباحثين والسياسيين الأمريكيين المعنيين بهذه القضية إلى التركيز على دور الكونغرس وإلى ربط تلك القضية بملابسات سياسة أمريكا الداخلية. أما المهتمون بهذه القضية من الباحثين العرب المقيمين في البلاد العربية، فإن أغلبيتهم تميل إلى ربط المعونات باستراتيجية أمريكا الدولية، حيث تعتبرها العامل الأهم في تحديد مقدار ما تحصل عليه اسرائيل من معونات.

ويعود السبب في اختلاف وجهات النظر تلك إلى كون الفئة الأولى أكثر علماً بما يجري على الساحة الأمريكية وبكيفية عمل نظام أمريكا السياسي، وكون الفئة الثانية أقل معرفة بما يجري داخل أمريكا، وفهماً لملابسات سياسة أمريكا الداخلية. وفي الوقت نفسه تنطلق الأولى في تحليلها من منطلق شامل يأخذ العديد من العوامل في الحسبان، كدور وسائل الإعلام والرأي العام وقوى الضغط (اللوبي) ومجموعات

العمل السياسي، بينما تنطلق الفئة الثانية من تصور شامل يرتكز على ركائز عقائدية وينظر إلى المعونات من خلال تطور سياسة أمريكا تجاه المنطقة العربية.

إن تحليل أسباب ومقومات المعونة الأمريكية لاسرائيل بشكل جدي وشامل سوف يوصل إلى نتيجة تقول إنه لا يمكن فصل تلك المعونة عن تطور سياسة أمريكا تجاه البلاد العربية ولا عن ملابسات سياسة امريكا الداخلية. ففي الخمسينات كانت سياسة امريكا تجاه منطقة الشرق الأوسط تقوم على محاربة الشيوعية وتكريس خضوع تلك المنطقة لنفوذ الدول الغربية. وفي الوقت نفسه كان نفوذ الجالية اليهودية في أمريكا محدوداً وارتباطها باسرائيل ضعيفاً، ووجود انكلترا وفرنسا في المنطقة العربية كبيراً. لذلك كان دعم امريكا لاسرائيل محدوداً للغاية إذا ما قيس بالدعم الأمريكي لدول جنوب شرقي آسيا الأكثر تهديداً بالأخطار الشيوعية. وفي الواقع نفسه اقتصر الدعم الأمريكي للدولة اليهودية على تقديم المعونات الاقتصادية التي قل حجمها وغلبت عليها القروض، وعلى الوقوف إلى جانبها في المحافل الدولية لتكريس وجودها ضمن حدود عام ١٩٤٨/١٩٤٩. وفي عام ١٩٥٦ رفض الرئيس الأمريكي ايزنهاور السماح لاسرائيل بالتوسع على حساب البلاد العربية المجاورة حين أجبرها على الانسحاب من سيناء وقطاع غزة بعد احتلالها في أثناء العدوان الثلاثي على مصر.

وفي الستينات، أخذ نفوذ انكلترا وفرنسا يتراجع بشكل متسارع في البلاد العربية في حين كان النفوذ السوفياتي يتسلل إلى تلك المنطقة من خلال إمداد بعض البلدان العربية بالأسلحة والمعونات المالية والفنية. وفي الوقت نفسه كان نفوذ الجالية اليهودية داخل أمريكا يزداد بشكل متسارع بسبب تحالفهم مع السود وقيامهم بقيادة حركة الحقوق المدنية للأقليات من ناحية، ونجاحهم في الاستيلاء على غالبية وسائل الاعلام من صحافة ونشر كتب وتلفزيون وصناعة الأفلام من ناحية ثانية. وبعد عام ١٩٦٧ توطدت علاقتهم بإسرائيل التي أصبحت تجسد بالنسبة إليهم الوطن الآخر ومصدر الإلهام الروحي ورمز الاعتزاز الذي حرر الغالبية من عقدة الجبن والخوف. وخلال تلك الفترة قام اليهود بعقد صفقة مع الرئيس جونسون لدعم سياسته العدوانية في فيتنام مقابل وقوفه إلى جانب اسرائيل في حال تعرضها للخطر. وهكذا تم تعزيز قدرة اليهود على استخدام السياسة الداخلية لتوجيه السياسة الخارجية، والقيام بتطويع الثانية لخدمة الأولى، وهو المبدأ الذي تم ارساؤه أصلاً عام ١٩٤٧ عندما قامت ادارة الرئيس ترومان بدعم قرار هيئة الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين.

في عام ١٩٦٧ أثبتت اسرائيل جدارتها ومقدرتها على الوقوف في وجه قوى القومية العربية عندما قامت بالاعتداء على كل من مصر وسوريا والأردن والحاق الهزيمة بها. وبسبب تراجع نفوذ أمريكا على الساحة الدولية بعد فيتنام، واندحار نفوذ انكلترا

وفرنسا من البلاد العربية، وتزايد نفوذ الاتحاد السوفياتي في العديد من بقاع العالم، تبلورت حاجة أمريكا إلى اسرائيل كأداة من أدوات استراتيجيتها الدولية. وهكذا تحالفت العوامل الداخلية (تزايد نفوذ الجالية اليهودية وضعف الادارة) مع العوامل الخارجية (الحاجة إلى أداة عسكرية بعد تبلور حدود قدرات أمريكا العسكرية) لدفع أمريكا إلى الاستثمار في اسرائيل وتقديم المعونات الاقتصادية والعسكرية لها بسخاء وإعدادها للقيام بدور الأداة في حماية مصالحها في العديد من بقاع العالم، بخاصة في المنطقة العربية.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن تفاعل اسرائيل المباشر داخل أمريكا، وكذلك الجالية اليهودية، انحصر خلال تلك الفترة مع الرئيس والحكومة. لذلك كانت العلاقة بين المعونات الأمريكية لاسرائيل واستراتيجية أمريكا الدولية علاقة واضحة تماماً، بخاصة ان الرئيس خلال تلك الفترة انفرد كلياً في صنع وتنفيذ سياسة أمريكا الخارجية.

في السبعينات حصلت عدة تطورات داخل أمريكا نتج منها تفكك العلاقة بين المعونات الأمريكية لاسرائيل والسياسة الخارجية وتشابك تلك المعونات بملابسات السياسة الداخلية. فبدأت تلك الفترة بتراجع سلطات الرئيس بعد الهزيمة في فيتنام وقيام الكونغرس بالدخول كشريك في صنع السياسة الخارجية واحكام اشرافه عليها. ولقد تبع ذلك في أثناء حكم كارتر التوجه نحو مساعدة الدول الفقيرة والايمان بحتمية التغيير في العالم الثالث واتخاذ قرار بالوقوف إلى جانب التغير وعدم مواجهته. وفي الوقت نفسه بدأت تظهر بوادر فشل العديد من التجارب الماركسية وتراجع مخاطر الشيوعية وقوى القومية العربية في منطقة الشرق الأوسط. وهذا أدى بدوره إلى تراجع أهمية اسرائيل كأداة لضرب حركة التحرر العربية التي كانت تعاني الوهن، ولمواجهة الأطماع السوفياتية التي كانت في حالة انحسار. لذلك قامت اسرائيل والجالية اليهودية الأمريكية بالتركيز على الكونغرس الذي أصبح شريكاً في صنع السياسة الخارجية والمسؤول الأول عن برنامج المعونات الخارجية. في الوقت نفسه كانت قوى اللوبي ومجموعات العمل السياسي التي استهدفت أساساً تطويع قرارات الكونغرس لخدمة أهداف داخلية محددة تزداد نشاطاً وتكتسب نوعاً من الشرعية. ومما ساعد تلك القوى على التأثير في مواقف وتوجهات أعضاء الكونغرس، ارتفاع تكاليف الحملات الانتخابية في عهد التلفزيون ونجاح تلك القوى في جمع الأموال الباهظة لتمويل الحملات الانتخابية.

وهكذا أصبحت المعونات الأمريكية لاسرائيل ترتبط ارتباطاً كبيراً بقضايا السياسة الداخلية، وفي مقدمتها قضايا تمويل الحملات الانتخابية ودور الكونغرس في

صنع السياسة الخارجية وعلاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية. ومما يثبت هذا التحول أن الكونغرس قام بإمداد اسرائيل بمعونات ومنح أكثر مما طلب الرئيس وفي أكثر من حالة، كما أنه قام أكثر من مرة بتعطيل سياسة أمريكا الخارجية عندما كانت تتعارض مع الأهداف الاسرائيلية. (الأمثلة مذكورة في الكتاب، بخاصة في الفصلين الرابع والثامن).

وهذا يعني أن المعونة الأمريكية لاسرائيل بدأت كامتداد لسياسة أمريكا الشرق أوسطية وتطورت معها وأصبحت جزءاً من سياسة أمريكا الداخلية وانعكاساً لها. ففي الحالة الأولى كان من الممكن تصور كيفية توقفها إذا تغيرت السياسة الأمريكية تجاه البلاد العربية، وفي الحالة الثانية أصبح من الصعب تصور إمكانية توقفها دون حدوث تغير في ميزان القوى الداخلية وفي كيفية تمويل الحملات الانتخابية. ففي عهد ريغان وسياسته المعادية للسوفيات والشيوعية تكاتفت العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية لتمكين اسرائيل من الحصول على معونات أمريكية لم يكن تصور حدوثها في السابق ممكناً، وفي الوقت نفسه منح جميع القوى العميلة والحليفة لاسرائيل الشرعية، بل وسام الوطنية والحرص على مصالح أمريكا القومية.

وفي عهد الرئيس بوش بدأت عواصف التغير تعمل في اتجاه لا يتجاوب مع مصالح اسرائيل على الساحتين الداخلية والخارجية. خارجياً تزداد فرص التعاون مع الاتحاد السوفياتي لحل المشاكل الاقليمية وانهاء الحرب الباردة. وهذا يعني تراجع مكانة وأهمية دور الدول الأداة، كاسرائيل، في تنفيذ سياسة أمريكا الخارجية تجاه الاتحاد السوفياتي. وفي الوقت نفسه يبدو الاتحاد السوفياتي وكأنه اعترف بأن المنطقة العربية هي منطقة نفوذ غربي وانه لا أمل في تحويل أي من دولها إلى الماركسية، وأن عداء تلك الدول للسياسة الأمريكية هو عداء لا يتجاوز العبارات الكلامية والتصريحات السياسية. وداخلياً هناك حملة ضد الفساد في الكونغرس، ومشاريع قرارات عدة لتعديل قوانين تمويل الحملات الانتخابية، وصيحات تطالب بخفض ميزانية برنامج المعونة الخارجية في ضوء العجز الكبير في الميزانية الفدرالية. وفي الوقت نفسه ساهمت الانتفاضة الشعبية في الضفة الغربية وقطاع غزة في كشف حقيقة الادعاءات الاسرائيلية وتحويل جزء كبير من يهود امريكا إلى موقف دفاعي، وبالتالي اضطرارهم إلى التنازل عن المواقف الهجومية التي كانوا يحملونها في الماضي القريب والتي استخدمت لتكريس وزيادة الدعم الأمريكي للدولة اليهودية.

على صعيد آخر، يشير الكتاب إلى تضرر مصالح أمريكا في المنطقة العربية وتراجع مصداقيتها، وبالتالي مساهمة الدعم الأمريكي لاسرائيل في احداث تلك التطورات السلبية من وجهة النظر الأمريكية. أما بعض المحللين السياسيين العرب

فاتجهوا في الفترة الأخيرة إلى الجزم بأن مصالح أمريكا في البلاد العربية قد تعززت وأن لاسرائيل فضلاً كبيراً في ذلك.

في ضوء هزيمة قوى التحرر العربية وتراجع المد القومي العربي يبدو المنطق السابق طبيعياً وغير ذي حاجة إلى تبرير أو إثبات. لكن هذا المنطق يهمل اهمالاً شبه كامل عوامل الضعف العربية وعدم قدرة قوى التحرر العربية على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية على حد سواء. فهي قوى فشلت في مواجهة اسرائيل وعجزت عن تحقيق التنمية الاقتصادية وأخفقت في استيعاب أهمية تحرير الانسان العربي من قوى الكبت والاضطهاد والحاجة الداخلية والخارجية.

وفي ضوء ما حدث في ايران ولبنان وليبيا، وما شكلته تلك الأحداث من انتهاء لنفوذ أمريكا، في تلك البلدان، فإنه لا بد من الجزم بأن مصالح أمريكا قد تضررت بسبب سياستها المنحازة لإسرائيل. أضف إلى ذلك أن الشركات الأمريكية كانت تستحوذ على ملكية وحق اتخاذ القرار فيما يتعلق بالنفط والسياسات النفطية قبل عام ١٩٧٣، وهي أمور تغيرت كلياً بعد ذلك. وعندما تصرفت البلدان المنتجة للنفط بحزم ووضوح خلقت بالنسبة إلى امريكا وحلفائها مشاكل اقتصادية ومالية لا حصر لها. أما اليوم، فإن تراجع أهمية سلاح النفط، يعود أساساً إلى عوامل الضعف التي تعانيها البلدان المصدرة وعوامل القوة التي تتمتع بها البلدان المستوردة الرئيسية، وسماح الأولى للثانية بتجريد ذلك السلاح من فاعليته.

النقطة الأخيرة التي نريد ذكرها في ختام الكتاب هي أن اقتصاد اسرائيل ضعيف ويعاني من مشاكل كبيرة ومستعصية. إلا أن مستوى معيشة الفرد في اسرائيل مرتفع إذا ما قوبل بمستويات المعيشة في معظم دول العالم. وامكانية التعايش بين اقتصاد ضعيف يعاني المشاكل والعجز ومستوى معيشة مرتفع بالنسبة إلى الفرد هي امكانية نادرة جداً وموقتة، حيث يمكن حدوثها بالاعتماد على المدخرات أو المعونات الخارجية.

تظهر المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كذلك عندما تختل حالة التوازن القائمة في المجتمع، وهي حالة يمكن تحقيقها عند مستويات دخل ومعيشة متنوعة. فمثلاً، يكثر الحديث عن مشاكل أمريكا الاقتصادية والمالية رغم تمتع الفرد فيها بأعلى المستويات المعيشية في العالم وفي التاريخ، بينما يقل الحديث عن مشاكل تايلاند الاقتصادية رغم تواضع مستويات المعيشة والدخل فيها.

ويمكن القول إن الاقتصاد الاسرائيلي كان يعيش حالة من عدم التوازن منذ منتصف الستينات. وأموال الدعم الخارجية أعادت التوازن من خلال توفير المال لإشباع التطلعات ومواجهة المتطلبات المتزايدة دون زيادة الضغوط على الموارد

المحدودة. لكن تلك الأموال لم تقم بمواجهة المشاكل وايجاد الحلول المناسبة لها، الأمر الذي أجّل الحاجة إلى اعادة التوازن بين الامكانات والحاجات. وهذا جعل من الصعب على الاقتصاد الاسرائيلي حل مشاكله المستعصية، التي ساهمت أموال الدعم في تعميقها بسبب تأجيل الحاجة إلى مواجهتها، وبالتالي جعل اعتماد هذا الاقتصاد على أموال الدعم الخارجية اعتماداً شبه مطلق.

وكما ذكرنا في الفصلين العاشر والحادي عشر، تعد العقيدة الصهيونية أساس حالة الاختلال التي يعانيها الاقتصاد الاسرائيلي وأهم عقبة تحول دون حل مشاكله المستعصية، وهي عقيدة تتناقض مع الدعوة إلى تحقيق السلام، ولا يمكنها التعايش معه. وهذا يعني أن اسرائيل ستضطر في المستقبل إلى الخيار بين السلام وانتهاء العقيدة الصهيونية وأطماعها التوسعية، أو الحفاظ على تلك العقيدة والأطماع التي لم يعد بالإمكان تحقيقها مع تكريس حالة التبعية لامريكا والاعتماد شبه الكامل على مصادر دعم خارجية لا يمكن ضمان استمرارها.

المراجع

Books

Avishai, Bernard. *The Tragedy of Zionism: Revolution and Democracy in the Land of Israel.* New York: Ferrar Straus Giroux, 1985.

Baarlberg, Robert. *Food Trade and Foreign Policy.* Ithaca, N.Y: Cornell University Press, 1985.

Basioni, Cherif M. *The Palestinians Right of Self Determination and National Independence.* Shrewsbury, Ma.: Association of Arab American University Graduates, 1978.

Beit-Halahmi, Benjamin. *The Israeli Connection: Who Israel Arms and Why.* New York: Pantheon Books, 1987.

Benvensti, Meron. *Conflict and Contradiction.* New York: Villard Book, 1986.

———. West Bank Data Project: A Survey of Israel's Policies. Washington, D.C.: Enterprise Institute for Public Policy Research, 1984.

Burns, William J. *Economic Aid and American Foreign Policy Toward Egypt, 1955-1981.* New York: State University of New York Press, 1985.

Central Bureau of Statistics. *Statistical Abstract of Israel Jerusalem, 1983.* Jerusalem: The Bureau, 1983. (Central Bureau of Statistics Series; no. 34)

Davis, John. *The Evasive Peace: A Study of Zionist-Arab Problem.*

Duetshkron, Inge. *Bonn and Jerusalem.* Philadelphia: Chilton Book Company, 1970.

El-Khawas, Mohamed and Samir Abed Rabbo, *American Aid to Israel: Nature and Impact.* Brattleboro, V.T.: Amana Books, 1984.

Feinberg, Richard. *The Intemporate Zone: The Third World Challenges to U.S.* New York: Norton, 1983.

Feur Werger, M.C. *Congress and Israel: Foreign Aid Decision Making in the House of Representative, 1969-1976.* Westport, Conn.: Greenwood Press, 1979.

Findley, Paul. *They Dare to Speak out: People and Institutions Confront Israel's Lobby.* Westport, Conn.: Lawrence Hill, 1985.

Ghush, Prodipk. *Foreign Aid and Third World Development.* Westport, Conn.: Greenwood Press, 1986.

Green, Stephen. *Taking Sides: America's Secret Relations with a Militant Israel, 1948-1967.* New York: Morrow and Co., 1984.

Guess, George M. *The Politics of United States Foreign Aid... 1987.* New York: St. Martin's Press, 1987.

Hayter, Teresa. *Aid Rhetoric and Reality.* London: Pluton, 1985.

Hirschman, Alberto and Richard M. Bird. *Foreign Aid: A Critique and Proposal.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1986.

Hought, R.L. *Economic Assistance and Security: Rethinking U.S. Policy.* Washington, D.C.: National Defense University, 1982.

Houghton, Robert B. and Frank G. Trinka. *Multinational Peacekeeping in the Middle East.* Washington, D.C.: U.S. Department of State, Foreign Service Institute, 1984.

International Center for Peace in the Middle East. *The Condition and Status of the Arabs in Israel.* Tel Aviv: The Institute, 1985.

———. *Human Rights in the Occupied Territories, 1979-1983.* Tel Aviv: The Institute, 1985.

Jamil, Milton and Margo Gutierrez. *It's No Secret: Israel's Military Involvement in Central America.* Belmont, MA.: Arab American University Graduates Press, 1986.

Jiryis, Sabri. *The Arabs in Israel, 1948-1966.* Translated by Inea Bushnag. New York: Monthly Review Press, 1976.

Kaplan, J.J. *The Challenge of Foreign Aid: Policies, Problems and Possibilities.* New York: Praeger, 1967.

Klieman, Aarons. *Israel's Global Reach: Arms Sales as Diplomacy.* Washington, D.C.: [n.pb., n.d.].

Lappe, F.M., Collins J. and Kinley D. *Aid as Obstacle: Twenty Questions about our Foreign Aid and the Hungry.* San Fransisco: Institute for Food and Development Policy, 1980.

Mark, Clyde. *The Israeli Economy.* Washington, D.C.: Congressional Research Service, 1985.

———. *Israel: U.S. Foreign Assistance Facts.* Washington, D.C.: Congressional Research Service, 1986.

———. *Israeli-American Relations.* Washington, D.C.: Congressional Research Service, 1985.

Mason, Edward. *Foreign Aid and Foreign Policy.* New York: Harper and Row, 1964.

Mc Neil, D. *The Contradictions of Foreign Aid.* London: Croom Helm, 1981.

Morss, E.R. and V.A. *U.S. Foreign Aid: An Assessment of New and Traditional Development Strategies.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1982.

Mosley, Paul. *Overseas Aid: Its Defense and Reforms.* Brighton: Wheatsheaf, 1987.

Neff, Donald. *Warriors For Jerusalem: The Six Days that Changed the Middle East.* New York: Simon and Schuster, 1984.

Novik, Nimrod (ed.). *Israel in U.S. Foreign and Security Policies.* Tel Aviv: Jaffee Center for Strategic Studies, 1983.

O'Brien, Lee. *American Jewish Organizations and Israel.* Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies, 1986.

Pelcovits, Nathan A. *Peace Keeping on Arab Israeli Fronts: Lessons from the Sinai and Lebanon.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1984.

Quandt, William Baur. *Camp David, Peace Making and Politics.* Washington, D.C.: Brookings Institution, 1986.
Rabie, Mohamed. *International Brain Drain.* Kuwait: Kuwait University Press, 1972.
Rober, Edward. *Financing the Elections of the 99th Congress: Pro-Israel PAC's.* Washington, D.C.: Sunshine News Service, 1985.
Rubenberg, Cheryl A. *Israel and the American National Interest: A Critical Examination.* Chicago, Ill.: University of Illinois Press, 1986.
Saba, Michael. *The Armageddon Network.* Brattleboro, V.T.: Amana Books, 1984.
Saunders, Harold H. *The Other Walls: The Politics of the Arab Israeli Peace Process.* Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1985.
Segev, Tom. *1949: The First Israelis.* New York: Macmillan Free Press, 1986.
Shimizu, Manabu. *Economics of Israeli Settlements in the Occupied Territories.* Tokyo: Institute of Developing Economics, 1985.
Shipler, David K. *Arabs and Jews.* New York: Times Books, 1986.
Stauffer, Thomas R. *U.S. Aid to Israel: The Vital Link.* Washington, D.C.: The Middle East Institute, 1983.
Stork, Joe. *Middle East Oil and the Energy Crisis.* New York: Monthly Review Press, [1975].
Thompson, W.S. *The Third World Premisis of U.S. Policy.* San Fransisco: Institute for Contemporary Studies, 1983.
Timerman, Jacob. *The Longest War.* London: Pan Books, 1982.
Tivnan, Edward. *The Lobby: Jewish Political Power and American Foreign Policy.* New York: Simon and Schuster, 1987.
U.S. Congressional Budget Office. *Assisting the Developing Countries: Foreign Aid and Trade Policies of U.S.* Washington, D.C.: Government Printing Office, 1980.
———. Congress House, Committee on Foreign Affairs, Subcommittee on Europe and the Middle East. *An Assessment of the West Bank and Gaza Autonomy Talk.* Washington, D.C.: Government Printing Office, 1980.
———.———. *Development in the Middle East.* Washington, D.C.: Government Printing Office, 1986.
———.———. *Foreign Assistance Legislation for Fiscal Years 1988-1989.* Washington, D.C.: Government Printing Office, 1987.
———.———. *Foreign Assistance and Related Programs Appropriations Bill, 1984.* Washington, D.C.: Government Printing Office, 1985.
———.———. *Foreign Assistance and Related Programs Appropriations Bill, 1986.* Washington, D.C.: Government Printing Office, 1987.
———.———. *The Middle East and Europe Energy Autonomy and Development.* Washington, D.C.: Government Printing Office, 1982.
———.———. *The Search for Peace in the Middle East: Progress and Prospects. Report of a Study Mission to Egypt, Saudi Arabia, Jordan and Israel, 16-17 November 1979.* Washington, D.C.: Government Printing Office, 1979.
———.———. *Staff Study Mission to Egypt, Syria, Jordan, West Bank and Gaza, 24 November-15 December 1978.* Washington, D.C.: Government Printing Office, 1978.
———.———. *West Bank and Gaza Economy: Problems and Facts, 1980.*

Washington, D.C.: Government Printing Office, 1980.
———. Department of State. *Congressional Presentation for Security Assistance Programs, Fiscal Year 1987.* Washington, D.C.: Government Printing Office, 1988.
———. White House. *Freedom, Regional Security and Global Peace.* Washington, D.C.: Government Printing Office, 1986.
Wilhelm, John and Gerry Feinstein (eds.). *U.S. Foreign Assistance: Investment or Folly?* New York: Praeger, 1984.
World Bank. *World Development Report.* Washington, D.C.: The Bank, 1984.

Reports

Arab League. «International Symposium on Israeli Settlements in the Arab Occupied Territories». 22-25 April 1986.
Bovard, James. «The Continuing Failure of Foreign Aid». Jaunary 1986.
«Israel-American Relations». Washington Congressional Research Service (CRS), 1985.
«The Israeli Economy». Washington Congressional Research Service 1986.
«Israel: U.S. Foreign Aid Facts». Washington Congressional Research Service, 1986.
Laipson, Ellen B. «U.S. Assistance to Egypt Foreign Aid Facts». Washington. D.C.: Congressional Research Service, 1985.
Murphy, Richard W. «Statement Before the House Appropriation Subcommittee on Foreign Operation». 16 April 1986.
———. «Testimony». House Foreign Affairs Committee, 8 October 1986.
Nationanl Lawyer Guild. «Treatment of Palestinians in Israeli-Occupied West Bank and Gaza». New York: Middle East Delegation, 1978.
Nowels, L.Q. «U.S. Foreign Assistance in an Era of Declining Resource». Washington, D.C.: Congressional Research Service, 1986.
Pelletreau, Robert H. «A Statement Before House Foreign Affairs Subcommittee on Europe and the Middle East». 26 February 1985.
«Report of the Commission on Security and Economic Assistance». Carlucci Commission,1983.
«Report to AIPAC's 24th Annual Policy Conference». part 3. Washington, D.C.: 27 June, 1983.
Rosenberg, Cynthia. «War in Lebanon: Impact on Israeli Economy». Washington, D.C.: Congressional Research Service, 1982.
Rufus, Alan. In Africa's Anguish, Foreign Aid is a Culprit». Heritage Foundation; no. 447, 7 August 1983.
Schneider, William. (Jr.). «Statement Before the Subcommittee on Foreign Operations». Washington, D.C.: House of Representative, 8 March 1984.
Shultz, George P. «Statement Before the Foreign Operations Subcommittee, Committee on Appropriation, U.S. Senate». 13 March 1986.
«A Statement Before the Subcommittee on Foreign Operations, U.S. Senate». 7 March 1985.
Sepcial Message to U.S. Congress Concerning Foreign Aid, 22 March 1961.
U.S. Agency For International Development. «Congressional Presentation, Fiscal

Year 1987, Asia and the Near East». 1986.
———. «Designs and Evaluation of Aid. Assisted Projects, 1980».
———. «Needs to Strengthen Management of Commodity Import Program».
———. «Fiscal Year 1988, Summary tables 1987».
———. «Report on the Economy of Israel, January 1986».
«U.S. Arab Chamber of Commerce Trade Directory».
———. Department of State. «International Security and Development Cooperation Programs: Special Report, no. 108 (4 April 1983)».
———. International Security and Development Cooperation Programs: Special Report no. 116 (April 1984)».
U.S. General Accounting Office. «Unrealistic Use of Loans to Support Foreign Military Sales». 19 January 1983.
———. «U.S. Assistance to the State of Israel» 1983.
U.S. House of Represèntative. «Congressional Records». 9 May 1984.
William Schneider (Jr.). Understanding of State for Security Assistance Science and Technology: Statement Before the Subcommittee on Arms Control, International Security and Science, House Foreign Affairs Committee». 28 February 1985.

Periodicals

Agency For International Development (AID). *Press Release: 23 December 1986.*
Al-Bayder Assiyasi: 7 February 1987.
Al-Hamishmar: 10/5/1985.
Al-Nasrawi, Abbas.«The Economics of Occupation and Israel's Economic Crisis». *Middle East Monitor:* October 1984.
Avnery, Uri. «Yes and No Prime Minister». *New Outlook:* September-October 1986.
Bahiri, Simcha. «Guns or Milk and Honey». *New Outlook:* September-October 1986.
———. «Military and Colonial Aspects of the Israeli Economy since 1967». *New Outlook:* May-June 1987.
Bainerman, Joel H. «Letter to the Editor». *Business Week:* 2 October-1986.
Beit-Halahmi, Benjamin. «Israel's Global Ambition». *New York Times:* 6 January 1983.
Blitzer, Wolf. «American Concerns About Israel's Economy». *Washington Jewish Week:* 16 August 1984.
Bobcock, Charles R. «How U.S. Came to Underwrite Israel's Lavi Fighter Projects». *Washington Post:* 6/8/1986.
———. «Israel Has Complex Bond With Jewish Americans». *Washington Post:* 8/7/1986.
———. Series of 4 Articles: 5-8/7/1986.
———. «U.S. Israel Ties Stronger than Ever». *Washington Post:* 5/7/1986.
Bradler,Ben(Jr.).«Israel's Lobby». *Boston Globe Magazine:* 29 April 1984.
Bruzonsky, Mark A.«The Cost of Picking up Israel's Tab». *Middle East International:* 11 October 1985.

Calis, Raphael. «Israeli Request for U.S. Aid». *Arab Perspectives:* January-February 1985.

Christian, Kathleen M. «Myths about Palestinians». *Foreign Policy:* Spring 1987.

Christian Science Monitor: 4 February 1986.

Collins, Michael. «Israel Tightens the Belt». *Defense and Foreign Affairs:* February 1986.

Congressional Quarterly Almanac.

Curtis, Richard. «The Cost of Supporting Israel». *Washington Report on Middle East Affairs:* November 1986.

The Detroit Free Press: 13/3/1983.

Dickey, Christopher and Regan Backs. «Israel Aid Boast». *Washington Post:* 31/1/1985.

Dine, Thomas. «On Revolutionary Era». *Near East Report:* 14 April 1986.

Doron, Ami and Eli Teicher. «Feeding the Nuclear Idol». *Maariv:* 22/3/1987.

«Do We Want to live by the sword Forever». *New Outlook:* May-June 1987.

Editorial. *Wall Street Journal:* 19/3/1985.

*The Economist:*17 May 1975.

The Economist: 2 May 1986.

The Economist: 6 December 1986.

Elit, Ronel. «20 Years later». *New Outlook:* May-June 1987.

Evans, Rowland. «The Burden of Building Out Israel». *Washington Post:* 8/7/1983.

Feuerlich, Roberta Strauss. «The Fate of Author». *Washington Report on Middle East Affairs:* 27 May 1985.

Fialka, John J. «Political Contributions From Pro-Israel PAC's Suggest Coordination». *Wall Street Journal:* 24 June 1987.

Flapan, Simgar. «The Palestinian Exodlus of 1948». *Jounral of Palestine Studies:* Summer 1987.

Friedman, Thomas A. «Israel Fell the Sting of Austerits». *New York Times:* 1 December 1985.

———. «In West Bank Israeli Policies Get Mixed Reviews». *New York Times:* 5 Jaunary 1986.

Gilmour, David. «The 1947 Arab Exodus». *Middle East International:* 21 November 1986.

Ginay, Erel. «Reducing U.S. Aid». *New Outlook:* May-June 1985.

Goodman, Hirsh. «Setback for Lavi Fighter as Critics Bemoan Cost». *Jerusalem Post:* 27/1/1986.

Greenberger, Robert S. «How a Rabbi in the Pentagon Has stirred up a political Dogfight Around an Israeli jet Fighter». *Wall Street Journal:* 29/9/1986.

Hoagland, Jim. «The Changing Face of Terrorism». *Washington Post:* 12/9/1986.

Haldane, John. «Israel: Economy going down, prospects going up». *Washington Report on Middle East Affairs:* April 1987.

———. «The Price of Free Trade». *Washington Report on Middle East Affairs:* 7 October 1985.

———. «Trade Jobs for Votes». *Washington Report on Middle East Affairs:* 2 December 1985.

Harkabi, Yehoshafat. «Fateful Decisions». Reviewed by Tael Pax-Melamed. *Maariv Week and Magazine:* 13 February 1987.
Harsch, Joseph. C. «The Rising Cost of Israel». *Christian Science Monitor:* 5 July 1983.
Houston Chronicle: 4/7/1982.
«How to Emerge From the Crisis». *New Outlook:* May-June 1985.
Hunter, Jane.«Undercutting Sanction: Israel U.S and South Africa». A report edited by Jane Power. Washington. D.C.: Washington Middle East Association, 1986.
Hurivitz, Kigal. «Independence is Economic Growth». *New Outlook:* May-June 1985.
«Invest in Production». *New Outlook:* May-June 1987.
«Israel Invasion Proves Costly». *Houston Chronicle:* 4/7/1982.
«Israeli Firm Loses New York Airport Award». *Washington Post:* 12/4/1987.
Jacob, Timmerman. Interview. *Washington Report on Middle East Affairs:* 8 April 1985.
Jansen, Michael. «The Divided Loyalties of U.S. Zionists». *Middle East International:* 3 April 1987.
Jerusalem Post: 15/2/1985.
Jerusalem Post: 17/6/1987.
Jerusalem Post: 26/6/1987.
Kesse, Zvi. «The Economy as Witness». *New Outlook:* January 1984.
Kidron, Peretz. «If this Doesn't Work... Disaster». *Middle East International:* 2 July 1985.
———. «Guns Galore but Little Butter». *Middle East International:* 26 July 1985.
Kinovsky, Eliyahu. «Oil and the Arms Race». *New Outlook:* September-October 1986.
Leibowitz, Yesha Yahu. «Not a Problem of Statehood». Interview. *New Outlook:* August 1986.
«Lest Now I learn Nothing Again». *New Outlook:* May-June 1987.
«Let My Peoole Go». *New Outlook:* April 1987.
«Lobby Activity». *Washington Report on the Middle East Affairs:* 31 May 1982.
Maragalit, Avishai. «Half way to Hill». *Yedoit Ahronot:* 7/4/1987. *Israel Press Briefs:* May-June 1987.
Mayhew, Christopher. «The Future of Zionism». *Middle East International:* 27 June 1986.
«Military and Colonial Aspects of the Israeli Economy since 1987». *New Outlook:* May-June 1987.
Morris, David. C. «Fighting Over Fighter». *National Journal:* 9/8/1986.
Muskin, Robert J. «The Fading of a dream». *New Outlook:* August 1986.
Naw, Henry. R. «Securing Energy». *Washington Quarterly:* Summer 1981.
Near East Report: 1 December 1986.
———. 31 December 1984.
———. 15 April 1985.
Neusner, Jacob. «Is America the Promised Land for Jews». *Washington Post:* 8/3/-.
New Outlook: May-June 1985.

———. September-October 1986.
———. May-June 1987.
Omang, Joane. «Foreign Aid Purse Strings Tighten». *Washington Post:* 16/12/1986.
Peleg, Tomar. «Occupiers Law». *Al Hamishmar:* 19/5/1987. *Israel Press Briefs:* May-June 1987.
«Plan the Economy». *New Outlook:* May-June 1987.
Plucker, Sever I. «The Palestinian State in the Territories: An Economic Report». *New Outlook:* May-June 1987.
———. «More than the Marshall Plan». *Al-Hamishmar:* 10/5/1985.
Public Law 480: «Better than a Bomber». *Merip Reports:* March-April 1987.
Rayan, Sheila. «Israeli Economic Policy in the Occupied Areas: Foundations of a New Imperialism». *MERIP Reports:* no. 24, January 1974.
Razin, Assaf. «U.S. Foreign Aid to Israel». *Jerusalem Quarterly:* Fall 1983.
Rubenberg, Chory I.A. «The Misguided Alliance». *The Link:* October-November 1986.
Rosenfeld, Stephens. *Washington Post:* 18/2/1983.
Roy, Sara. «The Gaza Strip Survey, Jerusalem, the West Bank Data Base Project». *Jerusalem Post:* 1986.
Segev, Tom. «1949... The New Israelis». reviewed by Dan Leon. *New Outlook:* August-September 1984.
«Security For Israel». Editorial. *Washington Report on Middle East Affairs:* 4 February 1985.
«Saudis Build Arsenal Against Israeli Might». *Washington Post:* 16/2/1987.
Shaw, Harry J. «Israel and U.S. Budget: Time to Reassess». *Christian Science Monitor:* reprinted by *Washington Report on Middle East Affairs:* 14 January 1985.
Sabbagh, Zuhair. S. «The Prohibitive Cost of Letting Go». *Middle East International:* 27 September 1985.
Sada Al-Watan: 6 November 1986.
«Saving Israel». *Wall Street Journal:* 31/8/1984.
Sela, Michal. «Half a Million Detentions... All in the Territories». *Korterct Rashit:* 25 February 1987. *Israel Press Briefs*, March-April 1987.
Shahak, Israel. «The Exploited Palestinian». *Middle East International:* 4 April 1986.
Shipler, David. «Israel Reportedly Got Mixed Signals From U.S. on Weapons Sales to Iran». *New York Times:* 6 November 1986.
Sihenker, Hillel. «Waiting for Ben-Gurion». *New Outlook:* May-June 1987.
«This Settlement Madness is Doomed». *Moment Magazine:* January-February 1987. *Israel Press Briefs:* March-April 1987.
Stauffer, Thomas R. «Economic Implications of Lost Trade: Opportunities in the Middle East». *American Arab Affairs:* no. 16 Spring 1986.
———. «Giving Away the Ranch». *Middle East International:* 5 April 1985.
Stern, Philip. «PAC's Americas». *Washington Post:* 2/11/1986.
Stork, Joe. «Middle East Oil and the Energy Crisis». *Monthly Review Press:* 1978.
Strassler, Nehemiah. «The Economic Defense and Independence». *Haaretz:* 3/5/1987.
———. «Three Sacred Cows Whose Time Has come». *New Outlook:* May-June 1985.

Thompson, Mark. «Fine Print Shows Loaned Israel, Planes and Costly». *San Jose Mercury News:* 14 September 1986.
Timor, Zvi. «The Economic Crisis». *New Outlook:* January 1984.
———. «Israel's Economic Problems: The Governments Failure». *New Outlook:* January 1985.
Towell, Pat. «Plan to Nick Israel Fails». *Congressional Quarterly:* 1 August 1987.
Tyler, Patrick. E and Jonathan C. Randal. «Palestinians: The Bitter Survivors». *Washington Post:* 3/6/1987.
«U.S. Aid to Israel». *AAUG Newsletter:* September-October 1983.
Wall Street Journal: 22/7/1984.
———. 22/10/1984.
———. 21/10/1984.
Wasserman, Gary. «The Foreign Aid Dilemma». *Washington Quarterly:* Winter 1983.
Washington Post: 23/9/1984.
———. 9/11/1986.
———. 6/3/1986.
———. 22/5/1975.
———. 8/7/1987.
———. 21/2/1987.
Wamsted, Dennis J. «The 99th Congress: A Reprise». *Washington Report on Middle East Affairs:* November 1986.
Waxman, S.I. «Foreign Aid Packaged For Fiscal Year 1988». *Washington Post:* 30/7/1987.
Weinberger, Casper. «Meet the Press». on NBC: 22/3/1987.
Wingerter, Rex. «Backdoor Contributions: Pro-Israel Senate Honoraria». *Washington Report on Middle East Affairs:* February 1987.
———. «The 100th Congress: Israel Gains». *Middle East International:* 5 December 1986.
Winter, Elmer. «And now for Good News». *Near East Report:* 20 June 1984.
Yavin, Aviv. «Peace and the Economy». *New Outlook:* May-June 1985.
Zelnick, Robert C. «Israeli Democracy Stops at the Green Line». *Christian Science Monitor:* Washington Report on Middle East Affairs, 14 July 1986.

فهرس

(ب)

(ت)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ض)

(ع)

(ي)

د. محمد عبد العزيز ربيع

■ ولد في يازور، في فلسطين، عام ١٩٤٠

■ تابع دراسته الجامعية في المانيا الغربية والولايات المتحدة الامريكية

■ نال شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة هيوستن في امريكا عام ١٩٧٠

■ عمل مدرساً جامعياً لأكثر من ١٥ عاماً في عدة جامعات منها جامعة الكويت وجامعتا جورجتاون وجونز هوبكنز في واشنطن

■ كان سابقاً مديراً لمؤسسة الدراسات الفلسطينية في واشنطن، وعضواً في مجلس ادارة الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول العربية والأفريقية، وعضواً في مجلس ادارة الصندوق القومي الفلسطيني، وعضو اللجنة العامة للحوار العربي ـ الأوروبي، ورئيس مجلس ادارة مؤسسة الاقتصاديين العرب، ومؤسس ومدير تحرير «مجلة العلوم الاجتماعية» التي تصدرها جامعة الكويت، ومؤسس وناشر مجلة «الصحة العامة» في أمريكا.

■ يعمل حالياً رئيساً لمركز الانماء والتوجيه التربوي في واشنطن

■ له العديد من المؤلفات بالعربية هي: **هجرة الكفايات العلمية** (١٩٧٢)؛ **الاقتصاد والمجتمع** (١٩٧٣)؛ **مؤتمر جنيف واحتمالات السلام** (١٩٧٧)؛ **الوجه الآخر للهزيمة العربية** (١٩٨٧)؛ **صنع السياسة الأميركية والعرب** (١٩٨٩). أما مؤلفاته بالانكليزية فهي: **اسرائيل وجنوب افريقيا** (١٩٨٧)؛ **المعونات الامريكية لاسرائيل** (١٩٨٨). اضافة الى عدد من الدراسات والابحاث المنشورة باللغتين العربية والانكليزية.



الثمن: ٠

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٦٩١٦٤

برقياً: «مرعربي»

تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣